جـــامعة الجـــزائر03
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
- فرع اقتصاد كمي -

تحت عنوان:

أثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجـــزائر
دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970– 2010)

من إعداد الطالب:
نـــــذير ياسين

تحت إشراف الأستاذ:
د. لعـــلالي علاوة

لجنة المنـــــاقشة:

د. مصـــــار منصف.....رئيسًا
د. لعـــلالي عـــلاوة.....مقرّرًا
د. بلمهدي طـــارق.....عضوًا
د .معوشي بوعـــلام.....عضوًا
د . حشمـــاوي محمد.....عضوًا

السنة الجامعية
2012/2011

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿... رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ

لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ اَلْوَهَّابْ ...﴾

(آل عمران: الآية 08)

إهداء

. . . إلى أمـــــــــــــي وأبـــــــــــي حفظهما الله

. . .إلى جـــــــــــــدي تغمّده الله برحمته الواسعة

. . .إلى جـــــــــــــــدتي وجدي العزيزين

. . .إلى كـــــــــــــــــل إخوتي الأعـــــزّاء

. . .إلى كل الأهل والعائلة خاصة خالتي نعيمة و العمة كريمة حفظهم الله جميعا

. . .إلى كل الأصدقاء، خاصة فارس، حمزة، زين العابدين.

. . .إلى كـــــلِّ طـــــــــالب علـــــــــــم

. . .إلى كل الشرفـــاء والخيّرين في هذا العـــــالم

إلى كل هؤلاء: أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر وعرفان

يقول تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ (إبراهيم: الآية 7).

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل: الآية 19).

بعد شكر الله العلي القدير وحمده على ما أنعم به علينا من نِعَم وعلى ما وهبنا من عقل وحسن تدبير، لا يسعُني في هذه العُجالة إلاّ أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم ووافر الامتنان إلى الأستاذ الدّكتور: علاوة لعلالي الذي لم يبخل عليّ بنصائحه القيّمة وإرشاداته المفيدة وتوجيهاته الصّائبة وتشجيعه المحفّز.

كما أتقدّم بالشكرٍ إلى الأستاذ والأخ آيت سيدهم جمال على دعمه وتشجيعه المتواصلين، وكذا الإستاذين بلعباس رابح وفريد بختي على ماقدماه إلي من دعم معرفي ومعنوي منذ السنوات الأولى من دراستي الجامعية، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الزّميل العزيز نذير زين العابدين وكذا كل من الزملاء بلقفصي فارس، بن جدو سامي، زخمي توفيق، و إلى كل الأساتذة والزملاء الذين رافقوني طيلة مشواري الدّراسي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر خاص إلى إبن العم نذير أحمد الذي لم يبخل علي بشيئ، فجازاه الله عنا كل خير ، وجعلها له في ميزان الحسنات إن شاء الله.

وفي الأخير لا أنسى أن أتقدّم بأسمى معاني الشكر وأجل معاني التّقدير لكل من علّمني حرفًا، وكل من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو حتى بكلمةٍ طيّبة.

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو وليُّ كلُّ توفيق.

الفهرس

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس.....	**I**
قائمة الجداول والأشكال.....	**VI**
مقدّمةعامّة.....	أ
الفصل الأول: السياستين المالية والنقدية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية.....	**1**
مقدمة الفصل الأول.....	2
المبحث الأول :الطرح النظري للسياسة المالية والنقدية	**3**
1- ماهية السياسة الاقتصادية	3
1-1- تعريف السياسة الإقتصادية	3
1-2- أدوات السياسة الإقتصادية	4
1-3- الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية	5
1-4- أنواع السياسات الإقتصادية	5
2- الإطار النظري للسياسة المالية	6
2-1- مفهوم السياسة المالية	6
2-2- الفرق بين المالية العامة والسياسة المالية	7
2-3- أدوات السياسة المالية	8
2-4- أهداف السياسة المالية	15
2- الإطار النظري للسياسة النقدية.....	16
2-1- مفهوم السياسة النقدية	16
2-2- أدوات السياسة النقدية	17
2-3- أهداف السياسة النقدية	20
2-4- الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية.....	23
المبحث الثاني : السياسات النقدية والمالية في الجزائر.....	**24**
1- السياسة المالية في الجزائر، أدواتها وتطورها.....	25
1-1- السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر.....	25
1-2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.....	33

2- تطور السياسة والوضعية النقدية في ظل تحولات الإقتصاد الجزائري.....	39
2-1- قراءة في أهداف السياسة النقدية.....	39
2-2- تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر من خلال تتبع تطور الكتلة النقدية ومكوناتها.....	42
2-3 تطور أدوات التحكم في العرض النقدي	45
خاتمة الفصل الأول.....	48
الفصل الثاني:البطالة دراسة نظرية تحليلية.....	**50**
مقدّمة الفصل الثّاني.....	51
المبحث الأول: مفاهيم عامة عن التشغيل والبطالة.....	**52**
1- مفهوم البطالة.....	52
2- قياس البطالة.....	52
2-1- بنية السكان.....	53
2-2- معدل البطالة	54
3- أنواع البطالة وأسبابها.....	55
3-1- البطالة الإختيارية	55
3-2- البطالة الإجبارية	57
3-3- أنواع أخرى من البطالة	57
4- تأثير البطالة.....	58
4-1- التأثير الإقتصادي.....	58
4-2- التأثير الإجتماعي.....	59
5- سياسات علاج البطالة.....	59
5-1- علاج البطالة الدورية.....	59
5-2- علاج البطالة الهيكلية و الإحتكاكية.....	60
المبحث الثاني: البطالة في الفكر الإقتصادي.....	**61**
1- سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي.....	61
1-1- سوق العمل والبطالة في التحليل الكلاسيكي الجديد.....	61

1-2- سوق العمل والبطالة في التحليل الكينزي.....	66
1-3- نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة.....	70
2- سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث.....	73
2-1- طبيعة البطالة وأسبابها عند المدرسة النقدية.....	73
2 -2- منحنى فيلبس وفاعلية السياسة الاقتصادية عند المدرسة الكلاسيكية المجددة.....	77
2 -3 - طبيعة البطالة وأسبابها عند المدرسة الكينزية الجديدة.....	79
المبحث الثالث: دراسة وصفية للبطالة في الجزائر.....	**84**
1- مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة في الجزائر.....	84
1-1- تعاريف أساسية.....	84
1-2 - طريقة حساب معدل البطالة في الجزائر.....	85
2- أسباب البطالة في الجزائر.....	86
2-1- الأسباب المباشرة.....	86
2-2- الأسباب الغير مباشرة.....	87
3- خصائص البطالة في الجزائر.....	89
3-1- بطالة خاصة بالشباب	89
3-2- بطالة خاصة بالذكور	90
3-3- بطالة طويلة المدى	90
3-4- بطالة خاصة بفئة ضعيفة التأهيل.....	91
3-5- فوارق جهوية هامة في هيكل البطالة.....	91
3-6- بطالة مرتفعة عند الطبقات الإجتماعية المحرومة.....	92
3-7- بطالة إعادة الإدماج	92
4- تطور البطالة في الجزائر.....	92
4-1- تطور الاقتصاد الجزائري حتى عام 1990 م وتطور التشغيل والبطالة	92
4-2 - إنعكاس نتائج الإصلاحات على التشغيل والبطالة خلال الفترة(1990- 2000).....	95
4-3- تطور البطالة والتشغيل في عصر نهضة الاقتصاد الجزائري (2000– 2010)	97
خاتمة الفصل الثاني.....	98
الفصل الثالث: نماذج أشعة الإنحدار الذاتي "VAR" وتطبيقاتها على حالة الجزائر....	**100**
مقدمة الفصل الثالث.....	101

المبحث الأول: تقنية أشعة الإنحدار الذاتي "VAR"	**102**
1- السلاسل الزمنية	102
1-1- تعريف السلاسل الزمنية	102
1-2 - السلاسل الزمنية المستقرة	102
1-3- طرق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	102
2- شعاع الإنحدار الذاتي (VAR)	107
2-1- تقديم النموذج العام (VAR)	107
2-2 - الصيغة العامة لنموذج (VAR)	109
2-3- استقرارية النموذج(VAR)	110
2-4 - كتابة النموذج VAR(p) على شكل VMA(∞)	110
2-5- التقدير واختيار عدد تأخيرات النموذج (VAR)	110
2-6- استخدامات النموذج (VAR)	113
3- التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ (VECM)	118
3-1- التكامل المتزامن	119
3-2 - نماذج تصحيح الخطأ	121
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية	**125**
1- تحديد النموذج المقترح(المناسب للدراسة)	125
1-1- تحديد متغيرات النموذج	125
1-2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	127
1-3- دراسة التكامل المتزامن	138
2- تقدير و إختبار النموذج	140
2-1- تقدير النموذج	141
2-2- إختبار النموذج	142
3- إستخدام النموذج	143
3-1- دراسة السببية	143
3-2- تحليل دوال الإستجابة	145
3-3- تحليل تفكيك التباين	147
خلاصة الفصل الثّالث	148
خاتمة عامّة	**151**

قائمة المراجع.....	157
الملاحق.....	172

❋قائمة الجداول والأشكال البيانية :

➢ الجداول :

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1.1	أنواع السياسات الاقتصادية	06
2.1	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات	27
3.1	تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام(PIB) خلال الفترة(1970-1985)	28
4.1	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2004)	31
5.1	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010	34
1.2	الأسباب المباشرة لبطالة الفئة (STR2)	86
2.2	توزيع معدل البطالة حسب فئات السن لسنة 2009	90
3.2	توزيع العاطلين عن العمل حسب مدة البحث عن العمل لسنة 2009	91
4.2	توزيع نسب البطالين حسب المستوى التعليمي لسنة 2008	91
1.3	نتائج اختبار(LM) على النموذج المقدر في المعادلة (3-76)	130
2.3	النتائج المتحصل عليها من معياريAkaike و Schwarz. بناء على تقدير المعادلة (3-77)	130
3.3	النتائج المتحصل عليها من معياريAkaike و Schwarz. بناء على تقدير المعادلة (3-83)	132
4.3	نتائج اختبارات استقرارية السلسلة DLDEP	133
5.3	نتائج اختبارات ADF – DF على السلسلة LREC	134
6.3	نتائج اختبارات" ADF-DF " لسلسلة "DLREC"	134
7.3	نتائج اختبار ADF-DF للسلسلة LM2	135
8.3	نتائج اختبار ADF-DF للسلسلة DLM2	136
9.3	نتائج اختبار ADF-DF للسلسلة LTCH	137
10.3	نتائج اختبار ADF-DF للسلسلة DLTCH	138
11.3	أهم الخصائص الإحصائية لسلاسل متغيرات الدراسة	138
12.3	تحديد درجة التأخير الموافقة لإجراء إختبارات Johansen	139
13.3	نتائج إختبار الأثر	140
14.3	نتائج تقدير النموذج VAR(1) بستخدام OLS	141
15.3	نتائج إختبار مضاعف لاقرنج المتعدد	143
16.3	نتائج إختبار السببية عند{Granger}	144
17.3	قيم مصفوفة الإرتباطات بين البواقي	145
18.3	إستجابة معدل البطالة لمختلف الصدمات	146
19.3	تفكيك تباين معدل البطالة	147

❋قائمة الجداول والأشكال البيانية :

➢الأشكال البيانية :

الرقم:	العنـــــــــــوان :	الصفحة
1.1	هيكل السياسة الإقتصادية	05
2.1	مصادر الإيرادات العامة	12
3.1	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	24
1.2	هيكل بنية السكان	54
2.2	الخطأ في توقيت السياسات الإقتصادية خلال الدورة الإقتصادية	60
3.2	دالة عرض العمل الكلاسيكية	63
4.2	دالة طلب العمل الكلاسيكية	64
5.2	توازن سوق العمل الكلاسيكي	64
6.2	إختلال سوق العمل وآلية تعديله وفق منظور المدرسة الكلاسيكية	65
7.2	دالة عرض العمل في المنظور الكينزي	67
8.2	توازن سوق العمل عند كينز	68
9.2	منحنى فليبس الأصلي	71
10.2	منحنى فيليبس المعدل	72
11.2	عدم استقرار منحنى فيليبس	74
12.2	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	76
13.2	شرط صولو وتوازن المنشأة في ظل أجور الفعالية	81
14.2	أجور الفعالية والبطالة الإجبارية في النماذج الكنزية	82
15.2	نموذج فيشر للأجور التعاقدية ودور السياسة الاقتصادية في علاج البطالة	84
1.3	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة (LDEP)	129
2.3	نتائج إختبار Ljung- Box لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (3-76)	131
3.3	نتائج اختبار Ljung- Box لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (3-80)	131
4.3	اختبار Ljung- Box لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (3-82)	131
5.3	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة LREC	133
6.3	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي لسلسلة LM2	135
7.3	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة LTCH	136
8.3	التمثيل البياني للمتغيرات بدلالة الزمن(t)	139
9.3	نتائج اختبار استقرارية النّموذج "VAR(1)"	142

المقدّمة العامّة

المقدمة العامة

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الإقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية، و النيوكينزية وما بعدهما، أصبحت الحاجة إلى السياسات الإقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، ألا وهي أنه ليس هناك إقتصاد –في وقتنا الحاضر– يستطيع تحقيق الأهداف الإقتصادية للمجتمع تلقائيا وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

لذلك فالسياسة الإقتصادية تعبر عن الجانب التطبيقي للنظرية الإقتصادية الكلية، فهي تستمد معلوماتها وأدواتها من هذه النظرية، كما أنها تستند في تحليلاتها على التحليل الإقتصادي الكلي الذي توفره وتقوم عليه هذه الأخيرة. فالسياسة الإقتصادية هي إحدى المجالات الحيوية للإقتصاد التطبيقي الذي تزداد أهمية دراسته في ظل التحولات و التحديات الإقتصادية الراهنة التي تواجه الإقتصاد العالمي.

ومما لاشك فيه أنَّ السياسة الاقتصادية تشتمل على مجموعة من السياسات – التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الاقتصادية الهامة– كالسياسة المالية و النقدية و الائتمانية و سياسة سعر الصرف وسياسة الإستثمار...، وتحتل السياستين المالية والنقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، وذلك نظرا لأهميتهما في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني. إذ تعد أدوات هاتين السياستين من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال دور كل من الإنفاق الحكومي والضرائب من جهة، وكذا مختلف أدوات السياسة النقدية (أداة سعر الخصم ومعدلات الإحتياطي الإجباري) من جهة أخرى، و ذلك من خلال تأثيرهما على الطلب الكلي– ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية– و العرض الكلي. كما تتجلى أهميتة هذه السياستين في كونهما من بين أهم الأدوات المتاحة للسلطات الوصية لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية العامة، كتحقيق التوظيف الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي، الحد من ظاهرة التضخم ومعالجة الكساد والبطالة.

هذه الأخيرة تعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية و حتى المتقدمة، و تعتبر أيضا أحد المؤشرات الرئيسية لمدى التحكم في أوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، بحيث يعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الأداء الإقتصادي الكلي ويعكس إلى حد بعيد ويعكس المصاعب الإقتصادية، و الإجتماعية مثل إنتشار الفقر، وتدني المداخيل وسوء توزيعها. ويربط البعض هذه الظاهرة إرتباطا وثيقا بجوهر التخلف، أي مشكلة قصور الإنتاجية ومن ثم تدني الرفهاه البشري. لذا كان اهتمام الكثير من الاقتصاديين بدراستها وتحليلها، ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها. فهي إحدى القضايا الرّئيسية التي تواجه المجتمع، والتي تنال اهتماماً واسع النّطاق على المستويين النّظري والتطبيقي، نظراً للأهمية التي تكتسيها الظاهرة. إذ أن ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى التقليل من فعالية القرارات التي تتخذها السلطات العمومية في معالجة المشاكل الاقتصادية الأخرى، فلا تكاد تخلو سياسة اقتصادية لبرامج الحكومات من محاولة التخفيف منها أو القضاء عليها بواسطة حزمة من السياسات و على رأسها السياسة المالية والنقدية.

والجزائر إحدى الدول النامية التي عانت ولا تزال تعاني من هذه الظاهرة، خاصة بعد تعطل مسار التنمية عشرية الثمانينات واشتداد حدة المديونية الخارجية و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادية خلال عقد التسعينات و المدعومة من طرف الهيئات الدولية، حيث خفضت من قيمة العملة الوطنية وحررت الأسعار وكذا التجارة الخارجية، مما أدى إلى ظهور جملة من المشاكل على المستوى العام، من بينها زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات، الارتفاع في المستوى العام للأسعار. كما أن الانعكاسات الأكثر سلبية كانت على التشغيل والبطالة، والتي تدعمت بزيادة عدد الوافدين لسوق العمل و الذين لا يجدون منصب عمل بحكم الانكماش الاقتصادي، إضافة إلى العمال المسرحين بفعل غلق الوحدات الإنتاجية أو تقليص عدد العمال فيها. ومما يزيد الطين بلة هو كون القاعدة الإحصائية للبيانات البطالة المتوفرة تكون شحيحة ومشوّهة في بعض الأحيان ولا تعكس بُعد اختلال سوق العمل، إذ أنّ هذه الإحصائيات تكون أعلى لو أخذنا بعين الاعتبار البطالة المقنعة والتشغيل النّاقص نشاطها، و هو ما يعكس مدى خطورة هذه الظاهرة والأهمية التي يجب أن تولى بها بغية التخفيف من حدتها.

و ضمن التصور السابق فإننا سنتطرق في هذا البحث إلى السياسة المالية وكذا السياسة النقدية وأثر كل منهما على ظاهرة البطالة في الجزائر. وسوف تتمحور إشكالية بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على ظاهرة البطالة في الجزائر؟

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما موقع كل من السياسة المالية والنقدية ضمن السياسة الإقتصادية الكلية و ما هو دور كل من هاتين السياستين(المالية والنقدية) في تحقيق أهداف هذه الأخيرة ؟

2- هل هنالك إختلاف في الطريقة التي تمارس بها كل من السياسة المالية والنقدية تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية وذالك على غرار متغيرة معدل البطالة ؟

3- ما هي أهم التطورات التي عرفها الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2010؟ وإلى أي مدى أثرت هذه التطورات على إتجاه و فعالية السياسة المالية والنقدية المتبعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

4- ما هي أهم الإختلافات النظرية بين مختلف المدارس الإقتصادية فيما يتعلق بأسباب وجود حالة من البطالة؟ و ما مدى فعالية – حسب هذه النظريات- السياسات الإقتصادية في معاجة هذه الحالة. ؟

5- ما هي مميزات البطالة في الجزائر؟ وماهية أهم مراحل تطورها ؟

6- كيف يمكن إستخدام تقنية أشعة الإنحدار الذاتي"VAR" في إختبار مدى تأثير السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية:

1- تختلف النتائج وكذا ألية المعالجة لأي ظاهرة إقتصادية إذا إختلف واقع ومنشئ النظرية الإقتصادية.

2- السياسة المالية في الجزائر توثر في معدلات البطالة عن طريق مختلف أدواتها .

3- إن إستخدام سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ستعمل بفعل أثر المضاعف على زيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج مما يؤدي في النهاية إلى زيادة التشغيل وتخفيض من معدلات البطالة، أو بعبارة أخرى إن السياسة الإنفاقية التوسعية تمارس نوع من الآثار الكينزية في التأثير على معدلات البطالة .

4- هناك علاقة مباشرة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة في الجزائر.

5- بحكم العلاقة الأخيرة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة فإن الزيادات في هذه الأخيرة- خاصة الناتجة عن إرتفاع إيرادات المحروقات- تؤدي إلى التخفيض من معدلات البطالة.

6- السياسة النقدية في الجزائر تهدف بصفة أساسية إلى محاربة التضخم وبالتالي لا توجد علاقة بينها وبين معدلات البطالة

7- يمكن قياس أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة من خلال تطبيق تقنية نماذج أشعة الإنحدار الذاتي "VAR"، وبالضبط من خلال إستخدام تحليل أدوات هذه الأخيرة.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها ما يلي:

1- إن اختيارنا للموضوع لم يكن اختيار اعتباطي و إنما يندرج ضمن الإشكالية العامة المطروحة على الاقتصاديين الجزائريين و على أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الكفيلة لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق بالشكل الذي يحقق الاستعمال الأحسن للموارد و بأقل الأضرار الاجتماعية الممكنة.

2-الجدل النظري القائم في المؤسسات الأكاديمية حول فعالية السياسات الإقتصادية خاصة النقدية والمالية منها في تنظيم وضبط الإقتصاد و ذلك من خلال التحكم في إستقرار متغيراته الكلية كالبطالة والتضخم ومعدلات النمو.

3- إهتمام أغلب الدراسات المحلية بتفسير أسباب وجود حالة من البطالة دون التطرق إلى كيفية علاج هذه الأخيرة من خلال إمكانية إستخدام مختلف السياسات الإقتصادية على غرار السياسة المالية والنقدية كعلاج لهذه الظاهرة.

4- قلة استخدام التقنيات القياسية الإحصائية الحديثة في تفسير مثل هذه الظاهرة كميا.

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر أدوات السياسة المالية والنقدية على ظاهرة البطالة من خلال الفكر الاقتصادي، إضافة إلى دراسة قياسية لأثر السياسة المالية و النقدية على البطالة في الجزائر ثم استخلاص نتائج هذه الأخيرة.

1-هذه الدراسة الاقتصادية القياسية تسمح لنا بمعرفة أي مقاربة نظرية أقرب و أكثر تفسيرا للبطالة لحالة مثل حالة الجزائر.

2- محاولة تحديد مفهوم ظاهرة البطالة ومعرفة أسبابها، أنواعها و آثارها و ذلك وفق مفاهيم وأسس المنظمات العالمية

3- دراسة ظاهرة البطالة في الجزائر لتحديد أسبابها، أنواعها، خصائصها وذلك لمعرفة الجوانب الخاصة بحالة البطالة في الجزائر.

4 – إن إستخدام تقنية نماذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR في هذه الدراسة لم تسمح لنا بمعرفة مدى تأثير السياسة المالية والنقدية على ظاهرة البطالة في الجزائر فقط وإنما تسمح أيضا بمعرفة نوع وحجم هذا الأثر في حالة وجوده .

5- تحديد إمكانية اللجوء إلى السلطة النقدية و/ أو المالية كحل لإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال توفير الشغل الدائم والقضاء على حالة التعطل والبطالة.

الدراسات السابقة:

أما عن الدراسات السابقة التي إهتمت بموضوع التشغيل والبطالة وكذا علاقة هذه الأخيرة ببعض المتغيرات الإقتصادية فنختار منها دراستين وهي:

الدراسة الأولى : للباحثة يحيات مليكة، بعنوان: إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005.[1]

حيث القضية الأساسية التي تتصدى لها هذه الدراسة أو المشكلة البحثية أنها :"تسعى لحتمية الوقوف وضرورة فهم البعد الجديد لازمة الإقتصاد الرأسمالي وسعيه لتصريف هذه الأزمة للدول النامية من بينها الجزائر وذالك لإتمام إدماجها في النظام الرأسمالي بما يتماشى والتطورات والتحولات الهيكلية الجارية ." وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الوصول إلى برنامج محدد لمواجهة ظاهرتي البطالة والتضخم أخذين بعين الإعتبار طبيعة الإقتصاد الجزائري كما تستهدف أيضا الكشف عن شكل العلاقة بين البطالة والتضخم وعن القوى المسببة لها ضف إلى ذلك العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من خلال العلاقة الإحصائية لمنحنى فليبس على البيانات الجزائرية خلال الفترة 1970-2005"، أما بعض ما خلصت إليه كان على النحو التالي"... انه لا يجوز تفسير التضخم في بلادنا على انه ظاهرة نقدية بحتة بل يجب النظر إليه على انه ظاهرة نقدية وهيكلية في أن واحد، كما خلصت نتائج الإختبار الإحصائي لعلاقة منحنى فليبس في الحالة الجزائرية خلال الفترة المدروسة (1970-2005)عن وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم في الفترة السابقة لتنفيذ برنامج الإصلاح، وأصبحت عكسية في الفترة اللاحقة على تطبيقه.

الدراسة الثانية : كانت بعنوان: حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية ، للباحث كمال بوصافي[2] و التي حاول فيها اقتراح تفسير لظاهرة البطالة في الجزائر و التي عرفت ارتفاعا مذهلا خلال هذه الفترة، و لقد تناولها من خلال الطرح النظري لموضوع البطالة و سوق العمل، إضافة إلى

[1]- مليكة يحيات ، أشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر,2006-2007.

[2]- كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال الفترة الإنتقالية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.

دراسة تطور التركيبة البنيوية للسكان و خصائصها لمعرفة آثارها. و كذلك دراسة تحليلية و وصفية لسوق العمل و أكمل دراسته بدراسة أثر الصدمات على تطور البطالة في الجزائر.

إلا أن هذه الدراسات لم تتناول تأثير المتغيرات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية على معدل البطالة في الجزائر(بمعطيات حقيقية)، من خلال إستخدام التقنيات القياسية وبالضبط نماذج أشعة الإنحدار الذاتيVAR حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تساعدنا كثيرا في التحليل ، فبالإضافة إلى حجم المعلومات التي يمكن أن تمنحها لنا إستخدام هذه التقنية حول مدى تأثير السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، فإن هذه الأخيرة تمكننا من التحديد الدقيق لمختلف هذه التأثيرات، وذلك من خلال أهم إستخدامات هذه التقنيات كدراسة السببية والتي تمكننا من التأكد من وجود علاقة بين المتغيرات الممثلة للسياستين النقدية والمالية ومعدل البطالة ، وكذا دوال الإستجابة والتي تمكننا من تحديد إستجابة متغيرة البطالة لمختلف الصدمات الناتجة عن المتغيرات الممثلة لكل من السياسة المالية والنقدية وهذا بالإضافة إلى تفكيك التباين، و لذا سوف نركز في بحثنا على هذه الجوانب.

المنهج المستخدم:

كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر شيئ دون اللجوء إلى ماضيه، فالحياة المعاصرة قائمة على مخلفات الحياة السابقة و إمتداد لها، و بهاذا كان **المنهج التاريخي** حاضرا في بحثنا هذا من خلال إيراد معطيات عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها وتحليلها ونقدها والتأكد من صحتها و إستغلال النتائج العامة منها، والتي لا تتوقف الفائدة منها على فهم أحداث فترة سابقة فقط بل تتعدها إلى تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط للمستقبل، وبما أن توجه البحث هو توجه اقتصادي كلي تطبقي بمعنى أنه يجمع بين البعدين النظري و التطبيقي، في إطار منهج تحليلي فإرتأينا تضمين الدراسة بالوصف والتعبير الكيفي، كوصف للظواهر وتوضيح للخصائص وكذا التعبير الكمي كوصف رقمي وقياسي يوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها ودرجة إرتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى وذلك للطبيعة القياس الإقتصادية لهذا النوع من البحوث ، وبهذا كان **المنهج الوصفي التحليلي والقياسي** حاضرا كذلك.

مجال وحدود الدراسة :

من أجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 1970-2010، أما الإطار المكاني فقد ارتأينا أن تكون الدراسة على الجزائر.

خطة البحث:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد ارتأينا أن نقسمه إلى الفصول الآتية:

- **الفصل الأول:** نتناول فيه الإطار النظري لسياسة المالية والنقدية وكذا دروها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بإعتبارها أهم أدوات هذه الأخيرة ، كما نبين من خلال هذا الفصل أوجه الإختلاف في الطريقة التي تمارس بها كل من السياسة المالية والنقدية تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية على غرار معدل

البطالة، على أن نردف في أخر هذا الفصل أهم التطوات التي رافقة وضع السياسة المالية والنقدية في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالإنتقال من التسيير الإشتراكي إلى خطة السوق.

- **الفصل الثاني:** نستعرض فيه أهم المفاهيم العامة والخاصة بظاهرة البطالة سواء تلك المتعلقة بمفاهيم المنظمات العالمية كالمكتب الدولي للعمل والبنك العالمي، وذلك من خلال توضيح مفهوم البطالة، وكذا أنواعها وكيفية قياسها وتأثيرها، أو من خلال ما تمنحه النظرية الإقتصادية حول الجدال الأكاديمي بين مختلف المدارس الإقتصادية الكبرى حيال قيام حالة من البطالة العامة حيث نقوم بعرض مختلف النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة إبتداء من المدرسة النيوكلاسيكية وصولا إلى المدرسة الكينزية الجديدة كما حاولنا الإشارة إلى أراء هذه المدارس حول قضية فعالية كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على معدلات البطالة وذلك من خلال إدراج فكرة منحنى فيلبس وعلاقته بفعالية السياسات الإقتصادية، كما وضحنا في أخر هذا الفصل جانب البطالة في الإقتصاد الجزائري سواء تعلق الأمر بمفهومها، أو قياسها، وكذا خصائصها وأسباب نشوئها وتطورها.
- **الفصل الثالث:** نتناول فيه أثر أدوات السياسة المالية على البطالة في الجزائر من خلال دراسة تطبيقية، حيث سنتناول فيه دراسة نظرية للنماذج الديناميكية، أي نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) و نماذج تصحيح الخطأ (VECM)، وسنقوم بتطبيق التقنية المختارة على الظاهرة محل الدراسة مع التفسير الإحصائي و الاقتصادي للنتائج المتوصل إليها.

و في الأخير محاولة الوصول إلى استنتاجات وإعطاء اقتراحات.

الفصل الأوّل:

السياسة النقدية والمالية كأهم أدوات السياسة الاقتصادية

مقدمة الفصل

لقد شهد الاقتصاد العالمي عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور أزمات جديدة متتالية كالكساد، البطالة، التضخم، الكساد التضخمي، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة عملت على تشخيص أسباب هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسات الاقتصادية –ممثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية– محورا هاما في تلك الأفكار، الأمر الذي جعلها عرضة للتغيير و التطوير من جانب الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم، وتبرز الأهمية الكبرى لهذه السياسات من خلال الأهداف التي تسعى من أجل تحقيقها، وأيضا من خلال مدى فاعليتها في معالجة تلك المشكلات الاقتصادية.

لكن السياستين المالية والنقدية تحتلان مكانة هامة بين هذه السياسات، نظرا لكونهما تستطيعان تحقيق الأهداف التي يسعى إليها أي إقتصاد من الإقتصاديات العالمية معتمدتان في ذلك على أدواتيها المتعددة. هذه الأخيرة لها من المرونة ما يمكنها من التكيف حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

و سنسعى من خلال هذا الفصل إلى إعطاء مفهوم وأنواع وأهداف السياسة الإقتصادية بشكل عام ثم تناول الجانب النظري للسياسة المالية والنقدية بشكل خاص وذلك في المبحث الأول، على أن نولي الإهتمام بالتحولات التي شهدها الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ومدى تأثير هذه التغيرات على مسار كل من الوضعية والسياسة النقدية وكذا المالية في الجزائر وهذا في المبحث الثاني.

المبحث الأول:الطرح النظري للسياسة المالية والنقدية

غني بالقول إن السياسات النقدية والمالية تلعب دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي القابل للإستمرار ذلك لأن الهدف الأساسي لتلك السياسات هو تحقيق الإستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة عن طريق تحفيز الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الخارجية والتي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة النشاط الإقتصادي.

وبالرغم من أن الأثار الأولية لسياسة المالية و/ أو النقدية تكون من خلال تأثيرها على مستوى الإنفاق أو الطلب أو حتى جانب العرض من النظام فإنه لاشك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة خاصة الضريبية منها،أما السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة.

1- ماهية السياسة الاقتصادية:

بعد الإقتناع بالدور الإيجابي للدولة في المجال الإقتصادي باتت أهمية السياسة الإقتصادية أمرا مؤكد ومضى إستخدام هذا المصطلح متداولا في كل البحوث والدراسات الإقتصادية، غير أن التوسع في إستعمال هذا المصطلح أكسبه مفاهيم مختلفة.

إن كلمة سياسة يقصد بها منذ أن أستعملها الإغريق بتدبير أمور الدولة كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدولة كما عرفت على أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع.

ولقد تناولنا عدد كبير من الاقتصاديين مفهوم السياسية الاقتصادية وموضوعها وذلك حسب نظرة كل واحد منهم إلى الأهداف المرجو تحقيقها من هذه السياسة أو تلك ومن هنا يتبين لنا أن موضوع السياسة الاقتصادية له ارتباط وثيق بالأهداف المراد تحقيقها.

1-1- تعريف السياسة الإقتصادية

تعتبر السياسة الإقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي في مفهومها الضيق تعني " التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالإنتاج، التشغيل والاستثمار"[1].

أي أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الإقتصادي في إتجاه مرغوب فيه.

أما في مفهومها الواسع " فيقصد بها كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف"[2].

أي أن المفهوم الواسع للسياسة الإقتصادية يتعدى ذالك الجانب المادي الذي يعني بالإجراءات الواجب إتخاذها والأهداف المنتظر تحقيقها حيث يهتم كذالك بالبحث في كيفية تحقيق هذه الأهداف بأسمى الطرق،

[1]- أحمد جامع،النظرية الإقتصادية،دار النهضة الإقتصادية، القاهرة، الطبعة 4،1987، ص:483.
[2]- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985، ص 83.

مما يقتضي تعريف الأجهزة والوسائل والطرق الكفيلة بضمان إنجاز تلك الأهداف بطرق مثلى[1].

من خلال هذه التعاريف نجد أن السياسة الإقتصادية لا تخرج عن كونها " مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قرارتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للإقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة[2]. وبعبارة أخرى فالسياسة الإقتصادية لاتخرج عن كونها عبارة عن توليفة تتضمن أدوات وأهداف والعلاقة المتبادلة بينها السلطات العمومية هي المسئولة عن ضمان هذا التنسيق بين التوليفة السابقة الذكر[3].

1-2- أدوات السياسة الإقتصادية:

تشير أدوات السياسة الإقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها. كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الإقتصادي من منتجين ومستثمرين ومستهلكين على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر فعالية.

وإذا كنا نعتبر أدوات السياسة الإقتصادية الكلية هي عبارة عن وسائل لتحقيق الأهداف فإن إختيار الوسائل يكون محدود بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها، ومن الضروري الفصل بين الهدف والوسيلة رغم وجود علاقات واضحة بين بعض الوسائل وبعض الأهداف إلا أنه يجب الحرص على عدم الوقوع في خطأ النظر إلى الوسائل على أنها أهداف لأن هذا الخلط قد يعوق سير السياسة الإقتصادية فمن الخطأ بأن توازن الميزانية العامة لدولة مسألة هامة يعلل ذلك "بضرورة المحافظة على سلامة المركز المالي للدولة "، إن هذه تعتبر حجم الموازنة العامة هدفا في حد ذاته وبالتالي يعتبر عدم توازنها أمر يجب تجنبه ولكن هذا خلط بين الهدف والوسيلة فالواقع أن حجم الموازنة العامة ليس إلا وسيلة لتحقيق أهداف التشغيل والنمو و الإستقرار الإقتصادي والتي غالبا ما يتم تحقيقها في ظل عدم الموازنة العامة للدولة. وتنطوي أدوات السياسة الإقتصادية الكلية عموما على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل[4].

كما أن هنالك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم عليها السياسة الإقتصادية. من بينها وجود أكبر عدد من الأدوات وذلك من أجل معالجة التناقض بين الأهداف حيث كلما كان عدد الأدوات كبير كلما قلصنا من حدة التناقض. فالسياسة الإقتصادية الكلية هي مجموعة من السياسات الإقتصادية والتي تكون في شكل برنامج يطلق عليه البرنامج الإقتصادي هدفه الأساسي تحقيق أهداف الإقتصاد الوطني ويتم ذلك في شكل نماذج إقتصادية كلية لذا فالسياسة الإقتصادية الكلية تشمل العديد من السياسات.

---

[1]- فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة حالة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص:126.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد.، السياسات الإقتصادية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 14- 15.

[3]- رضا العدل، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996 ، ص:325 .

[4]- عبد المطلب عبد الحميد.،مرجع سابق، ص:28-29.

الإقتصادية العريضة والتي يتم توجيهها حسب الأهداف المرجوة وهو ما يبنيه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): هيكل السياسة الإقتصادية

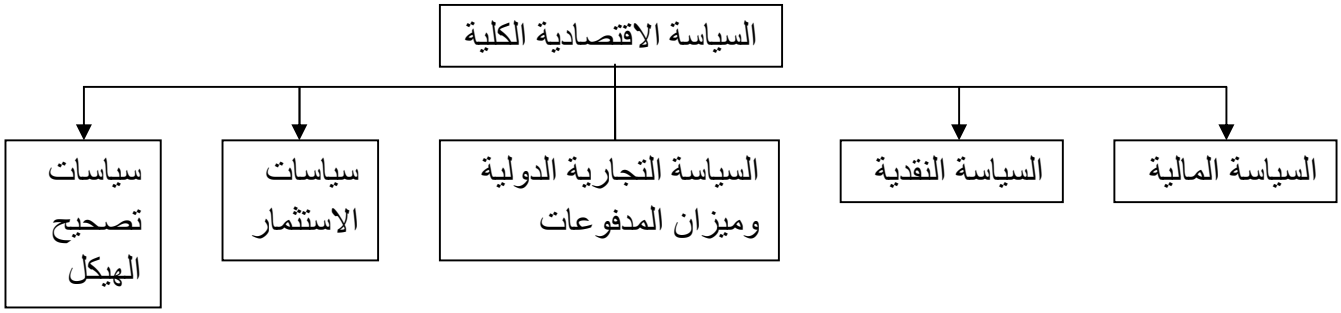

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد المرجع الأسبق ص 31.

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الإقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الإقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب السابقة، والتي تقوم من خلالها بالرقابة المباشرة على لمتغيرات الأساسية للإقتصاد الوطني.[1]ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الإقتصادي بصفة عامة إلى المجموعات التالية:[2]

- أدوات السياسة المالية.
- أدوات السياسة النقدية.
- نشاط الأعمال العام.
- التدخل المباشر من خلال الإمتيازات والقيود والتراخيص.

1-3- الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الإقتصادية مرنة وغايتها في الفعالية تحقيق الرفاهية العامة إلا أن هنالك شبه إتفاق بين أغلب الإقتصاديين على أنها تقتصر في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور"KALDOR" ألا وهي: التحكم في التضخم- تحقيق معدل نمو مرتفع - محاربة البطالة وتوفير الشغل- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

1-4- أنواع السياسات الإقتصادية:

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسة الإقتصادية ، وذلك حسب عدة معايير منها معيار الأجل وكذا الهدف و نوع الآثار المترتبة عن تطبيق السياسة الإقتصادية و عموما يمكن التمييز بين نوعين من السياسات الإقتصادية وفق المعايير السابقة الذكر[3].

---

[1]- أحمد جامع، التحليل الإقتصادي الكلي: القاهرة: دار الثقافة الجامعية، 1990/ ص 224.

[2]- درواسي مسعود، دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005- 2006 ، ص 46.

[3]- عبد الله بلوناس،: " الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 204.

1-4-1- السياسة الإقتصادية الظرفية: يهدف هذا النوع من السياسات إلى استرجاع التوازنات الإقتصادية المالية قصيرة الأجل من أهم هذا النوع من السياسات نجد:[1]

أ- **سياسة الإستقرار:** يهدف هذا النوع من السياسات إلى المحافظة على التوازن العام للإقتصاد.

ب- **سياسة الإنعاش:** وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الإقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والتشغيل مستعملين أدوات السياستين المالية والنقدية وهي مستوحاة من الفكر الكينزي.

ت- **سياسة الإنكماش:** وهي سياسة تهدف إلى مراقبة التضخم عن طريق استخدام الوسائل التقليدية مثل الإقتطاعات الإجبارية ومراقبة الكتلة النقدية.

ث- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تعمل على استعمال التناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم لإنكماش معتمدين على فكرة أن الثانية تقتضي على المضاعفات الجانبية المضرة بالإقتصاد الناتجة عن استعمال السياسة الأولى.

1-4-2- السياسة الإقتصادية الهيكلية: وهذه السياسة تميز هيكل وبنيان الإقتصاد الوطني لكي يكيف مع تغيرات المحيط الدولي وتمس كل القطاعات الإقتصادية والجدول(1-1) أدناه يمكننا من تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الإقتصادية.

الجدول(1-1): أنواع السياسات الاقتصادية.

نوع السياسة / معيار المقارنة	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر: عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 204.

ولغرض توجيه دراستنا هذه سوف يتم التزكيز على سياستين رئيسيتين ويتعلق الأمر بـ:

- السياسة المالية .
- السياسة النقدية.

2- الإطار النظري للسياسة المالية:

2-1- مفهوم السياسة المالية: السياسة المالية تاريخيا مشتقة من الكلمة الفرنسية " FISC" وتعني بيت المال أو الخزانة[2].ويمكن التعرف على مفهوم السياسة المالية من خلال التعريف التالية:

التعريف الأول: " هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إجراءات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات حيث أن الحكومة عن طريق

[1]- لمن يثمن التفاصيل أنظر قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2006، ص 31، 32.

[2]- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، دار النهضة عربية، مصر، 1993، ص 17.

هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الإقتصادي".[1]

التعريف الثاني: " بينما يعرفها البعض على أنها تعبر عن برنامج تخططه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"[2].

التعريف الثالث: " حسب هذا التعريف فإن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة"[3].

ولقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الإقتصادي ولكنه لم يخرج عن كونه "استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإتفاق العام لتحقيق عدد من الأهداف خلال فترة زمنية معينة تلك الأهداف تتلخص في الإستقرار الإقتصادي، التنمية، وعدالة التوزيع وتوجيه النشاط الإقتصادي وعلاج التضخم والكساد.

من خلال هذه التعاريف نخلص إلى المقاربة التالية وذالك قصد تحديد تعريف نراه مناسبا لسياسة المالية." السياسة المالية نقصد بها تلك القرارات الرشيدة التي تتخذها الحكومة في بداية السنة المالية والمتبلورة في برنامج تضعه عن عمد مستخدمة فيه برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنظم في الموازنة العامة لأحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل، والإنتاج، أي تنمية واستقرار الأقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة ". أو بعبارة أخرى فالسياسة المالية لا تغدو كونها عبارة عن أدوات أهداف وزمن تتم فيه.

2-2- الفرق بين المالية العامة والسياسة المالية:

لقد لوحظ أن هنالك خلط بين السياسة المالية والمالية العامة من حيث المفهوم. وكذلك توجب علينا توضيح مدى الإختلاف بينهما ونجد في هذا الصدد مايلي :

يرى البعض من الكتاب أنه ليس هنالك خط واضح يفصل السياسة المالية و المالية العامة كما أنه لا يوجد اتفاق على أنواع الأعمال الحكومية التي يمكن أن تسمى بأعمال السياسة المالية ووفقا للإشتقاق الإصطلاحي للسياسة المالية فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة[4].

إلا أن التمييز بين السياسة المالية والمالية العامة يعد ناتجا مباشرا للتجربة المضادة للكساد في الثلاثينيات وكتابات وتأثير كينز. ويكمن الفرق بينهما في أن المالية العامة تهتم بصفة جوهرية بجانب التوصيف والتنظير بينما ينصب اهتمام السياسة المالية على تقدير العلاج الملائم واتخاذ القرار المناسب لكل مشكلة[5].

---

[1]- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية. دار النهضة العربية، مصر، 1980، ص 323.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 16.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 13.

[4]- السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 26.

[5]- إن مصطلح السياسة المالية استعمل حديثا وتحديدا بعد نشر البروفسور ألفن هنسن لكتابه الشهير "السياسة المالية ودورات الأعمال" قبل هذا كانت جل الكتابات تدرج تحت علم المالية العامة.

أي بعبارة أخرى "إذا كانت المالية العامة يدخل في اهتمامها توصيف وتحليل وتنظير كل ما له علاقة بتحديد أنواع البرامج الإنفاقية وكيفية تمويلها عن طريق المصادر الإيرادية و ما هو الأثر الذي يتركه نوع هذه النفقات والإيرادات على النشاط الإقتصادي فإن السياسة المالية تهتم بالجانب التطبيقي والعملي لمسائل المالية السابقة الذكر ويتضح من ذلك أن العلاقة بين السياسة المالية والمالية العامة ليست علاقة انفصال وتضاد وإنما هي علاقة تكامل واتصال.أي يمكن وصف العلاقة بينهما في العبارة التالية: "إن المالية العامة تعمل على تحديد مختلف التوليفات المختلفة من النفقات والإيرادات وأثر كل منها على الإقتصاد بينما السياسة المالية تعمل على اختيار هذه البدائل وفقا لتحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة".

2-3- أدوات السياسة المالية:

من خلال التعريفات السابقة نجد أن السياسة المالية تقوم على استخدام عدة أدوات أساسية ورئيسية الأولى هي: "الإنفاق العام" والثانية هي "الإيرادات العامة" والثالثة هي "موازنة الدولة".

2-3-1-النفقات العامة:

2-3-1-1- مفهوم الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام بصورة رئيسية بأنها: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"[1].

يظهر من خلال هذا التعريف أنه يقوم على ثلاث عناصر أساسية:

- **شكل الإنفاق:** يأخذ الإنفاق الشكل النقدي خاصة في ظل الإقتصاد النقدي السائد[*].
- **مصدر الإنفاق:** لابد أن يصدر الإنفاق من شخص عاما حتى يعتبر إنفاق عمومي[2].
- **هدف الإنفاق:** ينبغي أن يكون هدف الإنفاق هو إشباع حاجات عامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة.

2-3-1-2-تقسيمات الإنفاق العام:

ترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، لكونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها:

تسهيل صياغة وإعداد البرامج، تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية، تسهيل دراسة الآثار المختلفة للإستعمالات العامة المختلفة ومعرفة تطورها....إلخ.

وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

- ❖ معيار التكرار والدوية (نفقات عادية ونفقات غير عادية).
- ❖ المعيار الوظيفي (حسب وظائف الدولة).
- ❖ المعيار الإقتصادي (نفقات حقيقية ونفقات تحويلية).

---

[1]- خليج حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص 89.

[*]- لأنه في الإقتصاديات القديمة كانت هنالك إمكانية لأن تأخذ النفقة الشكل العيني إلا أنه ونتيجة لعيوب هذا الطريقة تم التخلي عنها لصالح الشكل النقدي.

[2]- سوزي عدلي ناشد: المالية العادية، الطبعة الأولى. منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2006، ص 27.

أ. المعيار الإقتصادي:[1]

- **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:**

وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني ويسند على ثلاث معايير هي: (المقابل- معيار الزيادة المباشرة في الناتج الوطني – معيار استخدام القوة الشرائية أو ثقلها).ونجد في هذا الصدد:

❖ النفقات الحقيقية و يقصد تلك التي تؤدي زيادة مباشرة في الناتج الوطني كما أن الدولة تحصل من خلالها على مقابل أن الدولة هي التي تقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الإقتصادية ومنها رواتب وأجور موظفي الدولة النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية.

❖ أما النفقات التحويلية فهي التي تتم دون مقابل كما أنها نفقات تؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني. كما أنها تشترط أن يكون الأفراد هم من يقومون بالإستهلاك لمعدن الموارد، مثل إعانات البطالة والتقاعد، وإعانات المرضى أي أنها تنحصر في الإعانات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة.

ب. معيار التكرار والدورية:

ويقصد بهذا المعيار تكرار ظهور النفقات في ميزانية الدولة[2] وجرى العرف الإقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

- **النفقات العادية:** هي التي تظهر بصفة دورية محددة أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة أي خلال كل سنة مالية، و تستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة، كما أن تمويلها يتم عن طريق الإيرادات العادية المتمثلة أساسا في إيراداتها الضريبية وكذا أملاك الدولة.
- **النفقات غير عادية:** وتتمثل في النفقات التي تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية لدولة، و لكن تحدث على فترات غير منتظمة و متباعدة. تنشأ الحاجة إليها لمواجهة حالة طارئة كنفقات الحروب ونفقات الكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ج. المعيار الوظيفي:

و يقصد بها تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة حسب فلسفتها من ناحية و للظروف التاريخية والإدارية من ناحية أخرى ويميز الإقتصاديون على التمييز بين ثلاث وظائف أساسية للدولة هي:[3]

- **النفقات الإدارية:** وتتضمن جميع المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن نتوصل إلى أي شخص أو جهة أخرى ومنها أجور العاملين في القطاع العام ونفقات الأمن والدفاع، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي.

---

[1]- أول من نادى بهذا التقسيم هو الإقتصادي بيجو.

[2]- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 55.

[3]- محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2003 ص 82-83.

- **النفقات الإجتماعية:** وتتعلق بالأغراض الإجتماعية لدولة، والمتمثلة في نفقات التعليم، الصحة، النقل والسكن. [1]
- **النفقات الإقتصادية:** تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الإقتصاد الكلي، وتضم نفقات الإستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي.

2-3-1-3- الآثار الإقتصادية للنفقات العامة:

على الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر في دراستنا على الآثار الإقتصادية لوحدها .

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي في المجتمع كله ولقد تزايد هذا التأثير نتيجة تطور دور الدولة وتحملها مسؤولية تحقيق أهداف المالية العامة حيث أصبح يرجى من النفقات العامة تحقيق مجموعة من الأهداف إلا أنه وقبل عرض مختلف الآثار المختلفة التي يمكن للإنفاق العام إحداثها في الجانب الاقتصادي يجب الإشارة إلى عدة أمور منها [2]:

- ❖ إن النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى ظهور آثار مرغوبة وذلك على غرار الآثار غير المرغوبة التي يمكن أن تحدثها.
- ❖ إن تعدد أنواع أشكال الإنفاق و كذا عدم تجانسها يمكن أن يؤدي إلى إختلاف الآثار التي يمكن أن تحدثها وذلك حتى بالنسبة لنفس المتغيرة الإقتصادية، إلا أنه وفي دراستنا هذه سوف نهتم بتميز هذه الآثار تباعا للمجال الذي يستوعب هذا التغيير وذلك دون مراعاة لأصناف هذا الإنفاق .
- ❖ يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الإقتصاديين أمام تصرفات السلطات العمومية فقد يعبرون عن رفضهم لبعض التدابير مما يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة.

- **الآثار على الناتج الوطني:** وهو ما يسمى "إنتاجية الإنفاق العام ". حيث أن درجة تأثيره تتوقف على مدى كفاءة إستخدامه ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من النواحي لتالية [3]:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية من خلال الإنفاق الإستثماري مما يكون له أثر إيجابي على الناتج الوطني
- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج الوطني.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال وذلك من خلال تأثيرها على الإستهلاك وكذا الإستثمار إلا أنها درجة التأثير هنا تعتمد بدرجة كبيرة على مرونة الجهاز الإنتاجي فكلما كان الجهاز الإنتاجي يتمتع بمرونة عالية كلما زاد درجة التأثير.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: المرجع الأسبق ص 58.
[2]- عبد المجيد قدي ، مرجع أسبق ، ص 195.
[3]- زهير أحمد الشامية، المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 96 .

- **الآثار على مستوى الأسعار** : تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الإقتصادية، ولهاذا تعمل الدولة على التأثير عليها بإستخدام أداة الأنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا، فمثلا قيام الدولة بدعم أسعار المنتجات أو الخدمات يؤدي إلى تخفيض أسعارها .
- **الأثار على توزيع الدخل** : ويؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل من خلال[1]:

- التدخل في توزيع الدخل الاولي بين الذين شاركوا في أنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات التحويلية .
- التدخل عن طريق مايتم إجراءه من تعديلات لازمة من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية تتم على التوزيع الأولي وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

- **الأثار على الإستهلاك** [2]: تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة وذلك من خلال ما تمنحه من رواتب وأجور وكذا المنح والإعانات التي تمنح للأفراد كإعانات التي تمنح للبطالين وهاذا مع العلم أن الجزء الأكبر منها يخصص لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد وهذا مايؤدي إلى زيادة الإستهلاك العام .
- **الأثار على الإستقرار الإقتصادي** : وللنفقات العامة دور في معالجة الفجوة التضخمية والفجوة الركودية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات الكساد يمكن لدولة زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة والاستثمار العام بالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب، من أجل زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى تصحيح الإختلالات والعكس في حالة الضخم.

2-3-2- الإيرادات العامة:

2-3-2-1- مفهوم الإيرادات العامة:

" تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية".[3]

2-3-2-2- مصدار الإيرادات العامة:

يفهم من التعريف السابق أن مصادر الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة وبالطبع لا يتسع المجال لتحليل كل نوع بالتفصيل وبالتالي سنقوم بإعطاء فكرة إجمالية حول مختلف أنواعها، وعموما فإنه مصادر الإيرادات العامة تتمثل في:

- ❖ مصادر اقتصادية (الدومين العام، الثمن العام).
- ❖ مصادر سيادية (الضرائب، الرسوم).

[1]- سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران، 1999، ص :142.
[2]- نفس المرجع، ص، 143.
[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع أسبق، ص 63.

❖ ائتمانية (القروض العامة).

وإذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل إليها الدولة في الصور السابقة فقد تلجأ إلى الدولة إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد.[1]

والشكل التالي يوضح أهم مصادر الإيرادات العامة:

الشكل رقم (1-2): مصادر الإيرادات العامة

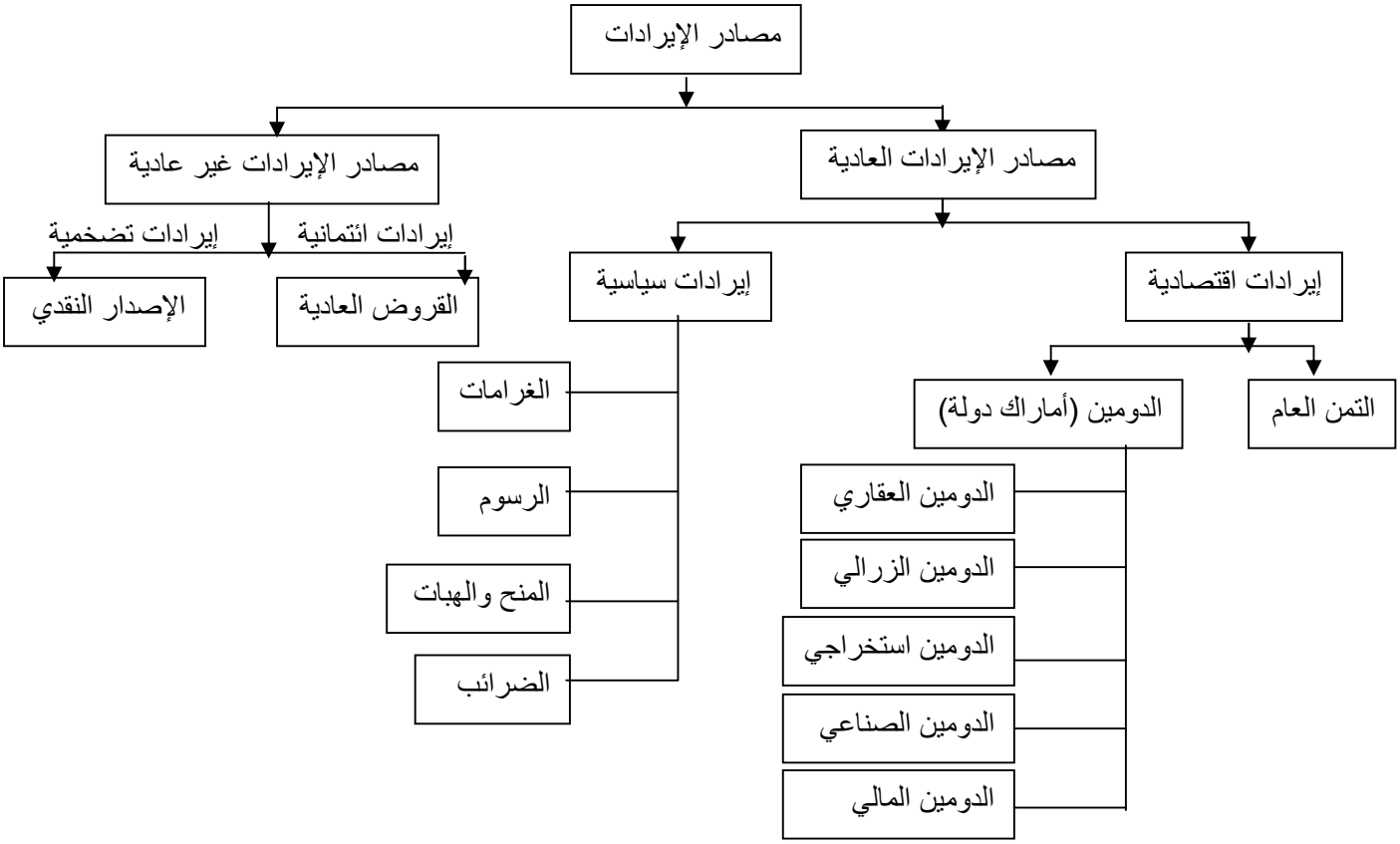

المصدر: قهواتي بشرى، فعالية السياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 140.

2-3-2-3- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة:

لا تقل أهمية ميكانيكية الإيراد العام عن تلك المتعلقة بالنفقات العامة، حيث يمكن استخدامها هي الأخرى للتأثير على الأوضاع الاقتصادية للدولة، وتستطيع هذه الميكانيكية على اختلاف أدواتها أن تحقق آثارا مباشرة وأيضا غير مباشرة على الدخول والأوضاع الاقتصادية السائدة[2]، ويمكن ذكر أهم أوجه الآثار الاقتصادية التي يمكن لدولة إحداثها من خلال إستخدام الإيرادات العامة في النقاط التالية :

❖ إن إيرادات الدومين العام تمكن الدولة من تنظيم وتحديد أسعار الموارد الإقتصادية التي تمتلكها خاصة ذات الطبيعة الإستراتيجية منها

[1]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة،الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 90-91.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي "، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 352.

❖ كما يمكن للحكومة إستخدام ميكانيزم القروض العامة لغرض إحداث العديد من الأثار الإقتصادية، حيث يكن إستخدام القرض الداخلية للإحداث نوع من الإستقرار الإقتصادي ففي حالات التضخم يمكن إستخدام هذه القروض في تحقيق أثر إنكماشي يترتب عليه التخفيض من حدة التضخم والعكس في حالة الركود*.

❖ يمكن أن تلجأ الدولة إلى إستخدام القطاع الضريبي كعامل مؤثر على الوضع الاقتصادي، فيمكن مثلا إستعمالهه في توجيه الإستهلاك، والإنتاج تباعا لإحتياجات وظروف الإقتصاد الوطني، كما يمكن إستخدام الإقتطاعات الضريبية في تحقيق نوع من الإستقرار الإقتصادي، حيث تعتبر الضريبة دائما الأداة الأكثر فعالية ومرونة، والتي تستخدم في تصحيح الاختلال التوازني، ففي حالة الكساد تقوم السلطات المالية بانتهاج سياسة مالية توسعية وذلك بتخفيض معدلات الضرائب التي ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي. أما في حالة التضخم فإن السلطات المالية تقوم بالحالة العكسية، وذلك برفع معدلات الضرائب لمحاولة تخفيض مستوى الطلب، وبالتالي القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، وبالتالي تخفيض مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.[1]

2-3-3- الموازنة العامة:

2-3-3-1- تعريف الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، وهي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة [2].

من خلال التعريف السابق يمكن تحديد أهم العناصر التي تعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة فيما يلي[3]:

- **الموازنة العامة توقع:** تتضمن الموازنة العامة تقديرا إحتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع تحصيله من إيرادات خلال فترة لاحقة عادة ما تقدر بسنة واحدة.
- **الموازنة العامة إجازة :** تعد الموازنة العامة بمثابة خطة عمل للحكومة لفترة لاحقة غير أنها تبقى في شكل مشروع أو إقتراح غير قابل للتنفيذ إلا بعد موافقة السلطة التشريعية.
- **الموازنة العامة توجيه :** تعتبر الموازنة العامة أداة رئيسية في يد الحكومة والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية والمالية ولقد تطورت أهميتها مع تطور دور الدولة في المجتمع الحديث فكلما زاد تدحل الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية إزدادت أهميتها.

---

* - مثلا في حالة التضخم فإن السلطات العمومية تقوم بإصدار قروض عامة بمزايا مغرية، وهذا من شأنه تخفيض القيمة السوقية للأوراق المالية التي تنطوي على مزايا أقل، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الذي تتبعه آثار انكماشية، والعكس في حالة الركود.

[1] - أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص 308-310.

[2]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان،2007، ص 157- 158

[3]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 129- 130.

2-3-3-2- الأرصدة الميزانية (العجز والفائض):

يمثل العجز أو الفائض " التباين بين إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات"، ويشير العجز الحكومي إلى و جود سياسة مالية توسعية. بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية (تقييدية)، فالضرائب و الإيرادات الأخرى تمتص جزءا من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدي النفقات إلى زيادة الطلب الكلي.

ويعتبر العجز في الميزانية إحدى سمات البلدان النامية والذي يتم تمويله من خلال مصادر عدة مما يؤدي إلى آثار اقتصادية مختلفة.

2-3-3-3- مراحل و طرق تمويل العجز الموازني[1]:

إن تجارب الدول النامية في مجال معالجة العجز في الموازنة العامة أفرزت عن وجود مرحلتين لمعالجة هذا العجز على أن يتم الإعتماد في كل مرحلة على وسائل معينة :

- **المرحلة الأولى :** في هذه المرحلة يتم العمل على تخفيض نسبة العجز الموازني عن طريق إعادة النظر في هيكل كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بحيث يتم العمل على زيادة الإيرادات العامة بمعدل أكبر معدل التوسع في النفقات. و في هذا الصدد فإن الضرائب تعتبر عامل أساسي بحيث يتم البحث عن إحتياطات ضريبية يمكن تعبئتها ولكن على شرط أن لاتكون لهذه الزيادة في الضرائب أثار سلبية على كل من الإستثمار و الإستهلاك، كما أنه يمكن تخفيض هذا العجز عن طريق الإعتماد على إعادة النظر في هيكل النفقات وذلك من خلال الكشف عن إحتياطات لفوائض في مكون الإنفاق العام يمكن الحد من التوسع فيها .

- **المرحلة الثانية :** إن نجاح إجراءات المرحلة الأولى يعتمد بصورة أساسية على مدى مرونة كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام حيث أن ضعف مرونة كل من الإيرادات و النفقات العامة يحول دون فعالية الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض العجز في هذه الحالة يكون صانعوا السياسة المالية أمام حتمية إيجاد مصادر فعلية لتمويل العجز الموازني ولقد بينت تجارب الدول النامية أن هنالك إعتماد على وسيلتين أساسيتين هما :

- **تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل تضخمية:** يعتمد بصورة أساسية على الإصدار النقدي بحيث تقوم الحكومة ببيع سندات للبنك المركزي، إلا أن هذه الطريقة تتضمن تكاليف عالية فعلى غرار الإرتفاع الناتج في معدل التضخم فإن التجارب السابقة بينت أن هذه الطريقة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشكل عجز الموازنة خاصة في المدى الطويل*

- **تمويل ومواجهة عجز الموازنة العامة بوسائل غير تضخمية :** يتم الإعتماد هنا على زيادة القروض العامة سواء كانت داخلية أو الخارجية (المديونية) حيث أن إستعمال القروض العامة يتعدى كونه وسيلة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، ص78 -79 .

*- إن الإعتماد على الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة يؤدي وكما أشرنا إلى إرتفاع معدل التضخم وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام من خلال إرتفاع الأسعار على الإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة هذا الأخير بمعدل اكبر من الإيراد العام فيزداد العجز – تبعا لذالك - مرة أخرى .

لتمويل العجز إلى كونها وسيلة لمحاربة التضخم، إلا أن إستعمال القروض ينطوي على الكثير من الآثار السلبية، حيث أن زيادة الدين العام المحلي يثير المخاوف من تزايد أعبائه بحيث يمكن إعتباره ضرائب إضافية غير مدفوعة تتحملها الأجيال القادمة. هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن تزايد نمو القرض العام يودي إلى أثار سلبية على الإقتصاد الوطني مما يثير شبح العودة إلى تزايد عجز الموازنة كما أن إستعمال القروض الخارجية يؤدي إلى إستنزاف الموارد لتسديد فوائد هذه القروض فقط .

2-4-أهداف السياسة المالية:

إن السياسة المالية وبإعتبارها أداة من أدوات السياسة الإقتصادية، فإنها تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتعدى الهدف المالي وتتمثل هذه الأهداف في:

2-4-1- التخصيص الأمثل لموارد المجتمع[1]:

إن عملية التخصيص تعني توزيع موارد المجتمع المختلفة بين مختلف أوجه الإنتاج وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع.

وعملية التخصيص تتكفل بها وسيلتان، الأولى ممثلة في جهاز السوق من خلال قوى العرض والطلب، والثانية تتمثل في تدخل الدولة، من خلال مجموعة من الأدوات ففي حالة عجز قوى السوق عن توزيع هذه الموارد بالشكل المطلوب فإن الدولة تعمل على ما يسمى إعادة تخصيص الموارد ومن بين أهم هذه الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في هذه العملية، مجموعة من الأدوات المالية منها ما هو مرتبط بجانب النفقات ومنها ما هو بجانب الإيرادات معتمدة في ذلك على الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه الأخيرة.

2-4-2- التوزيع العادل لثروات والدخول:[2]

إن عملية التخصيص تؤدي إلى إنتاج تشكيلة من السلع وعادة ما يتم توزيع عوائد هذه العملية الإنتاجية بناء على نسب مساهمة عناصر الإنتاج (الأرض، رأس المال، العمل والتنظيم)، وبالرغم من أن هذه العملية تسمح بتوزيع الثروة أو الدخل بين مالكي عوامل إنتاج هذه الثروة، إلا أن عملية توزيع العوائد بهذه الطريقة قد لا يتوافق مع مبادئ العدالة في المجتمع، وهنا يكمن دور الدولة وذلك من خلال إعادة توزيع هذه الثروة(الدخل) بين الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة إذ أن أدوات السياسة المالية تمثل أحسن تدخل لدولة من أجل هذه العملية.

2-4-3-الإستقرار الإقتصادي: [3]

يتضمن الإستقرار الإقتصادي في طياته نقطتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل، والثانية تتمثل في تحقيق درجة مناسبة من الإستقرار في المستوى العام للأسعار وسياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والأسعار في المجتمع وأدوات السياسة المالية تزيل الآثار السلبية لانخفاض والإرتفاع في إنفاق القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع

[1]- دراوسي مسعود، مرجع أسبق ص،35- 36-37.
[2]- دراوسي مسعود، مرجع أسبق ص: 39.
[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع الأسبق ص 45.

الحكومي بصورة تؤدي إلى إحداث التعديلات الأساسية في الإنفاق الكلي للوصول إلى مستويات الأسعار والتوظيف المطلوبة بما يتوافق بمفهوم الإستقرار الإقتصادي.

2-4-4-التنمية الإقتصادية:

فالتنمية وإن كانت تعني النمو الإقتصادي، إلا أنه ليس مرادفا لها تماما فرغم كونه عنصر أساسي لها إلا أنه لا يكفي وحده لضمان تحقيقها، لأن النمو يعبر عنه بأنه الزيادة الإجمالية في إنتاج السلع والخدمات بمعدلات أسرع من السكان (تغيير في حجم الإقتصاد)، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل وأيضا التغيرات في هيكله القطاعي، حيث أن للتنمية جانب اجتماعي يتمثل في ترافق تحسين مستوى المعيشي لغالبية السكان نتيجة النمو أي أن التنمية تجمع النمو مع إمكانية استغلاله استغلالا حسن، ولاشك أن السياسة المالية تستطيع بمختلف أدواتها أن تنخفض بدور هام في تمويل التنمية الإقتصادية، وتشجيعها فيمكن أن تساهم النفقات التي تخصصها الدولة في إعادة تكوين الدخل أو المال المقتطع، إلا أنه يجب على الدولة أن تتأكد من إنتاجية هذه المبالغ فمثلا الإيرادات يجب أن تتكون من الدخل والثروة التي غذتها النفقات كما أن المنهج المتبع في تحصيلها يجب ألا يسيء إلى تكوين رأس المال.

3- الإطار النظري للسياسة النقدية:

3-1- مفهوم السياسة النقدية:

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط ولقد اختلفت وتنوعت تعار يف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى إلا أنها تلتقي كلها في" العناصر المكونة للسياسة"، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات، والأهداف النهائية المرجوة من تحقيقها.

ويمكن تعريف السياسة النقدية " على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني".[1]

ويعرفها بول سام ويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود، أسعار الفائدة وشروط الائتمان وذلك عن طريق مجموعة من الأدوات الرئيسية متمثلة في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني، وسعر الخصم.[2]

ومن أهم التعاريف والذي يعتبر تعريف شامل لسياسة النقدية هو الذي أشار إليه « Eihzig » وهو أن " السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية- بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية- وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[3]

ويرى كونت Kent بأن السياسة النقدية هي "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام التام".

---

[1] - Alexis Jacquemin et autres, **fondements d'économie politique**, de boeck université, Bruxelles, 2001, p. 430.

[2]- بول سام ويلسون، فوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، ناشرون بيروت، 2006 ص: 803.

[3]- زكريا الدوري، ديسرى السامرائي البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري، الأردن، 2002،ص:210.

فمن خلال التعاريف السابقة للسياسة النقدية يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة لسياسة النقدية والتي يجب مراعاتها عند تقديم أي تعريف لها وهي[1]:

- الإجراءات المتخذة،
- الهيئة المشرفة عن إدارة هذه السياسة
- الأهداف المرجوة تقييمها.

3-2- أدوات السياسة النقدية:

لقد تبين سابقا أن إستراتيجية السياسة النقدية تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، ولكي يتم ذلك لابد من إستخدام الأدوات المناسبة، والتي يمكن التعبير عنها بتلك الإجراءات والمعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية بما يمكننا من تعديل مستوياتها إلى تحقيق الأهداف النهائية[2].

يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة.

3-2-1- الأدوات غير المباشرة:

ويطلق عليها كذا أدوات "الرقابة الكمية على الائتمان"[3]، ومن المتعارف عليه أن هنالك ثلاث أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي:

- **سياسة إعادة الخصم:**

تعتبر سياسة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وتعرف على أنها سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي نظير قيامه بخصم الأوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد.[4]

ولا يتم تحديد هذا السعر بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المتقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي، وذالك حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.[5] ففي حالة وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي فإن البنك يتبع سياسة توسعية وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم أي تخفيض تكلفة القروض المخصومة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك التجارية من أجل إقراضها للأفراد وذلك بسعر فائدة أقل نتيجة انخفاض تكاليف الإقتراض، والعكس صحيح.

- **سياسة السوق المفتوحة[6]:**

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية، وتعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية، فهي تمكن السلطات

---

[1]- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2003، ص 112.
[2]- قدي عبد المجيد ,مرجع سبق ذكره، ص 79.
[3]- بلعزور بن علي، ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006، ص 122.
[4] - Edwin Mansfield, **economics**, norton company, New York, 1989, p 299.
[5]- ماجدة مادوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة،رسالة ماجستير غير منشورة دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيطر بسكرة، 2003/2002، ص 14
[6]- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الإقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 ،ص 449.

النقدية من إبقاء المبادرة في يدها كما تساعد على حقن السيولة وامتصاصها من السوق النقدية بالقدر المناسب والتمكين من تصحيح الأخطاء وذلك في وقت قصير.[1]

تساهم سياسة السوق المفتوحة في تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم النقد المتبادل والتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[2]، ففي حالة رغبة البنك المركزي إتباع سياسة انكماشية نتيجة وجود ارتفاع في الأسعار فإنه يتدخل في السوق النقدي بصفته عارضا (بائعا) للأوراق المالية الحكومية مسببا بذلك امتصاصا لسيولة نتيجة شراء البنوك التجارية والأفراد لبدائل النقود مما يؤدي إلى انخفاض مقدرة هذه البنوك على منح الائتمان مؤديا إلى تخفيض العرض النقدي وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض التضخم ،أما في حالة وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي فإنه يتدخل بصفته طالبا (مشتريا) للأوراق المالية والتجارية مسببا بذلك زيادة في العرض النقدي[3].مما يؤدي إلى زيادة إمكانية البنوك على خلق الإئتمان وتمويل الإقتصاد ويتوقف فعالية هذه الأداة على عدة عوامل منها:[4]

- مدى تطور سوق الأوراق المالية.
- حجم التعاملات في السوق المالية.
- مدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبيا من السيولة.
- مدى تطور وتنظيم الجهاز المصرفي.

- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:**

تتمثل سياسة الإحتياطي الإلزامي بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كإحتياطات وبدون مقابل تلتزم البنوك التجارية بتقديمها له[5].

بالإضافة إلى نسبة سيولة إلزامية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية وذلك تبعا للأوضاع والفروق الاقتصادية، وتعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات فعالية خاصة في الدول النامية أي يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام السوق النقدي والمالي كما أن عمليات إعادة الخصم محدودة الأثر لمحدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها، ويقوم البنك المركزي بتغيير نسب الإحتياطي وفق ما تمليه أهداف السياسة النقدية، ففي حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يرفع من نسب الإحتياطي مما يجبر البنوك التجارية على تقليل الائتمان الذي تمنه لعملائها، والعكس صحيح تماما[6].

3-2-2- الأدوات المباشرة:

بالإضافة إلى الأدوات غير المباشرة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي وذلك لوجود قطاعات معينة تهتم بها السياسة النقدية ولا يمكن التأثير عليها باستخدام أدواتها الغير مباشرة مثل التحكم في أنواع معينة من القروض وكذا توجيه الإئتمان صوب بعض القطاعات الإقتصادية والتي تمثل أهمية استراتيجية[7]. كما

[1] - Edwin Mansfield, op.cit, P 295.

[2]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص 90.
[3]- بلعروز بن علي ،مرجع سبق ذكره ،ص 125.
[4]- نفس المرجع: ص 126.

[5] - Edwin Mansfield, op-cit, p 297.

[6]- نفس المرجع، ص 128.
[7]- زكريا الدوري ، مرجع سابق ،2002 ، ص 216.

تهدف كذلك إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد:

- **سياسة تأطير القروض:**

هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الإئتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام، ويتم هذا الإجراء بطريقة إدارية مباشرة لكي لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة[1]. وأي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصارف المركزية مبلغا يعادل هذا التجاوز أو تقرض عليه غرامة مناسبة قد تفوق مبالغ القروض الموزعة[2]، وتستخدم هذه الأداة في الفترات التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار.[3]

- **التوجيه الانتقائي للقروض[4]:**

تستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة الإئتمان بحيث يضمن الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، والهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الإنتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات التي تمثل أهمية استراتيجية.

- **الإقناع الأدبي[5]:**

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباع سياسة معينة وذلك دونما الحاجة إلى استخدام تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة مباشرة. فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الإئتمان وتوجيهه، ويعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي من حيث ثقتها فيه وقبولها العام لسياسته.

3-3-أهداف السياسة النقدية:

على خلاف بعض السياسات الإقتصادية فإن السياسة النقدية تعاني من مشكلة، تتمثل في عدم مقدرتها على التأثير على أهدافها النهائية- المتمثلة في استقرار الأسعار، والبطالة المنخفضة، والنمو الإقتصادي المقبول والمحافظة على التوازن الخارجي- مباشرة من خلال أدواتها إن هذه الإشكالية حتمت على البنك المركزي بإعتباره المسؤول عن وضع السياسة النقدية إتباع استراتيجية معينة تمكنه من التأثير على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة، وبعد فترة زمنية هذه الإستراتيجية تعتمد على خلق أهداف وسيطية وأولية يمكن من خلالها نقل أثر السياسة النقدية للأهداف النهائية[6].

---

[1]- قدي عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره، ص 80.
[2]- عبد الحق سنجاح، الأدوات غير مباشرة، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 4.
[3]- فتح الله ولعلو. الإقتصاد السياسي، توزيع المداخيل النقود والإئتمان، دار الحداثة، بيروت 1987، ص 421.
[4]- بلعزور علي ، مرجع سبق ذكره ،ص 130.
[5]- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر ، الجزائر، 1993، ص 190.
[6]- بلعزور بن علي، مرجع سابق، ص 117.

3-3-1- الأهداف النهائية:

تتطابق الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية والتي يشار إليها عادة بما يسميه الاقتصاديون "المربع السحري" لكالدور متمثلة في:[1]

- استقرار الأسعار
- التوازن الخارجي
- النمو الإقتصادي
- مستوى مرتفع للعمالة.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية تختلف من بلد إلى آخر كما تختلف أيضا تبعا لدرجة التطور التي بلغتها الدولة، فمثلا نجدها في الدول النامية تتمثل في:[2]

- تحقيق الإستقرار النقدي.
- تشجيع النمو الإقتصادي.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على العملة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.

أما في الدول الصناعية فهنالك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف و الإقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم حيث تم تحديد هذا المعدل بين (1 %و 4 %)[3] إن إعطاء الأولوية للتضخم أو الإقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بإرتفاع درجة استقلالية البنك المركزي، كما أن الأرقام المستهدفة للتضخم هي عبارة عن تنبؤات مستقبلية نتيجة توفر نظام إعلامي ملائم.

3-3-2- الأهداف الوسيطية:

يقصد بالأهداف الوسيطية لسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية [4]. هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي.

كما يشترط على هذه المتغيرات مجموعة من الشروط لكي يمكن اعتبارها أهداف وسيطية منها:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.[5]
- يجب أن تكون قابلة للقياس بشكل أقرب إلى الدقة وكذا بشكل سريع.[6]

---

[1]- لكحل ليلي، السياسة النقدية ومسارها ، رسالة ماجستير غير منشورة دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1999 ص 34.

[2]- قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 55.

[3] - Monetary Authority of Singapore, **Monetary policy and the economy**, Singapore, 1999, P. 02.

[4]- وسام الملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية. دار المنهل اللبناني . بيروت ،الطبعة الأولى، 2000، ص 193.

[5]- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[6]- بلعزور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- القدرة على معرفة انحرافات هذه المتغيرات عن مسارها الصحيح وكذا القدرة على التحكم في إعادتها إلى الطريق المرسوم.
- هذا الأخير لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الأهداف على علاقة وطيدة بأدوات السياسة النقدية.[1]
- القدرة على التنبؤ أو التوقع بأثرها على الهدف النهائي مما يسمح بأن تغيراتها عاكسة لتغيرات الهدف النهائي.[2]

بالإضافة إلى كون الأهداف الوسيطية تمثل أداة ربط تمكن السياسة النقدية من التأثير على الأهداف النهائية فإنها تحقق فائدة أخرى تتمثل في كونها إعلان لإستراتيجية السياسة النقدية حيث أن البنك المركزي من خلال إعلانه لهذه الأغراض الوسيطية يريد أن يعطي للأعوان الإقتصادية إطار لتوجيه توقعاتهم خاصة لمن يرغب في التدخل في رؤوس الأموال وسوق الصرف. و هنالك ثلاث نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطية هي:

أ. سعر الفائدة كهدف وسيط:

يعرف سعر الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للقرض ولقد شاع استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط أثناء انتشار الأفكار الكينزية حيث يؤثر على مستوى النشاط الإقتصادي من خلال علاقته بمستوى الاستثمار و الإقتراضات والأصول المالية. إلا أن اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية بدأ يفقد مصداقيته ابتداء من سنوات الثمانينات [3] حيث أثار العديد من المشاكل منها:

- إن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، أو بعبارة أخرى فإن أسعار الفائدة تتميز بصعوبة معرفة و قياس الفروقات بين الحقيقية منها والإسمية و هذا ما يفقدها أهميتها كمؤشر .
- الارتباط الوثيق بين تغيرات الأسعار من جهة، وأسعار الفائدة من جهة أخرى، خاصة القصيرة منها وهو ما يسمى" بأثر فيشر "حيث تتبع الزيادة الربع سنوية لأسعار الفائدة معدل التضخم، وبالتالي فإن التضخم سبب في إرتفاع أسعار الفائدة .[4]
- كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الإرتفاع أو الإنخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الإقتصاد.

واعتبارا لما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الإقتصادية في الواقع.[5]

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 120.
[2]- قدي عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره ، ص 75.
[3]- إن هذه الفترة زامنت بروز أفكار المدرسة النقدية حيث يعتبر هؤلاء أن الأسعار الحقيقية للفائدة تحدد بدون السياسة النقدية وكل محاولة للتأثير على الأسعار أو على معدلات الفائدة الإسمية من شأنه زيادة التضخم.
[4]- هذا ماتم ملاحظته في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1968-1984 للمزيد انظر :
- صالح مفتاح، مرجع سابق ، 2002-2003 ، ص: 110-111 .
[5]- قدي عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره ، ص 76.

ب.سعر الصرف كهدف وسيط:

لقد أخذ هذا الغرض الوسيط مع بداية التسعينات مكانة هامة جدا ويعتبر سعر الصرف مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الإقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تعادل القدرات الشرائية، ولا يكون هذا إلا في حالة تدخل البنك المركزي في سوق الصرف. إلى أن استخدام سعر الصرف كهدف وسيط يحتوي على العديد من المخاطر خصوصا في ظل نظام سعر الصرف الدائم، حيث أن أسواق الصرف ليست منتظمة وهي تتعرض لتقلبات شديدة مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف.[1]

ج.العرض النقدي كهدف وسيط:

يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هنالك قدرة على تحديده إحصائيا أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود[2].ولقد شاع إستعمال فكرة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد "المردودية النقدية"، حيث تنص نظريتهم على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3 % إلى 5 %) النقد كهدف وسيط لسياسة النقدية[3]، إلا أن تحديد المقصود بالعرض النقدي أصبح مسألة صعبة ابتداء من سنوات الثمانينات نتيجة الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال، وكذا ظهور المشتقات المالية الحديثة.

ولهذا يبقى الإشكال مطروح وهو أي العرض النقدي الذي يمكنه ضبطه بسهولة ؟ وهل يتم اللجوء إلى العرض النقدي بالمعنى الضيق M1، أو بالمعنى الواسع M2، أو العرض النقدي M3، وذالك في ظل وجود المشتقات المالية.إلا أنه لوحظ أن ضبط المجمع الواسع M2 هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول النامية والمتقدمة.

3-3-3- الأهداف الأولية:

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إستلزم الأمر تحديد أهداف عملية (تشغيلية)، و هي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة بإستخدام الأدوات التي في حوزتها أي أنها متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطية، وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين، الأولى تسعى بمجاميع الإحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، متمثلة في معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة النقدية المركزية وهو اسم الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك[4].

---

[1]- نفس المرجع ، ص 76.

[2] - Gérard Duthil, William Marios, **Politiques économiques**, Ellipeses, Paris, 2000, P. 121.

[3]- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

[4]- باري سيجل، النقود والبنوك،وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله. منصور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد دار المريخ، الرياض، ص: 293.

3-4-الإستراتيجية الحديثة لسياسة النقدية[1]:

لقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات تطورت بمرور الوقت إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالإستراتيجية الحديثة*، حيث تعتمد هذه الأخيرة على استخدام الأهداف الأولية والوسطية للوصول إلى الأهداف النهائية وذلك بإستخدام أدوات ملائمة.

ويجدر الإشارة إلى أن وضع هذه الإستراتيجية لها مزايا أخرى، وذلك على غرار نقل أثر السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية، وتتمثل في تمكين واضع السياسة النقدية من التأكد من فعالية السياسة، أي إذا ما كانت السياسة النقدية تسيير في الطريق الصحيح أم لا، وهل يتم ذالك بسرعة أم لا، وذالك دون أن ينتظر ظهور النتائج على الأهداف النهائية، وتقوم الإستراتيجية الحديثة على النحو التالي:

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات تسمى الأهداف" الوسيطية" هذه الأخيرة تتمثل في متغيرات نقدية، كلية كحجم الكتلة النقدية، سعر الفائدة والتي لها أثر مباشر على البطالة ومستوى الأسعار وحتى إذا كانت الأهداف الوسيطية لا تتأثر بأدوات السياسة النقدية فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة وتسمى المتغيرات أو الأهداف "التشغيلية" الأولية مثل، الإحتياطات الكلية، وسعر الفائدة مع أدوات الخزينة، وهي متغيرات شديدة الإستجابة لأدوات السياسة النقدية، وبهذا يمكن للبنك المركزي نقل تأثير ممارسة من خلال أدواته إلى الأهداف النهائية إلا أن هذه السياسة أو الإستراتيجية تحمل العديد من النقائص منها توسيع الفجوات الزمنية التي تعاني منها السياسة النقدية خصوصا فجوة التنفيذ، والشكل رقم (1-3) يشرح كيفية عمل السياسة النقدية في التأثير على أهدافها النهائية من خلال الإستراتيجية السابقة الذكر[2].

---

[1]- أحمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية- مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية- مكتبة الإشعاع الفنية. 2001، ص: 247.

*- إن جوهر الخلاف بين الإستراتيجية القديمة والحديثة يتمثل في تحديد نوع المتغير الوسيط وما يسمى بالهدف الوسيط حيث كانت الإستراتيجية القديمة تعتمد على استخدام أسعار الفائدة كهدف وسيط في حين الإستراتيجية الحديثة تعتمد على استخدام مجاميع الإحتياطي (معدل نمو الكتلة النقدية) المزيد أنظر صالح مفتاح مرجع سبق ذكره، ص :111- 112.

[2]- أحمد أبو الفتوح ناقة، مرجع سابق، ص: 247.

الشكل رقم (1-3): إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة.

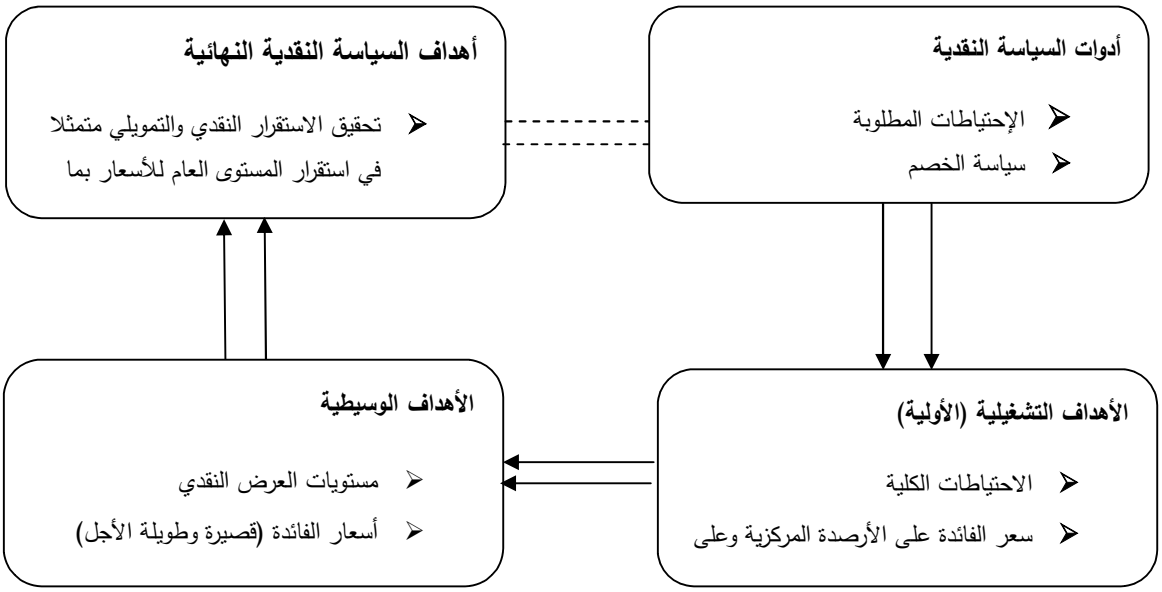

المصدر: أحمد شعبان محمد علي: انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص. 509.

المبحث الثاني: السياسة المالية والنقدية في الجزائر

لقد مرت السياستين المالية والنقدية في الجزائر بالعديد من التطورات، والتي إرتبطت أساسا بطبيعة النظام الإقتصادي المنتهج، فمن الطبيعي أن ينعكس أسلوب إدارة النظام الإقتصادي على السياسات الإقتصادية المطبقة خاصة المالية منها والنقدية، فمنذ أن إختارت الجزائر النظام الإقتصادي الموجه مركزيا، جعلت من الإدارة المالية العامة، وكذا القطاع المصرفي توابع لمتطلبات الخطة الإقتصادية العامة. فإنحصرت مهام هذه القطاعات في تلبية الإحتياجات التمويلية للأنشطة الإقتصادية التي كانت مملوكة ملكية كلية لدولة، وبالتالي كانت السياسة المالية بأدواتها عديمة الفعالية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، أما السياسة النقدية فقد كانت تابعة لحد كبير للسياسة المالية فإستخدمت أدواتها لتحقيق بعض الأولويات في مجال القرض، بعيدا عن متطلبات الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة، والإستقرار النقدي بشكل خاص. هذا الأمر إستمر إلى غاية العام 1986، و ما صاحبه من مخلفات الأزمة النفطية، والتي كشفت عن هشاشة التوازنات الإقتصادية الكلية. الأمر الذي حتم على السلطات الجزائرية اللجوء إلى المؤسسات الدولية بهدف إصلاحات هيكلية، أين شكلت السياسات الإقتصادية بصفة عامة، والمالية والنقدية بصفة خاصة محورا هاما من محاور هذه الإصلاحات.

1- السياسة المالية في الجزائر، أدواتها وتطورها

1-1- السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر:

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

1-1-1-مفهوم وتصنيف النفقات العامة في الجزائر:

1-1-1-1-تعريفها:

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة، وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني[1].

1-1-1-2-تصنيف النفقات العامة في التشريع الجزائري:

لقد صنف المشرع الجزائري النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين [2]:

- نفقات التسيير وهي النفقات الجارية.
- نفقات التجهيز وهي النفقات الإستثمارية.

أ- نفقات التسيير:

- **تعريفها:**

هي الإعتمادات المخصصة لمختلف مصالح الدولة، والتي بدورها تضمن إستمرارية سير هذه المصالح من الناحية الإدارية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث أن هذه النفقات هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في، الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهي غير مباشرة، وتعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في الميزانية الجزائرية ثم تتوزع هذه النفقات لكل وزارة إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وهي تمول في غالب الأحيان عن طريق الإيرادات العادية (جباية أو إيرادات الدومين...) [3].

- **تقسيم نفقات التسيير:**

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[4]

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع ما يلي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

---

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص347.

[2]- للمزيد أنظر: الجريدة الرسمية رقم 28، المؤرخة في: 10-07-1984 ، المادة رقم 23 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 والمتعلق بقانون المالية.

[3]- صالح الرويلي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، 1988، ص32.

[4] - أنظر االجريدة الرسمية رقم 28 المؤرخة في 10-07-1984..

- الدين الداخلي – ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

2– تخصيصات السلطة العمومية: وتتمثل في: نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

3– النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتضم مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات التسيير، نفقات مختلفة.

4– التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية.
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات ...الخ).

ب– نفقات التجهيز:

- **تعريفها:**

نفقات التجهيز هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زدياد ثروة البلاد[1]، و تتمثل في نفقات البنية التحتية (زراعة، الري...)، و الإجتماعية (المدارس، المستشفيات...)، ونجدها عادة تمول عن طريق إيرادات الجبائية البترولية.

- **تقسيم نفقات التجهيز:**

يتم تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر وفق التصنيف الوظيفي الإداري حيث أن وظائف الدولة الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع و يذكر حصة كل قطاع بالتفاصيل، وحسب المادة 35 من قانون(84-17) المتعلق بالقوانين المالية، توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي[2]:

أ– العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى

[1]- صالح الرويلي، مرجع سابق، ص32.
[2]- دراوسي مسعود، مرجع سابق،ص: 351-352.

المنظمات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي:

المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- **الفصول والمواد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور ذلك بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة.

ولتوضيح كيفية تصنيف نفقات التجهيز في الجزائر سوف ناخذ مثال عن توزيع النفقات النهائية حسب القطاعات لسنة 2010 والجدول (1-2) أدناه يوضح ذالك.

الجدول رقم (1-2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات. الوحدة: بآلالاف د.ج

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	1.006.000	665.000
الفلاحة و الري.....	332.984.000	336.176.000
دعم الخدمات المنتجة.....	86.894.000	44.747.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية.....	1.476.100.800	1.096.303.800
التربية و التكوين	311.609.600	284.563.600
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية.....	255.100.200	213.250.200
دعم الحصول على سكن.....	108.291.000	230.465.000
مواضيع مختلفة.....	300.432.000	200.400.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.932.417.60**	**2.466.570.600**
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	400.638.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار.....	-	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	344.134.400	54.052.400
احتياطي النفقات غير المتوقعة.....	55.400.000	26.600.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال.....	**399.534.400**	**556.290.400**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**3.331.952.000**	**3.022.861.000**

Source: Journal officiel de la république Algérienne N° 49, 2010, P 23.

1-1-2- تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر

من خلال تحليل الجدول رقم(2)[1]، يمكن تقسيم تطور النفقات العامة حسب الفترات التالية :

1-1-2-1-فترة التخطيط (1970-1990):

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما إستدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه إرتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ إنتقلت قيمة هذا الأخير من 5.876 مليار دج سنة 1970 إلى 9.9841 مليار دج سنة 1985 محققا بذالك معدل نمو سنوي متوسط يقارب 21.21%، وهذا ما يتأكد من خلال مقارنة نسب الإنفاق العام بالناتج الداخلي الخام، حيث يعتبر هذا الأخير مؤشرا حقيقيا لقياس مدى تطور النفقات العمومية، والجدول رقم (1-3) أدناه يبين بعض نسب الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الفترة (1970-1985).

الجدول رقم(1-3):تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام(PIB) خلال الفترة(1970-1985).

البيان	1970	1975	1980	1985
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	24.072	61.573	162.507	291.597
الإنفاق العام (مليار دج)	5.876	19.068	44.016	99.841
نسبة الإنفاق العام إلى PIB (%)	24.41	30.96	27	34.23

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق(1)، الجدول(1). .

من خلال الجدول(1-3) ، يمكن ملاحظة أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام شهدت إرتفاعا خلال هذه الفترة فقد إنتقلت قيمتها من 24.41% سنة 1970 إلى أكثر من 34 % سنة 1985 مما يدل على التطور الكبير في نسب الإنفاق العام.هذا التوسع في الإنفاق إعتمدت الدولة الجزائرية في تمويلة على قيمة العالية للإيرادات العامة حيث بلغ معدل تغطية الإيرادات العامة للإنفاق الحكومي معدلات عالية تراوحت مابين[2] 107.31% و 170.80 % هذا الإرتفاع في قيمة الإيرادات كان بسبب الزيادة الحاصلة في محاصيل الجباية البترولية، والتي مثلت أهم مصادر الإيرادات العامة في تلك الفترة، وذالك بسبب الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري حيث إنتقل سعر هذا الأخير من 1.67 دولار للبرميل سنة 1970 إلى أكثر من 31 دولار للبرميل سنة 1980 هذه الزيادة في مداخيل الدولة بالإضافة إلى ضخامة البرامج الإستثمارية التي تضمنتها مختلف البرامج التخطيطية كل هذه العوامل أدى إلى تحول السياسة المالية في الجزائر إلى سياسة أنفاق عام توسعية بالأساس.

لقد كان للأزمة البترولية عام 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات*، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، إنطلاقا من سنة 1986 وإلى غاية 1989 شهدت معدلات الإنفاق

[1]- أنظر الملحق(1).

[2]- لقد شهد معدل تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام معدلات متدنية وحتى سالبة وذالك خلال السنوات 1982 ، 1983، 1984 وذالك بسبب التراجع في أسعار النفط .

*- لقد تراجع السعر المتوسط للبرميل إلى 13.57 دولار سنة 1986 مقابل 27 دولار سنة 1985.

العام تراجع في قيمها حيث بلغت معدلات نموه السنوية خلال هذه الفترة أدنى قيم لها حيث وصلت إلى 2% سنة 1987. هذا التراجع في معدلات الإنفاق العام يعزى في الأساس إلى تراجع المداخيل البترولية التي لم تعوض بإيرادات أخرى فلم تستطع الإيرادات العامة تغطية النفقات الجارية، حيث بلغ متوسط عجز الميزانية خلال هذه الفترة 14.29مليار دج أي ما يعادل 5% من قيمة الناتج الداخلي الخام.

1-1-2-2-الفترة الانتقالية (1991-1999):

إن بوادر الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1986 إمتدت أثارها إلى غاية سنوات التسعينات فمع بداية سنة 1990 كان الإقتصاد الجزائري يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67% من المداخيل الخارجية [1]، هذا ما أدى بالجزائر بالتوجه نحو القيام بإصلاحات هيكلية وذلك في كافة الميادين إستعداد للإنتقال إلى إقتصاد السوق. في ظل هذا الإطار تميزت السياسة الإنفاقية بالإنكماش، فبالرغم من تزايد معدلات الإنفاق العام حيث إنتقلت من 136.50 مليار دج سنة 1990 إلى 212.10 مليار دج سنة 1991 محققتا بذلك معدل نمو سنوي قدره 55% غير أن مقارنة قيم الإنفاق بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام يبين ضعف هذه القيم حيث إنخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% من هذا الناتج سنة 1991، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، والتي شكلت محورا أساسيا في مجال الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها، غير أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط. ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب، وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية، وذالك ابتداء من فبراير 1992 بحيث انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991 إلى 114.9 مليار دج سنة 1993 ضف إلى ذلك إرتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية[2].

إبتداء من سنة 1993، ومع توقيع إتفاقية الإستعداد الإئتماني الثالث وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بدأت الجزائر، وفي إطار إصلاح السياسة المالية وفي شقها الإنفاقي بتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام، حيث أن 75% من برامج التعديل الهيكلي[3]، وفيما يتعلق بالسياسة الإنفاقية تركز على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة. هذا ما عملت الجزائر على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وبالرغم من هذا فإنه ومن خلال تتبع قيم الإنفاق العام يتضح جليا أن قيمة النفقات العامة قد إرتفعت و بصفة عامة خلال الفترة 1994-1999. حيث وصلت قيمتها إلى 961.68 مليار دج بعدما كانت 566.32 مليار دج سنة 1994 ، وكما أشرنا سابقا فإن هذه النسب لا تعطينا بشكل واضح مدى تأثير سياسة التعديل الهيكلي على عملية ترشيد النفقات العامة، لذا لابد من مقارنة هذه النسب بالناتج الداخلي الخام بإعتبارة مؤشر رئيسيا لتطور النفقات، وفي هذا الصدد نجد أن نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام قد خسرت 10

[1]- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 357.
[2]- شيبي. ع ، بن بوزيان. م و شكوري. س، الآثار الإقتصاديّة الكليّة لصدمات السّياسة الماليّة بالجزائر: دراسة تطبيقيّة، منتدى البحوث الإقتصاديّة، ورقة عمل رقم. 536، أوت 2010، ص : 8.
[3]- بخة سعيدي، " أثر وإنعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر خلال (1990-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2005، ص: 40.

نقاط خلال هذه الفترة فلقد إنتقلت قيمة هذه النسبة من 38% سنة 1994 إلى ما يقارب 29% سنة 1999 وقد جاء هذا الإنحفاظ الكبير بسبب العديد من التدابير التي أتخدت لخفض النفقات مع تحسين تكوينها وشفافيتها بما في ذالك سياسة الدخول المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الإستثمارات العامة.

وبالنظر إلى هيكل هذه النفقات[1] ، يتضح جليا الإختلال و اللاتوازن الموجود بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، إذ أنه وعلى غرار الفترة (1970-1990) عرفت نفقات التسيير تفاقما حادا وكان لها الدور الأساسي في زيادة النفقات، فقد بلغت قيمتها 88.80 مليار دج سنة 1990 لترتفع إلى 473.64 مليار د.ج سنة 1995 ثم إلى 774.695 مليار دج سنة 1999 إذ إستحوذت على نسبة تتراوح مابين 58.34% كحد أدنى سنة 1994 و80.55% من إجمالي النفقات كحد أقصى محقق سنة 1999 يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة...الخ.

أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، فقد بلغت قيمتها 47.700 مليار دج سنة 1990 (بنسبة 37.95% من إجمالي النفقات العامة)، لتنتقل في نهاية هذه الفترة إلى 186.987 مليار دج (بنسبة 19.45 % من إجمالي النفقات العامة)، وهي نسب منحفظة إذا ما قورنت بنسب نفقات التسيير. وبالرغم من ذالك فلقد عرف هذا النوع من النفقات- وإبتداء من النصف الأول من سنوات التسعينات- تطورا في نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات حيث وصلت هذه النسبة إلى أعلى حد لها، واذلك سنة 1994 بـ 41.66%،وهي ما يمكن أن نطلق عليها نقطة توازن نسبي فيما بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

إبتداء من سنة 1996 بدأ هذا الوضع في التغير، حيث بدأت نسبة مساهمة نفقات التجهيز في إجمالي النفقات في الإنحفاض، وذالك لصالح نفقات التسيير حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة 75.98% من إجمالي النفقات مقابل 24.02% لصالح نفقات التجهيز خلال هذه السنة لتواصل نسبة هذه الأخيرة في الإنخفاض إلى غاية سنة 1999 حيث قدرت نسبتها خلال هذه السنة بـ 19.45 % ، وذالك بسبب تأثير الإصلاحات الهيكلية على نسب الإنفاق العام وكذا هيكله، حيث ركزت هذه الإصلاحات على ترشيد الإنفاق العام، وذالك لتخفيض دور الدولة في النشاط الإقتصادي مما إستوجب تخفيض نسبة نفقات التجهيز بسبب إلغاء الكثير من البرامج الإستثمارية والتي كانت تشكل الجزء المهم من هذا النوع من النفقات[2].

1-1-2-3- فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2010):

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 - حيث بلغ متوسط سعر البترول خلال هذه السنة 17.48 دولار للبرميل مقابل 12.28 دولار سنة 1998 ليستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث إستقر عند 38.6 دولار للبرميل- أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، هذه الأخيرة عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذالك بهدف زيادة الطلب الكلي الإجمالي

[1]- أنظر الملحق رقم(1)، الجدول(2).
[2]- أنظر الملحق (1)، الجدول (2).

الذي راوح مكانه سنتي 1999 و2000، فمبلغ 525 مليار دينار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة[1] لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، ولهذا فإن السياسة الإنفاقية للأربع سنوات الأولى من الألفية الثالثة (2000-2004) شهدت تطوّرات هامة، فقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة حيث إنتقلت قيمتها من 1178.12 مليار دج سنة 2000 لتبلغ 1891.80 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة زيادة قدرها 60.57 % مقارنة مع سنة 1999 كما أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي الخام شهدت بدورها إرتفاعا ملحوظا فكما يبين الجدول (1-4) أدناه فلقد إرتفعت هذه النسبة بمعدل 6 نقاط خلال الفترة (2000–2003)، ويعود هذا الإرتفاع في النفقات إلى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا التكفل بآثار الكوارث الطبيعية[2].

الجدول (1-4) : تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2004) الوحدة (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام	28.57	31.25	34.28	34.8	30.75

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات ONS.

ويمكن التأكد من مدى تأثير برنامج الإنعاش الإقتصادي على نمو النفقات العامة من خلال تحليل تطور هيكل النفقات العامة فبالرغم من كون نفقات التسيير دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام حيث تراوحت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة مابين 72.6 % سنة 2000 و 65.81% سنة 2004 إلا أنه يمكن ملاحظة إنخفاظ نسبة مساهمة هذه الأخيرة بالمقارنة مع النمط السابق، هذا الإنخفاظ صاحبه إرتفاع مستمر في نسبة مساهمة نفقات التجهيز حيث إنتقلت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات من 27.33% سنة 2000 إلى أكثر من 34 % سنة 2004، وذالك بقيمة مطلقة قدرها 640.7 مليار دج ، كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لنفقات التجهيز 19.10% في حين بلغ هذا المعدل بالنسبة لنفقات التسيير9.90%، وذالك خلال الفترة(2000-2004)، هذا الإرتفاع في معدلات نمو نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير يعكس مدى مجهود الدولة في سبيل ترشيد نفقاتها بتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلا من توزيعها على القطاعات غير المنتجة، وهذا عكس فترة التعديل الهيكلي بحيث لم تعطى أهمية كبيرة لنفقات التجهيز. هذا من جهة أما من جهة أخرى، فإن التزايد المستمر لمساهة نفقات التجهيز في إجمالي النفقات العامة يعكس تأثير برنامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الكبير لنفقات العامة، حيث أن الإرتفاع الكبير في هذه

[1]- لتطرق إلى مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي، وكاذا التراخيص المالية له، أنظر : الملحق رقم(2)، الجدول رقم (9).
[2]- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، 24 أكتوبر 2004، ص: 07.

الأخيرة يمكن تفسيره من خلال التزايد في نفقات التجهيز وذالك لتنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

انطلاقا من سنة 2005 أعلنت رئاسة الحكومة عن برنامج تكميلي خماسي ضخم على مدار خمس سنوات(2005–2009) رصد له مبلغ 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار[1]، وذالك في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي وذالك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري (حيث بلغ متوسط سعر البرميل 54,6 دولار وذلك سنة 2005)[2]، لقد كان لهذا البرنامج الأثر البالغ في السياسة الإنفاقية حيث إستمرت النفقات العامة في التزايد فقد بلغت قيمتها 2052 مليار دج سنة 2005 للتنقل بعدها إلى 2453 مليار دج سنة 2006 ثم إلى 4191 مليار دج سنة 2008 أي بمعدل زيادة قدره 100% مقارنة بسنة 2005، كما عرفت نسبة هذه النفقات إلى الناتج الداخلي الخام إرتفاعا خلال هذه الفترة، وهذا التراجع الطفيف الذي عرفته هذه النسبة سنة 2004 حيث إنتقلت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام إلى 38.12% سنة 2008 وذالك بعدما كانت 27% سنة 2005، كما أنه وانطلاق من هذه السنة وإلى غاية 2007 فإن الجهد الميزاني لإنعاش الإقتصاد من خلال مختلف برامج النفقات العمومية كما يشهد على ذالك النمو الأكثر سرعة في نفقات الجهيز مقارنة بنفقات التسيير حيث إرتفعت الأولى بـ 76% بين 2005 و2007، في حين إرتفعت الثانية بـ 34.3% خلال نفس الفترة[3]، إلا أنه وفي سنة 2008 فإن هذا الإتجاه قد تغير لأن النفقات التسيير قد إرتفعت بمبلغ 553.4 مليار دج في حين نفقات التجهيز إرتفعت بمبلغ 513.8 مليار دج، ويعود هذا الإرتفاع الكبير في النفقات التسيير إلى الإرتفاع في التحويلات الجارية التي ساهمت فيها بنسبة 75%، من بينها نفقات مصالح الإدارة(المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)حيث ساهمت بنسبة 14.9% كما ساهمت نفقات المستخدمين في ذلك(رواتب وأجور، منح) بنسبة 30%[4]، هذا الوضع إستمر إلى غاية 2010 حيث بلغت قيمة النفقات العامة 4512.8 مليار دج.

من خلال هذا التحليل فإننا نستنتج أن سياسة الإنفاق العام لهذه الفترة 2000-2010 كانت توسعية، وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية. وبطبيعة الحال فإن لكل سياسة اقتصادية آثار تحدثها على الاقتصاد وذلك حسب نوع هذه النفقات وحسب حجمها.

[1]- لنظر إلى مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو، وكاذا التراخيص المالية له، أنظر : الملحق رقم (2)، الجدول رقم (10).
[2]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2008، ص:47.
[3]- بنك الجزائر التقرير السنوي 2007، نفس المرجع، ص106.
[4]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص:109-110.

1- 2- سياسة الإيرادات العامة في الجزائر:

اعتمدت السياسة الإيرادية اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية، والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، وسنتناول فيما يلي الإيرادات العامة وتطورها في الجزائر.

1-2-1-مفهوم و تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها.و أنواع الإيرادات العامة متعددة، فحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84 -17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوي؛
- الأموال المخصصة للهدايا و الهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

و تقسم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة ، إلى قسمين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية.

أ. الموارد العادية : و تقسم إلى إيرادات جبائية و إيرادات عادية كما يلي:

- **الإيرادات الجبائية:**و تضم كلا من الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل و الطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال، الضرائب غير المباشرة، الحقوق الجمركية.
- **الإيرادات العادية:** و تشمل مدا خيل الأملاك الوطنية، المداخيل المختلفة للميزانية، والإيرادات النظامية.

ب.الجباية البترولية :

و الجدول رقم (1-3) أدناه يبين تقسم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة حسب قانون المالية لسنة 2010

الجدول رقم (1-3): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2010 .

إيرادات الميزانية	المبالغ (ألف د.ج)
1- الموارد العادية 1-1- الإيرادات الجبائية: - حاصل الضرائب المباشرة..... - حاصل التسجيل والطابع..... - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال ..... - منها الرسم على القيمة المصافة على المنتجات المستوردة... - حاصل الضرائب غير المباشرة..... - حاصل الجمارك.....	 508.600.000 37.800.000 526.300.000 259.600.000 1.500.000 170.300.000
المجموع الفرعي(1)	1.244.500.000
1-2- الإيرادات العادية: - حاصل دخل الأملاك الوطنية..... - الحواصل المختلفة للميزانية..... - الإيرادات النظامية.....	 16.000.000 28.700.000 -
المجموع الفرعي(2)	**44.700.000**
1-3- الإيرادات الأخرى: - الإيرادات الأخرى.....	 132.500.000
المجموع الفرعي(3)	**132.500.000**
- مجموع الموارد العادية.....	**1.421.700.000**
2- الجباية البترولية: - الجباية البترولية.....	 1.501.700.000
المجموع العام للإيرادات.....	**2.923.400.000**

Source: Journal officiel de la république Algérienne N° 49, 2010, p 21.

1-2-2- تحليل تطور إيرادات الموازنة العامة:

إن السير الحسن للسياسة المالية وإستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني هو مرهون بالإيرادات العامة، وإذا كانت هذه الأخيرة تعتمد بصورة كبيرة على الجباية البترولية فبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدوها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية، حيث أن الإعتماد في تمويل الإيرادات على متحصلات الصادرات البترولية جعل من التوازنات الموازنية تتغير دوريا مع أسعار النفط هذا ما يمكن التأكد منه من خلال تحليل تطور الإيرادات العامة وكذا مساهمة كل من الجباية البترولية والعادية في تمويل هذه الأخيرة ويمكن تقسيم تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر إلا الفترات التالي:

- فترة التخطيط (1970-1990):

خلال هذه الفترة، نرى أن سياسة الإيرادات بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 21.4% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات ،1980،1981 وهذا نظرا للإرتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات (أين بلغت:35,93$، 36,83$ و 46,04$ على التوالي)[1]. بالمقابل، وبالرغم من إرتفاع متوسط نسبة مساهمتها في مجموع الإيرادات خلال هذه الفترة، فقد عرفت الجباية العادية نوعا من الانخفاض*، إذ انتقلت من 65.11% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970 إلى حوالي 45% من هذا المجموع سنة 1985 ، مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 32,4% [2]، وهذا ما إنعكس على المجموع الكلي للإيرادات حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات كبيرة إذ إنتقلت قيمتها من 6.306 مليار دج سنة 1970 إلى 79.384 مليار دج سنة 1981 محققتا بذالك معدل نمو سنوي متوسط يقارب(28.32%)، كما إرتفعت نسبتها من إجمالي الناتج الداخلي الخام من (26.17%) إلى (41.46%) خلال نفس الفترة[3] . غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من 27,56$ للبرميل سنة 1985 إلى 14,4$ سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 44.20% سنة 1985 إلى 23.90% سنة 1986)، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، بحيث انخفضت هي الأخرى، حيث سجلت ولأول مرة معدل نمو سالب قدره 15.26- % وذالك سنة 1986 كما إنخفظت قيمتها من من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 30% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990[4].

- الفترة الانتقالية (1991-1998):

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ولهذا ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية[5]، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992[6]، فقبل هذه السنة كانت الجزائر تطبق نظاما ضريبيا معقدا و مشوها بدرجة عالية بحيث كان هذا النظام قائم على أساس تدابير طبقت في ظل إقتصاد مخطط مركزيا، لهذا جاء الإصلاح الجبائي لسنة 1992 لكي يزيل هذه المشاكل بحيث يكون النظام الضريبي بما يتلائم و إقتصاد

---

[1]- شيبي. ع ، بن بوزيان. م و شكوري. س، ، مرجع سابق، ص:6.

*- بلغت النسبة المتوسطة لمساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة 1970-1990 ما يقارب 47.89% .

[2]- أنظر الملحق(1)، الجدول (4).

[3]- أنظر الملحق(1)، الجدول (3).

[4]- أنظر الملحق(2)، الجدول (3).

[5]- شيبي. ع ، بن بوزيان. م و شكوري. س، ، مرجع سابق، ص 7.

[6]- للمزيد حول الإطار العام للإصلاح الجبائي وكذا العناصر الأساسية المعتمدة في بنيته، أنظر:

- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر، 21-22 ماي 2002.

- ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات البغدادي،الجزائر،2004..

السوق، إلا إن الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات فيما يتعلق بسياسة الإيرادات العامة يتمثل في تقليص تبعية الإيرادات العامة للمعطيات النفطية، وهذا بـ إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم إستقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة[1]، إن عملية الإحلال هذه لا تكون ممكنة إلا من خلال محاولة الزيادة في الإيرادات خارج قطاع المحروقات وذالك لكون إيرادات المحروقات تعتبر المورد الأساسي لميزانية الدولة .

وبالرغم من ذالك فإن الأرقام تبين عدم فعالية الإصلاحات في جانب الإيرادات وكذا التغيرات المعتمدة من خلال قوانين المالية في التأثير على هيكل الإيرادات العامة فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، فمن خلال الجدول(4)[2]، يتضح أن الإيرادات الجبائية تزايد خلال طوال هذه الفترة فقد إرتفعت قيمتها لتصل إلى161.500 مليار دج سنة 1991 بعدما كانت 76.20 مليار دج سنة 1990 أي أنها تضاعفت بأكثر من مرتين وهذا ما جعل نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة ترتفع من 50% إلى أكثر من 64% مابين سنتي 1990 و 1991 هذا الإرتفاع في الجباية البترولية يعود إلى إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92$ للبرميل سنة 1988 إلى 23.73 $ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي[3]، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991 لتستمر بعدها في الإرتفاع إلى غاية سنة 1999 أين بلغت قيمتها في هذه السنة 520.21 مليار دج بنسبة 59 % من إجمالي الإيرادات العامة، وهذا باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 48,87%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من18.09 $ للبرميل سنة 1997 إلى 12.22 $ سنة 1998)[4] مما كان له الأثر البيّن على على انخفاض حصيلة الجباية البترولية، حيث إنخفضت هذه الإخيرة إلى 378.56 مليار دج سنة 1998 مقابل 564.765 مليار دج محققة سنة 1997، بالموازاة مع ذالك فهذا الإرتفاع في نسبة مساهمة الجباية البترولية كان متزامنا مع تدهور نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات، فالبرغم من أن قيمتها عرفت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 71.7 مليار د.ج خلال سنة 1990 إلى 241.99 مليار د.ج سنة 1995، واستمرت في الزيادة لتصل إلى 329.82 مليار د.ج سنة 1998 إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادت العامة عرفت نوعا من الإنخفاض خاصة إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1990، حيث أن نسبتها في مجموع الإيرادات بقيت في حدود 40 % طوال الفترة 1991–1999، وذالك بإستثناء سنة 1998 حيث بلغت هذه النسبة حوالي 43% وذالك بسبب تدهور نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات نتيجة إنخفاض قيمة هذه الأخيرة كإنعكاس للإنحفاض في أسعار النفط، أما إذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد، إذ إنحصرت نسبة مساهمتها في مجموع إيرادات الجباية العادية من 59% و 63 % وذلك على طول الفترة 1994-1999[5]،

[1]- بطاهر علي، سيسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة الشلف، العدد 00 ، 2004، ص: 17

[2]- أنظر الملحق(2)، الجدول (4).

[3]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997، ص 29-30.

[4]- شيبي. ع ، بن بوزيان. م و شكوري. س، مرجع سابق: ص: 7.

1999[1]، وهذا عكس ما كان يهدف إليه الإصلاح الضريبي، وعليه فإن فعالية الإصلاح الضريبي كانت جد متواضعة في الرفع من مكانة الضرائب المباشرة وهذا يعود لكون النظام الضريبي الجزائري يعتمد في الأساس على الضرائب غير المباشرة لما تتميز به هذا النوع من الضرائب من سهولة في التحصيل[2]. وبالتالي فبالرغم من الإصلاحات في جانب الإيرادات وخاصة الإصلاحات الجبائية، لم تستطع الدولة خلال هذه الفترة أن تحقق الأهداف التي سطرتها فبقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي للإيرادات العامة، ويعود ضعف الجباية العادية بالمقارنة مع الجباية البترولية إلى العوامل التالية:[3]

- حل بعض الموسسات نتيجة إلتزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بهذا الإجراء.
- كثرة الإعفاءات والتخيضات الرامية لتشجيع الإستثمار.
- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي، مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية.

– فترة الإنعاش الاقتصادي (1999-2010):

بالرغم من عدم فعالية سلسلة الإصلاحات التي عرفتها الجباية العادية في فترة التسعينات في التأثير على هيكل الإيرادات العامة فقد بقيت الجباية البترولية هي المصدر الرئيسي للإيرادات وبالرغم من إرتفاع أسعار النفط إلا أن الدولة واصلت سياستها في تعزيز الإيرادات خارج المحروقات بإعتباره إيراد غير مستقر ولايمكن التكهن به مستقبلا.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، وفي إطار الإصلاحات السابقة فإنه وفي سنة 2000 تم إنشاء حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة سمي بـ "صندوق ضبط الإيرادات"[4]، مهمته إستغلال الفارق بين السعر الحقيقي لنفط والسعر المرجعي الذي تحدد على أساسه ميزانية الدولة والذي حدد في هذه الفترة بـ: 19 دولار ،هذا الصندوق أنشئ لغرض مواجهة إنعكاسات تذبذب إيرادات الجباية البترولية [5]، وذلك لضمان استقرار نفقات الميزانية خاصة نفقات التجهيز للدولة، وبالتالي ضمان قابلية استمرار السياسة الميزانية على المديين المتوسط والطويل. وقد تراكمت في هذا الصندوق مبالغ قدرها 232.4 مليار دج سنة 2000 و 123 مليار د.ج في سنة 2001 وذلك بعد أن تكفل بجزء من خدمات الديون تراوح بين 200 و 300 مليون د.ج.[6]

وعلى العموم فإنه ومن خلال قراءتنا لمعطيات الجدول(3)[7]، نلاحظ أن الإيرادات العامة قد سجلت إرتفاعا قياسيا خاصة إذا ما قورنت بفترة التسعينات التي لم تتجاوز فيها مبلغ 1000 مليار دج، فقد بلغت

---

[1]- نفس المرجع، ص:7.
[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998، ص 70-71.
[3]- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالقة، مرجع سابق،ص:73.
[4]- أنظر المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 ، والمؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بإنشاء "صندوق ضبط الموارد " الجريدة الرسمية رقم 37 ، المؤرخ في 28 جوان 2000.
[5]- كمال رزيق، سمير عمور،تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية،، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة الشلف، العدد 5، ص: 320.
[6] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص 204.
[7]- أنظر الملحق رقم(2)، الجدول رقم(3).

قيمتها 1578.161 مليار دج سنة 2000 لتترتفع بعدها إلى2229.700 مليار دج سنة 2004 أي بزيادة قدرها(+651.53 مليار دج)، وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الإرتفاع الذي سجلته الجباية البترولية، حيث إرتفعت قيمة الجباية البترولية بحوالي(+398 مليار دج)، ووصلت قيمتها مبلغ 1570.70 مليار دج سنة 2004 بعد ما كانت 1173.237 مليار دج سنة 2000 مع نسبة مساهمة تراوحت بين 62% و 74% من إجمالي الإيرادات الكلية للدولة، الإستثناء الوحيد كان سنة 2001 أين شهدت الجباية البترولية إنخفاضا قدر بـ 18.5 % مقارنة بسنة 2000، مما أثر بالسلب على تطور الإيرادات العامة حيث إنخفظت قيمتها من161. 1578مليار دج إلى 1505.526 مليار دج مابين سنتي 2000 و 2001، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام خلال الثلاثي الأخير من سنة 2001 و الثلاثي الأول من سنة 2002، وتظهر الدراسة الدقيقة للصادرات في المحروقات أن التغيرات في الحجم سنتي 2002 و 2001 قدرت بـ 03% بينما تغيرات الأسعار بلغت −5.7% [1]. أما بالنسبة لإيرادات الجباية العادية فقد عرفت هي الأخرى إرتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة وهذا بزيادة قدرها (+230.89 مليار دج) حيث سجلت مبلغ 580.400 مليار دج سنة 2004 بعدما كانت 349.502 مليار دج سنة 2000، وبالرغم من ذالك فإن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بقيت منخفضة إذ أنها لم تتجاوز 26% في المتوسط مما يبين لنا مرة أخرى على فشل الدولة في عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية على الرغم من كل الإجراءات التي قامت بها من خلال الإصلاح الضريبي المطبق بداية من سنة 1992 أي بعد مرور أكثر من 14 سنة على تطبيقه[2]. إن أهم ماميز هذه الفترة هو إرتفاع مستوى الإيرادات الناتجة عن الجبائية البترولية بسبب إرتفاع أسعار المحروقات، مما دفع الدولة إلى تحويل الفارق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي للبترول إلى صندوق ضبط الإيرادات.[3]

شهدت سنة 2005 تطورا كبيرة في حجم الإيرادات العامة، فقد نمت إيرادات الميزانية العامة بنسبة 38.25 % مقارنة بسنة 2004 حيث إنتقلت من 2229.7 مليار دج إلى 3082.6 مليار دج سنة 2005، كما إرتفعت قيمتها مقارنة مع الناتج الداخلي الخام بحوالي (خمسة نقاط)، حيث إنتقلت هذه النسبة من 36.25 % سنة 2004 إلى ما يقارب 41 % سنة 2005 ، هذا الإرتفاع في قيمة الإيرادات كان مدعوما بواسطة الإرتفاع الكبير في إيرادات الجباية البترولية، حيث إرتفعت قيمتها مابين سنتي 2004 و 2005 بما يقارب (+782 مليار دج) محققتا بذالك معدل نمو سنوي قدره 50% ، ويرجع هذا النمو بالكامل إلى الارتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية[4]، أما سنة 2007 فلم تتزايد الإيرادات الكلية للميزانية سوى بـ 1.3% وذلك بعد زيادات متواصلة وجوهرية طوال الفترة 2003-2006 ويرجع هذا الإرتفاع الضعيف في الإيرادات الكلية إلى الركود النسبي في إيرادات المحروقات وتراخي وتيرة نمو الإيرادات خارج المحروقات، وبالفعل فقد شهدت إيرادات

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002، ص 64-65.
[2]- كمال رزيق، سمير عمور،تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مرجع سابق، ص:338.
[3]- بو فليح نبيلّ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة الشلف، العدد 00 ، 2004، ص: 250.
[4]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 90-92.

المحروقات تراجع جد طفيف فقد إنتقلت من 27799 مليار دج في سنة 2006 إلى 2796.8 مليار دج . وقد جاء هذا التراجع بالرغم من الزيادة في أسعار المحروقات بنسبة 13,8 %، والذي قل مفعوله بسبب تحسن قيمة الدينار الجزائري بنسبة 4.5 % مقارنة بالدولار وكذا بفعل الإنخفاضات الخفيفة و المتراكمة في كمية المحروقات المصدرة خلال سنتي 2006 و 2007 [1]، هذا التراجع في قيمة الإيرادات الكلية سرعان ما تلاشى، ففي سنة 2008 بلغ معدل النمو السنوي للإيرادات العامة 41 %، نتج هذا الإرتفاع بنسبة 90.8 % عن الزيادة في عائدات المحروقات والمتصلة بالتطور المواتي في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويجدر الإشارة إلى أنه و إنطلاقا من سنة 2000 فإن إيرادات المحروقات تجاوزت مبلغ الجباية البترولية المدرجة بالميزانية العامة للدولة، حيث يتم حساب هذه الأخيرة على أساس السعر المرجعي للبترول والذي إرتفع منذ 2006 من 19 دولار إلى 37 دولار، ففي سنة 2008 بلغت إيرادات المحروقات ما قيمته 2.4 من قيمة الجباية البترولية المدونة في ميزانية الدولة[2]، أما فيما يخص إيرادات الجباية العادية وبالرغم من أنها شهدت إرتفاعا متتاليا خلال الفترة 2005-2008 حيث نمت خلال بنسبة 50 % هذه الفترة إلا أن حصتها في مجموع الإيرادات حيث إستقرت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة مابين 19 % و 20 % على طول هذه الفترة.

تزامنا مع إنحفاظ أسعار النفط وكذا الكميات المصدرة من هذه الأخيرة شهدت سنة 2009 إنخفاظا كبيرا في حجم الإيرادات الكلية(حيث إنخفظت من 5190.5 مليار دج سنة 2008 إلى 3676 مليار دج سنة 2009). هذا الإتجاه التنازلي سرعان ما أخذ في التحول مع عودة أسعار النفط إلى الإرتفاع خلال العام 2010 حيث بلغ حجم الإيرادات الكلية 4379.6 مليار دج. وبالنظر إلى هيكل الإيرادات العامة نجد أن إنخفاظ أسعار النفط إنعكس كذالك على نسبة مساهمة الجباية البترولية التي عرفت تراجعا ملحوظا(إنتقلت من 78.77% سنة 2008 إلى 65.63 % سنة 2009) لصالح الجباية العادية التي إرتفعت نسبة مساهمتها من 18.59% إلى 31.19% خلال ذات الفترة[3].

2- تطور السياسة والوضعية النقدية في ظل تحولات الإقتصاد الجزائري.

2-1 قراءة في أهداف السياسة النقدية :

قبل سنة 1990 فإنه لا يمكننا الحديث على ما يسمى أهداف السياسة النقدية، لأنه وقبل هذه السنة كانت هذه الأخيرة تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية، حيث إن الخزينة العمومية إستحوذت على صلاحيات البنك المركزي، فهذا الأخير لم يكن يملك أي حرية في صياغة وتسيير السياسة النقدية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه التبعية تسببت في تغييب السياسة النقدية في تأدية دورها حيث أن كل ما في الأمر هو وجود سياسة إئتمانية يؤخذ فيها القرض الأولوية وذالك بما يضمن تمويل الإستثمارات المخططة[4]. هذا الحال إستمر إلى غاية صدور القانون 90-10، والمتعلق بالقرض والنقد والذي شكل منعطفا حاسما في الإصلاحات

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 103-104.
[2]-نفس المرجع ، ص 104-105.
[3] -Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2009، P : 90-89
[4] - معيزي قويدر، مرجع سابق ، ص: 272- 275.

الإقتصادية التي شرع في تطبيقها بغرض تكريس إقتصاد السوق، وقد تأكد ذالك بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(1994- 1998) حيث تم إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها[1].

ففي ما يتعلق بأهداف السياسة النقدية فقد حدد القانون (90–10) أهداف السياسة النقدية حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 كتالي[2]: " تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للإقتصاد الوطني من خلال ترقية إستغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الإستقرار الداخلى والخارجي للعملة ".

تتميز أهداف السياسة النقدية بحسب هذه المادة من القانون بالخصائص التالية[3]:

- تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
- تضارب هذه الأهداف كهدف النمو والتشغيل مع هدف إستقرار الأسعار.
- عدم إعطاء الأولوية لهدف إستقرار الأسعار كهدف أساسي لسياسة النقدية .

إن إعلان مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامن مع بروز برامج التعديل الهيكلي(1994-1998)، وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار مما أدى إلى إرتفاع مؤشر أسعار الإستهلاك معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994، هاذا ما جعل من السياسة النقدية تهتم بتحقيق الإستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها. إن تبني السلطة النقدية للسياسة نقدية إنكماشية صارمة خلال(1994-1998) لدليل على أن هدف إستقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الإقتصادي، وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03 -11 والمؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الإقتصادي، وهدف التشغيل بالإضافة إلى إستقرار الأسعار والتحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية[4]، إلا أنه وبتتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف* وذلك إبتداء من سنة 1994 نجد أن هدف إستقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن إستقرار الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وهذا ما تؤكده الدراسة التي قدمها السيد محمد لكصاسي – محافظ بنك الجزائر– لصندوق النقد العربي حيث صرح ومن خلال هذه الدراسة على أن الهدف النهائي لسياسة النقدية–ومنذ إصدار قانون النقد والقرض– يتمثل في المحافظة على إستقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الإستهلاك .[5]

---

[1] - المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، " مشروع تقرير حول : "نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر" ، جويلية 2005، ص: 41.

[2] - نفس المرجع، ص: 39.

[3] - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 51،2008 ، ص: 33.

[4] - أنظر المادة 35 من الأمر 03-11.

* - لإطلاع على مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها أنظر الأعمال التالية:
- معيزي قويدر، مرجع سابق، ص: 277-288 .
- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 33-40.

[5] - محمد لكصاسي،" الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر"، دراسة مقدمة للإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الدوحة، سبتمبر 2003، ص: 12.

تجدر الإشارة إلى أنه وقبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم لكن بعد هذه السنة أصبحت نسب التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3%. هذا من جهة أما من جهة أخرى فإنه يمكن ملاحظة أن كل هذا التحليل لأهداف السياسة النقدية يهتم بالأهداف النهائية لهذه الأخيرة أما فيما يتعلق بالأهداف الوسيطية، فإنه ومنذ سنة 1994 وإلى غاية سنة 1999 كان الهدف الوسيط لسياسة النقدية يتمثل في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر، إلا أنه و إبتداء من سنة 2001 بزر النقد الأساسي(المجاميع النقدية) كهدف وسيط لسياسة النقدية[1]، ففي سنة 2004 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي لسياسة النقدية بضبط التضخم عند معدل 3% على المدى المتوسط، ونمو الكتلة النقدية M2 (الكتلة النقديةM1 + شبه النقد) بين 14% و 15 % كهدف وسيط لسياسة النقدية، سنة 2005 مجلس النقد والقرض يحدد نسبة 3% كمعدل لتضخم المستهدف و نموM2 بين 15.8% و 16.5% كهدف وسيط، سنة 2006 حافظ مجلس النقد والقرض كذالك على مستوى 3% كمعدل تضخم مستهدف على المدى المتوسط وكذا معدل نمو للكتلة النقدية M2 بين 14.8 % و15.5% كهداف وسيط للسيلسة النقدية. هذه الأهداف الكمية تركزت على فرضية أسعار البترول عند 58 دولار/ للبرميل وكذا عدم الأخذ بعين الإعتبار التسديدات المسبقة لدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي تم التفاوض بشأنها إبتداء من ماي 2006[2]. في سنة 2007 حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط كهدف نهائي عند 3%، أهداف النمو في الكتلة النقدية تتراوح بين 17.5% و 18.5% هذه الأهداف ترتكز على فرضية سعر البترول عند62.8 دولار/ للبرميل إلا أنه وفي الواقع فقد بلغ متوسط سعر المحروقات في سنة 2007 مقدار 74.95 دولار/ للبرميل مما أدى إلى إرتفاع الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى إرتفاع الموجودات الخارجية الصافية مقارنة مع التقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية هذا ماجعل مجلس النقد والقرض يراجع أهدافه فيما يتعلق بنمو الكتلة النقدية ليصبح محصورا بين 22% و23% بالمقابل حُدد معدل التضخم المستهدف بـ 4% وهذا لوجود توسع نقدي أكثر من الذي سبق توقعه في البداية[3]، أما في سنة 2008 فقد حدد معدل 3% للتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية وذالك من خلال وضع مجال مستهدف يتراوح بين 3% و4 %بسبب وجود خطر نحو الإرتفاع في التضخم المستورد، أما فيما يتعلق بأهداف النمو في الكتلة النقدية فقد حددت نسب المراد تحقيقها بـ 27% و27.5 % [4].

[1] - نفس المرجع،ص 12.
[2] - بن عامر نبيل،"تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية الفترة 2000-2006 " مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 20 ، 2009 ، ص: 13.
[3] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 ،"التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2008 ،ص: 201-202 .
[4] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 ،"التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، أكتوبر 2009، ص: 211-212.

2-2 تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر من خلال تتبع تطور الكتلة النقدية ومكوناتها

2-2-1- مفهوم الكتلة النقدية:

المقصود بالكتلة النقدية مجموع وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة ، وقد عرف هذا المفهوم عدة تعديلات بسبب الإختلاف في النظم الإقتصادية والتغيرات في وسائل الدفع النقدية والمالية. ومهما يكن من إختلاف إلا أن الإقتصاديون عمدوا إلى إستحداث مؤشرات من أجل تحديد مختلف الوسائل التي تعتبر نقودا، لهذا قاموا بتجميع مختلف وسائل الدفع الموجودة بحوزة المتعاملين غير الماليين في مجموعات غير متجانسة تعرف بالمجاميع النقدية وهي كالتالي[1]:

- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (المجمعM1) : تشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة خارج البنوك والتي يتداولها الأفراد في معظم معاملاتهم اليومية، مضافا إليها حجم النقود المحتفظ بها لدى البنوك التجارية على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب.
- الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (المجمعM2) : تشمل M1 مضافا إليها الودائع الإدخارية والودائع لأجل والتي تستحق خلال فترة قصيرة.
- الكتلة النقدية الأكثر إتساعا (المجمعM3): التي تسمى بسيولة الإقتصاد وتشمل بالإضافة إلى M2 الودائع لأجل التي تستحق بعد مدة طويلة وهي قليلة الإستعمال كما أنها تتميز بسيولة منخفضة بالمقارنة مع شبه النقود لأن تحويل بعض الأصول إلى نقود يتطلب بيعها قبل حلول آجال إستحقاقها وعملية البيع هذه قد تعرض صاحبها إلى أرباح أو خسارة رأسمالية.

أما في الجزائر فالكتلة النقدية تتكون من ثلاثة أصناف و هي[2]:

- النقود القانونية (الإئتمانية): وتشمل الأوراق النقدية والنقود المساعدة الصادرة عن بنك الجزائر.
- الودائع تحت الطلب(النقود الكتابية أو الخطية): وتشمل الودائع الجارية عند البنوك التجارية، والودائع الجارية على مستوى مراكز البريد وصناديق الإدخار، والأموال الخاصة لدى الخزينة.
- الودائع لأجل(أشباه النقود): وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع لأجل لدى صندوق التوفير والإحتياط CNEP.

كما يمكن تصنيفها وفق المجمعات النقدية كتالي:

- **مجمع المتاحات النقدية (M1):** وتشمل الأوراق النقدية والنقود المساعدة ، والودائع الجارية .
- **مجمع الكتلة النقدية (M2)*:** وتشمل على المتاحات النقدية (M1) مضافا إليها أشباه النقود.

2-2-2- تطورعرض الكتلة النقدية في الجزائر:

من المعروف نظريا أن التغيرات الحاصلة في العرض النقدي تعتبر من المؤشرات الرئيسية للسياسة

[1] - محمود حميدات ،النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996 ، ص 11-13 .
[2]- معيزي قويدر، مرجع سابق، ص: 298.

* - سابقا كان من الممكن تعريف الكتلة النقدية في الجزائر بمفهوم المجمع M3 كتالي: تشمل الكتلة النقدية M2 مضافا إليها الودائع أو التوظيفات الإدخارية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، إلا أن تحول هذا الأخير إلى بنك تجاري متخصص بحيث أعتبرت كل ودائعه ودائع لأجل مما جعل من المجمع M2 معادلا للمجمع M3 .

النقدية، وأن مقياس النقود بالمعنى الواسع M2 هو الذي يعطي الصورة الأوسع و الأشمل لدور النقود في النشاط الاقتصادي[1]، بحيث تأخذ به المؤسسات المالية و الدولية مثل صندوق النقد الدولي كما أن معظم الدراسات النقدية تعتمد علية في تفسيرها لتضخم[2]، لذا سوف نقتصر في دراستنا هذه وفي إطار شرح تطور الكتلة النقدية في الجزائر على عرض تطور الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M2).

من خلال الجدول رقم(5)[3]، نلاحظ أن هنالك نمو مستمر للعرض النقدي(الكتلة النقدية) بمفهومM2 في الجزائر طيلة فترة الدراسة (1970-2010)، إلا أن هذا النمو في العرض النقدي إختلفت وتيرته حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى. فمنذ الإستقلال (1962) والكتلة النقدية تعرف تطورا متسارعا خاصة في سنوات السبعينات من القرن الماضي فقد تضاعفت قيمتها 8 مرات وذالك خلال الفترة (1970-1980) منتقلا حجمها من 13 مليار في بداية الفترة إلى 224 مليار دج محققتا بذالك معدل نمو سنوي يتراوح بين (6.49%) و(30.95%)، ويرجع هذا الإفراط في معدل نمو الكتلة النقدية إلى صيغة المنهج المتبع في تلك الفترة، والذي يعتمد على المخططات التنموية التي يتطلب إنجازها أموال طائلة هذه الأخيرة كانت الدولة تعتمد في تدبيرها على القروض المصرفية خاصة إذا علمنا أن البنك المركزي كان أداة في يد الخزينة العمومية، وذالك لضمان الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية فمثلا نجد خلال الفترة (1974-1977) نجد أن الكتلة النقدية تضاعفت أكثر من (2) مرة، وذلك لحاجة الدولة إلى إكمال مشاريع المخطط الرباعي الثاني[4]. هذا الإفراط في التوسع النقدي إستمر طليلة سنوات الثمانينيات حيث تضاعفت الكتلة النقدية بمفهوم M2 خلال الفترة (1980-1989) ما يقارب 3.5 مرة بحيث إنتقلت قيمتها من 93.5 مليار دج سنة 1980 إلى 308.7 مليار دج سنة 1990 محققتا بذلك معدل سنوي يتراوح بين(1.41%) و(26.32%)، ويعود هذا الحجم الكبير للكتلة النقدية للإصلاحات الخاصة التي شرعت فيها الجزائر إبتداء من سنوات الثمانينيات وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛ هذا من جهة أما من جهة أخرى وبالنسبة لهيكل الكتلة النقدية فإنه ومن خلال الجدول(5) يمكن ملاحظة أن النقود وبشقيها(النقود القانونية – الودائع تحت الطلب) شكلت الجزء الأهم من الكتلة النقدية على عكس أشباه النقود (الودائع لأجل)، والتي لم يؤدي دورا فعالا كوسيلة من وسائل البنوك وذلك لإنعدام السوق المالي فمن خلال الجدول (5)[5] نجد أن النقود وعلى طول الفترة (1970-1989) شكلت ما يقارب 91% في المتوسط من الكتلة النقدية M2.

أما في الفترة 1990-1994، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي فإن التطورات النقدية كانت تعكس مباشرة التوجهات التوسعية للسياسة النقدية، والتي كانت تهدف بصفة أساسية إلى تمويل

[1] نزار العيسى،تأثير التحديد المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، جامعة جرش الأهلية، الأردن، المجلد 21 ،2007، .ص 118.

[2] - صبحي تادريس قريصة , العوامل المحددة للتغير في كمية النقود مع الإشارة الخاصة إلى الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة : البنك المركزي المصري , معهد الدراسات المصرفية , 1964) ص 6.

[3] - أنظر الملحق (1).

[4]- شمولة حسينة ، أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، الجزائر ، 2001، ص:140.

[5]- أنظر الملحق رقم(1)، الجدول رقم (5).

عجز الميزانية حيث بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في هذه الفترة ما يقارب 22.3% [1]. هذا التوسع في نمو الكتلة النقدية بدأ في الإنخفاض ابتداء من السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي خاصة السنوات (1994-1995-1996)، وذلك بسبب تطبيق سياسة نقدية إنكماشية صارمة تهدف تخفيض من معدل التضخم الذي بلغ مستويات عليا خلال هذه الفترة نتيجة التوسع النقدي المفرط[2]، وبالنظر إلى الجدول(5) الملحق(1) نجد أن معدل النمو السنوي للكتلة النقدية تراجع خلال هذه الفترة حيث بلغ في المتوسط ما يقارب 14.75 %، الإستثناء الوحيد يتمثل في سنة 1998 حيث بلغ معدل النمو السنوي للكتلة النقدية 42.8% فقد بلغت قيمتها 1592.5 مليار دج بعدما كانت 1081.3 سنة 1997، ويعود هذا الإرتفاع في الكتلة النقدية إلى تنقيد موارد إعادة الجدولة[3]. أما فيما يخص هيكل الكتلة النقدية فنجد أن كتلة أشباه النقود عرفت إرتفاعا محسوسا منذ سنة 1990 مقارنة بما سبق إذ وصلت نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 90-98 بين 21% و 38% مما يدل على أن عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، ويعود هذا إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين بالإضافة إلى السياسية النقدية الصارمة التي أدت إلى إمتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، وذالك في إطار التعديل الهيكلي[4]، بإستثناء سنة 1998 فإن نمو الكتلة النقدية حافظ على إستقراره إلى غاية سنة 2000.

عرفت سنة 2001 توسعا نقديا كبيرا حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية (M2) في هذه السنة ما قيمته 2437.5 مليار دج محققتا بذالك معدل نمو يقارب 22.5 % مقارنة بسنة 2000، ويعود هذا التوسع النقدي إلى إرتفاع صافي الأرصدة الخارجية بالإضافة إلى ظهور برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية هذا الأخير خصص له مبلغ 520 مليار دج[5]، إلا أنه وإبتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2005 عرفت الكتلة النقدية (M2) إنخفاض في معدل نموها حيث بلغ معدل نموها سنة 2002 ما يقارب 17 % ليبلغ سنة 2005 ما نسبته 10.9 % وهي أقل نسبة نمو منذ عقود هذا الإنخفاض يعكس الإستقرار النقدي المحقق منذ 2002 .أما فيما يخص هيكل الكتلة النقدية فيجدر الإشارة إلى أنه، و إبتداء من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2003 فإن مساهمة أشباه النقود في تكوين الكتلة النقدية (M2) عرفت تطورا هاما حيث بلغت نسبة مساهمتها 51.18% متجاوزتا بذلك نسبة مساهمة كل من النقود القانونية و الائتمانية معا، ويعود هذا الإرتفاع في مساهمة أشباه النقود في الكتلة النقدية إلى تزايد حصة الودائع لأجل بالعملة المحلية نتيجة تزايد إدخارات الأسر والعائلات وكذا تزايد الودائع بالعملة الصعبة نتيجة التراكم المتزايد للإدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات[6].

---

[1]- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع أسبق، ص:30.
[2] - كريم النشاشبي وأخرون ،الجزائر ، تحقيق الإستقرار والتحول نحو إقتصاد السوق ، واشنطن ، صندوق النقد الدولي ،1998، ص:50.
[3] - معيزي قويدر، مرجع سابق ، ص: 298.
[4] - صالح مفتاح، مرجع أسبق، ص 252.
[5]- Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2002، P : 111.
[6]- معيزي قويدر، مرجع سابق، ص298-301.

هذا الاستقرار النقدي المحقق في الفترة(2001-2005) بدأ في الزوال إبتداء من سنة 2006 وإلى غاية سنة 2010 حيث عرفت سنة 2006 توسعا نقديا كبيرا، فقد بلغت قيمة العرض النقدي (M2) ما يقارب 4933.7 مليار دج بعدما كانت قيمته سنة 2005 تقارب 4157 مليار دج. هذا الإفراط في التوسع النقدي كان بسبب إرتفاع أسعار النفط حيث بلغت قيمته خلال هذه السنة 67.3 دولار للبرميل الواحد مما أدى إرتفاع مداخيل الجباية البترولية. هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد ساعد إرتفاع صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر والمسجلة على مستوى ميزان المدفوعات على هذا التوسع النقدي حيث بلغت قيمت هذه الأخيرة خلال نفس السنة 5515.6 مليار دج متجاوزتا في ذلك معدل العرض النقدي (M2) .هذا التوسع في صافي الموجودات الخارجية واصل تطوره جارا معه الكتلة النقدية نحو التوسع حيث حققت نسبة الموجودات الخارجية الصافية إلى M2 رقما قياسيا تاريخيا حيث بلغت هذه النسبة ما يقارب (147%) عند نهاية سنة 2008 ليبلغ معدل نمو الكتلة النقدية خلال هذه السنة ما يقارب 16% [1]، مما يؤكد أن الإحتياطات الرسمية لصرف التي يحوزها بنك الجزائر تعتبر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي[2]. بعد أن سجل العام 2009 معدل نمو نقدي منخفض تاريخيا (3,1%) تحت الأثر الكبير للصدمة الخارجية متمثلة في الأزمة المالية العالمية عادت التوسع النقدي ليظهر من جديد سنة 2010 حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية M2 خلال هذه السنة (13.8%)، وإن كانت هذه المعدلات أصغر من المعدلات الكبيرة نسبيا المسجلة خلال السنوات 2006-2007-2008[3]. أما فيما يتعلق بهيكل الكتلة النقدية فتجدر الإشارة إلى أن التطور الملحوظ في نسبة مساهمة أشباه النقود في تكوين الكتلة النقدية ما لبث أن بدأ في التراجع إبتداء من سنة 2004 وذالك لصالح مساهمة النقود وبالضبط لصالح (الودائع تحت الطلب) حيث، و إبتداء من سنة 2004 بدأت نسبة مساهمة النقود الكتابية في تكوين الكتلة النقدية M2 في الإرتفاع فقد بلغت هذه النسبة في سنة 2004 أكثر من (34,4%) لتنتقل سنة 2008 إلى (49.23%) إلا أنه و إنطلاقا من سنة 2009 وإلى غاية 2010 عادت نسبة مساهمة أشباه النقود بالنسبة إلى الكتلة النقدية إلى الإرتفاع حيث بلغت نسبة مساهمة هذه الأخيرة في تكوين الكتلة النقدية ما يقارب (30.92%) وذالك سنة 2010.

2-3- تطور أدوات التحكم في العرض النقدي:

ينتقل أثر السياسة النقدية- ولأجل التحكم في العرض النقدي- بإستعمال عدة أدوات، مباشرة وغير مباشرة، إلا أن المتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر يجد أن السلطات النقدية إعتمدت على كلا النوعين من الأدوات، فقبل سنة 1990 كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، أما بعد إصلاحات التسعينات وصدور قانون النقد والقرض(90-10) فقد تم الإنتقال من إستعمال الأدوات المباشرة إلى إستعمال الأدوات غير المباشرة .

[1] - للمزيد أنظر :
- بنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ،التقارير السنوية 2006-2007-2008 .
[2] - محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ،2004، ص 3.
[3] - Banque d'Algérie ,Evolution Economique et Monétaire En Algérie 2010 ,Rapports Annuels ،Juillrie 2011 ,P126

2-3-1- الأدوات المستعملة قبل إصلاح 1990:

تميزت هذه الفترة بالإعتماد – في تحقيق أهداف التنمية – على الأدوات المباشرة لسياسة النقدية، ممثلة في سياسة تأطير القروض وسياسة إعادة الخصم ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل كما يأتي:

- **أولا: الفترة من 1963 إلى 1969:** خلال هذه الفترة كانت الأداة المستعملة هي أداة مراقبة القروض(المخططة) فيما يخص التمويل فقد عرفت حجم القروض إرتفاعا كبيرا خلال فترة المخطط الثلاثي (1967-1969) حيث بلغ 7429 مليون دج نهاية 1969، منها 7.54% مقدمة من بنك الجزائر، أما قروض الخزينة العمومية فبلغت في 1969 مقدار 3751 مليون دج هذا وقد ساهمت القروض المقدمة للإقتصاد في توسيع الكتلة النقدية بنسب معتبرة، وتترجم هذه الأرقام عدم صرامة مراقبة الكتلة النقدية أو إنعدامها أصلا.[1]
- **ثانيا: الفترة من 1970 إلى 1985:** إنطلاقا من نهاية 1969 بدأت الدولة في الإعتماد على سياسة إعادة الخصم كأداة رئيسية و ذالك لغرض تزيد البنوك بالسيولة و القروض التي هي بحاجة إليها أي كأداة تمويل ونظرا لذالك فلقد بقي معدل إعادة الخصم ثابتا طوال هذه الفترة عند نسبة 2.75% .
- **ثالثا: الفترة من 1986 إلى 1989:** إبتداء من سنة 1986 أعطيت للسياسة النقدية دور نسبي في مجال عملها كنتيجة للإصلاحات* التي عرفتها هذه الفترة ولقد إستمر الإعتماد على أداة إعادة الخصم، و لكن في إطار أخر ولهدف أخر، حيث إن بنك الجزائر وإلى غاية 1986 كان يستعمل معدل الخصم كأداة تمويل يتم من خلالها تزويد البنوك بالسيولة والقروض إلا أنه و إبتداء من هذه السنة أصبح معدل الخصم يستعمل كوسيلة لمراقبة البنوك ولهذا نجد أن هذا المعدل بدأ يشهد تغيرات فقد إرتفع إلى 5% في ماي 1989 ليصل بعد ذالك إلى 7% بعد ماي 1989 وذالك لتحفيز البنوك التجارية على تعبئة الإدخار الخاص بغرض محاربة التضخم الذي إرتفع إرتفاعا شديدا في نهاية هذه السنة،[2] ويبين هذا الإجراء أن أدوات السياسة النقدية وبالضبط فيما يتعلق بأداة إعادة الخصم أصبحت تستعمل في إطارها الصحيح وذالك بما يخدم أهداف هذه السياسة.

2-3-2- الأدوات المستعملة بعد 1990:

هنالك إجماع على أن سنة 1990 تعتبر نقطة تحول جذري في النظام النقدي الجزائري وكذا دور السياسة النقدية، إذ أعاد القانون(90-10) والمتعلق بالقرض والنقد الإعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية [3]، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد و الإئتمان وإدارة السياسة النقدية، أما فيما يخص أدوات السياسة النقدية فقد حمل القانون

---

[1] - نصر الدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2007، ص: 119-120.

* - نقصد بها الإصلاح النقدي لعام 1986 ويتعلق الأمر هنا بإصدار قانون البنوك والقرض سنة 1986 والذي تم بموجبه إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية كما أصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الإقتصاد، كما إستعاد البنك المركزي بموجب هذا القانون لجزء من صلاحياته فيما يتعلق بـ تطبيق السياسة النقدية وإدارة أدواتها، إما فيما يخص علاقة البنك المركزي بالحزينة العمومية فقد نص هذا القانون على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للحزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض.

[2]- ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص : 135-136.

[3] - أنظر المادة 44 من قانون النقد والقرض(90-10).

(90-10) العديد من الإصلاحات هذه الأخيرة تعبر عن التوجه من إستعمال الأدوات المباشرة إلى إستعمال الأدوات غير المباشرة وذلك لضبط العرض النقدي بما يخدم أهداف السياسة النقدية، حيث حددت المواد 69 و 93 من هذا القانون الأدوات الأساسية لسياسة النقدية خاصة الغير مباشرة منها والقائمة على إعتبارات السوق معتمدين في ذلك على ما يسمى الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، حيث يقوم بنك الجزائر في كل بداية سنة لمجلس النقد والقرض بتقديم التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض، و يقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي.

وقد تم إستعمال عدة أدوات في هذه المرحلة ومنها تأطير القروض، إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة؛ وفيما يتعلق بتأطير القروض والتي تعتبر من أهم الأدوات المستعملة لعلاقتها بمقاييس تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي فقد تم تأطير القروض لـ: 22 مؤسسة غير مستقلة وذلك لإعادة هيكلتها ومنحها الإستقلالية ، كما تم تأطير القروض الممنوحة لتمويل عمليات الدولة فقد حدد القانون(90-10) سقف القروض الممنوحة للدولة بـ: 10% من مجموع الإيرادات العادية للميزانية المحققة خلال السنة السابقة، كما أن أجال إستحقاقها يجب أن لا تتجاوز مدة 240 يوم في مجموعها، كما حدد هذا القانون الحد الأقصى لحجم السندات العمومية الموجودة في محفظة البنك المركزي تبعا لعمليات إعادة الخصم أو العمليات التي تمارسها في السوق النقدية بحيث حددت بـ20% من مجموع الإيرادات العادية لدولة والمحققة في السنة الماضية أما إستحقاقها فحدد بـ 6 أشهر[1]،أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فلقد بدأ يشهد تغيرات منذ سنة 1986 إلا أنه وقبل صدور قانون النقد والقرض كان بنك الجزائر يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم خاص بكل قطاع لكن منذ سنة 1992 تم تعويض هذا النظام بنظام التحديد الموحد لمعدل الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا على أن يقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديدة [2]، ولهذا فقد شهد معدل إعادة الخصم تغيرات مهمة منذ سنة 1990[3]، حيث إرتفع من 10.5% سنة 1990 إلى11.5% سنة 1994 وهذا بهدف وضع حد لمقدرة البنوك في منح القروض وذالك لتخفيف من حدة التضخم**، هذه الإجراءات تندرج ضمن إطار التطهير المالي للإقتصاد، ليبدأ بعدها في الإنحفاض إبتداء من سنة 1997 وإلى غاية 2010 لأسباب تختلف من فترة لأخرى، فمثلا الإنخفاض الذي وقع في الفترة مابين 2000 و 2001 كان بسبب الحالة المالية الجيدة على المستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر[4]، هذا ما يؤكد أن بنك الجزائر و إبتداء من سنة 1990 بدأ بإستعمال أداة إعادة الخصم في إطارها الصحيح بما يخدم أهدافها.

[1] - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 30.
[2] - معيزي قويدر، مرجع سابق، ص: 297-298 .
[3] - للمزيد حول تطورات معدل الخصم أنظر الملحق(1)، الجدول رقم (6).
** - بلغ التضخم في هذه الفترة مستويات عليا حيث بلغ سنة 1990 ما يقارب 18% لينتقل بعدها إلى ما نسبته 29% وذالك مابين سنتي 1994 و 1995.
[4] - معيزي قويدر، مرجع سابق، ص:289-290.

كما تم إستعمال معدل الإحتياطي الإجباري بداية من سنة 1994 وذالك بنسبة 2.5% من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة [1]، وقد بلغت نسبتها سنة 2002 و 2004 : (6.25 % و 6.5 %) على التوالي[2]، ويهدف إستعماله إلى مراقبة سيولة البنوك التجارية لتفادي مخاطر الإئتمان[*].

أما بالنسبة لأداة عمليات السوق المفتوحة فقد نص قانون النقد والقرض(90-10) بإستخدام هذه الأداة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة إستحقاقها مدة ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة لسنة المنصرمة[3]، لكن بعد صدور الأمر 03−11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط الـ 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف و أهداف السياسة النقدية[4]، و بالرغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة وبصفة تجريبية وذالك في عام 1996 وذالك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية .

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا نستنتج أهمية السياسة المالية والنقدية و دورها في تحقيق الأهداف الكبرى لسياسة الإقتصادية الكلية وبالرغم من تشابه الأهدف الكبرى لهاتين السياستين إلا إنه لكل واحدة منهما إستراتيجية معينة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية فإذا كانت السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد فالأمر يختلف بالنسبة لسياسة النقدية فلكي تأثر هذه الأخيرة على المتغيرات الإقتصادية الكلية لابد لها من إستراتيجية معينة تستهدف من خلالها متغيرات وسيطية والتي بدورها تقوم بنقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد هذه الأخيرة تسمى ضمن هذه الإستراتيجية بالأهداف النهائية.

أما فيما يخص السياسة المالية في الجزائر، فلقد تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1970-2000 بنمو الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، و ارتبط هذا بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر أثناء هذه الفترة، أما سنوات الألفية الثالثة فقد شهدت النفقات العامة تطورات هامة و بلغت الزيادة معدلات مرتفعة وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية. ومن الملاحظ أيضا أن نسبة نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز خلال كل المرحلة.كما عرفت إيرادات الموازنة العامة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، و التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الجباية البترولية و التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات 50% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة. ولكن وبالرغم من أهمية الجباية البترولية إلا أنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية، و من هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية، وعليه تبقى أدوات سياستنا و نتائجها الاقتصادية الكلية خاضعة لظواهر خارجية لا نتحكم فيها.

---

[1] - كريم النشاشبي و آخرون ، مرجع سابق، 59.

[2] - المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، " مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 "، الدورة العادية 26 الجزائر ، جويلية 2005، ص: 31.

[*] - بالرغم من أن هذه الأداة تم إحداثها سنة 1994 إلى أن التطبيق الفعلي لم يبدأ إلا في سنة 2001 وذالك لكون الوضعية الضعيفة لسيولة لدى البنوك لم تسمح بتطبيقها .

[3] - أنظر المادة 77 من القانون 90-10 .

[4] - أنظر المادة 44 من الأمر 03-11.

أما فيما يتعلق السياسة النقدية في الجزائر فمن خلال دراستنا نستنتج أن هذه الأخيرة مرت بمرحلتين هامتين الأولى قبل سنة 1990 حيث كانت السياسة النقدية بأدواتها عديمة الفعالية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية كما كانت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية فإستخدمت أدواتها لتحقيق بعض الأولويات في مجال القرض بعيدا كل البعد عن متطلبات الإستقرار الإقتصادي أما المرحلة الثانية فكانت بعد سنة 1990 وما رافقها من إصلاحات تلخصت في إصدار قانون النقد والقرض وما حمله من إصلاحات جوهرية خلصت السياسة النقدية من التبعية التي كان ملزمة بها تجاه الخزينة العمومية حيث فبعد هذه السنة شهدت السياسة النقدية تطورات هامة حيث أصبح لها دور إيجابي في الإقتصاد الجزائري ، أما فيما يخص أهداف السياسة النقدية فمنذ صدور قانون النقد والقرض والهدف الأساسي لسياسة النقدية هو التحكم في التضخم دون أن تولى إهتمام للمتغيرات الحقيقية في الإقتصاد مثل معدلات التشغيل والبطالة .

الفصل الثانى:

البطالة: دراسة وصفية وتحليلية

مقدمة الفصل :

تمثل البطالة أحد أهم أقطاب المشاكل الاقتصادية و الإجتماعية التي تعاني منها معظم النظم الإقتصادية و الإجتماعية، وذالك لما لها من أثار سلبية على المجال الإقتصادي و الإجتماعي، فمن الناحية الاقتصادية يمكن إعتبار وجود حالة من البطالة في مجتمع ما كمظهر من مظاهر الهدر في إستعمال الموارد البشرية ،أما من الناحية الإجتماعية فوجود هذه الحالة يعد من بين أهم مصادر المؤدية لظواهر اجتماعية أكثر تعقيدا كالإنحرافات بمختلف أنواعها، وهذا ما جعلها الشغل الشاغل للعديد من صانعي السياسات الإقتصادية والنقابات، والمؤسسات الدولية.

لقد لقت ظاهرة البطالة إهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين وذالك على إختلاف توجهاتهم الفكرية من أجل فهم هذه الظاهرة، منطلقين في ذالك من تحليلهم لسوق الشغل، بإعتباره المكان الذي تحدث فيه البطالة بحيث يمكن اعتبارها إحدى أهم الإختلالات التي يمكن أن يعاني منها هذا الأخير ، وعلى غرار اختلاف المقاربات النظرية إلا إنها تشترك في كونها تحاول الإجابة على السؤال التالي : ماهي الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الإختلالات في سوق الشغل مما يؤدي إلى ظهور حالة من البطالة ، وما هي الآليات التي تسمح بالقضاء على هذه الإختلالات؟.

وعيله سنطرق في هذا الفصل لظاهرة البطالة، محاولين الإجابة عن العديد من الأسئلة التي يمكن أن تتبادر إلى الذهن حول مفهوم البطالة، قياسها، أنواعها، وتأثيراتها المختلفة، وكذا السياسات اللازمة لعلاجها،مع تسليط الضوء على مختلف المقاربات النظرية لهذه الظاهرة، من أجل فهم وجهة نظر مختلف المفكرين الاقتصاديين إزاء أسباب وجودها. وفي الأخير سنتناول أبعاد ظاهرة البطالة في الجزائر وذالك من خلال تحديد مفهومها وطرقة حسابها وخصائصها، وأسبابها، وتطورها من خلال تطور الإقتصاد الجزائري.
على أن يتم تقسيم هذا الفصل في المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن التشغيل والبطالة.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الإقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة وصفية للبطالة في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن التشغيل والبطالة.

1- مفهوم البطالة:

يعد الشخص عاملا إذا أنفق معظم وقته الأسبوعي في حالة عمل مدفوع الأجر، ويعد في حالة بطالة، إذا كان بشكل مؤقت بدون عمل، أو يبحث عن عمل، أو ينتظر بداية عمل جديد[1]. فمن وجهة النظر الاقتصادية البطالة تعني أن عرض العمل هو أكبر من طلب العمل، وذلك عند مستوى الأجر السائد. أي أنها تعبر عن اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.

بوجه عام لا يوجد هنالك اتفاق حول مفهوم رسمي محدد للبطالة، حيث تختلف تعاريف البطالة من منظمة إلى أخرى ومن تشريع إلى آخر ومن أهم التعاريف الرسمية:

يعرف البنك الدولي البطالة: على أنها الجزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن وظيفة.[2]

ويعرفها المكتب الدولي للعمل BIT[3] :"على أنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل راغبين في العمل وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الإسناد" فيعرف بذلك البطال –حسب هذه المنظمة– "على أنه كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد"[4] ، وبالتالي فإن البطال هو شخص من الجنسين (ذكر أو أنثى) يتراوح عمره بين 16– 64 وتتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون بدون عمل، أي أنه لم يشغل أي منصب عمل يتقاضى عليه أجر ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية.[5]
- أن تتوفر لدى العاطل الرغبة و الإستعداد الجدي للعمل سواء أكان العمل بأجر أو لحسابه الخاص.[6]
- أن يكون في حالة بحث مستمر وللدلالة على جدية البحث فإنه، ووفقا للمقاييس الدولية لا يعتبر الإعلان عن البحث عن العمل إلا من خلال التسجيل في مكاتب التشغيل، وكالات التشغيل ونشر إعلانات البحث عن وظيفة، طلب الحصول على موارد مادية ومالية لتمويل المشاريع الذاتية.

ويجدر الإشارة إلا أن هذه المعايير تنطبق على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر.

2- قياس البطالة:

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشرا هام لأداء الإقتصاد حيث يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل.[7]

---

[1]- هوشيار معروف- تحليل الإقتصاد الكلي، دار الصفاء- الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 205.

[2]- عبد الله بلوناس "البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي للفترة 1985- 2004 ورقة عمل مقدمة لندرة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 أفريل 2006 بعنوان "البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع. (الجزء الثاني) ص 295.

[3]- صالح الخصاونة "مبادئ الإقتصاد الكلي" دار وائل للنشر الطبعة الثانية 1999، ص 163.

[4]- ناصر دادي عدون: عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ص 45.

[5]- نفس المرجع: ص 45.

[6]- يقصد بفترة الإسناد ب "الفترة المرجعية" وهي تختلف من منظمة لأخرى وغالب ما يكون أسبوع أي الأسبوع الأخير في الشهر.

[7]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، المرجع الساق. ص 48.

وقبل تحديد كيفية قياس البطالة فإنه يجب تحديد بعض المفاهيم و التعاريف الأساسية والمتعلقة بتحليل بنية السكان وهذا دائما حسب معايير المكتب الدولي للعمل BIT.

2-1- بنية السكان

إن مجموع السكان (PT) يتكون من السكان النشطين (PA) الذين يمثلون القوى العاملة والسكان الغير نشطين (PNA) الذين يشكلون السكان خارج القوى العاملة.

2-1-1- السكان غير النشطون (PNA):[1]

هم تلك الفئة من المجتمع التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل وليست جاهزة لشغل منصب عمل وتشمل:

- الأفراد دون سن معينة وتختلف هذه السن من بلد لأخر، ففي مصر مثلا يستبعد الأطفال دون سن السادسة وحسب المكتب الدولي للعمل سيبتعد الأفراد دون سن 16.
- الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد والتي غالبا ما تكون بين 60 و65.
- الأفراد من فئات معينة غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة مثال المرضى والعجزة وطلبة المدارس وكذا النساء الماكثات بالبيوت.

2-1-2- السكان النشطون (PA):[2]

حسب المكتب الدولي للعمل فإن السكان النشطون، هم جميع الأشخاص من كلا الجنسين الذين يمولون –أثناء الفترة المرجعية– اليد العاملة الضرورية لإنتاج السلع والخدمات الإقتصادية مثل ما هو معمول به حسب نظام المحاسبة والميزانية الوطنية للأمم المتحدة، حيث تضم هذه الفئة كل الأشخاص القادرين والراغبين في العمل، مع استبعاد من هم دون سن 16 وكبار السن والمتقاعدين العاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بمراحلهم المختلفة. وتتكون الفئة النشطة من مجموع السكان العاملون "المحجوزون" والسكان العاطلون عن العمل.

2-1-3-السكان المشتغلون(PO):

تحتوي هذه الفئة على جميع الأشخاص الذين صرحوا أنهم مارسوا نشاطا اقتصاديا، أو تجاريا ولو لساعة واحدة خلال عملية المسح أو ما يسمى بالأسبوع المرجعي سواء كانت، في المجال المدني، أو العسكري وسواء كانت، مقابل أجر لدى الغير، أو أعمال ذاتية في مؤسسة خاصة.

2-1-4-السكان المتعطلون "البطالون" (STR):

هم الأشخاص الذين صرحوا أنهم لم يشتغلون، ولو لساعة خلال الفترة المرجعية، أي لم يحصلوا على أي عائد نتيجة قيامهم بعمل سواء كان بأجر لدى الغير، أوعمالة ذاتية في مؤسسة خاصة رغم رغبتهم في العمل والتحاقهم بركب الباحثين عن مناصب الشغل. والشكل رقم(2-1) يلخص هيكل بنية السكان.

---

[1]- بلعباس رابح، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري رسالة ماجستير غير منشودة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء الجزائر 2005، ص 06.

[2] - Zakane Ahmed, **Analyse de l'offre d'emploi : réalités et perspectives, cas de l'Algérie,** mémoire de magister , institut des sciences économiques : université d'Alger , 1992., p17.

الشكل رقم (2-1):هيكل بنية السكان.

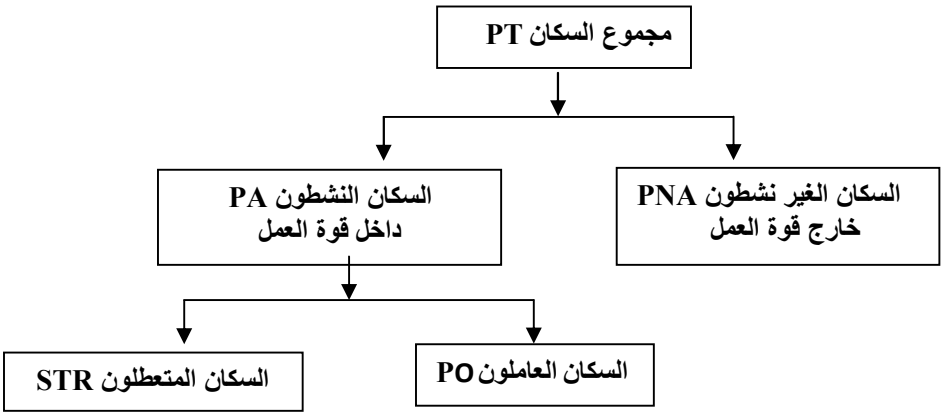

المصدر : من إعداد الطالب.

2-2- معدل البطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشيطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشيطة حيث:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{السكان النشطون العاملون} + \text{المتعطلون}} \times 100$$

كما أنه يمكن استنتاج بعض المعدلات المهمة في سوق الشغل مثل:

1) **معدل النشاط** : وهو النسبة بين السكان النشطين والمجموع الكلي لسكان.

$$\text{معدل النشاط (TA)} = \frac{\text{السكان النشطون}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

2) **معدل التشغيل:** وهو النسبة بين السكان المستغلون إلى السكان النشطين.

$$\text{معدل التشغيل (T0)} = \frac{\text{السكان المشتغلون}}{\text{السكان النشطون}} \times 100$$

ويجدر الإشارة إلى أن طريقة قياس البطالة تختلف من دولة إلى أخرى بإختلاف المعايير المعتمدة وتتمثل أوجه الإختلاف فيما يلي:[1]

-الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين*.

-الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع– أشهر).

-كيفية التعامل إحصائيا مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة .

-التباين في كيفية إنتاج البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق حجمها.

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب. مرجع السابق، ص 49.

*- على سبيل الذكر لا الحصر يحدد سن النشاط الأدنى ب 6 سنوات في مصر وموريتانيا و 7 سنوات في المغرب و 10 سنوات في السودان و 15 سنة في الجزائر ليبيا وتونس في حين أنه محدد ب 16 سنة في المكتب الدولي للعمل.

تجدر الإشارة إلا أن هذه الإختلافات تؤدي إلى صعوبة التحليل وخاصة عند وضع مقارنات دولية حول الوضعية الحقيقية لسوق الشغل.

3- أنواع البطالة وأسبابها:

إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الإقتصادية، ويختلف حساب معدلاتها بإختلاف المعايير المستعملة في جمع البيانات فإن التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية[1]. فإذا أردنا معرفة أي نوع من البطالة أكثر إنتشارا وكذا الأثار المترتبة عنها بغية الإهتداء إلى الحلول المناسبة لمعالجتها والعمل على تفاديها مستقبلا من خلال وضع مجموعة من السياسات الإقتصادية المناسبة لعلاجها، فإن هذا كله يتطلب منا التعرف على أنواع البطالة المختلفة، وقد جرت العادة بين الإقتصاديين على تصنيف العاطلين عن العمل بطرق شتى وذلك بحسب الغرض من الدارسة فيمكن التمييز بين البطالة على أساس، الجنس، العمر، مستوى التحصيل الدراسي، التوزيع الجغرافي أو على أساس الأسباب التي أدت إلى البطالة، إن هذا الأخير سوف يشكل معيار التمييز بين أنواع البطالة في بحثنا هذا وذلك لكونه يتوافق مع الغرض من الدراسة. حيث أن دراسة علاج البطالة من خلال وضع مجموعة من السياسات الكلية يتطلب منا على وجه الخصوص التعرف على أسبابها لأنه من غير ذلك يمكن أن تقترح سياسات خاطئة لحل هذه المشكلة، وبناءا على هذا المعيار سوق يتم تقسيم أنواع البطالة إلى قسمين رئيسيين هما البطالة الإجبارية والبطالة الإختيارية. مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل عنوان.[2]

3-1- البطالة الإختيارية:

تشير البطالة الإختيارية إلى، وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجر السائد رغم وجود وظائف لهم. فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عند الإستقالة أو العزوف عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أو للبحث عن منصب عمل بإمتيازات أفضل من حيث الأجر وشروط العمل.[3] وأول ظهور لفكرة البطالة الإختيارية كان على يد أنصار المدرسة الكلاسيكية، وذلك لمحاولتهم تفسير سوق العمل. فحسب اعتقادهم فإنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند التوازن، بحيث أن كل فرد يقدر على العمل ويرغب فيه عند مستوى الأجر السائد يجد وظيفة، و بالتالي فإنه لا وجود للبطالة، و إن وجدت فهي اختيارية، و في إطار بحثهم عن أسباب البطالة الإختيارية خلصوا إلى وجود نوعين من البطالة يندرجان تحت إطار البطالة الإختيارية ويشرحانها هما:

3-1-1-البطالة الإحتكاكية:

تحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للإقتصاد والأفراد على حد سواء[4]، مثل التنقلات المستمرة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة[5]. فهنالك حالة الأفراد أو العاملين الذين يضطرون إلى تغيير أماكن

---

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع السابق، ص 50.
[2]- محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الإقتصاد الكلي. الدار الجامعية، مصر 1997 ص 257.
[3]- ناصر دادي عدون. عبد الرحمن العايب، مرجع السابق. ص 51.
[4]- صالح الخصاونة ، مرجع سابق، ص 164.
[5]- قدي عبد المجيد. المرجع الأسبق، ص 39.

عملهم أو مهنهم أو مناطق سكناهم، ويحتاجون إلى فترة للبحث عن إيجاد عمل جديد بديل، وهنالك حالة الأفراد الذين يريدون تغيير وظائفهم بحثا عن وظائف جديدة بسبب الرغبة في زيادة أجورهم أو الحصول على وضع وظيفي أفضل، وهنالك أيضا حالة الداخلين الجدد إلى سوق العمل كخريجي المعاهد والجامعات ،كل هؤلاء يحتاجون إلى وقت لكي يتعرفوا على وظائفهم وبالتالي فإن هذا النوع من البطالة يعتبر بمثابة بطالة مؤقتة أو انتقالية، وتنشأ هذه البطالة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل[1]، ويتوقف معدل الزيادة أو النقصان في هذا النوع من البطالة على العوامل التالية[2]:

- مدى توافر المعلومات وكذا شفافيتها لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل.
- تكلفة البحث عن العمل، حيث يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل، حيث يمكن اعتبارها فقدانا للدخل هذا الفقدان ناتج عن التعطل عن العمل، بالإضافة إلى تكاليف التنقلات والمقابلات والنشر والإعلان في الصحف ووسائل النشر.
- كما أن العائد المنتظر من البحث عن الوظيفة الجديدة يلعب دورا هاما في تحديد مدة التعطل حيث كلما زاد هذا العائد كلما طالت فترة البحث وكلما زادت مدة التعطل.

3-1-2-البطالة الهيكلية (التقنية):

ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من جهة أخرى، عدم التوافق هذا بدوره ينشأ نتيجة للتغير في الهيكل الإقتصادي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج أو التغير في التوزيع الجغرافي في هذا الإنتاج.[3]

وبصفة عامة يمكن حصر أسباب نشوء هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- التقدم التكنولوجي وما يخلفه من تغبير في الفنون الإنتاحية المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث يترتب عن هذا التغير الإستغناء عن خدمات العديد من العمال من حيث الكم حيث أن استخدام تكنولوجيا متقدمة يقلص من المدخلات من اليد العاملة المستخدمة في العملية الإنتاجية، و كذا الإستغناء الناتج عن عدم التوافق في المؤهلات العمالية ومتطلبات التكنولوجية الجديدة.[4]
- التغير في هيكل الطلب على المنتجات بسبب الأذواق والإحتياجات مما يؤدي إلى الإستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج السلع القديمة، ويتحدد معدل هذا النوع من البطالة وكذا مدة دوامها على مدى سرعة التحولات الإقتصادية الناشئة بسبب النمو الإقتصادي، وكذا مدى استجابة سوق العمل لهذه التحولات، حيث يؤدي تسارع النمو الإقتصادي إلى تسارع المعدل الذي يتغير به هيكل الطلب

[1]- البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة الأولى عدد 00 السداسي الثاني 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 149.
[2]- رمزي زكي. " الإقتصاد السياسي للبطالة" تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة عالم المعرفة الكويت 1997 ص 25- 26.
[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع أسبق، ص 52.
[4]- رمزي زكي ، مرجع أسبق ، ص: 27- 28.

على الأيدي العاملة، وكلما كان تكيف سوق العمل مع هذا التغير في هيكل الطلب بطيئا كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة الهيكلية.[1]

3-2- البطالة الإجبارية:

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة، وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل ويبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره[2]. وبرزت فكرة البطالة الإجبارية في تحليل المدرسة الكينزية، حيث أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة أما إذا عجز الطلب الكلي عن استيعاب الناتج المحتمل فإن هذا يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية ولهذا سميت بـ "بطالة قصور الطلب", وأهم أشكال هذا النوع من البطالة هو البطالة الدورية.[3]

3-2-1-البطالة الدورية:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الإقتصادية، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والإقتصادي في الدول وتمثل السبب الرئيسي للبطالة الواسعة في التحول من الإزدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد، وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مراجعة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الإتجاه النزولي[4]، وأول أشكالها تخفيض ساعات العمل الإضافية إلى أن يؤدي هذا القصور في الطلب إلى تسريح العمال، وبالتالي ينظم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا اعتراضا على سياسة المنشأة في تسريح العمل[5].

3-3- أنواع أخرى من البطالة:

3-3-1-البطالة المقنعة:

يقصد بالبطالة المقنعة تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال في قطاع أو مؤسسة ما بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أو بعبارة أخرى يفوق الحد اللازم للإنتاج بكفاءة بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج الكلي لن ينخفض[6]، وتصفها النظرية النيوكلاسيكية بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة)، وهذا النوع عرف في المجال الفلاحي حيث تتركز الزيادات السكانية الكبيرة وتخلق فائض في عرض العمل كما تشكل عبأ على النشاط الإقتصادي. ظهور هذا النوع من البطالة مرهون بمدى إلتزام السياسة الحكومية بالجانب الإجتماعي مما يؤدي إلى الإكتظاظ بمواقع العمل وبالتالي عدم قدرة القطاعات الإقتصادية على استيعاب هذه العمالة التي تشكل عبئا إضافيا يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة بإعتباره يضخم التكاليف.[7]

---

[1]- أسامة بشير الدباغ، مقدمة في الإقتصاد الكلي: دار المناهج الأردن، 2003، ص: 393- 395.

[2]- شلالي فارس: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004 مذكرة ماجستير غير منشورة- كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر ص 7.

[3]- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 235.

[4]- نفس المرجع السابق، ص: 234.

[5]- رمزي زكي، مرجع سابق، ص: 25.

[6]- نفس المرجع السابق، ص: 29.

[7]- ناصر دادي عدون. عبد الرحمن العايب، مرجع أسبق، ص: 54.

3-3-2-البطالة الموسمية:[1]

المقصود بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال أو ما يحدث من زيادة في عرض العمل خلال مواسم معينة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرهم من مراكز التعليم والتدريب.

3-3-3-البطالة السلوكية:

وهي تنتج عن عزوف بعض الباحثين عن العمل من الإستفادة من فرص العمل المتاحة والبحث عن فرص عمل محددة بذاتها وذلك لأسباب شخصية أو اجتماعية أو جغرافية.

3-3-4-البطالة السافرة (الظاهرة):

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاح أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل[2]. ويرجع سبب تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة النمو السكاني السريع، وليس بخفاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية، أو هيكلية، أو دورية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الإقتصاد الوطني[3].

4- تأثير البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية على الأفراد والمجتمع على حد سواء وعلى العموم يمكن التمييز بين التأثير الإقتصادي والتأثير الإجتماعي للبطالة.[4]

4-1- التأثير الإقتصادي:

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل الإقتصادية فهي تمثل تبديد لموارد قيمة [5]، ويترتب على البطالة العديد العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني منها:

- البطالة هي عملية هدر لموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل، وبالتالي ضياع الإنتاج والدخل الذي كان يمكن أن ينتج لو أمكن تشغيل هذه الموارد المعطلة. ففي فترة الكساد الكبير (1930- 1933) حين بلغ معدل البطالة 18,2 % في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 38,5%، وحسب تعبير سام ويلسون. فإن هذه الخسائر تبدو وكأن كميات كبيرة من السلع والخدمات قد رمي بها في البحر.[6]

---

[1]- نفس المرجع، ص: 55.
[2]- رمزي زكي، المرجع الأسبق، ص: 29.
[3]- مدني بن شهرة، المرجع الأسبق صك 236.
[4]- صالح الخصاونة، مرجع أسبق ص: 165.
[5]- بول سام ويلسون، مرجع سابق، ص: 595.
[6]- نفس المرجع. ص 595.

- استمرار البطالة لفترة طويلة يتسبب في ضياع كفاءة القوى العاملة، أو بعبارة أخرى تتسبب في تأكل في قيمة رأس المال البشري.

- كما تكلف البطالة الدولة نفقات إضافية نتيجة تقديم إعانات للقوى العاطلة كما تحرمها من جزء كبير من إيراداتها الضريبية، حيث يتعذر على من لا يعمل أن يدفع ضرائب على دخله.

4-2- التأثير الإجتماعي:

لاشك أن التكلفة الإقتصادية للبطالة كبيرة، لكن التكلفة الإجتماعية أكبر بكثير وليس هنالك رقم نقدي يمكن أن يعبر عن حجم المعاناة البشرية والنفسية التي قد تنتج عن بطالة إجبارية متواصلة فحيث تشير الدراسات** أن البطالة تقود إلى انحطاط الصحة التعسفية والبدنية (نسب أعلى في أمراض القلب والإدمان على الكحول).[1] كما أنها تسبب الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس نتيجة وجود العاطل عالة على المجتمع وعلى إنتاج غيرهم. كما أن البطالة تعيد توزيع الدخل لغير صالح الفقراء لأنهم أكثر تضررا بها من الأغنياء وهو ما يزيد من تعميق الفوارق الطبقية وينقص من مستوى رفاهية المجتمع. كما أن بعض الدراسات كتلك التي وثقت في جامعة هويكنز الأمريكية أثبتت أن للبطالة علاقة كبيرة مع الأمراض العقلية وكذا نسبة الجريمة.[2]

5- سياسات علاج البطالة

يتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لمسببات البطالة حيث أن معالجة البطالة تختلف حسب مسبباتها، وبالتالي حسب أنواعها فالبطالة الدورية الناتجة عن تقلبات الدورة الإقتصادية تحتاج إلى سياسات ظرفية كالسياسة المالية والنقدية، أما البطالة الإحتكاكية والهيكلية فإن علاجها يعتمد على مجموعة من الإجراءات تدخل في إطار السياسات الهيكلية، وذلك لمعالجة الإختلالات الهيكلية في سوق الشغل.

5-1- علاج البطالة الدورية:

إن البطالة الدورية يتم التحكم بها من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي خلال الدورة الإقتصادية، ويتم ذلك من خلال سياسات اقتصادية ظرفية كالسياستين المالية والنقدية.

- ففي حالة الرواج، وعندما يكون هنالك فائض في الطلب فإنه سيتم استخدام سياسات انكماشية كالتخفيض في نسبة النفقات أو زيادة الضرائب، وذلك للتخلص من فائض الطلب.

-أما في حالة الكساد عندما يعاني الطلب حالات القصور فإنه يتم اتباع سياسات توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة الناتجة عن قصور الطلب هذا. يمكن استعمال السياسة المالية متمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الإستهلاكية والإستثمارية، أو تخفيض الضرائب على الدخل مما يزيد من الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع والخدمات. كما يمكن استعمال السياسة النقدية المتمثلة

- ومن بين أهم هذه الدراسات دراسات الباحث **هارفي بارنر ،والذي توصل الى أن إرتفاع بمقدار 1% في معدلات البطالة يستمر لمدة 6 سنوات قد يؤدي إلى 37 ألف وفاة مبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير هذه الدراسة إلى أن الطرد من العمل به وقع يوازي الصدمة بسبب وفاة عزيز أو الرسوب في المدرسة. أنظر بول سام ويلسون ، المرجع سابق، ص 595

[1]- أحمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي الدار الجامعية للنشر 2004، ص 275.

[2]- صالح الخصاونة، مرجع أسبق، ص 164.

في استخدام مختلف الأساليب كزيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي الإنتاج. من شأن هذه الإجراءات أن تساعد على تسوية مسار الدورة الإقتصادية، وبالتالي التقليل من مقدار التقلب في مستوى الإستخدام والبطالة الدورية.

وتجدر الإشارة إلى أن معالجة البطالة الدورية بالإعتماد القائم على إدارة الطلب تعتمد فعاليتها على العديد من النقاط منها:

-إن وجود ما يسمى فجوة الإدراك، والتي تشكل قيد في وجه واضعي السياسات الإقتصادية يحتم على هؤلاء استعمال فكرة التنبؤ أو التقدير لمراحل الدورة الإقتصادية، وبالتالي فإن الخطأ في هذه التقديرات يؤدي إلى نتائج خطيرة.

-كما أن الفجوات الخارجية التي تعاني منها السياسات الإقتصادية خاصة الظرفية، والتي تعني وجود فترة بين تطبيق إجراءات هذه السياسات وظهور النتاج الفعلية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطين بلة.

والشكل التالي: يبين الخطأ في توقيت السياسات الإقتصادية خلال الدورة الإقتصادية

الشكل رقم (2-2) الخطأ في توقيت السياسات الإقتصادية خلال الدورة الإقتصادية

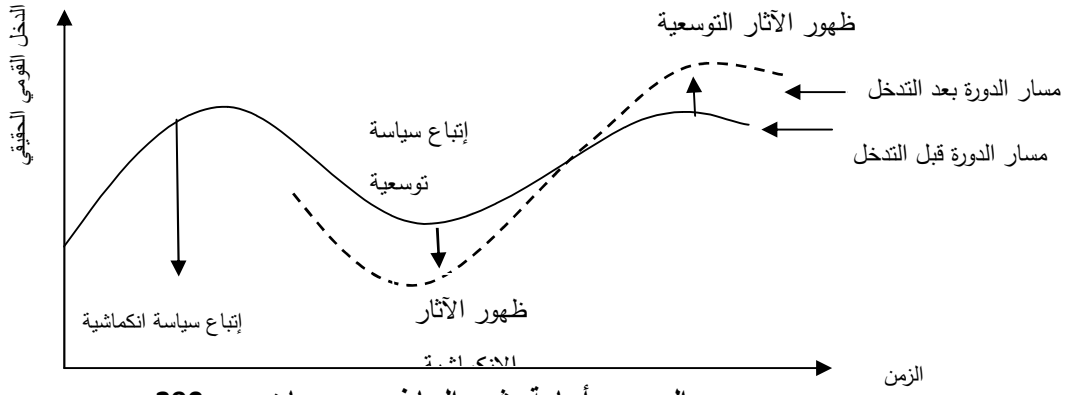

المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص390.

2-5- علاج البطالة الهيكلية والإحتكاكية:

إن البطالة الإحتكاكية والهيكلية تشتركان في كونهما بطالة اختيارية، وبالرغم من اختلاف مسببات حدوثهما إلا أنها سيشتركان في كون طرق علاجهما تتطلب إجراءات ذات أثار نوعية أكثر منها كمية. هذه الإجراءات تدخل ضمن متطلبات السياسات الهيكلية وكما تم الإشارة سابقا فإن فهم مسببات البطالة يساعد في وضع طرق علاج أكثر فعالية خاصة إذا تعلق الأمر بهذه الأنواع من البطالة (الهيكلية و الإحتكاكية). فبالنسبة للبطالة الإحتكاكية فإن علاجها يعتمد على مسبباتها.

- فمثلا إذا كانت نقص المعلومات هو المسبب في البطالة الإحتكاكية فإن توفير المعلومات بشأن فرص العمل المتاحة من خلال إنشاء بنك أو مراكز للمعلومات الخاصة بعرض العمل، وكذا الطلب عليه فإن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل وبالتالي معدل البطالة الإحتكاكية.

- أما إذا كانت البطالة الإحتكاكية ناشئة بسبب البحث على وظائف أفضل عن طريق الإستقالة والإعتماد على تعويضات البطالة، فإن إلغاء هذه التعويضات كفيل بالتقليل منها، حيث يشير العديد من الإقتصاديين

إلى أن النظام القائم على تعويضات البطالة يزيد من معدل البطالة الطبيعي وبالتالي ينصح بإلغائها خاصة في الدول المتقدمة.

- أما إذا كانت صعوبة الإنتقال بين المناطق الجغرافية هي مسبب البطالة الإحتكاكية فإن توفير طرق النقل وإقامة مراكز ضمن المجالات الجغرافية للعمل يمكن أن يقلل من مدة البطالة.

- أما بالنسبة للبطالة الهيكلية فإن أكثر مسبباتها هو عدم التكافؤ في المقومات والمهارات المطلوبة التي بحوزة العمال، والتي غالبا ما يؤدي إليها التطور التكنولوجي في العملية الإنتاجية، فإن إقامة مراكز تدريب للقوى العاملة، وكذا إقامة دورات تدريبية للعمال القادرين على مواجهة متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة فإن هذا من شأنه أن يخفض من مشكلة البطالة الهيكلية. هذا بالطبع إذا أهملنا مشكلة المدة المستغرقة في فترة التكييف.

- كما أن فكرة تطابق المقررات التعليمية في الجامعات، والمعاهد خاصة من الناحية التطبيقية يمكن أن يقلل من فترة اندماج خريجي الجامعات في سوق الشغل، وبالتالي البطالة الهيكلية.

- أن منح الإعفاءات ضريبية، والمساعدات المالية للمنشآت التي تختار الأقاليم المعزولة، والمتميزة بمعدلات بطالة عالية من شأنه أن يقلل من البطالة الهيكلية الناتجة عن انتقال بعض الصناعات للتوطن في مناطق أخرى.

المبحث الثاني: البطالة في الفكر الإقتصادي.

أصبحت ظاهرة البطالة اليوم محل اهتمام رجال السياسة، رجال الاقتصاد و المجتمع ككل، خصوصا في العشرية الأخيرة، لما لها من آثار سلبية ،اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

لفهم هذه الظاهرة وتحليلها وجب علينا أن نتوجه إلى مكان حدوثها: سوق الشغل الذي يعرّف أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الشغل (الآتي من الفئة النشيطة)، والطلب(الآتي من المُستخدِمين) أين يحدد نظريا حجم الشغل والأجر التوازني حيث تعتبر البطالة أحد أهم اختلالات هذا الأخير، وقد حاولت عدد من النظريات، والأفكار والتحاليل إعطاء تفسير لأسباب حدوثه و ظهوره هذا الاختلال الناجم عن عدة عوامل، بدءا بالتحاليل التقليدية، ووصولا إلى التحاليل، أو الأفكار الحديثة التي ظهرت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، لهذا سنحاول تقديمها حسب تسلسلها الزمني. كل هذه الأفكار، والتحاليل تحاول الإجابة على السؤال الجوهري: ما الذي يحدث الاختلال في سوق الشغل فتنجم البطالة، و ما هي الأليات الكفيلة بمعالجة هذه الإختلالات؟.

1- سوق العمل والبطالة في الفكر التقليدي:

1-1- سوق العمل والبطالة في التحليل الكلاسيكي الجديد:

ما سيتم عرضه في هذا العنصر هو إمتداد أو محصلة بين طرح المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية (الحديون) بإعتبارها إمتداد للتيار الليبرالي الكلاسيكي حيث أن أدوات التحليل هي في الحقيقة

أبعد ما تكون عما نجده في أعمال "سميث"، أو "ريكاردو" أو "جون باستين ساي" بل تمتد إلى القواعد الجديدة للمدرسة النيوكلاسيكية* فيما يتعلق بسوق العمل.[1]

1-1-1. الفرضيات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

بالإضافة إلى الفرضيات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية[2]، والتي تعتبر الدعامة الفكرية لهذه المدرسة حيث اعتبرت كبديهيات لا تقبل النقاش،إلا أن رواد المدرسة النيوكلاسيكية أضافوا العديد من الفرضيات، والتي تنظم سوق الشغل وهي[3]:

1- الذرية: يتميز الداخلون لسوق العمل بالكثرة، وبحجم اقتصادي ضعيف بالنسبة لضخامة السوق، حيث لا يمكن لأي طالب منفردا أن يؤثر في مستوى الأجر السائد، بل إن عوامل العرض والطلب هي من تحدد السعر، وما على هؤلاء (الطالبين والعارضين) سوى التكيف مع هذا الأجر.

2- التجانس: العمل المعروض والمطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق العمل. السعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة.

3- حرية الدخول والخروج: لا يوجد أي عائق كان، قضائي، تقني، أومالي، يمنع دخول عارضين وطالبين جدد لسوق الشغل.

4- وجود الشفافية: وتعني هذه الفرضية أن كل عارضي، وطالبي العمل على علم بكافة الظروف، والأوضاع السائدة في سوق العمل، خاصة مستوى الأجر. حيث أن رب العمل لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني،وفي نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يضم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني.

5- الحركية: يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الإنتقال من عمل لآخر، ومن قطاع لآخر، وحتى من منطقة لأخرى.

1-1-2. سوق العمل وتوازنه عند الكلاسيك الجدد:

يتحدد التوازن في سوق العمل عند تقاطع عرض العمل مع منحنى طلب العمل هذا التوازن يحدد في نفس الوقت عدد العمال (حجم اليد العاملة)، وكذا مستوى الأجر التوازني.

1-1-2-1- عرض العمل:[4]

يصدر عرض العمل عن العمال، حيث أن عرض العمل يمثل عدد العمال الراغبين في العمل عند مستوى الأجر التوازني، وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل بعلاقة إيجابية بمعدل الأجر الحقيقي والذي هو حاصل قسمة الأجر النقدي W على المستوى العام للأسعار P أي:

---

* - بدأت في الاهتمام بأسواق العمل في أواسط القرن التاسع عشر حيث بدأ اقتصاديون المدرسة النيوكلاسيكية مثل ليون فالراس (L.Walras) وباريتو (W.parito) إلى غاية أرتير سيسيل بيجو (نظرية البطالة 1933) بالتفكير في مفهوم سوق العمل الكامل بطريقة علمية مبنية على قواعد رياضية أنظر:
-D.Plihou, **les grandes explications macro- économique du chômage** ; les cahiers français, Documentation Françoise, n°246 ; mai-juin 1990,p. 20.

[1]- أسامة بشير الدباغ ، البطالة والتضخم "المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية، الأهلية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 26.

[2]- للمزيد حول الفرضيات الأساسية للمدرسة الكلاسيكية انظر: رمزي زكي، مرجع أسبق, ص166-181

[3]- G.DuthilL, **Economie de l'emploi et du chômage**, Ellipses : PARIS,1994,P12.

[4]- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية"نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص :93.

$$W = \frac{w}{P}$$

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل التالي:

$$L^s = L^s(W) = L^s(\frac{w}{P})$$

والعلاقة بين عرض العمل (L^s) ومعدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$ علاقة إيجابية أي:

$$L^{s'} = \frac{dL^s}{dW} > 0$$

ويعتمد الكلاسيك في تحليلهم هذا. على فرضية أن العمال يقومون بتقسيم وقتهم الكلي بين الراحة والعمل، وبالتالي فإن الشيء الوحيد لجعل العمال يزيدون من وقت أو ساعات عملهم هي زيادة الأجر الحقيقي، لأنه يعتبر التعويض الحقيقي للعمال مقابل تخليهم عن وقت فراغهم.

- كما أن تحليل الكلاسيكك في اعتمادهم على مستوى الأجر الحقيقي وليس النقدي في تحديد عرض العمل يستند إلى فرضية أخرى وهي عدم تعرض العمال لظاهرة الخداع النقدي*.

بيانيا يمكن تمثيل دالة عرض العمل كما في الشكل التالي:

الشكل رقم " 2-3" دالة عرض العمل الكلاسيكية

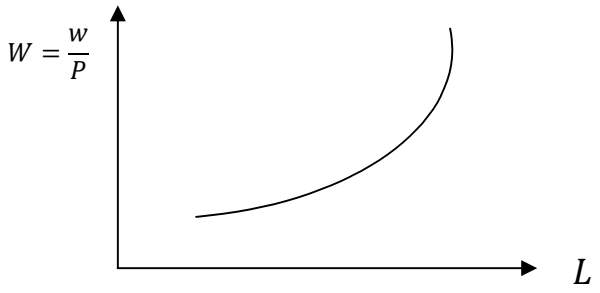

المصدر: محمد الشريف إيمان،المرجع السابق،ص95

1-1-2-2-طلب العمل:[1]

يصدر الطلب على العمل من طرف المنتجين، وهو مرتبط بمعدل الأجر الحقيقي ولكن في علاقة عكسية.

$$L^d = L^d(W) = L^d(\frac{W}{P})$$

ينطلق الكلاسيك الجدد في تحليلهم لهذه العلاقة العكسية من فهم منطق دالة الإنتاج عندهم، والتي تنص أن المنتجين يمكنهم زيادة الإنتاج أو تخفيضه من خلال زيادة اليد العاملة، أو تخفيضها حيث أن تكلفة الأيدي العاملة هي التكلفة الوحيدة التي تتغير بتغير الإنتاج. ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :

$$MC = \frac{w}{MPL}$$

حيث: w الأجر النقدي، MPL الإنتاجية الحدية للعمل.

* - إن مفهوم عدم تعرض العمال لظاهرة الخداع النقدي يعني أن التغيرات التي تحدث في الأجور النقدية وتكون مصحوبة بتغيرات في مستوى الأسعار في اتجه عكسي بحيث تظل القدرة الشرائية لدخل ثابتة لا يمكن أن تؤثر على سلوك عارضي العمل فيما يتعلق بقبول أو رفض مستوى الأجر الحقيقي

[1]- محمد شريف إلمان .مرجع أسبق، ص97.

انطلاقا من قاعدة تعظيم الربح. فإن المنتجون يستمرون في استخدام اليد العاملة حتى يتساوى الإيراد الحدي المتمثل في السعر (P) مع التكلفة الحدية (MC) أي:

$$MC = P \Leftrightarrow \frac{W}{MPL} = P$$

$$\frac{w}{P} = MPL$$

وطالما أن الإنتاج الحدي للعمل موجب ولكن متناقص فإن السبيل الوحيد لزيادة الطلب على العمل من طرف المنشأة يكون بإنخفاض الأجر الحقيقي أي أن:

$$L^{d'} = \frac{dL^{d\prime}}{dW} < 0$$

والشكل البياني التالي يوضح دالة الطلب على العمل كالتالي:

الشكل رقم (2-4) دالة طلب العمل الكلاسيكية.

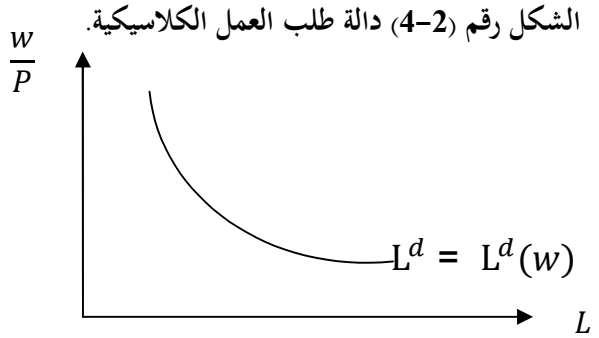

محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص: 98.

1-1-2-3-توازن سوق العمل والبطالة[1]:

يتحدد التوازن في سوق العمل عندما يتقاطع المنحنيين الممثلان لدالتي عرض العمل والطلب عليه، والشكل رقم (2-5) يوضح ذالك

الشكل رقم (2-5): توازن سوق العمل الكلاسيكي

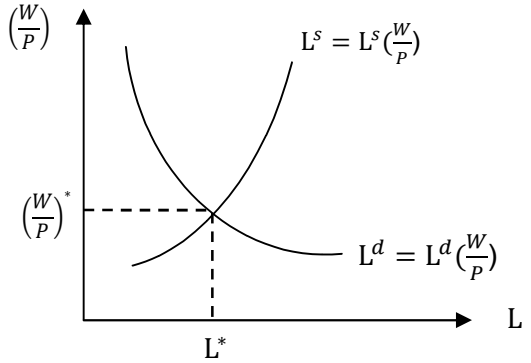

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص:102

في هذا الشكل يؤدي التقاطع بين دالتي الطلب، وعرض العمل (L^d, L^s)إلى تحديد مستوى الأجر التوازني ($\frac{W}{P}$)، وكذا مستوى التوظيف التوازني (L*)، والذي يعتبره الكلاسيك مستوى التوظيف الكامل بمعنى أن جميع من يريد العمل ويسعى إليه، ويقبل بالتالي بالأجر التوازني سيجد عملا. كما يصر الكلاسيك على

[1] - محمد الشريف المان، مرجع السابق، ص 101.

أنه في هذا المستوى من التوازن فانه لا مجال لوجود البطالة، وإن وجدت فهي اختيارية ناتجة إما عن رفض العمال القبول بمستوى الأجر التوازني، أو ناتجة عن تنقل العمال من عمل لأخر، وما تتطلبه هذه العملية من وقت لكي يتعرف العمال على وظائفهم الجديدة .

1-1-3-آلية التعديل في حالة ظهور البطالة نتيجة اختلال سوق العمل:

تحدث إختلالات سوق العمل نتيجة ارتفاع أو انخفاض معدل الأجر الحقيقي عن الأجر التوازني مما يؤدي مما يؤدي إلى إنخفاض أو إرتفاع الطلب عن العمل بالنسبة إلى عرض العمل، ولنفرض أن سوق العمل في توازن عند معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{w}{p}\right)^*$ وحجم يدعاملة (L^*) حيث يعتبر هذا التوازن هو توازن الاستخدام التام

كما يبينه الشكل رقم (2-6).

الشكل رقم (2-6) : إختلال سوق العمل وآلية تعديله وفق منظور المدرسة الكلاسيكية

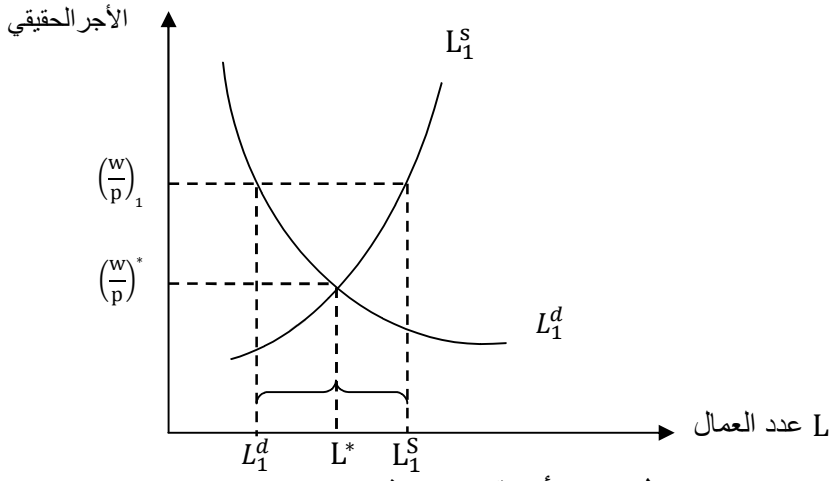

المصدر: أسامة بشير دباغ : مرجع سابق 391.

لنفرض أنه ولسبب ما (وليكن مثلا بسبب انخفاض المستوى العام للأسعار) فان معدل الأجر الحقيقي في هذا السوق إرتفع إلى مستوى $\left(\frac{w}{p}\right)_1$أكبر من الأجر التوازني. هذا الوضع سيؤدي بالمنتجين إلى تقليص من طلبهم عل العمل بحيث سينتقل حجمه من L^{d*} إلى L_1^d مما يؤدي إلى فائض في اليد العاملة مقارنة بعرض العمل، وتظهر بطالة في اليد العاملة مقدرة ب $L_1^s - L_1^d$. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماهو تصور الكلاسيك للآلية التي تعيد سوق العمل إلى وضعه التوازني؟.

حسب الكلاسيك هنالك عدة آليات*إذا ما تركت على حالها تعيد الاقتصاد (وبشكل تلقائي وسريع) إلى وضعه التوازني منها :

*- إن جل هذه الآليات تدور حول مرونة كل من الأجور النقدية، والأسعار.

-احترام المنافسة التامة أي عدم معارضة العمال لإنخفاض معدل الأجر الأسمي مما يؤدي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي .

-النظرية الكمية للنقود والتي تنص على أن إنخفاض الدخل الحقيقي**مع بقاء كمية النقد المتداولة (M) وسرعة تداولها (V) ثابتين يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي في النهاية إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي.

وعليه فحسب الكلاسيك فان السبب الوحيد لوجود البطالة هو عدم مرونة نظام الأجور والأسعار، وبالتالي فالسياسات الاقتصادية من زاوية النظر الكلاسيكية يجب أن تركز على الوسائل التي من شانها أن تضمن مرونة الأجور والأسعار، وذالك مثلا من خلال وضع حد للنقابات العمالية والحد من سلطتها وكسر نفوذها الذي تزاوله على الأجور، والذي يعتبرونه السبب الرئيسي لظهور البطالة الإجبارية .[1]

1-2- سوق العمل والبطالة في التحليل الكينزي:

على الرغم مما أحدثه كينز من انقلاب في مناهج الفكر الإقتصادي بشكل عام إلا أن جوهر الخلاف بين كينز والمدرسة الكلاسيكية قد تركز حول أسلوب "كينز"، وطريقته في معالجة أسواق العمل فقد رفض كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل[2]؛ إن هذا الإختلاف في تحليل السلوك في سوق العمل ولد لدى كينز مفهوما جديدا للبطالة حيث ترتبط هذه الأخيرة عنده بمفهوم الطلب الفعال وتغيراته، وإن جوهر الإختلاف في التحليل الكينزي لسوق العمل عنه في التحليل الكلاسيكي سببه الإختلاف في دالة عرض العمل.[3]

1-2-1- سوق العمل في التحليل الكينزي:

1-2-1-1- الطلب على العمل[4]:

فيما يتعلق بالطلب على العمل فإن كينز لا يختلف في تحليله لسلوك طالبي العمل عنه في التحليل الكلاسيكي قد أقر برأي الكلاسيك في موضوع الطلب على العمل وارتباطه هذا الأخير بنظرية الإنتاجية الحدية منطلقا في ذلك من فهم السلوك الرشيد للمنتجين وأرباب العمل في تعظيم أرباحهم مما يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي وعليه وفيما يتعلق بدالة طلب العمل فإن كينز يقبل بوجود دالة عكسية للأجر الحقيقي أي:[5]

$$L^d = L^d(\frac{W}{P})$$

**- إن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلا انخفاض الإنتاج نتيجة انخفاض الطلب على العمل بسبب خصوصية دالة الإنتاج الكلاسيكية التي تتحدد بناء على توازن سوق العمل.

[1]- رمزي زكي ، مرجع أسبق ، ص: 260.

[2]- أسامة بشير الدباغ: مرجع سابق، ص 157.

[3]- نفس المرجع: ص 180.

[4]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ص 24.

[5]- محمد شريف المان: مرجع سابق ص 266.

حيث أن هذه العلاقة تكون سالبة أي:

$$\frac{dL^d}{d(\frac{W}{P})} < 0$$

1-2-1-2-عرض العمل:[1]

إذا كانت دالة الطلب على العمل الكينزية لا تختلف عن دالة الطلب على العمل النيوكلاسيكية، فالأمر غير ذلك بالنسبة لدالة عرض العمل، وإن جوهر الخلاف بين كينز وأصحاب المدرسة النيوكلاسيكية فيما يتعلق بدالة عرض العمل يتمثل في نقطتين أساسيتين:

- **الأولى:** على عكس الكلاسيك فإن عرض العمل عند كينز يرتبط بمعدل الأجر الإسمي وليس معدل الأجر الحقيقي.

- **الثانية:** تتمثل في إمكانية "جمود" معدل الأجر النقدي في الإتجاه التنازلي، أي أن كينز يفترض أن هنالك حد أدنى لمعدل الأجر الإسمي لا يمكن أن ينخفض عنه معدل الأجر. يعود إلى وجود منظمات نقابية وتنظيمات قانونية وإدارية مختلفة تعمل على حماية العمال[2]. هكذا تكون دالة عرض العمل دالة لمعدل الأجر الإسمي مع وجود حد أدنى لا يمكن إختراقه.

رياضيا يمكن التعبير عنها كتالي: $L^S = L^S(W)$

مع الشرطين التاليين:

$$\frac{d\,L^S}{d\,W} > 0 \quad (1) \qquad\qquad W > \overline{W} \quad (2)$$

يعني الشرط الأول أن عرض العمال تابع متزايد لمعدل الأجر الإسمي، أما الشرط الثاني فيعني وجود حد أدنى لمستوى الأجر لا يمكن تعديه. والشكل رقم (2-7) يوضح ذالك.

الشكل رقم (2-7) دالة عرض العمل في منظور الكينزي

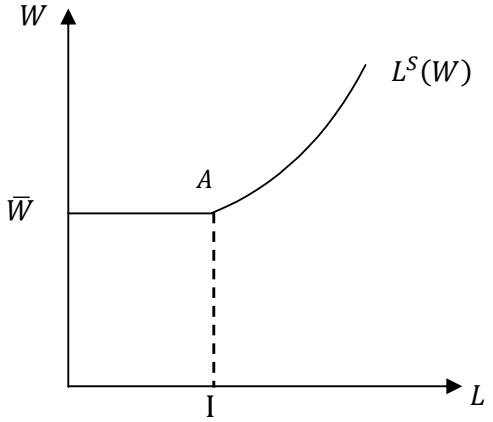

المصدر: محمد شريف إيمان: مرجع سابق ص 272

[1]- نفس المرجع: ص 269.
[2]- محمد شريف إلمان، ص: 269- 271.

من الشكل يمكن ملاحظة بأن معدل الأجر الإسمي($\overline{W}$) يمثل الحد الأدنى للأجر الإسمي الذي يعرض فيه العمال خدماتهم وهم غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل منه وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي($\overline{W}$) فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب كما هو موضح في الشكل(2-7)، وذلك إبتداء من النقطة (A) رياضيا يمكن التغير عن ذلك:[1]

$$L^s = \begin{cases} L^s(W) & W > \overline{W} \\ 0 \le L^s \le \overline{L} & W = \overline{W} \\ L^s = 0 & \overline{W} > W \end{cases}$$

وبما أن التحليل الكينزي هو تحليل في ظل ثبات الأسعار[2]، فإنه ومن أجل مستوى أسعار معطى= p p^*فإنه يمكن إعادة صياغة دالة العرض السابقة كتالي:

$$L^s = \begin{cases} L^s\left(\frac{W}{P}\right) & W > \overline{W} \\ 0 \le L^s \le \overline{L} & W = \overline{W} \\ L^s = 0 & \overline{W} > W \end{cases}$$

1-2-1-3-توازن سوق العمل وفكرة البطالة الإجبارية:

يحدث التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى عرض العمل مع الطلب عليه أي:

$$L_s(\frac{W}{P}) = L_d(\frac{W}{P})$$

كما هو موضح في الشكل(2-8):

الشكل رقم (2-8) توازن سوق العمل عند كينز

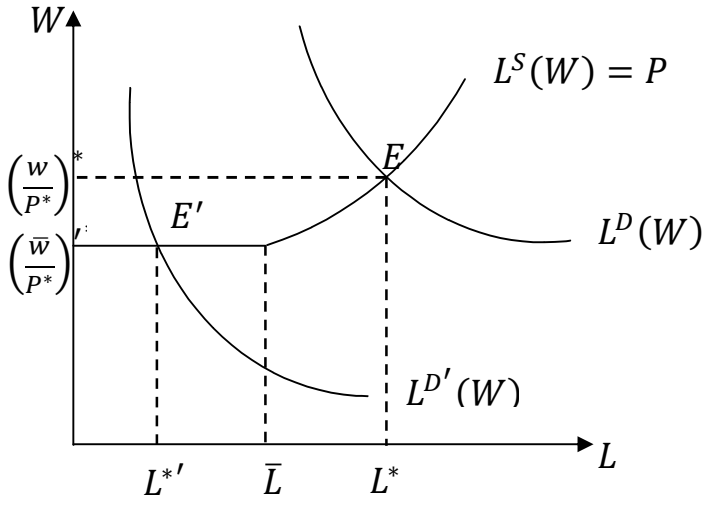

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص:278

اذا كانت دالة الطلب على العمل هي (L^D) ، ودالة عرض العمل هي (L^S) ، فإن سوق العمل يكون في توازن عند النقطة E $\left(\left(\frac{W}{P}\right)^*.L^*\right)$.عند هذه النقطة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام التام .

[1]- نفس المرجع، ص: 277.
[2]- يحيات مليكة، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2007 ص:28.

أما الآن فلنفترض في حالة أخرى، بحيث يكون الطلب على العمل هو (L^D)، عند هذا المستوى من الطلب يكون توازن سوق العمل عند النقطة $E^{*\prime}\left(L^{*\prime}.\left(\frac{W}{P}\right)^{*\prime}\right)$ إن هذه النقطة تتميز بكون الطلب على العمل أقل من عرض العمل، حيث أن انخفاض الطلب على العمال أدى إلى انخفاض معدل الأجر الإسمي، ولكن إلى مستوى لا يتعدى الحد الأدنى $(\overline{W})$، وهذا ما يؤدي إلى كون هذا التوازن هو توازن الإستخدام غير الكامل لأن هنالك فائض في عرض العمل، والمقاس بالفرق $(L^{*\prime} - L')$.هذا الحجم من العمال مستعد للقبول بالأجر السائد $(\frac{\overline{W}}{P})$، ولكن لا يجد عمل وهذا ما يعبر عن وجود بطالة غير إدارية (بطالة قصور الطلب) ناتج عن رفض المنتجين بعدم قبول حجم أكبر يفسر بدورة بعدم مرونة معدل الأجر الإسمي نحو الإنخفاض إلى مستوى اقل من$(\frac{\overline{W}}{P})$.

1-2-2-البطالة مسبباتها، وكذا الآليات اللازمة للتخفيض منها وفق المنظور الكينزي:

رأينا في تحليلنا لسوق العمل كيف أن البطالة في مفهوم كينز هي بطالة إجبارية تنشأ بسبب انخفاض الطلب على العمل من جهة، وكذا عدم مرونة الأجر الإسمي نحو الأسفل من جهة أخرى. وبالرغم من ذالك فان كينز يرفض الاعتماد على فكرة جعل الأجور مرنة كحل لمشكل البطالة. بحيث يعترض على المنظور الكلاسيكي الذي ينص على أن البطالة سوف تختفي إذا قبل العمال تخفيضا كافيا في الأجور حيث نوه إلى أن انخفاض الأجور ينطوي على خطر كبير يتمثل في انخفاض الدخل وانخفاض الإستهلاك والطلب الكلي وزيادة المخزون وظهور الكساد وتفاقم البطالة. بعبارة أخرى فإن كينز يصر على أنه حتى وإن انخفضت الأجور فإنها كفيلة بمضاعفة مشكلة البطالة وليس القضاء عليها؛ موازاة مع ذالك فان كينز يعتقد أن سبب البطالة يكمن في قصور الطلب على العمل والذي بدوره ناتج عن قصور في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد بمجموع الطلب الإستثماري، والطلب الإستهلاكي[1]. ولهذا فإن كينز يدعو إلى أن سبب البطالة يجب البحث عنه في سوق السلع والخدمات، وليس في سوق العمل. اعتقاد كينز هذا جاء من رفضه لقانون ساي (الذي يستبعد وجود فائض في العرض) حيث أكد أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، كما يعبر بأن سر وجود البطالة يكمن في الحالات التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي الفعال.[2]

أي أن تحديد البطالة يفسر بالترابط المبني على ثلاث علاقات أساسية[3] :

طلب $\xleftarrow{1}$ إنتاج $\xleftarrow{2}$ تشغيل $\xleftarrow{3}$ بطالة

وبالتالي فإن وجدت بطالة فهذا راجع إلى قلة الطلب الموجه لمؤسسات هذا الأخير بدوره ناتج عن ضعف المداخيل الموزعة على الإجراء بسبب البطالة؛ حيث إن البطالة تشكل حلقة مفرغة يجب كسرها من خلال سياسة محكمة تعمل على تحفيز الطلب الكلي الفعال حيث أن تعديل سوق الشغل يتطلب زيادة الطلب الكلي الفعال من خلال سياسات رفع الطلب والتي تتوجب تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير، ولقد اقترح كينز بعض السياسات مثل السياسة المالية والنقدية يمكن من خلالها مثلا

[1]- مدني بن شهرة: مرجع سابق ص 243.
[2]- نفس المرجع: ص 243.
[3] D.Plihou .OP .CIT . p 20-21.

تحفيز الطلب بتحفيز الإستثمار على طريق سياسة مالية تتمثل في تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي التشغيل.

1-3- نموذج فيلبس والعلاقة بين التضخم والبطالة:

بالرغم من المساهمات المهة في النظرية الكينزية فبالرغم من القبول العام لها كأساس في بناء، أو إدارة السياسة الإقتصادية إلا أنها بقيت تعاني من نقطة سوداء على صفحة هذا الإنجاز هذه النقطة تمثلت في خلو المعالجة الكينزية خصوصا في أعمالها الأولى من أي تحليل مباشر للعوامل المحدد للمستوى العام للأسعار (التضخم)، أوالأجر النقدي (W)، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار إنحصر في إطار "الفجوة التضخمية"، والتي قد تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الإقتصاد على الإستجابة.[1]

إستمر الحال على هذا النحو وبقي موضوع التضخم والأسعار مهملا بين طيات النسيان حتى العام (1958) عندما قام الإقتصادي النيوزلندي "ألبان وليام فيليبس" "A.W.PHILLIPS" بنشر بحثه المشهور حول العلاقة التاريخية التي وجد أنها تربط ما بين معدل البطالة والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية وقد أصبح هذا البحث بسرعة مجالا لمناقشة بحيث حظي باهتمام الكثير من الإقتصاديين، وذالك من أجل توسيع مجال تحليل هذا المنحنى. أولى هذه المحاولات كانت على يد الإقتصادي الكندي "ريشتارد ليبسي" (R.LIPSCY) وصول إلى كل من مساهمة كل "بول سام ويلسون" وروبرت سولو" والتي أثمرت عن ما يسمى بمنحنى " فيليبس المعدل " الغالب إستخدامه والذي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم.

1-3-1-منحنى فليبس الأصلي:

في عام 1958 قام الإقتصادي "ألبان وليام فليبس" (A.W.PHILLIPS) بدراسة تطبيقية[2] استخدم فيها الطرق الكمية معتمدا في ذالك على بيانات المملكة المتحدة خلال الفترة "1861- 1957" والتي توصل من خلالها إلى ما يلي:

- وجود علاقة احصائية عكسية بين معدل التغيرات في الأجور النقدية $W = \frac{\Delta w}{w}$، ومعدل البطالة (U) والتي عرفت بإسمه لاحقا[3]. هذه العلاقة بينت أن معدلات الأجور النقدية تكون مرتفعة عندما تكون مستويات البطالة منخفضة وأن معدلات الأجورالنقدية تكون منخفضة عندما تكون مستويات البطالة مرتفعة

-كما أن هذه العلاقة هي علاقة غير خطية فالنتائج القياسية التي توصل إليها فليبس بين أن تلك العلاقة تقع ضمن خطي مقاربة، "**الأول**" يوضح معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0,8 %).، و"**الثاني**" يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (1,0- %) ذلك عندما يشمل المعروض هذا العمل أي (100%)[4]. والشكل رقم (2-9) يوضح التمثيل البياني لنتائج هذه الدراسة

---

[1]- أسامة بشير الدباغ: مرجع سابق، ص 191- 196.

[2]- هذه الدراسة تم نشرها في مجلة ECONOMICA سنة 1958 تحت عنوان "العلاقة بين البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861- 1957 ". للمزيد حول هذه الدراسة أنظر:

-AW : phillips « the relation between une uneployment and the of change of money wage rates in the united kingdom 1861- 1957 » in : Economica. Vol.25, 1958. P 283- 299.

[3] - Stephren. J. Turnoskey : Macroeconomic analysis and stabilisation policy. Combridge. University 1997 p 87.

[4]- أسامة بشير الدباغ ، مرجع أسبق، ص: 196.

الشكل رقم (2-9): منحنى فليبس الأصلي

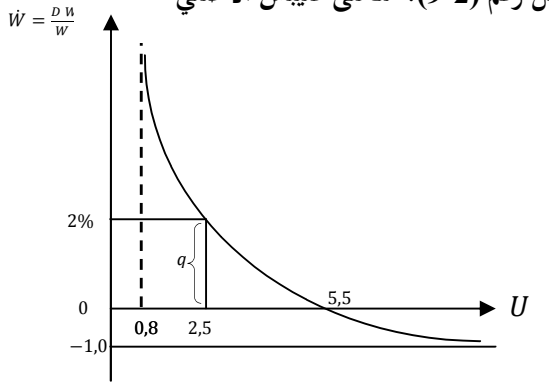

المصدر: أسامة بشير الدباغ: مرجع سابق ص .197

أما العلاقة الإحصائية فكانت من الشكل:[1]

$$\dot{W}_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

حيث: $\dot{W}_t$: معدل تغير الأجور الإسمية.

U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الوقت t.

a_0: ثابت الذي يحدد موقع منحنى فليبس.

a_1: انحدار منحنى فليبس حيث $_1 > 0$.

- أحد أهم الانتقادات الفرورية لمنحنى "فليبس" تمثل في عدم وجود أساس نظري لعلاقته الاجصائية، أي أن النزعة في صياغة منحنى فليبس كانت مجردة من أي إطار نظري محدد. بمعنى تصوير وقياس لعلاقة ميدانية، وتضخيم لظاهرة قياسية التي اكتشفها بدون نظرية[2].هذا النقص في الإطار النظري تم تعويضه بفضل الأعمال الرائدة للإقتصادي الكندي "ريتشارد ليبسي (R.Lipsey)" عام 1960 عندما نشر مقاله الشهير[3]، والذي وضع فيه تفسير نظري لاكتشاف" فليبس"، بحيث استطاع ربط نظريته الخاصة بسوق العمل بمنحنى" فليبس "مؤكدا على وجود علاقة قوية بين معدلات التغير في الأجر النقدي، ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل مستخدما بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، وتبين له أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة (وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) ارتفعت معدلات الأجور وعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\dot{W} = \boldsymbol{\phi}\left(\frac{L^d - L^s}{L^s}\right)$$

حيث $\dot{W}$: معدل التغير في الأجور النقدية.

L^s و L^d هما على التوالي عرض العمل والطلب على العمل.

---

[1]- سامي خليل: نظريات الإقتصاد الكلي الحديث: "الكتاب الثاني": الكويت 1994، ص: 864.

[2]- أسامة بشير الدباغ، مرجع أسبق ، ص: 198.

[3]- هذا المقال نشر في مجلة Economica سنة 1960 أنظر:

-R. Libsey ; « **the relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the U.K 1862- 1957 : Afu ther analysis** » in Economica vol. 60. fcb 1960. p 1-31.

1-3-2-منحنى فليبس المعدل- العلاقة بين البطالة والتضخم:

منحنى فليبس المعدل يعتبر الأهم لأغراض السياسات الإقتصادية لأن هذا المنحنى يربط البطالة بالتضخم بدلا من نمو الأجر هذا المنحنى يرجع إلى الأعمال الرائدة لكل من بول سامولسون (paul A. Samuelson) وروبرت صولو (R.M.solow). حيث قاما بتطوير علاقة "منحنى فليبس" من نظرية في تحديد الأجر النقدي إلى نظرية لقياس التضخم انتهيا من خلالها إلى أنه توجد علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التضخم[1]، معتمدين في تحليلهم هذا على طريقة التسعير، وذالك لربط معدل التضخم، ونمو الأجر النقدي تسمى هذه المقاربة"التسعير بطريقة الهامش" "Mark . uppricing"، والتي توصلا من خلالها إلى أن معدل التضخم تساوي الفرق بين معدل الزيادة في الأجور الإسمية ومعدل الزيادة في إنتاجية العمل كما في العلاقة التالية[2]:

$$\dot{P}_t = \dot{W}_t - \dot{\pi}_t$$

ففي حالة تكون معدل الزيادة في الأجور الإسمية يساوي معدل الزيادة في الإنتاجية فإن معدل التضخم يساوي الصفر ونكون ضمن علاقة فليبس الأصلية، أما غير ذلك فإنه يمكن إعداده صياغة علاقة فليبس كتالي:

$$\dot{P}_t = \emptyset\boldsymbol{\phi}(\boldsymbol{U_t}) - \boldsymbol{\dot{\pi}_t}$$

$\dot{P}_t$: معدل التضخم.

$(\boldsymbol{U_t})$: دالة فليبس الأصلية.

$\boldsymbol{\dot{\pi}_t}$: معدل تغير نمو الإنتاجي

هذه العلاقة الأخير هي جوهر ما توصل إليه سامويلسون وصولو، والتي مفادها وجود علاقة مفاضلة دائمة بين البطالة والتضخم.

الشكل رقم (2-10): منحنى فيليبس المعدل

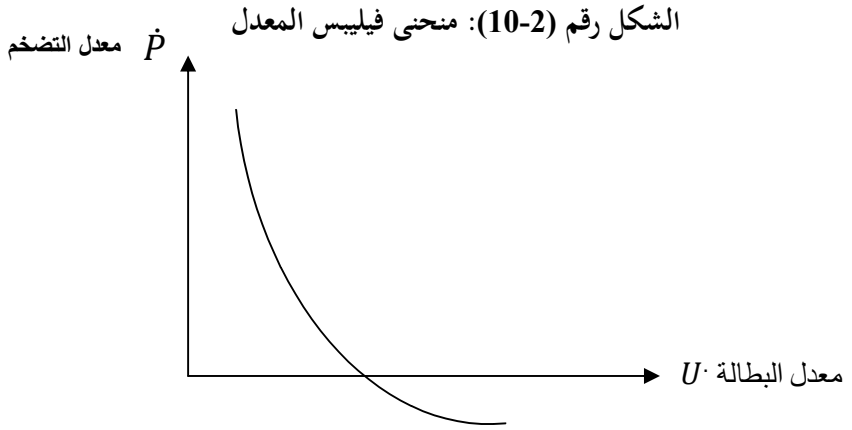

المصدر: رمزي زكي: مرجع سابق ص: 363

1- عرض بول سامويلسون وروبرت سولو أعمالهما في الندوة الثانية والسبعين للجمعية الإقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959 والتي نشر بعد ذلك في المجلة الأمريكية في مايو 1960 أنظر.

Samuelson. P. A, et Solow .R. M., «Analytical aspects of anti-inflation policy», American Economic Review, Mai, vol. 50, n° 2, p. 177.

2- للمزيد حول مبادئ هذه، انظر، سامي خليل، مرجع سابق، ص:868.

1-1-4-منحنى فيليبس والسياسات الإقتصادية:

أعتبرت دراسة فيليبس للعديد من أتباع المدرسة الكينزية أنها ذات قيمة علمية كبيرة[1]، وتبرز أهميتها في الدور الذي لعبته في تشكيل السياسات الإقتصادية حيث أن هذا المنحنى يقدم للحكومة أداة تساعدها على اختيار أولويات السياسة الإقتصادية تقوم على أساس علاقة ثابتة ومستقرة بين مستوى التضخم ومستوى البطالة ولمدة طويلة من الزمن[2]. إذ الأمر يشبه الأخذ بعيد الإجراء الذي يمكن أن تقوم بموجبه الحكومة بإختيار نقطة التي تفضلها على منحنى فليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم وتقوم بعد ذلك بإختيار السياسات النقدية والمالية التي تحدد مستوى الطلب الكلي الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما، حيث يعبر منحنى فيليبس عن الإمكانيات المحدودة التي يتيحها لهذه السياسات النقدية، والمالية في إدارة الطلب مما جعل منحنى فليبس قيدا على السياسة الإقتصادية لا تستطيع الحكومة أن تتجاهله، أو أن تتفكك من أسره.

2-سوق العمل والبطالة في الفكر الحديث:

2-1- طبيعة البطالة وأسبابها عند المدرسة النقدية:

بالرغم مما مثلته العلاقة التبادلية بين البطالة، والتضخم كأحد أهم الأفكار الأساسية للمدرسة الكينزية وإن كانت قد تمتعت بمصداقية خلال الفترة 1959- 1969 حيث اعتبرت أحد أهم أدوات التحليل الإقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الإقتصادية، إلا أن واقع التجربة العملية للإقتصاد العالمي قد قدم شهادته ليكون ضد لهذه العلاقة ففي نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي عند بدء العالم في الغرب الرأسمالي يشهد مستويات مرتفعة من التضخم تتزامن مع مستويات مرتفعة أيضا من البطالة أو ما يعرف بظاهرة "الركود التضخمي" والتي تتعارض مع منطق منحنى فيليبس[3]. الأمر الذي وضع المنظرين الكينزيون أمام تحد جديد فقد كان على عاتقهم تفسير ليس فقط سبب اختفاء العلاقة العكسية بين البطالة، والتضخم وظهور الركود التضخمي وإنما تبرير بسبب صحة هذه العلاقة في الفترات السابقة[4]. وكانت تلك الورطة هي الفرصة التي انتهزها أنصار المدرسة النقدية لتوجيه الإنتقادات لنظرية الكينزية من خلال توجيه الإنتقادات لمنحنى فيليبس.

2-1-1. منحنى فليبس المدعم بالتوقعات:

شملت أعمال كل من ميلتون فريدمان (M. Friedman) ، وإدموند فليبس (E.phillips) [5] أهم الإنتقادات التي تم توجيهها لمنحنى فليبس، ويمكن حصر أهم الإنتقادات التي وجهها فريدمان إلى منحنى فيلبس في

---

[1]- أعتبرها الإقتصادي الأمريكي جيمس توبن "J.Tobin" بأنه أكثر الأعمال الإقتصادية الكلية تأثيرا على امتداد ربع قرن كامل أنظر:
-James tobin : « Inflation and unemployment », American Economic review, vol. 62. March 1972. P 4.

[2]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص:210.

[3]- رمزي زكي ،مرجع سابق ، ص:366

[4]- كمال بوصافي، مرجع سلبق، ص: 86.

[5]- قام أدموند فليبس" في نفس السنة تقريبا بنشر صيغته الخاصة" بمنحنى فليبس" التي أوضح فيها الطبيعة العمودية لهذا المنحنى على المدى الطويل أنظر:
-E .phillips, **phillips curves expectations of Inflation and optimal unemloyment over time,** economica. No. 34, Vol. 67, (august 1967).

النقاط التالية:

❖ في نقده الشهير[1] لمنحنى فيليبس وصف فريدمان منحنى فيليبس بأنه مضلل تماما لأن، المحور العمودي فيه يشير إلى معدل الأجر الإسمي بدل أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويرتكز نقد فريدمان هنا على قناعته بخطأ كل من "ألبان فيليبس" و " ريتشارد ليبسي" في الإعتقاد بأن التغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية تكون مساوية للتغيرات في الأجور الإسمية في حين انه، وكما نعلم فإن معدل التغير في الأجر الحقيقي يساوي الفرق بين معدل التغير في الأجر النقدي، و بين معدل التغير في الأسعار أي[2]:

$$\left(\frac{\dot{W}}{P}\right) = \dot{W} - \dot{P}$$

و عليه فإن صيغة فليبس البسيطة تصبح كما يلي:

$$\dot{W} = \phi(\dot{U}_t) + \dot{P} \dots\dots *$$

❖ كما أن فريدمان انتبه إلى ملاحظة إحصائية مهمة مفادها أن كل من العمال و أصحاب العمل يفتقدون في الواقع إلى القدرة على تضمين المستوى العالم للأسعار بشكل كامل عند المفاوضة على الأجر النقدي وذلك وصولا إلى قيمة الأجر الحقيقي و لهذا يرى فريدمان أن المتغير السعري الذي يأخذ بالإعتبار عند صياغة نموذج فيلبس ليس هو معدل التضخم الفعلي أو السائد عند فترة التفاوض على الأجر إنما هو معدل التضخم المتوقع (p^e) وبناء عليه فإن المعادلة "*" تأخذ الصيغةالتالية:

$$\dot{W} = \emptyset(U_t) + \dot{P}^e$$

$\dot{P}^e$: معدل التغير في الأسعار المتوقعة أو التضخم المتوقع.

إن هذه المعادلة الأخيرة تعني: أن التغير في الأجور النقدية يعتمد على التوقعات التضحية لدى الأعضاء الفاعلين في سوق العمل، كما أن إدخال التوقعات التضخمية في دالة فيلبس يجعلنا نتصورأن هناك عدد لانهائي من المنحنيات تختلف فيما بينها بإختلاف التوقعات التضخمية كما في الشكل رقم (2-11).

الشكل رقم (2-11): عدم استقرار منحنى فيليبس

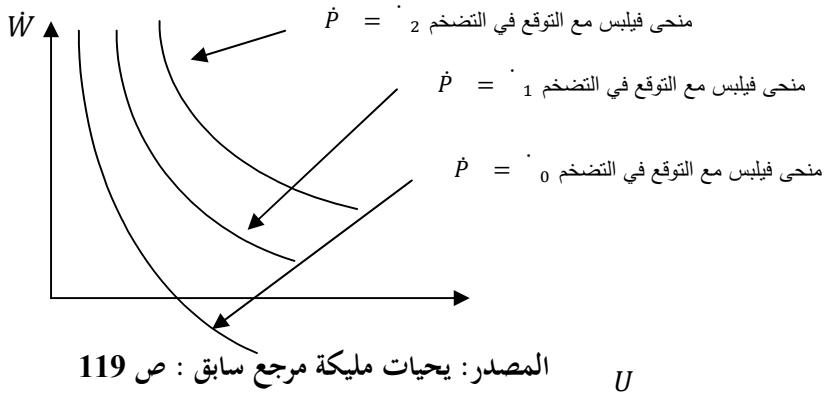

المصدر: يحيات مليكة مرجع سابق : ص 119

[1]- يتوزع نقد فريدمان لمنحنى فيليبس ما بين مقالته الشهيرة لعام 1968، وبين مقالة لاحقة (1975)، أنظر أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص: 218- 267.

[2]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص271-272

2-1-2.نظرية المعدل الطبيعي للبطالة

تم إستعماله لأول مرة من طرف ميلتون فريدمان، وهذا لتمييزه عن المعدل الفعلي للبطالة حيث تم تعريفه بأنه " ذالك المعدل التي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود، أو هبوط الأسعار، والأجور في حالة توازن بحيث لا يكون هنالك ميل لإرتفاع معدل التضخم أو إنخفاضه"[1].

كما يمكن تعريفه : "على أنه المعدل الذي تستقر عنده التوقعات التضخمية للأعضاء الفاعلين بحيث يتحقق الإستقرار النقدي أي أنه المعدل الذي لا يسرع التضخم" أويسمى بالنايرو NAIRU. (non accelerating inflation rate of unemployment)، كما تجدر الإشارة إلا أن هذا المعدل ليس ثابت على طول مراحل الإقتصاد بل هنالك العديد من العوامل التي ترفع منه مثل الإتحادات النقابية[2].

وخلاصة القول: إن نظرية المعدل الطبيعي تمثل امتدادا للأفكار الكلاسيكية فيما يتعلق في سوق العمل. حيث تنص على أن الأجور الحقيقية غير المرنة تسبب اختلال في سوق العمل، ولكن سلوك الأفراد الرشيد (التوقعات التكيفية) تعيد السوق إلى وضعه التوازني عند هذا الوضع فإن ظهرت البطالة فهي إرادية لا ينبغي الإزعاج منها، والعمل على تقليصها. حجم هذه البطالة يسمى بمعدل البطالة الطبيعي، حيث أن جل ما تم إضافته في هذه النظرية مقارنة بالمدرسة الكلاسيكية هو إدخال عنصر التوقعات التضخمية في التحليل.

2-1-3. منحنى فليبس في الأجل الطويل وعدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم:

قام فريدمان، و لتوضيح الدورالذي تلعبه التوقعات السعرية في بناء "منحنى فليبس" في الأجل الطويل بإستخدام فكرة المعدل الطبيعي للبطالة، وكذا نظرية التوقعات المكيفة (الملائمة) كنظرية يعتمدعليها الأفراد في تشكيل سلوكهم التوقعي تجاه التضخم؛ ويفترض فريدمان حالة اقتصاد معين لم يعاني في الماضي من أية توجهات تضخمية وبالتالي فإن التضخم المتوقع يساوي التضخم الفعلي ويساوي الصفروبالتالي فإن معدل البطالة الطبيعي يساوي الفعلي عند مستوى العمالة الكاملة[3]، وهو توافق النقطة a في الشكل (2-12).

---

[1]-Pascal salin, **Macroéconomie**, Presse Universitaire de France.1991.p 337

[2]- هنالك تفصيل طويل في كتاب رمزي زكي حول العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي أنظر: رمزي زكي، مرجع سابق،ص:378-388.

[3]- أسامة يشير الدباغ، مرجع سابق ص 275- 282.

الشكل رقم (2-12): منحنى فيليبس في الأجل الطويل

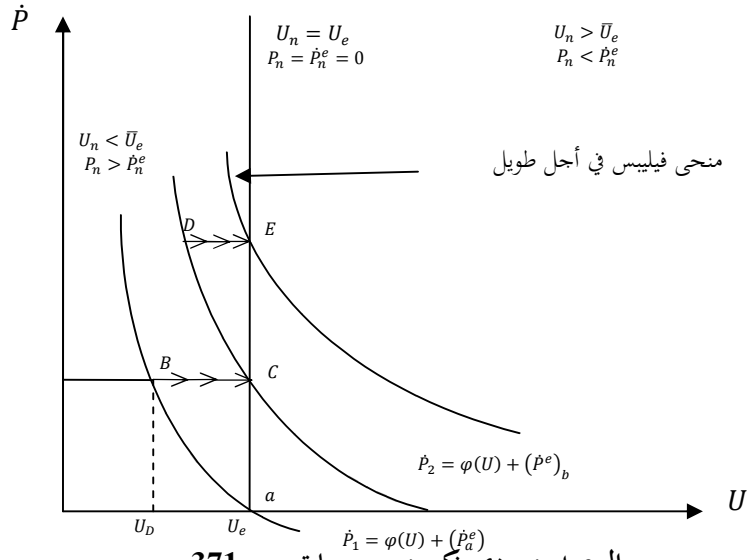

المصدر: رمزي زكي :مرجع سابق ،ص:371.

ولنفترض أن الحكومة في هذا الإقتصاد وقعت تحت تأثير ما يدعوها إلى التعامل مع منحنى فيليبس على أنه يمثل خيارات فعلية في السياسة الإقتصادية بين التضخم، والبطالة، ولنفترض أن الحكومة غير راضية على معدل البطالةU_e وتريد تخفيضه إلى U_D كما في الشكل الأمر الذي يدعوها إلى تبني سياسة نقدية أو مالية توسعية مع تقبل تكلفة تتمثل في ارتفاع الأسعار ($\dot{P} > 0$).

إن تطبيق هذه السياسات يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة طلبهم على العمل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى البطالة إلى القيمة U_D حيث ينتقل التوازن إلى النقطة B، ولكن هذه النقطة لا تمثل إلا وضعية مؤقتة بعد أن يدرك العمال أن الزيادة في أجورهم ليست حقيقية كما يدرك المنتجون أن الزيادة في أسعار منتجاتهم ليست زيادة حقيقية بل هي زيادة نسبية نظرا لارتفاع مستوى الأسعار. أي بعبارة أخرى يدرك الأعضاء الفاعلون في سوق العمل بأن معدل التضخم ارتفع عما هو متوقع $\dot{P}_B > \dot{P}_A^e$ هنا يبدأ منحنى فيليبس بالإنتقال إلى أعلى إلى أن يتساوى المعدل المتوقع مع الفعلي للتضخم عند النقطة c ويعود مستوى البطالة إلى مستواه الطبيعي نتيجة تخفيض المنتجين للطلبهم على العمال، وقيام العمال بالبحث عن عمل جديد نتيجة اكتشافهم أن الزيادة في أجورهم ما هي إلا نسبية، وتستمر العملية كلما واصلت الحكومة سياستها التوسعية حيث ينقل التوازن إلى D ثم إلى E بنفس الطريقة، وعليه فإن منحنى فليبس للأجل القصير ذو التوقعات التضخمية لا يعبر عن علاقة مستقرة بل علاقة انتقالية قصيرة المدى تتشكل عند تعرض الإقتصاد لصدمة تهز الطلب الكلي ليعود بعدها إلى مستوى الناتج الكامل، وتسترجع البطالة معدلها الطبيعي، وعليه لا وجود لمبادلة سالبة ومستقرة بين معدل البطالة والتضخم، وهو ما يفسر الشكل العمودي لمنحنى فيليبس للأجل الطويل.

2-1-4. مضمون منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات بالنسبة إلى السياسة الإقتصادية(فعالية السياسة الإقتصادية في ظل منحنى فليبس المدعم بالتوقعات)[1]:

إن نتائج أعمال فريدمان فيما يتعلق بمنحنى فيليبس، وما أثمرته من نتائج أدت إلى التمييز بين ما يسمى منحنى فليبس في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل هذا الأخير وعلى عكس الأولى يبين عدم وجود مبادلة عكسية بين البطالة والتضخم متخذا بذلك شكلا رئسيا(عموديا) ،هذه النتيجة أدت إلى إبراز مفهوم جديد فيما يتعلق بفعالية السياسة الإقتصادية وبرزت فكرة الزمن في تحليل درجة الفعالية حيث يؤكد فريدمان على الفكرة التالية:

إن السياسة الإقتصادية التي تستهدف تخفيض معدل البطالة تكون فعالة في الأجل القصير حيث يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ظرفي لمعدل البطالة أقل من مستواه الطبيعي إلا أنه وعلى المدى الطويل فإنه معدل البطالة يعود إلى مستواه الطبيعي وكل ما سيتحقق نتيجة السياسات هو ارتفاع مستمر في التضخم وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية التي تستهدف تخفيض معدل البطالة تكون غير فعالة في الأجل الطويل.

فريدمان في تحليله هذا يستند إلى فكرة "التكيف في التوقعات" كأسس لتفسير سلوك الأعضاء الفاعلين في سوق العمل تجاه تشكيل توقعاتهم بالنسبة إلى معدل التضخم، والتي تنص أن هؤلاء الأعضاء يكيفون ويعدلون توقعاتهم بالنسبة إلى التضخم بناء على تجاربهم بالنسبة إلى معدلات التضخم التي سادت في الماضي أبسط صيغة رياضية لهذه المبدأ هي:

$$\dot{P}_t^e = \dot{P}_{t-1}^e - \lambda(\dot{P}_{t-1} - \dot{P}_{t-1}^e)$$

حيثλ : معامل التعديل وهو محصور بين :$0 < \lambda \ll 1$

وفي هذا النموذج ذي المرجعية التاريخية حيث أن التوقعات بشأن التضخم تعتمد حصرا على التجربة الماضية بالنسبة لهذا المتغير مما يؤدي إلى وجود فجوة زمنية تفصل ما بين الزيادة الفعلية وبين الزيادة المتوقعة في التضخم مما يسمح ولو مؤقتا بتخفيض معدل البطالة إلى دون المستوى الطبيعي نتيجة تطبيق سياسة مالية، أو نقدية تعمل على تحفيز الطب الكلي، إلا انه حالما يتم استيعاب التغير الفعلي في معدل الزيادة في الأسعار مما يعني تعديل التوقعات بشكل كلي فإن الإقتصاد سيعود إلى وضع توازني عند مستوى البطالة الطبيعي مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة الإقتصادية (المالية والنقدية).

2-2-منحنى فيليبس وفعالية السياسة الإقتصادية عند المدرسة الكلاسيكية المجددة:

تطورت هذه المدرسة على يد مجموعة من الإقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية إبتداء من منتصف السبعينات من القرن الماضي[2].

يعتبر لوكاس (R. Lucas) الوجه البارز لهذه المدرسة حيث يمكن اعتباره امتداد للنقدية الفريدمانية إلا أن لوكاس توجه بالنقد إلى أعمال فريدمان، وفيلبس الخاصة "بمنحنى فيليبس"، وبالضبط فيما يتعل بإمكانية قيام علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير ، وعلى العكس فان لوكاس يستبعد وجود مثل هذه

[1]- أسامة بشير الدباغ ، مرجع اسبق، ص: 290-292.

[2]- من أهم رواد هذه المدرسة: "روبرت لوكاس" (R .Lucas) و"توماس سارجارنت" , T .Sargent و"روبرت بارو" (R. Barro) و "نيل والاس" (N. Wallace) و "إدوارد برسكوت " (E. Prescott)، انظر: يحيات مليكة ، مرجع سابق ،ص 137.

العلاقة سواء كان ذالك في الأجل القصير أو الطويل، وفي الحقيقة فان اعتقاد لوكاس هذا نابع من قناعته بخطأ أصحاب المدرسة النقدية في الاعتماد على نظرية "التوقعات المكيفة" كأساس نظري يعتمد عليه الأعوان الإقتصاديون في تشكيل توقعاتهم حول المتغيرات الإقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بمعدل التضخم فحسب لوكاس الاعتماد على مبدأ التوقعات المكيفة ينطوي على مشكلة أساسية وهي:

إن طريقة التوقعات المكيفة، وما تفترضه في كيفية بناء التوقعات الأفراد بشأن معدل التضخم يمكن أن تؤدي إلى استمرار القطاع الخاص في تقديره الخاطئ للتضخم إلى غاية استقرار المتغير السعري عند قيمة محددة، و ذالك لمدة طويلة من الزمن، ويعود ذالك إلى الافتراض من جهة بان الأفراد خلال عملية تعديل توقعاتهم يعتمدون على أخطاؤهم التنبؤية بصورة جزئية فقط، آما من جهة أخرى فان هذا السلوك للأفراد يعود إلى الافتراض بان الأفراد، وفي سعيهم لتنبؤ بالتضخم يفشلون في توظيف أي معلومة إضافية (غير ماضية) تتوفر لهم، وتساعدهم في إحكام هذا التنبؤ المشكلة أو الخطأ في التنبؤ.

على العكس من ذلك فإن اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية المجددة يعتمدون على أسلوب(التوقعات الرشيد)* كمبدأ لفهم سلوك الأفراد في تشكيل توقعاتهم التضخمية، والتي تنص على أن الأفراد، وبالإضافة إلى المعطيات التاريخية حول متغيرة التضخم فإنهم يستغلون كل المعلومات الوثيقة الصلة بالعملية التضخمية عند تقرير تنبؤاتهم لتحديد معدل التضخم كما يدرجون كل تجاربهم الشخصية المرتبطة بالتضخم.[1] ويمكن القول عن التوقع أنه رشيد عندما يتزامن مع التوقع الرياضي الشرطي لتوزيع إحتمالي[2]

$$\dot{P}_T^e = E(P_t / I_{t-1})$$

حيث: I_{t-1} :هي المعلومة المتوفرة لخطأ التنبؤ في الفترة (t-1).

- $\dot{P}_t^e$ و P_t و E: هي توقعات الأسعار مستوى الأسعار معامل التوقع الرياضي على الترتيب.

إلا أن نظرية التوقعات الرشيدة* لا تنص أن للأفراد أو الأعوان بصيرة تامة ومعصومون عن الخطأ عند تقديرهم لتنبؤاتهم فهذا النوع من الأخطاء يصعب تلافيه ومرده حسب هذه النظرية إلى وجود الخطأ العشوائي في التقدير وبالتالي فإنه يمكن تعريف خطأ التوقع:

$$e_t = P_t - P_t^e$$

حيث t :الخطأ العشوائي وهو مرتبط بالعوامل غير متوقع (الصدمات العشوائية) حيث أنه لا يساوي الصفر إلا أنه في المتوسط يساوي الصفر.

اشرنا سابقا إلى أن رفض الكلاسيك الجدد لإمكانية وجود علاقة بين البطالة والتضخم حتى في الأجل القصير يعود إلى رفض مبدأ "التوقعات المكيفة"كأساس لتشكيل توقعات الأفراد بشان متغيرة التضخم هذا من

---

*- يرجع الفضل فيها إلى أعمال "جون ميث" (J. Mith) البحثية في سياق التحليل الإقتصادي الجزئي فهي تشكل تطبيقا لمبدأ السلوك الرشيد عند الحيازة والتعامل مع المعلومة في تشكيل التوقعات للمزيد عن مبدأ التوقعات الرشيدة وتطبيقاتها المباشرة على قضايا التحليل الإقتصادي، أنظر أسامة بشير دباغ: مرجع سابق ص 305 هنالك مجموعة مقالات وكتب في الهامش.

[1]- أسامة بشير الدباغ ، مرجع أسبق ،ص ، 313-314 .

[2]-يحيات مليكة ،مرجع سابق ،ص 139.

*- التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية ينطوي على نوعين من الأخطاء ، الخطأ النظامي، والخطأ العشوائي إلا انه وفي ظلال السلوك الرشيد للأعوان الاقتصاديين فانه لا وجود للأخطاء النظامية إلا انه وحتى فرضية الرشد فان الأخطاء العشوائية تبقى قائمة، ولاكنها في المتوسط تساوي الصفر هذا ما تنص عليه نظرية" التوقعات الرشيدة " فيما يخص سلوك الأفراد في التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية.

جهة،أما من جهة أخرى فان هذا الرفض يعود إلى اعتماد الكلاسيك الجدد على نظرية "التوقعات الرشيدة "من اجل فهم سلوك الأعوان الاقتصاديين فيم يتعلق بتشكيل توقعاتهم ولكن كيف ذالك؟

كما اشرنا سابقا فان استعمال "نظرية التوقعات المكيفة "من طرف الأطراف الفاعلة في سوق العمل من اجل التنبؤ بمستوى الأسعار، وذالك من اجل تحديد أجروهم مما يؤدي إلى وجود فجوة زمنية من اجل تعديل توقعاتهم فريدمان في تحليله لمنحنى فيليبس يصر على وجود علاقة مفاضلة بين البطالة، والتضخم في الأجل القصير نتيجة وجود هذه الفجوة هذا من جهة ،أما من جهة أخرى فان اعتماد الكلاسيك على نظرية "التوقعات الرشيدة " كأساس يعتمد عليه العمال في تشكيل تنبؤاتهم فيما يخص معدل التضخم والتي تنص على أن عملية تعديل التوقعات تتم بصورة فورية وذلك لكون العمال يستعملون كل المعلومات المتاحة وكذا تجربهم الشخصية المرتبطة بالتضخم مما يؤدي إلى عدم وجود أي فجوات زمنية أثناء عملية التعديل للتوقعات ،وعليه لاوجود لعملية مفاضلة بين البطالة والتضخم، ولاحتى في الأجل القصير. إن هذه النتيجة تنطوي على أهمية كبرى فيما يتعلق بفعالية السياسة الإقتصادية فحسب "لوكاس" الأعوان الإقتصاديون على دراية تامة بالوضعية الإقتصادية من أجل التنبؤ بالتصرفات التي يمكن أن تتخذها السلطات أمام أية وضعية ومن ثم تقدير النتائج وبالتالي فإن السياسة الإقتصادية غير فعالة سواء في الأجل القصير أو الطويل.

إلا أن المدرسة الكلاسيكية المجددة فقد وضعت مفارقة هامة فيما يتعلق بفعالية السياسات الاقتصادية حيث تم ربط هذه الأخيرة بمفهوم "الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة "؛ بحيث أن السياسات الاقتصادية المتوقعة ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية، وحدها السياسات غير المتوقعة القادرة على خلق ما هو منتظر من أثار حقيقية.[1]

2-3- طبيعة البطالة وأسبابها عند المدرسة الكينزية الجديدة:

على الرغم من أن تعبير "الكينزية الجديدة" قد تم استخدامه لأول مرة عام 1948 إلا أن المعنى المستفاد من هذه التسمية قد نشأ وتطور في السبعينات على يد مجموعة من الإقتصاديين**طوروا تحليلهم كرد فعل على الأفكار "الكلاسيكية الجديدة"، وعلى الرغم من الصلة الوثيقة التي تربط بين هذه المدرسة مع المدرسة "الكينزية التقليدية" إلا أنها تختلف عنها في كونها صبت إهتمامها على مسائل كانت قد أهملت في السابق[2]. فلقد حاول الفكر الكينزي الجديد أن يبين حتمية الطباع الظرفي للتشغيل غير الكامل، وأن الطابع غير المرن للأجور يبقي الأجور الحقيقية في مستويات أعلى من المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، أو بمعنى آخر حاول الكينزيون المجدون تفسير الأسباب التي تجعل الأجور لا تنخفض عندما يكون هنالك فائض في العمل.[3]

---

[1] - يحيات مليكة، مرجع أسبق، ص: 307.

**- من أمثال :"جريجوري مانكيو"(G. Mankiw)، "وجون تايلور" (J .Taylor)، و"ستانلي فيشر "(S. Fischer)، و"مينسكي (H.P .Minskey).

[2] - للمزيد حول هذه الاهتمامات (المسائل) أنظر: أسامة بشير الدباغ ،مرجع اسبق ص: 384 -387.

[3]- كمال بوصافي، مرجع أسبق، ص: 109.

إذن إن المدرسة الكينزية الجديدة قد شقت طريقها بتقديم مشروع تحليلي لنموذج الإقتصاد الكلي تفسر فيه الأسباب المختلفة لحالة الجمود في الأجور، إلا أن هذا المشروع لم يطرح نموذجا موحدا يمكن الرجوع إليه على أنه الممثل لهذه المدرسة بل نماذج متعددة لكل منها رأيه، وتفسيره، ونظرا لهذا سنكتفي في بحثنا هذا على أهم النماذج التي ترتكز على الجمود في الأجور الحقيقية، وأثرها على حالة الإختلال في أسواق العمل، ومن أهم النماذج والنظريات التي تفسر حالة الجمود في الأجور الحقيقية هي:

2-3-1-نظرية الأجور الفعالة:[1]

تعمل هذه النظرية على تفسير الجمود في الأجور الحقيقية، وكذا أثر هذه الأخيرة في حتمية البطالة اللاإرادية، وتعتبر هذه النظرية ثورة فيما يخص نظريات، وتحاليل تفسير إختلالات سوق الشغل ففي حين نادت النظرية النيوكلاسيكية أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر فنظرية "الأجور الفعالة " تؤكد العكس أي الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية[2].

إن نظرية الأجور الفعالة تجيب على السؤال التالي: لماذا لا تنخفض الأجور الحقيقية عندما تزيد معدلات البطالة؟.

تجيب هذه النظرية بطرح فكرة أجر الفعالية (الكفأة) هذا الأخير يعني أن المؤسسات الإنتاجية، ووفقا لسلوكها الرشيد فإنها تحاول منح عمالها أجور مرتفعة مقارنة بما تمنحه المؤسسات المنافسة لهم، وذالك لإيمانها بإرتباط مستوى إنتاجية العمل بمستوى الأجر الممنوح لهؤلاء العمال، وبما أن لكل المؤسسات تقريبا نفس الإستراتيجية في التفكير يصبح الأجر الحقيقي لسوق العمل (أجر الفعالية) أكبر من التوازني فالأجر الفعال (أجر الكفأة) يختلف عن أجر فالراس التوازني في أنه الأجر الذي يحقق (على ضوء الفعالية والتكلفة) للمنشأة أكبر ربح ممكن.[3] ولأجل توضيح أكثر لفكرة أجر الفعالية لنفترض أن هيكل السوق يقوم على عدد كبير من المنشأة الإنتاجية المتشابهة والمتنافسة لكل منها دالة إنتاج كالتالي:[4]

$$Q = AL$$

حيث: A، L،هما على التوالي مستوى التقنية المستخدمة، وحجم العمل.

حسب هذه النظرية فإن العمل مرتبط بالجهد e أثناء مدة العمل أي:

$$L = e \times D$$

وإذا كان الربح π يساوي: $\pi = A \times e\,(w) - D.W$

تعظيم هذا الربح تحت القيدين W و D يعني أن:

$$\frac{\partial \pi}{\partial W} = A\,D\,\grave{e}(W) - D = 0 \ldots\ldots 1$$

$$\frac{\partial \pi}{\partial D} = A\,e(W) - W = 0 \ldots\ldots 2$$

[1]- يرمز لها أيضا بنظرية "الأجور الكفأة " ولقد كان "روبرت سولو " أول من قام بتطوير النموذج الأساسي لنظرية "أجور الفعالية "انظر:
-R. Solow, **Another possible source of wage stickiness**, journal of macroeconomics, (winter 1979)

[2] - Mlallement, les nouvelles théories de la relation d'emploie in : les cahiers doumentation francaise, N° 246 mai-juin 1990 p 28.

[3]- كمال بوصافي: مرجع سابق، ص 114.

[4]- نفس المرجع ، ص 114- 115.

من 1 و 2 نجد:

$$\frac{\acute{e}\,(w)}{e\,(w)} = \frac{1}{w}\,(=)\,\frac{\acute{e}\,(w)w}{e\,(w)} = 1$$

يمثل هذا الكسر الأخير مرونة الجهد* المبذول بالنسبة إلى الأجر الحقيقي، وعليه فإننا نحصل على أجر الفعالية W_e عند مستوى من الاجر الذي تكون فيه مرونة الجهد المبذول بالنسبة إلى الأجر الحقيقي تساوي 1 ويسمى هذا الشرط بـ: شرط صولو، والشكل رقم "2-13" يبين ذالك.

الشكل رقم (2-13): شرط صولو وتوازن المنشأة في ظل أجور الفعالية.

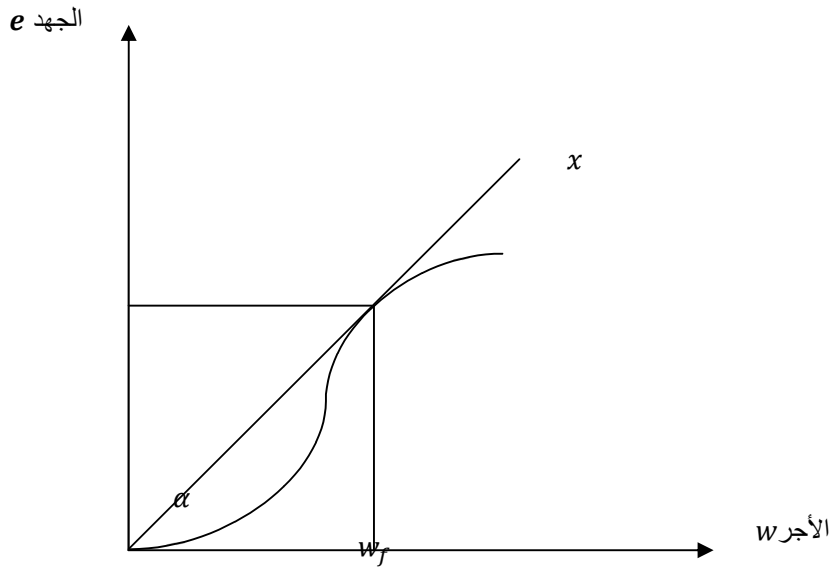

المصدر: كمال بوصافي: مرجع أسبق ص 115.

إن أجر الكفاءة (الفعالية)لا تعتمد قيمته على أي من مستوى الإستخدام أو معدل التغير التقني (A) وإنما يتوقف فقط على الأجر والجهد.[1]

نشأ البطالة حسب المدرسة أجرة الفعالية إذا كان W_f أكبر من الأجر المعبر عنه بتوازن سوق العمل w^* وهنالك العديد من الأسباب[2] التي تجعل أرباب العمل يرفعون الأجور إلى مستوى اكبر من الأجر التوازني كلها تدور حول اجتذاب اليد العاملة ذات المهارة، وكذا المحافظة على الموجودة منها والشكل رقم "2-14"يبين كيف تنشا البطالة حسب هذه المدرسة.

*- إذا كان لدينا الدالة التالية $y = f(y)$ و$y`$ مشتقة $y$ بالنسبة إلى $X$،فان $\left(\frac{X}{y}\right)$ $y`$: تمثل مرونة y في النقطةX ، في حالتنا: $y = e$ و $W = X$

[1]- كمال بوصافي ،مرجع سابق ،ص:115.

[2]-للمزيد حول هذه الأسباب انظر: يحيات مليكة ،مرجع سابق ،ص:41-42 .

الشكل رقم (2–14): أجور الفعالية والبطالة الإجبارية في النماذج الكنزية الجديدة

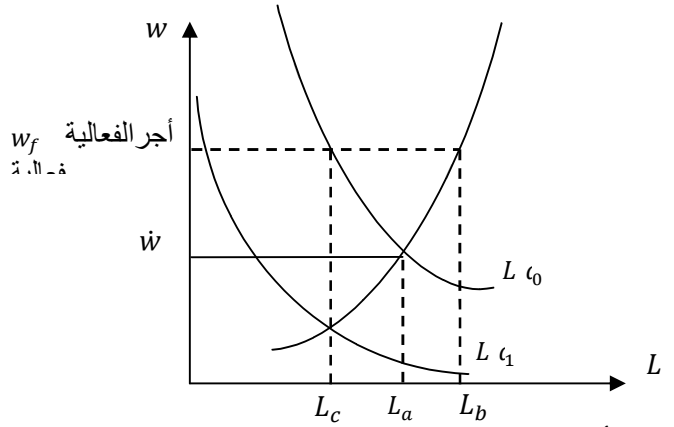

المصدر: أسامة بشير الدباغ, مرجع سابق , ص 424

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه، ونتيجة وجود أجر الفعالية W_f أكبر من أجر التوازن w^* تنشأ بطالة لاإرادية مقدرة بـ $(L_b - L_a)$؛ كما أن أي انخفاض في طلب المؤسسة الإنتاجي يؤدي إلى تخفيض الطلب على العمل إلى Ld_1، وبما أن W_f ثابت بعوامل مؤسسية فإن رد فعل المؤسسة عند انخفاض الطلب على منتجاتها يكون في تخفيض عدد العمال الموظفين مع الإبقاء على معدل الأجر عند المستوى W_f حتى لا ينخفض الجهد، والانتاجية، وهو ما يسمي في ظل هذه النظرية (الإختيار الرشيد بدل الإختيار التوازني) مما يؤدي إلى ارتفاع عدد البطالين بالمقدار $b_a - b_c$ ليصبح معدل البطالة $b_b - b_c$.

لقد استطاع نموذج الكينزيون الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور الحقيقية بإستخدام نظرية(الأجور الفعالة) التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات إنخفاض الطلب، ولماذا لا تقوم بتوظيف العمال العاطلين عن العمل و الذين قد يقبلون العمل عند أجور أقل، مبينا اثر هذا السلوك المؤسساتي على خلق حالة من البطالة اللاإرادية[1].

2–3–2–نظرية الأجور التعاقدية*:

عمدت هذه النظرية إلى تفسير الجمود في الأجور، وعدم مرونتها في الإنخفاض إلى العقود المبرمة بين منشآت الإنتاج والعاملين لدينا، والتي تغطي في العادة عدد من السنوات يتفق عليها، ومنشأ هذه النماذج يستند إلى ما جرت عليه العادة في أسلوب تقرير الأجور في البلدان المتقدمة اقتصاديا حيث لوحظ أنه نادرا ما يكون لأسواق العمل التقليدية دور مهم في تحديد مستوى الأجر النقدي، و إنما يعتمد بدلا من ذلك على مبدأ التعاقد الذي يتم إما بصيغة واضحة ومكتوبة، أو يترك ليتفق عليه ضمنيا بين العمال، وأصحاب العمل[2]، ويقوم مبدأ الصيغة التعاقدية للأجور على تحقيق أهداف جميع أطراف (عمال، أرباب العمل) بحيث أن:

---

[1]-أسامة بشير الدباغ ،مرجع اسبق،ص:400 .

*- بدأت النماذج المستندة إلى فرض "الأجور التعاقدية " من خلال العمال الرائدة لكل من "مارتن بيلي" (M.Bailey) "وكوستاس أزارياديس (c.azariadis) وستانلي فيشر (S-Fischer) "وجون تيلور" (J.Taylor)

[2]-اسامة بشير الدباغ، مرجع اسبق، ص:407.

- المؤسسة لن تدخل طرفا في مثل هذه العقود إلا إذا كان الأجر المتفق عليه يقل عن متوسط إنتاجية العملية مما يتيح لها في الظروف العادية أن تحوز على هذا الفرق كمكسب.

- العمال لن يمانعوا في خسارة هذا الفرق طالما أنه يمثل في نظرهم قسطا يدفعونه لتأمين الثبات المنشود في أجورهم.

- إلا أنه وفي نفس الوقت تسمح هذه العقود للمؤسسة بممارسة حقها في فصل بعض العاملين لدينا كلما اضطرتها ظروف الطلب، وتقلباته (مع قبول إعطاء تعويضات للعمال).

بالتالي فإن الصيغة التعاقدية بين مؤسسة الإنتاج والعمال تساعدها على فهم أفضل لأسباب الجمود في الأجور من جهة، والمرونة في مستويات التوظيف من جهة أخرى.

كما أن لمبدأ التعاقد (نماذج التعاقد) مدلول آخر يتعلق بالسياسة الإقتصادية المناسبة لمعالجة مشكل البطالة اللاإرادية(الكينزية) [1].

ففي الشكل رقم"2-15"، والذي يظهر لنا الإقتصاد في حالة توازن عند الموقع (a) حيث تمثل كل من Y_e , P_c, W_0 المستويات التوازنية لكل من الأجور النقدية، والأسعار والإنتاج.

و لنفرض الآن حدوث إنخفاض غير متوقع في الطلب الكلي مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب من AD_0 إلى AD_1، وأمام غياب المرونة في الأجور النقدية التي سببتها العقود الأجرية فإن مرونة الأسعار في التغير ستسمح خلال الفترة الجارية بإنتقال التوازن إلى الموقع (b) مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج من Y_e الى $Y_\circ$ وكذا مستوى التوظيف ففي ظل النموذج الكلاسيكي فإن مرونة الاجور سوف تعمل على نقل منحنى العرض إلى جهة اليمين من $SRAS(W_\circ)$ إلى $SRAS(\grave{W}_\circ)$ ليستعيد الإقتصاد بعد ذلك توازنه، إلا أن هذا غير ممكن في ظل التعاقد على الأجر النقدي W_0 الذي سيستمد مفعوله في التطبيق لمدة زمنية بحيث أن هذه العقود سوف تمنح السلطات الفرصة الكافية للتوسع، مثلا في عرض النقد كإجراء لسياسة النقدية مما يسمح بنقل AD إلى اليمين واستعاد التوازن عند مستوى العمالة الكامل، إذن فمجال القول في إمكانية التدخل لمعالجة البطالة مجال واسع كلما تمتعت السلطات المسؤولة بحرية، وبمرونة أكبر من تلك المتاحة للعمال الذين تقديمهم الأجور التعاقدية.

[1]- وفيما يخص مدلول نماذج الأجور التعاقدية بالنسبة إلى السياسة الإقتصادية نجد أن (S.Fischer) يفترض أنه يحقق أن الأطراف المختلفة في هذه الصيغ تدخل في ارتباط تعاقدي يغطي في العادة مدة من الزمن أطول مما تحتاجه السياسة المالية أو النقدية لمواجهة الظروف الإقتصادية وتقلباتها خلال المراحل التي تمر بها الدورة التجارية مما يتيح لتلك السياسة أن تؤدي إلى إحداث أثار إيجابية على المتغيرات الحقيقية وبشكل خاص مستوى الإنتاج والتوظيف أنظر:

-S.Fischer. **long-term contracts, Rational Expectations, and the Optimal Money Supply Rule,** journal of political economy, Vol 85 (February 1977).

الشكل رقم (2-15): نموذج فيشر للأجور التعاقدية ودور السياسة الاقتصادية في علاج البطالة

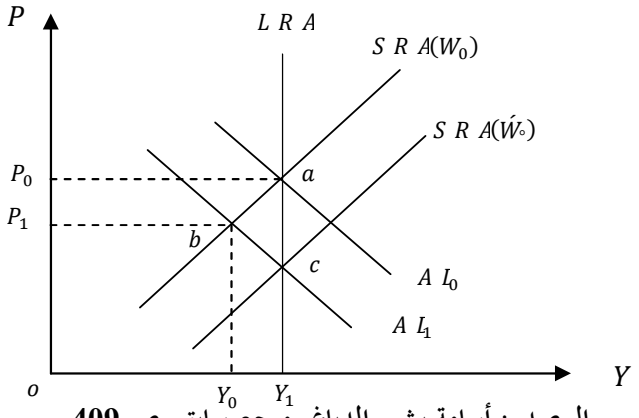

المصدر: أسامة بشير الدباغ, مرجع سابق, ص 409

المبحث الثالث: دراسة وضعية للبطالة في الجزائر

1-مفاهيم أساسية حول التشغيل والبطالة في الجزائر:

1-1-تعاريف أساسية:

سيتم في هذا العنصر تقديم تعاريف أساسية حول المصطلحات الشائعة في سوق العمل، وذلك مثلما أوردها الديوان الوطني للإحصاء (ONS) إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن التعاريف المقترحة من طرف هذا الأخير متولدة من التعاريف المقترحة من المكتب الدولي للعمل، غير أن الشروط الخاصة بكل دولة هي ضرورية لالتماس التعاريف الخاصة بالنظام الدولي للمعلومات الإحصائية.

1-1-1-تعريف السكان النشطين حسب ONS:

تتكون هذه الفئة من السكان المشتغلين فعلا وكذا الذين يبحثون عن عمل(STR_1، STR_2):

أ-الباحثين عن العمل (STR1) هو كل شخص في سن (16-60) سنة لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء ويبحث عن عمل.

ب- الباحثون عن العمل (STR2) هو كل شخص في سن العمل (16-60) سنة أشتغل من قبل، ولايشتغل خلال فترة الإقصاء ويبحث عن عمل.

1-1-2-تعريف السكان المشتغلون حسب ONS:

تشمل هذه الفئة حسب الديوان الوطني للإحصائيات كل من الأشخاص الذين اشتغلوا ولو ساعة خلال الأسبوع المرجعي وكذا الذين هم في حالة تربص، والذين همم في عطلة مرضية قصيرة,أو عطلة راحة أثناء الاستقصاء, بالإضافة إلى شباب الخدمة الوطنية ,والأشخاص الذين يعيلون أسرهم وليسوا مأجورين ,وتظم كذلك الأشخاص الذين يزاولون دراستهم موازاة مع امتهانهم نشاطا مأجورا, و كذلك الأشخاص الذين لديهم معاشا ولكن يشتغلون, وكذا الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم.

1-1-3-تعريف السكان العاطلون حسب ONS: هم الأشخاص القادرين على العمل الذين صرحوا بتالي:

- بأنهم بالغين سن النشاط (16-60).

- بدون عمل(بدون أي شرط اقتصادي أو تجاري خلال الأسبوع المرجعي).
- بأنهم يقومون بالبحث عن عمل.
- بأن يكون هذا الشخص متاح و مستعد لأي عمل مأجور أثناء فترة الإسناد.

2-1-طريقة حساب معدل البطالة في الجزائر:

حسب الديوان الوطني للإحصاء ولحساب معدل البطالة في الجزائر علينا أن نقيم السكان النشطين و مكوناتهم من عدد المستغلين وعدد البطالين وذلك على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يطلب فيها من مجموع الأشخاص البالغين 16 سنة فأكثر تحديد وضعيتهم الشخصية خلال الأسبوع المرجعي وذلك ضمن أحد الفئات التالية:

- المشتغل
- العاطل الباحث عن عمل
- في الخدمة الوطنية
- الماكث بالبيت
- الطالب أو التلميذ
- المتقاعد
- الحالة الأخرى لغير النشيط (هو الشخص الذي لا يمارس أي نشاط مكسب ولا يمكن تصنيفه في أحدى الحالات السابقة).
- يسمح لنا التصريح التلقائي للاستخلاص بتقدير ما يلي:
- السكان المستغلون 1(OCC1): هو مجموع الأشخاص الذين صرحوا بأنهم يشتغلون بما في ذلك الأشخاص الذين هم في الخدمة الوطنية.
- العاطلون 1(CHOM1): وهم مجموع الأشخاص البالغين من 16 إلى 60 سنة والذين صرحوا أنهم بدون عمل ويبحثون عن شغل.
- السكان النشطون 1(ACT): وهم مجموع المشتغلون والباطلين.
- النشطون 1(ACT1): = المشتغلون 1(OCC1) + البطالون 1(CHOM1)

المرحلة الثانية: يطلب فيها من جميع الأشخاص الذين صرحوا بوضعية غير مشتغل، وليسوا بالخدمة الوطنية إذا ما مارسوا نشاطا مكسبا، ولو لساعة خلال الأسبوع المرجعي، وكل إجابة "نعم" ينظم صاحبها إلى فئة المشتغلون، والذين يجيبون بـ "لا" يحافظون على وضعيتهم الشخصية السابقة.

ونحصل إذا على مايلي:

- المشتغلون 2(OCC2) = المشتغلون 1(OCC1) + الأجوبة بنعم للحالات الأخرى.
- البطالون 2(CHOM2) = بطالون 1(CHOM1) – الباحثون عن العمل والذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاطا مكسبا خلال الأسبوع المرجعي.
- النشطون 2(ACT2) = المشتغلون (OCC2) + البطالون 2(CHOM).

المرحلة الثالثة: يطلب فيها من الباحثين عن العمل والذين لم يمارسون نشاطا مكسبا خلال الاسبوع المرجعي إذا كانوا يبحثون فعلا عن العمل إذا كان الأمر كذلك يعتبرون بطالين وإلا سيحسبون مع الفئة غير النشطة ,ونحصل على ما يلي:

- المشتغلون 3(OCC3) = المشتغلون 2(OCC2)
- البطالون 3(CHOM3) = البطالون 2(CHOM2) – المصرحون بطالين ولكن لم يقوموا فعلا بالبحث عن العمل.

إذا معدل البطالة = [البطالون 3(CHOM3) / النشيطون 3(ACT3)]× 100

ولأجل توضيح الفكرة فنأخذ هنا مثلا عمليا في حساب معدل البطالة في الجزائر لسنة 2006 انطلاقا مما ورد في وثائق الديوان الوطني للإحصاء والذي قدم هيكلا وصفيا لتحديد السكان النشيطون إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن الفترة المرجعية كانت الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 2006 وان العينة تتكون من 1491 أسرة عادية موزعة على كامل التراب الوطني[1] .

2- أسباب البطالة في الجزائر:

تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفشي البطالة ونقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة وذلك بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة[2]:

2-1- الأسباب المباشرة: يجدر الإشارة إلى أننا سوف نتطرق إلى الأسباب الفعلية التي تجعل العامل يحال على البطالة أي بعبارة أخرى فإننا سوف نهتم بأسباب بطالة الفئة STR2 (أي البطالين الذين سبق لهم وأن اشتغلوا), و نبحث في الأسباب المباشرة التي جعلتهم يصبحون في و ضعية بطال والجدول رقم (2-1) يبين الأسباب المباشرة لبطالة الفئة(STR2).

الجدول رقم (2-1): الأسباب المباشرة لبطالة الفئة (STR2) **الوحدة %**

سبب البطالة / السنة	نهاية الأشغال	نهاية العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الاستقالة
1990	20.05	15.74	14.82	4.89	12.10	32.4
1997	14.8	23.3	14.3	14.2	10.6	15.5

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع السابق، ص 257-256.

من خلال ملاحظة الجدول رقم "2-1 " نجد أنه في سنة 1990 النسبة الكبيرة من البطالة هي بطالة إجبارية غير إرادية حيث أن جميع الأسباب خارجة عن نطاق العامل ماعدا الاستقالة حيث أن ما نسبته 67.60% أجبروا على أن يصبحوا بطالين ضد رغبتهم، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالبطالة الاختيارية (الاستقالة) والتي قدرت بحوالي 32.40%، وإذا ما قمنا بإجراء مقارنة بين سنتين 1990-1997 نجد أن الوضع زاد تدهورا حيث ازدادت البطالة الإجبارية إلى نسبة 84.5% أي بزيادة قدرها 16% مقارنة بسنة 1990، ويرجع

[1]- أنظر الملحق رقم(02)، الشكل رقم (1).
[2]-ناصر دادي عدون ,عبد الرحمن العايب,مصدر سابق,ص:251

السبب إلى إرتفاع إجراءات التسريح، وإنتهاء نشاط المؤسسات[1]، وخاصة الإقالات الجماعية، ويعود ذلك نتيجة إلى حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية، وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة[2].

ما يلفت هنا الانتباه هو الانخفاض في البطالة الاختيارية من 32.40% سنة 1990 إلى حوالي 15.5% سنة 1997 أي بحوالي 50%، وذلك لانخفاض مناصب الشغل المعروضة وعدم المخاطرة بترك منصب الشغل.

2-2- الأسباب غير المباشرة:

2-2-1-الانفجارالديمغرافي:

يعتبر العامل الديمغرافي من أحد أهم الأسباب التي تضغط على البطالة، والجزائر ومنذ الاستقلال شهدت الجزائر معدلات نمو سكانية عالية بلغت ما بين 2.5 إلى 3.9% من الفترة 1960-1995 لتشهد بعد ذالك انخفاض هذه النسبة ابتداء من سنة *1996 حيث بلغ معدل نمو السكاني خلال هذه السنة ما يقارب 1.9% ، ورغم هذا الانخفاض إلا انه يبقى من بين أعلى المعدلات في العالم حيث يبقي أعلى من المعدل المتوسط العالمي بـ 1.7% [3]. كما أن ما يميز هؤلاء السكان هم أن جلهم من الشباب (أقل من 30) سنة حيث بلغت نسبة هذه الفئة في سنة 1983 ما يقارب 57% لترتفع سنة 2006 إلى 70% [4]، وهذا يعني أن عدد السكان النشيطين يتزايد بوتيرة عالية الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 بـ 260 ألف طلب، و 300 ألف طلب سنة 1996 .مع العلم أن الاقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158 ألف منصب عمل سنة 1995 و 1996، وهذا يعني أن ما يقارب 142 ألف داخل إلى سوق العمل ليس لديهم أمل في إيجاد منصب شغل سنة 1996.[5]

2-2-2-عدم الانسجام بين : التعليم – التكوين – وعالم الشغل

مسؤولية هذا الاختلال مقسمة بين الجهاز التربوي، وسوق العمل الأول انغلق على نفسه، وأصبح عبارة عن مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه نوعي، وذلك بدون مراعاة لعالم الشغل، وبالتالي لا يعلم احتياجاته من العمال بمختلف التخصصات و التأهيلات[6]؛ هذا بالإضافة إلا أن هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي الجامعات، و مراكز التكوين دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة حيث بلغ معدل البطالة في سنة 1994 بالنسبة إلى خرجي هذه الدفعة 69.80% لتصل إلى 72% في دفعة 2008، ويعود ذلك إلى عدم مواكبة

---

[1]- مهدي كلوي,الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادات درسات التطبيقية ,رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر ,2003, ص:80-81

[2]- راضي نور الدين, التشغيل والبطالة في الجزئر , دار الغرب لنشر والتوزيع , 2009, ص:96

*-إن الانخفاض في معدل النمو السكاني سنة 1996كان نتاج لبرنامج تحديد النسل أو تنظيم النسل الذي بدأ العمل به سنة 1984

[3]-أحمين شفير ,التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي ,منظمة العمل العربية ,المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر, مطبعة النور ,القليعة ,1999,ص:156

[4]- راضي نور الدين ،مرجع أسبق ، ص: 87 .

[5]- أحمين شفير ، مرجع أسبق ، ص: 156.

[6]- مهدي كلوي ،مرجع أسبق ، ص: 86 -87 .

السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة النادرة منها، مما يؤدي إلى فقدان همزة الوصل بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية[1].

2-2-3-العوامل الاقتصادية والمالية :

ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري عبر مختلف مراحله في تعميق مشكل البطالة، وبالرغم من عدم وجود اتفاق حول تاريخ بداية هذه العوامل، والظروف إلا أن هنالك شبه اتفاق على أن فترة الثمانينيات، وبالضبط سنة 1986 شكلت نقطة الانطلاق في ظهور نتائج هذه الأوضاع الصعبة على ظاهرة البطالة، ولقد كان الانخفاض في عدد مناصب الشغل المستحدثة في منتصف الثمانينيات أولى مظاهر هذه الانعكاسات حيث انخفض عدد مناصب العمل المنشئة من 140 ألف منصب خلال الفترة(1980-1984) إلى 75 ألف منصب في الفترة 85- 1989، هذا الإنخفاض في عدد مناصب الشغل الممنوحة يعود إلى:

- التغير في السياسة الاستثمارية حيث تم التوجه من الاستثمار المنتج، والمولد لشغل إلى الاستثمارات ذات الطابع الاستهلاكي، هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد أدت نقص الموارد إلى تخفيض وكبح الاستثمارات.
- الضائقة المالية التي توسعت بعد الأزمة النفطية التي انطلقت سنة 1985 لتصل ذروتها سنة 1986 حيث وصلت أسعار البترول إلى 13 دولار بعدما كانت 27 دولار سنة 1985 لتخسر الجزائر ما مقداره 4 ملايير دولار من إيراداتها نتيجة انخفاض صادراتها من 13 مليار دولار إلى 9 مليار دولار خلال سنة واحدة .[2]
- إن هذا الانخفاض في صادرت الجزائر اظهر في الأفق مشكل المديونية التي كانت موجودة و لكنها كانت مختبئة وراء مداخيل الصادرات حيث، وصلت حصة الصادرات من قيمة الديون إلى 40 % سنة 1986 بعدما كانت 80% سنة 1985، ووصلت خدمات الديون فقط إلى 55% من قيمة الصادرات [3].

ابتداء من سنة 1989 وجدت الجزائر نفسها مجبرة على قبول برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي المفروضة عليها من طرف المؤسسات الدولية (FIM) وذلك لإعادة جدولة ديونها هذه البرامج أدت إلى تدهور أوضاع سوق الشغل بصورة أكثر فلقد أدت الفلسفة العامة لهذه البرامج إلى التخفيض في عدد مناصب العمل المستحدثة حيث لم يتم إنشاء إلا 50 ألف منصب عمل في الفترة 90 –1994 هذا التخفيض في عدد مناصب العمل المنشئة كان مجرد إجراء أولي لتبدأ بعدها إجراءات تسريح العمال نتيجة غلق المؤسسات حيث وصل عدد العمال المسرحين إلى 480 ألف عامل وذلك في الفترة 1994- 1998 وذلك حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مما شكل ضغط على مخزون عدد البطالين.[4]

---

[1]- رحمون هلال ,التطابق المهني والتشغيل في الجزائر كحل لمشكلة البطالة، ورقة عمل مقدمة لندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2008 بعنوان :البطالة أسبابها ,معالجتها و أثارها على المجتمع الجزائري (الجزء الثاني),ص :487

[2] - Abdelhamid Brahimi , **l'économie Algérienne** , OPU : Alger,1991. P 344..

[3]- مهدي كلوي ، مرجع سابق، ص: 92

[4]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص: 158

2-2- 4- العامل السياسي و الأمني:

لقد كان للأزمة السياسية، و الأمنية التي مرت بها البلاد منذ بداية التسعينات انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية، و الاجتماعية، و بالأخص من خلال تأثيرها السلبي على المناخ الاستثماري، ومنه على الاستثمار في الجزائر، وهذا ما كانت له آثار سلبية على التشغيل و البطالة.

3-خصائص البطالة في الجزائر

بالرغم من أن الإحصائيات تدل على أن معدل البطالة تراجع بشكل كبير خلال الخمس سنوات الأخيرة إلا أن خطر البطالة في الجزائر لا يكمن في حجمها، أو معدلها فقط، وإنما في خصائصها حيث تعطى خصائص هذه الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل الشركاء الاقتصاديين و السياسيين و الاجتماعيين، كما أنه يجدر الإشارة إلى أن خصائص، ومميزات البطالة تختلف حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية فخصائص البطالة في عشرية السبعينيات و الثمانينات تختلف تماما عند خصائص البطالة في فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة[1]. إلا انه ونظرا لكون فترة الدراسة طويلة نوعا ما فإننا سنكتف بذكر أهم خصائص المشتركة للبطالة خلال هذه الفترة.

3-1- بطالة خاصة بالشباب :

تبين المعطيات أن أغلبية البطالين هم من الشباب ، حيث أن نسبة البطالة ضمن فئات السن الأقل من 30 سنة بلغت 62 % سنة 1966[2] لتنتقل إلى 80 % سنة 1998، وتواصل الارتفاع لتبلغ حوالي 90 % خلال السنوات 2000-2005، وتستقر عند 70 % خلال السنوات 2006-2009[3]، والجدول رقم (2-2) يوضح توزيع معدل البطالة حسب فئات العمر لسنة 2009، وكما يبين هذا الجدول فإنه ومن بين 1.072.000 بطال تعرفهم هذه السنة ،73,41 % منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة أي 7869.55 من البطالين هم شباب بدون دخل مستقر، ويمكن إرجاع عدم تقليص بطالة الشباب أساسا إلى النسبة المرتفعة لهذه الفئة مقارنة بالحجم الكلي لسكان هذه الخاصية تجعل من البطالة في الجزائر هي بطالة تهميش خاصة إذا علمنا أن عدد كبيرا من هؤلاء الشباب يبحث عن العمل لأول مرة دون أي خبرة مهنية (66600 يبحثون عن العمل لأول مرة سنة من أصل 107200 بطال)[4]؛ هؤلاء الشباب سوف يجدون أنفسهم أمام تناقض صارخ يفرضه نظام سوق العمل الجزائري في غياب أي سياسة فعالة، بحيث ومن اجل التوظيف يشترط الحصول على خبرة مهنية؛ مع العلم أن الشاب كي يحصل على خبرة يجب أن يجد عملا، ولكي يجد عملا يجب أن تكون له خبرة، وبالتالي فان هؤلاء الشباب يجدون أنفسهم في حلقة مفرغة مما يؤدي إلى فقدان الرغبة في العمل .

---

[1] - سعدية قصاب ، إشكالية البطالة في الجزائر ، ورقة عمل مقدمة لندوة عربية منعقدة في الجزائر ،مرجع سابق ،ص: 326

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص: 57.

[3]- للمزيد حول تطور بطالة الشباب، أنظر الملحق رقم (02)، الجدول رقم: (11).

[4]-ONS, **Activité Emploi et Chômage** , 2006, N° 463, P1-3 .

الجدول رقم(2-2): توزيع معدل البطالة حسب فئات السن لسنة 2009.

فئات السن	عدد البطالين	معدل البطالة بـ (%)
أقل من 20 سنة	15000	11 %
24-20	342000	31.90 %
29-25	320000	23.85 %
34-30	142000	13.14 %
39-35	66000	6.15 %
44-40	32000	2.98 %
49-45	20000	1.86 %
54-50	17000	1.58 %
59-55	10000	0.93 %

Source : ONS, **Emploi et Chômage**, AU 4ème Trimestre, 2009,P01.

2-3- بطالة خاصة بالذكور :

كما أنه من بين أهم مميزات البطالة في الجزائر هي بطالة رجالية بالدرجة الأولى ففي سنة 1992 الذكور مثلوا 91 % من مجموع البطالين، ويعود ارتفاع معدل البطالة لدى الرجال لعدم دخول النساء لسوق العمل وتفضيلهم المكوث في البيت وذلك نتيجة خصوصية المجتمع الجزائري تجاه عمل المرأة خاصة في السنوات السابقة مما جعل حشود كبيرة من النساء ينتمين إلى الفئة غير النشيطة؛ إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة انخفاض نسبة مساهمة الرجال في عدد البطالين حيث بلغت في سنة 2004 ما يقارب 82 % وتواصل الانخفاض لتبلغ سنة 2009 ما يقارب 70 % هذا الانخفاض يقابله ارتفاع حصة مساهمة النساء في عدد البطالين، ويمكن إرجاع ذالك إلى ارتفاع حصة النساء من القوة العاملة النشطة ففي سنة 2009 مثلت النساء ما يقدر بـ 17 % من إجمالي القوة العاملة النشطة إلى أنها تبقى بسبة ضعيفة إذا ما قورنت بمساهمة الرجال[1] .

3-3- بطالة طويلة المدى : إن الاتجاه نحو بطالة طويلة المدة واضح وموجود حيث، وفي سنة 2003 أظهر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات لدى الأسر حول التشغيل أن أكثر من 60 % من العاطلين عن العمل بقوا عاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة وأن ما نسبته 19 % منهم بقوا عاطلين عن العمل لمدة تتجاوز 5 سنوات[2] هذه النسب واصلت في الارتفاع ففي سنة 2009، وكما بين الجدول رقم (2-2) فإن أكثر من 75% من العاطلين عن العمل بقوا عاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة ويرجع اعتبار طول مدة البطالة كمؤشر سلبي لكون طول مدة البطالة يخفض من المهارات المكتسبة وكذا فرص إيجاد منصب شغل كما أنها تدفع بالكثير من الشباب إلى الاتجاه إلى النشطات غير رسمية .

[1]- ONS, **Emploi et Chômage**, AU 4ème Trimestre, 2009,P01-04

[2] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ,المرجع السابق ،ص57

الجدول رقم(2-3): توزيع العاطلين عن العمل حسب مدة البحث عن العمل لسنة 2009 .

مدة البحث عن العمل	العدد	النسبة %
أقل من سنة	267000	24,9
أقل من سنتين	181000	16,88
سنتين وأكثر	531000	49,53
غير محددة	93000	8,67

Source : ONS, **Emploi et Chômage**, AU 4ème Trimestre, 2009, P03

3-4- بطالة خاصة بفئة ضعيفة التأهيل:

إن أغلبية البطالين في الجزائر ليسوا متعلمين، وليسو مؤهلين حيث، وصلت نسبة البطالين الذين يتجاوز مستواهم طور التعليم المتوسط إلى 75 % سنة 1998 هذه النسبة بدأت في الانخفاض حيث بلغت سنة 2003 ما يقارب 68 % منهم 6,93 % ليس لهم أي تأهيل، وكما بين الجدول رقم(2-4) ففي سنة 2008 وصلت نسبة البطالين الذين لا يتجاوز مستواهم الطور التعليم المتوسط إلى 59 % منهم 21 % ليس لهم أي تأهيل، هذا الانخفاض يفسر بالزيادة في بطالة المتعلمين ففي سنة 2003 بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعية، والذين يمثلون قاعدة العمال التقنيين، والاختصاصيين 9.53 % لترفع إلى 19.8% سنة 2008 مما يعني أن البطالة أصبحت تمس خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

الجدول رقم(2-4):توزيع نسب البطالين حسب المستوى التعليمي لسنة 2008.

مستوى التأهيل	بدون تأهيل	إبتدائي	متوسط	ثانوي	عالي	المجموع
العدد	24000	163000	503000	247000	232000	1169000
النسبة %	2.1	14	43.1	21.1	19.8	100

Source : ONS, **Emploi et Chômage**, AU 4ème Trimestre,2008, P07

3-5- فوارق جهوية هامة في هيكل البطالة:

تبرز الهيكلة الجهوية للبطالة فوارق في إنعكاسات النمو في مجال التشغيل، وتعد مناطق الجنوب التي سجلت نسبة نمو تجاوزّ المتوسط الوطني مثلا معبرا عن ذلك، وقد سجلت هذه المنطقة التي تشغل 13 ولاية نسبة بطالة تعادل 31.8 % سنة 1998 حيث ينظر لبطالة هؤلاء كنتيجة لغياب الإنصاف في توزيع ثمار النمو هذا ما جعل السلطات العمومية، ولغرض تخفيض هذه الفوارق أطلقت مخطط خاص بالجنوب في سنة 2000 يمول من خلال الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب، ومن بين الأهداف الأساسية لهذا المخطط هو مكانة الفوارق الجهوية وقد شكلت نسبة البطالة أحد المعايير الأولوية للبرامج المؤهلة للصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.[1]

[1] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مرجع سابق ،ص57

3-6- بطالة مرتفعة عند الطبقات الإجتماعية المحرومة:

حيث بلغت نسبة البطالين عند هذه الفئة 44% [1], وهي ميزة منطقية ومقبولة في بلد متخلف كالجزائر أين تكثر الطرق غير رسمية لإيجاد مناصب الشغل خصوصا في ظل الحالة المتدهورة لسوق الشغل.

3-7- بطالة إعادة الإدماج :

ويخص هذا النوع من البطالة العمال المسرحين لأسباب إقتصادية. فبينما كان تمثل هذه الشريحة من العمال ثلث العاطلين عن العمل سنة 1997، وذلك لكون هذه السنة تزامنت مع برامج التعديل الهيكلي حيث أوصت هذه البرامج بغلق المؤسسات، والورشات وتخفيض العمالة حيث تم غلق 1175 مؤسسة خلال الفترة 1996 – 1998 وتسريح 383000 أجير وهذا حسب معطيات المفتشية العامة للعمل إلا أن نسبة هذه الشريحة من العمل استقرت في حدود 15 % إلى غاية نسبة 2000 [2].

4- تطور البطالة في الجزائر:

لم تعد مشكلة البطالة في بلادنا اليوم في حاجة إلى تقديم، أو إثبات تطوراتها على الاستقرار. فالبطالة في الجزائر بحجمها، وعنفها أصبحت الشغل الشاغل خاصة في ظل تزايد معدلاتها مما جعلها تأخذ اهتمام أكثر سواء من طرف المواطن العادي، أو المفكر والباحث، أو النقابات والمنظمات المهنية والشبابية حيث تم تسجيلها في أعلى سلم الأولويات.

إلا انه يجدر الإشارة إلى أن ظاهرة البطالة ليست مشكلة جديدة في الجزائر فجذورها تمتد إلى الفترة الاستعمارية إلى غاية السنوات الأولى من الاستقلال، وما بعدها حيث أن طبيعة الاستعمار الاستيطاني وطول فترته أحدثت تصدعا وتفككا في هيكل الاقتصاد الجزائري، وكبحا لكل إمكانيات التراكم والنمو، ولقد ترك هذا الإرث مشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية يتطلب حلها عشرات السنين من الجهد، هذا الإرث عملت الدولة الجزائرية الحديثة النشأة ومنذ السنوات الأولى بإرادة لوضع إستراتيجية تنموية تقوم على بناء جهاز إنتاجي وطني يعمل على حل المشاكل الاجتماعية العاجلة للمواطنين خاصة البطالة التي بلغت سنة 1966 أكثر من ثلث السكان النشطين(33%).

4-1- تطور الاقتصاد الجزائري حتى عام 1990 م وتطور التشغيل والبطالة:

4-1-1-الفترة 1967 – 1979

إنتهجت الجزائر من اجل تنميتها سياسة الصناعات المصنعة ، وتم تنفيذها بفضل إنشاء استثمارات كبيرة معتمدة في ذلك عل توجه مخططات التنموية، والتي تهدف إلى بناء المجتمع وتمكين المواطن من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية من خلال استراتيجيات طويلة الأجل[3]؛ وهذا ما تجسد من خلال المخططات الثلاثة الأولى(الثلاثي والرباعيين) حيث تميزت هذه الفترة (1967- 1979) بالتطور المتزايد لحجم الاستثمارات(أكثر من 300 مليار دينار جزائري)، 91 مليار دج لقطاع المحروقات، وأكثر من 209 مليار دج

[1] -Conseil national économique et social (CNES) , **Avis relatif au projet de plan national de lutte contre le chômage**, Alger ,11 éme session , juillet 1998, P. 12.

[2]- بن فايزة نوال، "إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)"،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2008-2009،ص 65

[3] - Abdelmajid Bouzidi, **Emploi et Chomage en Algérie**, les Cahiers de CREAD, 1987, P. 57.

لباقي القطاعات. كما انه يجدر الإشارة إلى هيمنة القطاع الصناعي على حجم هذه الاستثمارات حيث بلغ نصيب القطاع الصناعي في المتوسط 40% من إجمالي الاستثمارات .هذا المستوى العالي من الاستثمارات مول عن طريق مداخيل المحروقات، والتي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من الموارد التجهيزية المستوردة الضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي[1]، ولقد انعكس المستوى العالي من الاستثمارات العمومية المحققة بين الثلث الأخير لعشرية الستينات ونهاية السبعينات بالإيجاب على التشغيل والبطالة حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4,4% حيث تم إحداث أكثر من 1.2 مليون منصب شغل خلال هذه الفترة بمتوسط 100 ألف منصب شغل كل سنة[2].

ساهم كل من قطاع الصناعة بـ 28% في الإنشاء لمناصب العمل كما ساهم قطاع البناء و الأشغال العمومية ب 30% من عدد المناصب المستحدثة بينما عرفت الفلاحة إنخفاض في عدد المشتغلين في هذا القطاع حيث انتقلت نسبة مساهمته في إنشاء مناصب التشغيل من44,4 % سنة 1966 إلى 29,6% سنة 1977[3]، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها، انخفاض حصة قطاع الزراعة من حجم الاستثمارات من مخطط لأخر، وكذا بروز ظاهرة النزوح الريفي لينتقل التشغيل نحو القطاعات الحديثة في الاقتصاد[4]؛ سمحت هذه الوتيرة المتسارعة في إنشاء مناصب العمل بتراجع مستمر لمعدلات البطلة ففي وقت كان فيه معدل البطالة 33% سنة 1966 بمخزون عاطلين قدره 821 ألف نسمة لتنقل هذه الأخيرة إلى 22,4% سنة 1970، ولينخفض بذلك مخزون العاطلين إلى 587 ألف نسمة، ومع نهاية هذه الفترة كان معدل البطالة في أدنى نسبة له منذ الاستقلال حيث بلغت هذه النسبة 11,10% سنة 1979 بمخزون عاطلين قدره 337 ألف نسمة[5].

هذا التحسن في مستوى التشغيل لم يكن يعكس نمو الاقتصاد الجزائري، وذلك لكونه مبني على نوع من الاستثمارات تميزت بكونها تعتمد على مداخيل المحروقات كمصدر لها مما جعل لاقتصاد الجزائري عموما ونظام التشغيل خصوصا نظاما هشا، و عرضة لأي أزمة خارجية، وهو ما يظهر جليا خلال أزمة الثمانينات نتيجة الأزمة البترولية التي حدثت.

4-1-2- الفترة 80-1989

شكلت مرحلة الثمانينات منعرجا حاسما في تطور الاقتصاد الجزائري بحيث تميز بترك إستراتيجية التنمية المتعددة في المرحلة السابقة لصالح مجموعة من السياسات الاقتصادية بدون أفق واضح، فتميزت بإنخفاض وتيرة الاستثمارات التي لم تعد تفي بأعباء العمل المطلوب، وأصبحت لا تمثل إلا 37% من الناتج الوطني الخام[6]، كما شهدت هذه الفترة إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وبعض الإصلاحات ولو أنه في هذه الرحلة يمكن التميز بين فترين.

---

[1] - ANDE, **Essai de Positionnement de L'emploi par rapport d'Autre Facteurs**, Alger, 1996, P. 35.
[2]- انظر الملحق رقم (2) الجدول رقم (2).
[3] - انظر الملحق رقم (2) الجدول رقم (3).
[4]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمئن العايب ، مرجع اسبق، ص :172.
[5]- انظر الملحق رقم (2) الجدول رقم (1).
[6]- احمين شفير ، مرجع اسبق ، ص :133 .

أ. الفترة 1980-1984:

تزامنت مع وجود المخطط الخماسي الأول حيث سجلت التراجع النسبي للاستثمار رغم إرتفاع مداخيل الجزائر من المحروقات. هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن هذه الاستثمارات وجهت نحو قطاعات إجتماعة ونحو البناءات الكبرى في مجال الطرقات وغيرها وكذا قطاع السكن، إلا أن عدم إكتمال المشاريع المقررة في الفترة السابقة والتي حضيت بالأولوية أعطى بعض الفعالية لهذه الاستثمارات خاصة في مجال التشغيل حيث تم إنشاء أكثر من 718000 منصب شغل جديد بمعدل متوسط سنوي يقدر بـ 140000 منصب شغل سنويا من بينهم 621900 وظيفة في القطاع العام أي بمعدل 86% من المناصب المنشاة، إعتبرت الإدارات أهم قطاع ساهم في هذا العدد بـ 33% يأتي بعدها قطاع الأشغال العمومية بـ 29.5 % أما الصناعة فقدرت مساهمتها بـ 13,56%[1]، كما أنه يمكن ملاحظة التدهور في نصيب القطاع الزراعي في حجم التشغيل حيث عرف إستمرار إنخفاض عدد المشتغلين فيها، وذالك في ظل غياب الحوافز التي تمنحها الدولة من اجل إنعاشه وترقيته، هذا الحجم الهائل من التشغيل اثر في مخزون البطالة حيث، وصل معدلها سنة1984 إلى8.7 % بحجم بطالين قدره(380ألف بطال) بعدما كان مخزون البطالين سنة 1980 (1429 ألف بطال) بمعدل بطالة قدره 12% [2] .

ب – الفترة 1985-1989

تزامنت هذه الفترة مع المخطط الخماسي الثاني، وعلى عكس المخطط الأول شهدت هذه الفترة تدهور في مجال التشغيل، وذالك بسبب الضائقة المالية التي شاهدتها البلاد في هذه الفترة، والتي ظهرت بوادرها إبتداءا من سنة 1985 عند تسجيل الإنخفاض العالمي في أسعار النفط التي زادت حدها لتبلغ ذروتها سنة 1986(أكثر من الثلث)[3]، هذا بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي أثرت في أداء الإقتصاد الجزائري خاصة من خلال إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي بإعتباره العملة الرئيسة في المعاملات التجارية مع الخارج مما أدى إلى ظهور العجز العجز في الميزانية العامة للدولة مما حتم على السلطات اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، ضف إلا ذلك الارتفاع الكبير في خدمات الدين بالنسبة لمدا خيل الجزائر من العملة الصعبة من 35% سنة 1985 إلى 75,25% سنة 1989، مما أدى بالجزائر إلى تقليص كبير في وارداتها من 2,2 مليار دولار سنة 1986 إلى واحد مليار دولار سنة 1987، وذلك من أجل دفع خدمات ديونها[4]، مما أدى في النهاية إلى تقلص الإنتاج الوطني نتيجة ندرة موارد التجهيز وكذلك السلع الاستهلاكية، كما أدت الديون المتراكمة إلى تخفيض الاستثمارات حيث كان الاعتماد المالي لهذا المخطط هو 550 مليار دج إلا أن الاستثمار الفعلي كان 370 مليار دج .

إن هذه الوضعية انعكست بالسلب على الهدف المتوقع في هذا المخطط فيما يتعلق بالتشغيل فبدل 946000 منصب التي كان يتوقع إنشائها فإنه، وخلال هذه المرحلة لم يتم إنشاء إلا 380000 منصب شغل جديد

[1] - أنظر الملحق رقم (2) ، الجدول رقم (4).
[2]- أنظر الملحق رقم(2)، الجدول رقم (1).
[3]- يحيات مليكة ، مرجع أسبق ،ص :196
[4]- احمين شفير ، مرجع اسبق ، ص :135 .

بمعدل متوسط سنوي قدره 76000 وظيفة سنويا، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالفترة (1980-1984) هذا الإنخفاض شمل كل القطاعات بإستثناء قطاع الإدارة العمومية الذي بلغت نسبة مساهمته 52%من مجموع مناصب الشغل المستحدثة في حين إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الصناعي لتصل11%من مجموع المناصب المستحدثة في هذه الفترة؛ هذا ما أدى إلى إرتفاع مخزون البطالين في المجتمع الجزائري حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987 بعدما كان435000 سنة 1985 ليصل بعدها إلى 1150000 نسمة سنة 1990 بمعدل قدره 19,7%[1]، ومما زاد الطين بلة هو ظهور بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات لتبدأ أولى إجراءات تسريح العمال بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة حيث بلغ عدد العمال المسرحين في الفترة 1984- 1987 حوالي 88 ألف عامل[2].

2-4-إنعكاس نتائج الإصلاحات على التشغيل والبطالة خلال الفترة 1990- 2000:

عرفت مرحلة التسعينات و ضعا إقتصاديا صعبا تمثل في إختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى، و أساسا ميزان المدفوعات، وذلك بسبب نشوب أزمة المديونية الناتجة عن تضخم الديون وارتفاع خدماتها حيث بدأت تظهر عواقب السياسات الإقتصادية السابقة، والتي كانت قائمة على عوامل يصعب التحكم فيها مثل أسعار عوائد النفط، الإعانات والقروض الخارجية، حيث و بمجرد انهيار أسعار النفط سنة 1986 حتى بدأت قدرات الإقتصاد الجزائري في تمويل الاستثمارات، وكذا شراء التجهيزات الأولية اللازمة لخطط التنمية التي كانت تتبناها في الانخفاض، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو، وظهور الاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية معا أدخل الجزائر في مرحلة من الانكماش كانت له إنعكاسات على الجانبين الإجتماعي والاقتصادي[3]؛ هذا ما جعل المسؤولين الجزائريين أمام حقيقة هامة مفادها انه لم يعد في استطاعة الجزائر تحمل اقتصاد موجه يعتمد على إيرادات نفطية.

على اثر هذه النتائج حاولت السلطات الجزائرية معالجة هذا الوضع من خلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شرع فيها منذ 1988 ليبدأ التطبيق الفعلي لها ابتداء من سنة 1990، والتي تدخل في محتواها النظري، والتطبيقي ضمن الفلسفة العامة لبرامج مؤسسات" بروتن ووتز" هذه الإصلاحات ستفرش الأرضية شيئا فشيئا لاتفاقيات إعادة الجدولة مع هذه المؤسسات وتطبيق برامج التعديل الهيكلي إبتداءا من سنة 1994 *، هذه الإصلاحات تم من خلالها التوقف عن تنفيذ خطة التنمية السائدة، واللجوء إلى تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يهدف إلى إعادة توجيه الإطار الرئيسي للاقتصاد نحو اتجاه أكثر توافقا مع إقتصاد السوق ؛ إلا أن هذه الإصلاحات افتقرت إلى رؤية شاملة كما أنها جاءت في فترة تميزت بضائقة مالية وبالتالي كان لها إنعكاسات سلبية على نمو الاقتصاد كما كان لها إنعكاسات سلبية على التشغيل،

---

[1]- أنظر الملحق رقم(2) الجدول رقم (5).

[2] - بلقاسم حسن بهلول ، تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزءالثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،مارس 1999، ص: 312.

[3]- A . brahimi, **les reformes economiques: implication sociales**, revue Algérienne du travail, N^0 24/1999 .p38 .

*- يمكن اعتبار سنة1990 هي سنة التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي، فقط أنها لم تستفد من إعادة جدولة ديونها إلا بعد أن وصل الاقتصاد الجزائري إلى حد الاختناق سنوات 1993 و 1994، وذالك لكون الإصلاحات التي شرع فيها منذ تلك السنة يمكن اعتبارها إشارات من السلطات الجزائرية لهذه المؤسسات للإعراب عن نواياها الحسنة في الشروع تطبيق برامجها ،لهذا فتقيمنا لمرحة ما بعد 1990هو تقييم لنتائج السياسات التي تحملها برامج التعديل الهيكلي ككل

والبطالة حيث وفي الفترة 1990-1994 لم يتم خلق سوى 459000 منصب عمل بزيادة سنوية قدرها 1,2%[1]، ظلت الإدارة أكثر القطاعات من حيث المساهمة في إنشاء مناصب العمل بمعدل قدره 23,5 % في المتوسط كما سجل القطاع الزراعي تحسنا حيث بلغت نسبة مساهمته في المناصب المستحدثة 20% في المتوسط[2]؛ كما تميزت هذه الفترة بانتشار ظاهرة التشغيل في القطاع الغير الرسمي نتيجة انخفاض قدرة القطاع العام على خلق منصب الشغل حيث قدر عدد العاملين بالقطاع الغير الرسمي خارج الفلاحة سنة 1993 أكثر من 756 ألف أي ما يعادل تقريبا 15%من عدد السكان المشتغلين، جلهم يتمركزون في المؤسسات الصغيرة الغير مصرح بها وكذا الأعمال المنزلية[3]. كما أنه و إبتدءا من هذه الفترة بدأت تظهر المساهمة الهامة للقطاع الخاص في احدث مناصب العمل حيث انتقلت نسبة التشغيل به مقارنة بالحجم الإجمالي من 21,4% سنة 1986 إلى 42% سنة 1992[4].

مع بداية سنة 1994 كان الاقتصاد الجزائري قد وصل إلى حد الاختناق حيث بلغ ثقل المديونية 84% من إجمالي مدا خيل الصادرات سنة 1994 هذا بالإضافة إلى وصول عجز الميزانية العمومية لأكثر من 100 مليار دج سنة 1993 كما عرف الناتج الداخلي الخام معدل نمو سلبي قدر بـ(0,9- %) سنة 1994[5] ،هذا ما دفع الجزائر إلى قبول برنامج التعديل الهيكلي** المفروض عليها من طرف صندوق النقد الدولي كوصفة للاقتصاد الجزائري والذي يتضمن[6] :

1. تخفيض الطلب الداخلي عن طريق تخفيض النفقات الداخلية
2. تخفيض العملة الوطنية
3. إعادة الجدولة
4. خوصصة القطاع العمومي
5. تحرير التجارة الخارجية
6. تسريح العمال
7. تحرير الأسعار

بالرغم من النتائج المهمة لهذا البرنامج خصوصا فيما يتعلق بمسألة الديون، وكذا التوازنات المالية [7]،إلا انه وعلى غرار كل برامج الإصلاحات التي تسعى إلى إقامة التوازنات المالية بعيدا عن التوازنات الاقتصادية فإنها تؤثر بشكل سلبي على التشغيل خصوصا مع بداية تطبيقها، وذلك لكونا تعتمد على سياسة تقشف تهتم بالتحكم في الطلب الكلي مما ينتج عنها انكماش اقتصادي وتقليص في فرص العمل، وهذا ما حدث فعلا

---

[1]- انظر الملحق رقم (2) الجدول رقم (6).

[2]- ناصر دادي عدون ،عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره ، ص: 185.

[3]- عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص:320..

[4] - ONS, Situation de l'emploi (1989-1992), Alger, 1992.p36-54 .

[5]- يحيات مليكة ، مرجع أسبق ،ص :169.

**- للإطلاع على المحتوى التطبيقي لبرنامج التعديل الهيكلي ،انظر، مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص: 130-160

[6] - Banque d'Algérie, **Note de conjoncture**, février 2001, P02.

[7]-للمزيد حول نتائج برنامج التعديل الهيكلي على مستوى الاقتصاد الجزائري ومؤشراته انظر: احمين شفير ،مرجع سابق ،ص 138 -156؛ انظر كذالك كذالك ناصر دادي عدون. عبد الرحمان العايب ، مرجع سابق ، ص: 200-250.

في الجزائر فقد عرف معدل البطالة تدهور مستمر، حيث انتقل من 23% سنة 1993 إلى 28% سنة 1997 إلى ثم إلى ما يقارب 30%سنة 2000 أي ما يعادل 2,4 مليون عاطل[1]، هذا المخزون الكبير لعدد البطالين ساهمت فيه نتائج الإصلاح الهيكلي ليس من خلال التقليص من فرص إنشاء مناصب العمل فقط بل كذلك بالتسبب في فقدان مناصب عمل كانت موجودة، وذلك اثر غلق المؤسسات بسبب إنعدام مردوديتها المالية، أو بسبب المنافسة التي تعرفها نتيجة فتح أبواب التجارة الخارجية وما نتج عنها من إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة. فالأرقام ورغم تضاربها تتحدث عن فقدان مئات الألاف من العمال لمناصب شغلهم فأرقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتحدث عن فقدان 300 ألف عامل لمناصب عملهم بين سنتي (1994 و 1996)[2]، بينما تحدث أرقام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن أكثر من 480 ألف عامل فقدوا مناصب عملهم في الفترة ما بين 1994 و 1998[3] . ومما ساهم أيضا في ارتفاع مخزون عدد البطالين ارتفاع المركب الأساسي لهذا المخزون والمتمثل في الطلب الإضافي الناجم عن النمو في الفئة النشيطة، حيث بلغ عدد السكان النشيطين عام 2000 أكثر من 8.5 مليون نسمة محققا زيادة قدرها 20% مقارنة بسنة 1994، وهو ما شكل ضغط على مخزون البطالين كما شهدت الفترة الموالية لبرنامج التعديل الهيكلي ارتفاع ظاهرة التشغيل غير الرسمي حيث انتقل العدد من 756 ألف سنة 1993 إلى 1.263 مليون سنة 2000، وهو ما يمثل 21% من مجموع السكان المشتغلين وذلك بسبب انعدام مناصب العمل المستحدثة بالإضافة إلى ظاهرة التسريح الجماعي[4] .

4-3- تطور البطالة والتشغيل في عصر نهضة الاقتصاد الجزائري (2000_2009)

إن برامج التعديل الهيكلي التي طبقت في الجزائر كان الهدف منها استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى حيث شملت الإصلاحات جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من اجل تحرير الاقتصاد الوطني، ومن اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، وبالنظر إلى النتائج الفعلية فلقد حققت هذه الإصلاحات نتائج معتبرة خصوصا على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية حيث انخفضت نسبة خدمات الديون من 47,5 % سنة 1998 إلى 19,8% سنة 2000 أضف إلى ذلك النمو الايجابي لميزان المدفوعات الذي قدر بـ 1,48 مليار دولار سنة 1996 بعدما كان 300 مليون دولار سنة 1993، كما أن معدلات نمو الناتج تزايدت بشكل كبير حيث بلغت سنة 2000 ما يقارب 2.5 بعدما كانت سالبة (−1,1%) سنة 1994.[5]

بالرغم من هذه النتائج الايجابية إلا انه وكما كان متوقع فان هذه الإصلاحات أثرت بشكل سلبي على مستوى المعيشة من خلال تأثيرها السلبي على مستوى التشغيل والبطالة، إذ وصل معدل البطالة إلى 28,9% سنة 2000هذه النتائج تبين بأن الأولوية خلال فترة الإصلاحات(إلى غاية 2000) لم تعطى لحل مشكلة البطالة وهذا ما بينته دراسة أنجزت سنة 2002 من طرف المكتب الدولي للعمل بعنوان" سوق العمل

[1] - انظر الملحق رقم (2) الجدول رقم (1).
[2]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1997، السداسي الثاني ،ص:240.
[3]-أحمين شفير ،مرجع سابق،ص: 158 .
[4]-ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 186 .
[5]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول "تقويم اجهزة الشغل "، جوان 2002، ص:67-68.

والتشغيل في الجزائر" حيث أكدت هذه الدراسة على أن السياسات التي شرع فيها بالجزائر خلال المرحلة الانتقالية لم تركز على التشغيل باعتباره هدفا [1]؛ إلا انه وابتداء من سنة 2001 تغير الوضع حيث، وبعد سنوات متتالية من النمو الضعيف عاد الاقتصاد الوطني للازدهار طيلة السنوات اللاحقة لسنة 2001 بفضل تطور السوق البترولية مما سمح بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج [2]، الهدف العملي الذي يتضمنه هذا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب، ودعم النشاطات التي تنتج، أو توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل حيث يهدف المخطط إلى إنشاء 713150 منصب عمل مما يعكس الأولوية الكبيرة التي توليها السلطات الجزائرية لحل مشكل البطالة خلال هذه الفترة [3]، هذا البرنامج دعم ببرنامج أخرى مثل برنامج الفلاحة والتنمية الريفية الذي شرع فيه سنة 2000 و كذا برنامج إعادة تهيئة المنشآت المدمرة جراء زلزال 2003.[4]

هذه البرامج كان لها اثر ايجابي على مجال التشغيل هذا الأثر جسدته الزيادة المعتبرة في عدد مناصب الشغل المحدثة حيث أنه، و بالإضافة إلى مناصب العمل المقررة في البرنامج العادي فلقد وصل عدد المناصب المنشاة إلى 850 ألف منصب عمل تقريبا 53% منها كانت نتاج لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أن الحصيلة النهائية لهذه البرامج هي انخفاض مستمر لمعدلات البطالة ابتداء من سنة 2001 حيث بلغ عدد البطالين في هذه السنة 233449 بطال بمعدل قدره 27,3% مسجلا بذلك تراجعا طفيفا للبطالة بالمقارنة بسنة 2000 سواء كان ذلك بالقيمة المطلقة أو النسبية ليبدأ بعدها معدل البطالة بالانخفاض بنسب كبيرة إلا أن اكبر نسبة انخفاض سجلت هي بين 2003 و 2004 حيث انخفضت معدلاتها بثمانية نقاط بحيث انتقل معدلها من23,7% عام 2003 إلى 17,7% سنة 2004.

ابتداء من سنة 2005 وفي إطار دعم البرامج السابقة، وذالك حتى تطغى عليها الفعالية والاستمرارية وكذا من اجل حشد الموارد والوسائل في خدمة التنمية أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 17 أفريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات المقبلة (2005-2009 [5])، وهو مشروع يهدف إلى إلى تدعيم النمو رصد له مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليا ر دولار حيث ينص الإلزام الحكومي علا إنشاء 2 مليون منصب عمل لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في سوق الشغل[6]، هذا البرنامج كان له له اثر ايجابي على التشغيل والبطالة حيث تبرز المعطيات أن معدلات البطالة استمرت في التراجع حيث بلغت 15,3% سنة 2005 مسجلة بذلك انخفاض طفيف مقارنة بسنة 2004، ولقد استمر هذا الانخفاض في معدلات البطالة ليستقر عند 10 % سنة 2010 بمخزون عاطلين قدره (1076000).

خاتمة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل ظاهرة البطالة ولقد خصصنا المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة ماهية

---

[1]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير حول "عناصر مطروحة لنقاش من اجل عقد النمو"،2005،ص:55

[2]-المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير حول "الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004"،السداسي الثاني ،ص:120

[3]-للمزيد حول الترخيصات المالية لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي أنظر الملحق(2) الجدول رقم (9).

[4]-يحيات مليكة ،مرجع اسبق،ص :174 .

[5]- لنظر إلى مضمون برنامج دعم النمو، أنظر الملحق(2) الجدول رقم (10).

[6]- صالح تومي ومليكة يحيات، " مشكلة البطالة في الجزائر ، دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها " مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص: 30

البطالة سواء تعلق الأمر بمفهومها، أو كيفية قياسها ،أنواعها ، وذالك طبعا حسب تعاريف المؤسسات الدولية كالمكتب الدولي للعمل(BIT)، وذلك لكون معرفة ماهية البطالة يعتبر أمر ضروري أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية ، أن الفهم الحقيقي والجيد للظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم، ومعرفة أسباب ظهورها ، وكذا تحديد السياسات الكفيلة بمعالجتها، ولكن هذا غير كافي حيث أنه لايمكن إهمال محاولات النظرية الإقتصادية في فهم هذه الظاهرة حيث تعتبر الأساس الذي نرجع إليه في فهم أي ظاهرة إقتصادية ولهذا خصصنا المبحث الثاني من هذا الفصل لعرض مختلف المقاربات النظرية التي تشرح أسباب نشوء البطالة، وكذا الميكانزمات الكفيلة بعلاجها(السياسات الإقتصادية اللازمة) منطلقين في ذلك من فهم ديناميكية سوق العمل، وبالرغم من إختلاف وجهات النظر بالنسبة لكل مدرسة وذلك فيما يتعلق بأسباب نشوء حالة من البطالة وكذا السياسات الإقتصادية الكفيلة بعلاجها، إلا أنها تشترك جميعها في نقطة واحدة وهي عدم مقدرتها على تفسير آلية سوق الشغل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة ومستمرة ، وهذا يرجع إلى الديناميكية السريعة التي يتميز بها هذا الأخير، وكذا التغيرات التي تحدث فيه باستمرار.

ولإعطاء الموضوع أكثر خصوصية فإننا تطرقنا في نهاية هذا الفصل إلى ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تحديد مفهومها، وكذا كيفية قياسها وذالك حسب معايير الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) مع التركيز على أسباب وجود البطالة في الجزائر، وكذا خصائصها، وتطورها بحيث نجد في هذا الخصوص أن أسباب البطالة تعود إلى عدة عوامل متداخلة منها النمو الديمغرافي، وكذا عدم الانسجام الفادح بين التعليم و التكوين من جهة، و عالم الشغل من جهة أخرى، ضف إلا ذلك عمليات التسريح الجماعي للعمال نتيجة حل المؤسسات الإقتصادية في فترة الإصلاحات الإقتصادية التي سبقت المرحلة الإنتقالية ،إلا أن إرتفاع معدلات البطالة في الجزائر لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية بل كان إبتداء من سنوات الثمانينات، وذلك نتيجة التراجع عن الاستثمارات، وكذا الأزمة النفطية التي مست الجزائر إبتداء من سنة 1986، وما خلفته من ضائقة مالية، مما أدى بالجزائر بالقبول ببرامج التعديل الهيكلي والحصيلة النهائية هي بلوغ معدل البطالة 9, 28 % ، إلا انه و إبتداء من هذه السنة فإن هذا المعدل تراجع بشكل محسوس وذلك بسبب التغيير في الأولويات حيث أن الحكومة وإبتداء من هذه السنة ركزت على السياسات الكفيلة بمعالجة أثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي، والمتمثلة في إنخفاض المستوى المعيشي، ولذلك أصبحت مسألة التشغيل ضمن الأولويات، ولقد استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب بفضل تطور السوق البترولية مما سمح بوضع مجموعة برامج نمو بهدف إعادة تنشيط الطلب، ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة و توفر الشغل. هذا ما أدى إلى تراجع معدل البطالة بشكل محسوس حيث انتقل من 28.9% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010.

إلا أن خطر البطالة في الجزائر لا يكمن في حجمها فقط، إنما في بنيتها، فهي بطالة تمس فئة الشباب ذكورا و إناثا – أكثر من الفئات الأخرى، وتمس سكان الريف أكثر من سكان الحضر، و أغلبية هؤلاء البطالين غير مؤهلين، كذلك طول المدة التي يبقى فيها البطال يبحث عن شغل، بالإضافة إلى بطالة حاملي الشهادات، وبطالة المسرحين لأسباب إقتصادية.

الفصل الثالث:

نماذج الانحدار الذّاتي وتطبيقاتها على حالة "VAR" الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

نهدف من خلال هذا الفصل إلى الإجابة عن الإشكال الأساسي لهذه الدّراسة، من خلال دراسة وتحليل العلاقة الموجودة بين أداء السّياستين المالية، والنّقدية من جهة ومعدّلات البطالة من جهةٍ أخرى. وفي هذا الصّدد نجد أنّ عملية تقدير نموذج معادلات آنية يحتوي على تأخيرات كل المتغيّرات المدروسة، يمكن أن تفي بالغرض. لكن المشكل المطروح في هذه الحالة هو أنّ عملية بناء و تقدير هذا النّوع من النّماذج تتضمّن اتّخاذ نوعين من التّدابير. يتعلّق أولهما بضرورة تقسيم متغيّرات الدّراسة إلى مجموعتين حسب خاصيّة المنشأ الدّاخلي أو الخارجي لها، أمّا الثّاني فيتعلّق باللّجوء إلى وضع بعض القيود على الوسائط والمعلمات المُقدّرة بُغية الحصول على نموذج مميّز[1] (مميّز بالضّبط)، أو زائد التمييز، لكن وحسب (1980)» «Sims فإنّ كلٌّ من التّدابير السّابقة الذّكر يتضمّن العديد من القرارات الذّاتية، التي لا تستند إلى أي منطقٍ أو واقعٍ إقتصادي، و هو ما يمكن اعتباره نقطةً أساسية وجوهرية من نقاط ضعف ما يسمّى بالنّمذجة الهيكلية.

بالنسبة لـ"Sims" فإنّ دراسة العلاقات الآنية الحقيقية بين أي مجموعة من المتغيّرات، يستدعي ضرورة معالجة هذه المتغيرات على قدم المساواة، وذلك دون أيِّ تمييزٍ مسبق بين المتغيّرات الدّاخلية و المتغيّرات الخارجية[2]. حسب هذه الفلسفة – وانطلاقًا من تعميم مقاربة نماذج الإنحدار الذّاتي أحادية المتغيّرات (AR) للباحثين «Box و Jenkins (1970)»– قام "Sims (1980)" باقتراح البديل للنّماذج الهيكلية، متمثّلاً فيما أُطلق عليه مقاربة نماذج أشعة الإنحدار الذّاتي[3] (the vector autoregressions approach)، هذه المقاربة تعتمد على فرضيةٍ أساسية، مفادها أنّه يمكن تقديم وصف شامل ودقيق لتطوّر النّظام الاقتصادي المدروس، من خلال وصف السّلوك الدّيناميكي لشعاع يتكون من "N" متغيّرة تابعة خطيّا للماضي[4].

هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى مبحثين، بحيث سنتناول في المبحث الأول أهم المبادئ والأسس النظرية المتعلّقة بالتقنية المُستعملة (نماذج أشعة الانحدار الذّاتي "VAR")، على أن يتم في المبحث الثّاني استخدام وتطبيق هذه التقنيّة لدراسة الآثار التي يمكن تُخلّفها كلٌّ من السّياستين المالية والنّقدية بمختلف أدواتيهما على معدّلات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

---

[1] G.S. Maddala, **introduction to econometrics**, second edition, MacMillan publishing company, New York, 1992, P.578.

[2] D.N. Gujarati, **Basic Econometrics** , 4th edition, Mc Graw-Hill / Irwincompanies Inc New York, 2003, P.848.

[3] في هذا النوع من النّماذج تُعامل كل المتغيّرات على أنّها متغيّرات داخلية، كما يمكن النظر إليها - ببساطة – على أنها عن شكل مختصر لبعض نماذج المعادلات الهيكليّة الآنيّة. أنضر:

- J. D. Hamilton , **time series analysis** , princeton university press, United Kingdom, (1994), pp. 326-327.

[4] Sandrine lardic & valérie. Mignon, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières** , ed, economica, paris, 2002, P.83.

المبحث الأول: تقنية أشعة الإنحدار الذاتي VAR:

قبل الشروع في تقديم وتفصيل نماذج أشعة الانحدار الذّاتي "VAR"، سنتطرق أولاً إلى بعض المفاهيم الأساسية المتعلّقة بالسّلاسل الزّمنية التي تعتبر بمثابة نقطة الأساس للدراسات التي تعتمد على هذا النوع من النّماذج.

1-السلاسل الزمنية :

1-1- تعريف السلسلة الزمنية[1]:

هنالك العديد من البيانات الاقتصادية والمالية التي تأتي في شكل سلاسل زمنية، و تعرّف هذه الأخيرة على أنها عبارة عن مجموعة من المشاهدات المتكررة (Repeated Observations) لنفس المتغيرة، مثل معدل البطالة، أسعار الأسهم ...، و نرمز لسلسلة زمنية تعبّر عن متغيّرة ما "X" كما يلي:

$$\{X_t\}\ ,\quad t = 1\,,2 \ldots\ldots T, \qquad \text{أو} \qquad (X_1, X_2 \ldots\ldots X_T)$$

حيث يتم معاملة X_t على أنها متغيرة عشوائية (Random Varyable). كما نميز بين السلاسل الزمنية المستقرة (Stationary Time Series) والسلاسل الزمنية الغير المستقرة (Non Stationary Time Series).

1-2- السلاسل الزمنية المستقرة :

في هذا الصّدد نميز بين تعريفين مختلفين للاستقرارية.

1-2-1- الاستقرارية الضعيفة (Weak Stationarity):

تسمى كذالك الاستقرارية من الدرجة الثانية، ونقول عن سلسلة زمنية X_t ذات المتوسط μ_t، وتباينات مشتركة ذاتية $\gamma_{i\,t}$ (Autocovarians) أنها مستقرة من الدرجة الثانية إذا كان كل من μ_t و $\gamma_{i\,t}$ مستقلان عن الزمن "t" ونكتب :

$$E(X_t) = \mu \qquad \forall : t \ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}1)$$

$$E(X_t - \mu)\,(X_{t-j} - \mu) = \gamma_h \quad , \forall\ j = t \mp h \qquad \ldots\ldots (3\text{-}2)$$

1-2-2-الاسقرارية المشددة (Strict Stationarity):

تكون السّلسلة الزمنية X_t مستقرة –إستقرارية مشدّدة– إذا كان من أجل كل قيمة من قيم $(j_1\ , j_2 \ldots\ldots\ldots\ , j_n)$؛ التوزيع المشترك لـ $(X_t, X_{t+j_2}, X_{t+j_1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots, X_{t+j_n})$ يرتبط فقط بالمجال الذي يفصل الأزمنة $(j_1\ , j_2 \ldots\ldots\ldots\ , j_n)$ وليس بالزمن t في حد ذاته، وبالتالي فانه وإذا كانت السلسلة مستقرة استقرارية مشددة فانه حتما تكون مستقرة من الدرجة الثانية ولكن العكس غير صحيح[2].

1-3 – طرق اختبار استقرارية السلسلة الزمنية :

قبل استخدام أي اختبار إحصائي يمكننا أخذ نظرة أولية عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية من خلال التمثيل البياني، الذي يعبّر عن تغيرات قيم السلسلة المدروسة بدلالة الزّمن، مثلاً (وجود اتجاه عام، فصلية

[1] - j . H . Cockrane , **Time Series For Macooeconomic and Finance**, Graduate Sckool of Businss ,University Of Ckicago,1997, 2005, p.08.
[2] - . D Hamilton, , 1994, P. 45.

أو دورية يعطي الانطباع أن السلسلة الزمنية غير مستقرة)، كما يمكن الاعتماد على دالة الارتباط الذاتي – التي تعبّر عن الارتباط بين مختلف مشاهدات المتغيرة المدروسة– وذالك من خلال دراسة معنوية معاملات هذه الدالة .

1-3-1-دالة الإرتباط الذاتي: Autocorrelation Function (ACF) :

تعد دالة الإرتباط الذاتي من بين الأدوات الإحصائية المهمّة التي يمكن الإعتماد عليها لغرض التعرف على الخصائص الجوهرية للسلسلة الزمنية العشوائية. إذ أن معاملات هذه الدالة – والتي تعبّر عن إرتباط مختلف المشاهدات الخاصة بالسلسلة الزمنية (المعبرة عن الظاهرة محل الدراسة)– يمكن أن تعطينا فكرة أو صورة واضحة حول سلوك الظاهرة، ويُعرّف معامل الارتباط البسيط بين مشاهدتين مختلفتين (البعد بينهما هو الفاصل الزمني K) كما يلي:

$$\hat{\rho}_K = \frac{\sum_{t=K+1}^{N}(y_t-\bar{y})(Y_{t-K}-\bar{y})}{\sum_{t=1}^{N}(y_t-\bar{y})^2} \dots\dots\dots(3\text{-}1)$$

1-3-2- إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي (إحصائيتي Ljung- Box وBox- Pierce):

من أجل إختبار الفرضية الصّفرية المجمّعة التالية:

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_K = 0$$

والتي تعني أن معاملات دالة الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى (1) إلى غاية الدرجة "K" لا تختلف عن الصفر بمعنوية. قام Box وPierce باقتراح الإحصائيتين التاليتين:

❖ **إحصائية Box- Pierce:**

تعطى كما يلي[1]:

$$Q = N\sum_{K=1}^{m}\hat{\rho}_K \dots\dots\dots.(3-4)$$

حيث أن : m تمثل عدد التأخيرات، N عدد المشاهدات، $\widehat{\rho_k}$ قيمة الإرتباط المقدر من الدرجة k.

في ظل H_0 فإن الإحصائية Q تتبع توزيع χ^2 تقاربيًّا بدرجة حرية قدرها m.

$$Q \xrightarrow{A} \chi^2_{(m)} \dots\dots(3-5)$$

إذا كانت قيمة Q المحسوبة أقل من القيمة المجدولة المأخوذة من الجدول الإحصائي الخاص بـ توزيع χ^2 عند درجة حرية m ومستوى معنوية $\alpha\%$ فإننا نقبل الفرضية H_0 ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نقبل الفرضية H_1.

❖ **إحصائية Ljung- Box :**

تعطى هذه العلاقة كما يلي[2]:

$$Q' = N(N+2)\sum_{K=1}^{m}\frac{\widehat{\rho_k^2}}{N-K} \sim \chi^2_{(m)} \dots\dots\dots(3-6)$$

1- G.S. Maddala, 1992, p 540.
2 - G.S. Maddala, 1992, p 541.

في ظل فإن H_0 الإحصائية Q' تتبع كذلك توزيع χ^2 بدرجة حرية قدرها m، و يتم رفض H_0 إذا *كانت* Q' المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ $\chi^2_{(m)}$ عند درجة معنوية $\alpha\%$.

1-3-3- إختبارات الجذر الأحادي:

إن الدّراسة البيانية يمكن أن تعطينا فكرة مبدئيّة عن مدى إستقرارية السّلسلة الزمنية، ولكن ذلك لا يكون بصفةٍ قطعيّة، كما أنها لا تفصح عن سبب عدم الإستقرارية. ومن أجل سدّ هذه الثغرة وبغية معالجة النقائص المرتبطة بالطريقة البيانية (دالة الارتباط الذاتي، التمثيل البياني للمتغيرة بدلالة الزمن) كان لا بد من إستعمال بديل يعتمد على إختبارات إحصائية كمية بحتة، وعمومًا هذا ما تجسّد فيما يسمى باختبارات الجذر الأحادي، إذ أن هذه الأخيرة لا تمكننا من دراسة استقرارية السلسلة الزمنية فحسب بل تعرّفنا عن سبب عدم الاستقرارية[1]، ونميز حسب هذا الأخير بين نوعين من السّلاسل الزمنية.

- **السلاسل الزمنية المستقرة حول اتجاه عام (TS):**

نقول عن السلسلة الزمنية (غير المستقرة) X_t أنها سلسلة زمنية عشوائية من نوع "TS" إذا أمكن كتابتها من الشكل:

$$X_t = f(t) + Z_t \dots\dots\dots (3-7)$$

حيث :

$F(t)$: هي دالة للزمن، و $Z(t)$ هي سيرورة عشوائية مستقرة.

يظهر جليا أن السلسلة الزمنية X_t لا ينطبق عليها تعريف الإستقرارية من الدرجة الثانية، إذ أنه يمكن بسهولة إثبات أن التوقع الرياضي للمتغيرة X_t هو دالة للزمن، فإذا كانت الدالة $f(t)$ تأخذ مثلا شكل كثير حدود من الدرجة الأولى من الشكل:

$$f(t) = \alpha + \beta t \dots\dots\dots (3-8)$$

فان التوقع الرياضي للمتغيرة μ_t يعطى كما يلي:

$$E(X_t) = E[\,(f(t))\,] + E(Z_t) \quad \dots\dots\dots (3-9)$$

$$E(X_t) = \beta t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-10)$$

من خلال العلاقة رقم (3-10) نلاحظ أن التوقع الرياضي للمتغيرة X_t هو دالة للزمن، وهو ما يتعارض مع الشرط الثاني من شروط الإستقرارية الضعيفة.

من بين الخصائص الهامة التي تميز هذا النوع من السلاسل هو عدم إستمرارية أثر الصدمات العشوائية مع مرور الزمن، إذ أن أثر الصدمة يكون عابر ومؤقت[2].

- **السلاسل الزمنية مستقرة الفروقات Ds:**

في هذا النوع من السلاسل الزمنية يكون مصدر عدم الإستقرارية عشوائي، وغير محدد على عكس الحالة السابقة.

نقول عن السلسلة الزمنية (الغير مستقرة) X_t أنها سلسلة زمنية عشوائية من نوع DS من الدرجة d إذا

[1] - D.N. Gujarati , 2003, p. 807.
[2] - J. Johnston, J. Dinardo, **Econometric Methods** , 4th edition, McGraw – Hill, New York, 1997, PP. 221-222.

تطلب الأمر إجراء فروقات من الدرجة الأولى d مرة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة. في هذه الحالة نقول عن السلسلة الناتجة عن هذه العملية أنها متكاملة من الدرجة d و نرمز لها بـ I(d).

إن تعريف السلاسل الزمنية من نوع DS يرتكز على مفهوم أساسي، يتمثل في وجود الجذر الأحادي ضمن كثير الحدود المرافق لديناميكية الإنحدار الذاتي في السيرورة العشوائية المولّدة للسلسلة الزمنية، حيث، واعتمادا على هذا المفهوم الأخير يمكن تعريف السلاسل الزمنية من نوع DS من الدرجة d على أنها تلك السلاسل الزمنية التي يقبل كثير الحدود المعطى بدلالة معامل التأخير المرافق لمركبة الإنحدار الذاتي، d جذر أحادي.

على عكس النوع السابق من السلاسل الزمنية (TS)، هذا النوع من السلاسل(السلاسل من نوع DS) يتميز بكون أثر الصدمة مستمر مع الزمن[1].

1-3-3-1- اختبار ديكي- فولر البسيط (1979):

إن إختبار ديكي فولر البسيط (*DF*)هو عبارة عن إختبار لوجود الجذر الأحادي في السلسلة الزمنية (إختبار اللاإستقرارية) حيث أن الفرضية الصفرية المختبرة هي عدم إستقرارية السيرورة العشوائية من الدرجة الأولى.

إذا كان لدينا y_t تقبل التمثيل AR(1) كمايلي:

$$y_t = \rho y_{t-1} + \mu_t \quad \dots\dots\dots\dots (3-11)$$

مع: $\mu_t \sim N(0,\sigma^2)$

فإنه يمكن التمييز بين ثلاث حالات وذالك حسب قيم $|\rho|$:

- $|\rho| < 1$: السلسلة y_t مستقرة والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- $|\rho| = 1$: السلسلة y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية.
- $|\rho| > 1$: السلسلة y_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع الزمن، والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة مع المشاهدات الحالية.

إن المبدأ الذي يقوم عليه هذا الإختبار هو إختبار الفرضية الصفرية، التي تقر بوجود الجذر الأحادي في السيرورة المولدة للسلسلة الزمنية y_t التي يمكن التعبير عليها كما يلي* :

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ \quad vs \\ H_1: |\rho| < 1 \end{cases} \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-12)$$

من أجل إختبار هذه الفرضية قام ديكي فولر بوضع ثلاث أنواع من النماذج وذلك حسب وجود أو عدم وجود كل من الثابت والاتجاه العام في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وذلك كما يلي[2]:

$$(I) \quad \Delta X_t = \delta X_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-13)$$

[1] - D.N. Gujarati, 2003 ,p 799.

* - إذا كانت الفرضية الصفرية $_0$ محققة فإن y_t تكون معممة بواسطة نموذج سير عشوائي(Random Walk).

[2] - R. Bourbonnais, M. Terraza : **Analyse des séries temporelles en économie** , Presses universitaires de France, Paris , 1998 , P150.

$$(II)\ \Delta X_t = \delta X_{t-1} + \beta_1 + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-14)$$

$$(III)\ \Delta X_t = \delta X_{t-1} + \beta_1 + \beta_2 t + \mu_t \ldots\ldots\ldots (3-15)$$

$$(\delta = \rho - 1) \quad , \varepsilon_t \sim i\ i\ d(0, \sigma_u^2)$$

إن اختبار الفرضية (12-3) يكافئ اختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \delta = 0 \\ \quad vs \\ H_1: \delta < 0 \end{cases} \ldots\ldots\ldots (3-16)$$

هذا الاختبار كغيره من الإختبارات غير المتناظرة يمكن إجراءه بعدة طرق، وأبسط طريقة تتمثل في إحصائية ستودنت المرافقة للفرضية H_0. لكن المشكل المطروح هو أن إحصائية ستودنت العادية تكون غير معيارية (غير صالحة لأن توزيعها التقاربي يتغير حسب الفرضية H_0)، حيث يمكن إثبات أن التوزيع التقاربي لمقدر OLS للمعلمة ρ يكون غير معياري في ظل فرضية عدم الإستقرارية، بحيث أنه لا يملك في هذه الحالة التوزيع الطبيعي التقاربي، ولذلك فإن إحصائية ستودنت المرافقة للإختبار $(\rho = 1,\ \delta = 0)$ لا تملك توزيع تقاربي معياري (توزيع ستودنت مقارب بواسطة توزيع طبيعي)، وهو ما يستدعي إستخدام قيم مجدولة خاصة وضعت من طرف ديكي وفولر[1]، أما عن كيفية إجراء هذا الاختبار فإن" ديكي و فولر" إقترحا إستراتيجية لاختيار النموذج المناسب لاختبار فرضية اللااستقرارية كما هو موضح في الشكل رقم (01) من الملحق رقم(03)، وذالك طبعا بعد تقدير النماذج الثلاث.

بعد تحديد النموذج المناسب بالاعتماد على الاستيراتيجية السابقة الذكر، وكذا تقديره نقوم بحساب إحصائية ديكي فولر τ والمعطاة بالعلاقة التالية :

$$\tau_{\hat{\delta}} = \frac{\hat{\delta}}{\sigma_{\hat{\delta}}} \ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}17)$$

أما فيما يتعلق بقاعدة اتخاذ القرار فتكون كتالي [2] :

- إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية المحسوبة τ_c أكبر من القيمة المطلقة للإحصائية المجدولة τ_t فإننا نرفض فرضية العدم $\delta = 0$ وهذا يجعل السلسلة الزمنية y_t مستقرة من جهة أخرى.
- أما إذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية τ أقل من القيمة المطلقة للقيمة الحرجة لها، فإننا نقبل فرضية العدم التي تقر بعدم استقرارية السّلسلة الزّمنية.

1-3-3-2-اختبار ديكي- فولر المطور(1981):

إن إجراء اختبار ديكي-فولر البسيط (DF)، باستخدام النماذج الثلاث (III, II, I) السابقة يتم في ظل فرضية ضمنية تتمثل في غياب الارتباط الذاتي للأخطاء في هذه النماذج. لكن في الواقع لا يوجد أي ضمان لتحقق هذه الفرضية مسبقا، خاصة إذا علمنا أن هذه النماذج تتضمن إهمال العديد من التأخيرات المتعلقة بالمتغيرة محل الدراسة، والتي قد يكون بعضها مهم في تفسير الظاهرة التي تعبّر عنها هذه

[1] - Georges Bresson et Alain Pirotte, **économétrie des séries temporelles** , , 1ère édition ,presses universitaires de France ,Paris ,1995, p 427- 429.
[2] - D.N. Gujarati, 2003 ,P 816.

المتغيّرة، وهو ما يزيد من احتمال وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.[1]

نسمي اختبار ديكي– فولر المطور(ADF 1981)، ذلك الاختبار الذي يتم مع مراعاة إمكانية عدم تحقق الفرضية السابقة (عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء)، وذلك عن طريق إضافة قيم مؤخّرة لفروقات المتغيرة المختبرَة (X_t)، وتأخذ النماذج المستعملة في هذا الاختبار الشكل التالي:[2]

$$(IV)\ \Delta X_t = \delta X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-18)$$

$$(V)\ \Delta X_t = \delta X_{t-1} + \beta_1 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-19)$$

$$(VI)\ \Delta X_t = \delta X_{t-1} + \beta_1 + \beta_2 t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (3-20)$$

بعد تحديد عدد التأخيرات m الأمثل يتم إجراء اختبار ADF، بنفس طريقة إجراء اختبارDF، حيث يتم الاعتماد على نفس الاستراتيجية التّتابعية، انطلاقًا من النموذج (VI)، وصولاً إلى النموذج (IV). كما أنه يمكن استخدام نفس الجداول الخاصة باختبارDF البسيط، للحصول على القيم الحرجة لإحصائية الاختبار(τ)، بالنسبة لنماذج الثلاث.

2. شعاع الانحدار الذاتي (VAR):

إن نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" هو عبارة عن نظام تكون فيه كل متغيرة داخلية مشروحة بواسطة ثابت بالإضافة إلى P تأخير خاص بها، وP تأخير خاص بالمتغيرات الأخرى في النظام، مما يعني أن كل انحدار في النظام يملك نفس المتغيرات المفسرة، أي أن نمذجة شعاع الانحدار الذاتي تتركز على فرضية مفادها أن التطور الاقتصادي مقارب لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على "K" متغيرة ($X_1, X_2 \ldots X_K$) مترابطة فيما بينها بالماضي[3].

2–1. تقديم النموذج العام VAR:

لغرض توضيح الشكل العام للنموذج (VAR) ندرج المثال التالي:

إذا كان لدينا متغيرتين (X_{1t}, X_{2t}) فإن نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لهما، عند P تأخير يعطى كما يلي:

$$\begin{cases} X_{1,t} = a_1 + \sum_{i=1}^{p} b_{1i} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{p} C_{1j} X_{2,t-j} + d_1 X_{2t} + V_{1t} \\ X_{2,t} = a_2 + \sum_{i=1}^{p} b_{2i} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{p} C_{2j} X_{2,t-j} + d_2 X_{1t} + V_{2t} \end{cases}$$

نلاحظ من هذا النظام أن كل متغيرة هي دالة لقيمها الخاصة المؤخرة، بالإضافة إلى القيم الماضية

[1] - Sandrine lardic, valérie Mignon, 2002, P. 111.
[2] - R. Bourbonnais, M. Terraza, 1998 , P158
[3] - James D. Harmilton, , 1994, P 258.

والحالية للمتغيرات الأخرى.

حيث: V_{1t}, V_{2t} : هما حدا الخطأ العشوائي الذين يحققا ما يلي:

1) V_{1t}, V_{2t} : هما عبارة عن تشويش أبيض بتباين قدره σ_1^2, σ_2^2 على التوالي.

2) V_{1t}, V_{2t}: غير مترابطين أي: $E(V_{1t}, V_{2t}) = 0$

كما أنه يشترط على المتغيرين X_{1t} و X_{2t} أن تكونا مستقرين. الشكل الأخير يمكن كتابته في شكل مصفوفي كما يلي:

$$B\,X_t = A_0 + \sum_{i=1}^{p} A_i X_{t-i} + V_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-21)$$

$$X_t = \begin{bmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{bmatrix} \quad B = \begin{bmatrix} 1 & d_1 \\ d_2 & 1 \end{bmatrix} \quad V_t = \begin{bmatrix} V_{1t} \\ V_{2t} \end{bmatrix} \quad A_0 = \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \end{bmatrix} \quad A_i = \begin{bmatrix} b_{1i} & c_{1i} \\ b_{2i} & c_{2i} \end{bmatrix} \quad \forall i \in (1 \ldots p)$$

الشكل الأخير (3-21) يسمى بالشكل الهيكلي(structural form) كما يطلق عليه مصطلح الشكل البدائي لنماذج (VAR)، وهذا لإحتوائه على التأثيرات الحالية لكل من المتغيرتين أحدهما على الآخر، حيث نلاحظ من المعادلة رقم (21–3) أن مستوى X_{2t} له تأثير فوري على X_{1t} والعكس صحيح[1].

لا يمكن تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي في شكله الهيكلي دون اللجوء إلى وضع قيود إضافية لأنه نموذج ناقص تمييز، ولهذا فإنه غالبا ما يتم استخدام الشكل المختصر(reduced form)، وهو الشكل الذي يتم الحصول عليه بضرب طرفي المعادلة (21–3) بواسطة المصفوفة B^{-1} (بافتراض أن المصفوفة B غير شاذة)، ويمكن في الأخير كتابة الشكل المختصر كما يلي:

$$X_t = \tilde{A}_0 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{A}_i X_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-22)$$

$$\tilde{A}_i = \beta^{-1} A_i \quad , \quad \varepsilon_t = \beta^{-1} v_t \quad , \quad \tilde{A}_0 = \beta^{-1} A_0$$

المعادلة رقم(22 – 3) يمكن كتابتها كما يلي:

$$\begin{cases} X_{1,t} = \tilde{a}_1 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{b}_{1i} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{p} \tilde{C}_{1j} X_{2,t-j} + \varepsilon_{1t}. \\ X_{2,t} = \tilde{a}_2 + \sum_{i=1}^{p} \tilde{b}_{2i} X_{1,t-i} + \sum_{j=1}^{p} \tilde{C}_{2j} X_{2,t-j} + \varepsilon_{2t}. \end{cases}$$

من المعادلة رقم (3-22) يمكن ملاحظة أن:

- X_{2t} لا ترتبط مباشرة بـ X_{1t} اذ انها ترتبط فقط بالقيم المؤخرة لـ X_{1t}، X_{2t}، بالاضافة إلى V_{1t} و V_{2t} هو ما ينطبق كذالك على X_{1t}.

- كما أن التجديدين ε_{1t} و ε_{2t} هما عبارة عن دوال لتجديدات الشكل الهيكلي (V_{1t}, V_{2t}) وبالتالي لهما نفس

[1]- لعلالي علاوة , "سياسات الضبط والاستقرارحسب منظور النمذجة غير الهيكلية " رسالة دكتورة غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة الجزائر, 2007،ص:56.

خصائص تجديدات الشكل الهيكلي فإذا كانت $V_{1\,t}$ و $V_{2\,t}$، تعطى بالعلاقات التالية:

$$\varepsilon_t = \beta^{-1} V_t \Leftrightarrow \varepsilon_{1t} = \frac{V_{1\,t} - d_1 V_{2\,t}}{1 - d_1 d_2} \dots\dots\dots (3-23)$$

$$\varepsilon_{2\,t} = \frac{V_{2\,t} - d_2 V_{1\,t}}{1 - d_1 d_2} \dots\dots\dots (3-24)$$

من خلال العلاقتين الأخيرتين يمكن إبداء الملاحظات التالية:

i. توقع التجديدتين $\varepsilon_{1\,t}$ و $\varepsilon_{2\,t}$ متساوين ويساوي الصفر $E(\varepsilon_{1\,t}) = E(\varepsilon_{2\,t}) = 0$

ii. تجديدات الشكل المختصر غير مرتبطة ذاتيا أي: $E(\varepsilon_{1\,t}\varepsilon_{1\,t-j}) = E(\varepsilon_{2\,t}\varepsilon_{2\,t-j}) = 0$

iii. تباينات تجديدات الشكل المختصر تعطى كما يلي:

$$E(\varepsilon_{1\,t}^2) = \frac{\sigma_1^2 + d_1^2\sigma_1^2}{(1 - d_1 d_2)^2} \dots\dots\dots (3-25)$$

$$E(\varepsilon_{2\,t}^2) = \frac{\sigma_2^2 + d_2^2\sigma_1^2}{(1 - d_1 d_2)^2} \dots\dots\dots (3-26)$$

من خلال العلاقتين الأخيرتين (3–25) و (3–26) نلاحظ أن تباينات ε_{1t} و $\varepsilon_{2\,t}$ مستقلة عن الزمن، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن $\varepsilon_{1\,t}$، $\varepsilon_{2\,t}$ يمكن أن يكونا مرتبطين حتى في حالة استقلال التجديدات $V_{2\,t}$ و $V_{1\,t}$، وذلك ما يمكن ملاحظته من خلال حساب معامل الارتباط المتعدد بين $\varepsilon_{1\,t}$ و $\varepsilon_{2\,t}$.

$$E(\varepsilon_1\varepsilon_{2\,t\pm h}) = \begin{cases} \dfrac{-d_2^2\sigma_1^2 + d_1^2\sigma_2^2}{(1 - d_1 d_2)^2} & h = 0 \\ 0 & h \neq 0 \end{cases}$$

من العلاقة الأخيرة يكون الإرتباط بين $\varepsilon_{1\,t}$ و $\varepsilon_{2\,t}$ يساوي الصفر، إذا وفقط إذا كان $d_1 = d_2 = 0$ وهو ما يعني أن مستوى $X_{2\,t}$ ليس له أثر فوري على $X_{1\,t}$، والعكس صحيح (أي أنهما مستقلتين).

2–2– الصيغة العامة لنموذج VAR :

نقوم في هذه الحالة بتعميم المثال السّابق على الحالة التي تكون فيها X_t تحتوي على N متغيرة، ومن أجل عدد تأخيرات يساوي P وبذلك فان النظام $VAR(P)$ لـ N متغيرة يكتب في شكله المصفوفي كما يلي:

$$X_t = \Phi_0 + \Phi_1 X_{t-1} + \cdots + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3-27)$$

$$X_t = \begin{bmatrix} X_{1\,t} \\ \vdots \\ X_{N\,t} \end{bmatrix}, \quad \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1\,t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{N\,t} \end{bmatrix}, \quad \Phi_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ \vdots \\ a_N^0 \end{bmatrix}, \quad \Phi_p = \begin{bmatrix} a_{1\,p}^1 & \cdots & a_{1\,p}^N \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ a_{N\,p}^1 & \cdots & a_{N\,p}^N \end{bmatrix}$$

حيث ε_t: تشويش أبيض مع مصفوفة تباينات وتباينات مشتركة Σ_ε.

بطريقة مكافئة فإنه يمكن كتابة المعادلة (3-29) كما يلي:

$$\Phi(L)X_t = \Phi_0 + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-28)$$

$$\Phi(L) = \left(\mathrm{I} - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \cdots - \Phi_p L^p\right).$$

حيث L يمثل معامل التأخير الذي يحقق: $L^n = X_{t-n}$

2-3- إستقرارية النموذج (VAR):

إذا كانت لدينا X_t سيرورة عشوائية بعدها $(N \times 1)$ تقبل التمثيل VAR(p)، بحيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$\Phi(L)X_t = \Phi_0 + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (3-29)$$

فإنه يمكن إثبات أن شروط إستقرارية هذا النظام تقودنا إلى وضع شروط على جذور كثير الحدود المصفوفي $\Phi(L)$. حيث يكون النظام مستقرًّا إذا وفقط إذا كانت كل جذور كثير الحدود المصفوفي $\Phi(L)$ التي نرمز لها بالرمز λ كلها ذات مقياس (طويلة) أكبر من الواحد* أي[1]:

$$d\ e|\Phi(\lambda_i)| = |\Phi(\lambda_i)| = \left|\mathrm{I}_N - \Phi_1\lambda - \cdots - \Phi_2\lambda^2 - \Phi_p\,\lambda^P\right| = 0$$

2-4- كتابة النموذج VAR(p) على شكل VMA(∞) :

إذا كان لدينا VAR(p) في شكله الممركز $(\Phi_0 = 0)$ كما يلي:

$$\Phi(L)X_t = \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-30)$$

إذا كانت شروط الإستقرارية السابقة محققة فإنه يمكن كتابته على شكل شعاع إنحدار متوسطات متحركة لانهائي VMA(∞) كما يلي[2]:

$$X_t = \sum_{j=0}^{\infty} \psi_j\, \varepsilon_{t-j} \dots\dots\dots\dots\dots (3-31)$$

حيث : $\psi_j = \Phi(L)^{-1}$

كما يمكن صياغة المعادلة الأخيرة (3-32) على الشكل التالي:

$$X_t = \psi(L)\varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (3-32)$$

حيث : $\psi_0 = \mathrm{I}$ و $\psi(L) = \sum_{j \geq 0} \psi_j L^j$

2-5 التقدير واختيار عدد تأخيرات النموذج (VAR):

2-5-1 تقدير معلمات النموذج VAR(P)[3]:

إن معلمات السيرورة VAR لا يمكن تقديرها مباشرة إلا إذا كانت المتغيرات المكونة للنظام مستقرة (بدون فصلية وبدون اتجاه عام). وهنالك على العموم طريقتين لتقدير الشكل المختصر للنظام VAR، وهي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة أعظم إحتمال (ML).

---

* - يمكن التعبير عن شرط الاستقرارية بصيغة مكافئة كمايلي: نقول عن النظام (3-30) أنه مستقر اذا كانت كل القيم λ المحققة للعلاقة التالية :
$|I_N\,\lambda^P - \emptyset_1\,\lambda^{P-1} - \emptyset_2\,\lambda^{P-2} - \cdots - \emptyset_2| = 0$، ذات قيمة (أو طويلة) اقل من الواحد.

[1] - G. Kirchgässner, J. wolters , **introduction to modern time series analysis** , Springer-verlag Berlin Heidelberg, New York , 2007, p127-128.

[2] - G. Kirchgässner, J. wolters, 2007, p. 127-128.

[3] - Sandrine lardic, valérie Mignon, 2002 , p .90-94.

- **تقدير معلمات النظام VAR(P) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).**

إذا كان لدينا النموذج VAR (p) كمايلي:

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \cdots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3-33)$$

$$\Phi(L) X_t = \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-34)$$

مع $\varepsilon_t \sim BB(0,\Sigma)$

فإنه يمكن كتابة المعادلة رقم j للنموذج VAR(P) كمايلي:

$$X_j = \begin{bmatrix} X_{j\,1} \\ X_{j\,2} \\ \vdots \\ \vdots \\ X_{j\,t} \\ \vdots \\ \vdots \\ X_{j\,T} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X'_0 & \cdots & \cdots & \cdots & X'_{1-p} \\ X'_1 & \cdots & \cdots & \cdots & X'_{2-p} \\ \vdots & \cdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ \vdots & \cdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ X'_{t-1} & \cdots & \cdots & \cdots & X'_{t-p} \\ \vdots & \cdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ \vdots & \cdots & \cdots & \cdots & \vdots \\ X'_{T-1} & & & & X'_{T-p} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \phi^1_{1\,j} \\ \phi^2_{1\,j} \\ \vdots \\ \phi^N_{1\,j} \\ \phi^1_{2\,j} \\ \vdots \\ \phi^N_{p\,j} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{j\,1} \\ \varepsilon_{j\,2} \\ \varepsilon_{j\,3} \\ \vdots \\ \vdots \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon_{j\,T} \end{bmatrix}$$

$$X_t = \mathbb{X}\,\psi_j + \xi_j \ldots\ldots\ldots\ldots (3-35)$$

$\mathbb{X}$: مصفوفة ذات الأبعاد (T*PN)، ψ_j شعاع ذو البعد (PN*1)، ξ شعاع ذو البعد (T*1).

بتجميع الـ N معادلة في نظام واحد نجد أن نموذج VAR(P) يكتب على الشكل:

$$\begin{matrix} X_1 = \mathbb{X}\,\psi_1 + \xi_1 \\ X_2 = \mathbb{X}\,\psi_2 + \xi_2 \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ X_n = \mathbb{X}\,\psi_n + \xi_n \end{matrix} \Leftrightarrow \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \mathbb{X} & 0 & \cdots & \cdots & 0 \\ 0 & \mathbb{X} & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \mathbb{X} & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \mathbb{X} & 0 \\ 0 & \cdots & \cdots & 0 & \mathbb{X} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \psi_1 \\ \psi_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \psi_N \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_{1\,1} \\ \vdots \\ \varepsilon_{1\,T} \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} \varepsilon_{2\,1} \\ \vdots \\ \varepsilon_{2\,T} \end{bmatrix} \\ \begin{bmatrix} \varepsilon_{N\,1} \\ \vdots \\ \varepsilon_{N\,T} \end{bmatrix} \end{bmatrix} \ldots\ldots\ldots\ldots (3-36)$$

حيث: $(\psi_1, \psi_2, \ldots\ldots \psi_k)$ شعاع بعده $(N^2P * 1)$.

$(\varepsilon_1, \ldots\ldots \varepsilon_N)$ شعاع بعده $(NT*1)$.

من خلال ملاحظة مصفوفة(التباين–التباين المشترك للأخطاء)، نلاحظ أن الأخطاء من معادلة لأخرى تكون مرتبطة فقط خلال نفس الزمن وهو ما يتضح من خلال العناصر $i\ j$ ، مع $i \neq j$.

كما نلاحظ أن المصفوفة $\mathbb{X}$ ليس لها علاقة بـ j ، وهي نفسها بالنسبة لكل المعادلات، إذ أنها لا تختلف من معادلة لأخرى (مصفوفة المتغيرات المفسرة في النظام هي عبارة عن مصفوفة قطرية)، ولهذا فإنه – وحسب نظرية"*Zellner*" (1962) – فإنه يمكن *تطبيق* (OLS) على كل معادلة على حدى والحصول على مقدرات مكافئة (من حيث الفعالية) للمقدرات المتحصل عليها من خلال تطبيق MCG على النظام ككل[1].

- **التقدير باستخدام طريقة أعظم إحتمال ML[2]:**

إن طريقة "OLS" تكون غير صالحة للتطبيق في حالة وجود قيود على معلمات النظام "VAR" إذ تعتبر

[1] - J. M. Wooldridge, **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data** , The MIT Press, London (England), 2002, PP. 164-166.
[2] - Sandrine lardic, valérie Mignon, , 2002 , p.90.

طريقة أعظم احتمال ML *البديل الأنسب في هذه الحالة.

إذا كانت لدينا سيرورة VAR(p) المعرّف كما يلي:

$$X_t = \emptyset_1 X_{t-1} + \emptyset_2 X_{t-2} + \cdots + \emptyset_p X_{t-p} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-37)$$

حيث: ε_t شعاع الأخطاء العشوائية يشكل لنا إضطرابا أو تشويشا أبيض بمصفوفة تباينات وتباينات مشتركة Ω_ε.

دالة الإحتمال (الشرطي) المشروطة بكل القيم الماضية للسيرورة X تعطى بالعلاقة:

$$L(X_1, X_2, \ldots, X_T) = \prod_{t=1}^{T} L(X_t / X_{t-1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-38)$$

حيث: X_{t-1} هي ماضي X_T إلى غاية اللحظة $(t-1)$ (اللحظة $(t-1)$ متظمنة كذلك)

دالة أعظم إحتمال تكتب كما يلي:

$$L(X_{N^1}.X_{N^2} \ldots X_{N^T}) = \prod_{t=1}^{T} \frac{1}{(\sqrt{2})^N \sqrt{\det \Sigma_\varepsilon}} \times$$
$$\exp\left[-\frac{1}{2} \sum_{t=1}^{T} (X_1 - \emptyset_1 X_{t-1} - \cdots - \emptyset_p X_{t-p})^t \Sigma_\varepsilon^{-1} \left((X_1 - \emptyset_1 X_{t-1} - \cdots - \emptyset_p X_{t-p})^t\right)\right] \ldots 3-39)$$

العلاقة الأخيرة تكتب في شكلها اللوغاريتمي كما يلي:

$$\log L(X_1.X_2 \ldots X_T) = \frac{-NT}{2} \log 2\lambda - \frac{T}{2} \log \det \Sigma_\varepsilon - {}^1/_2 \sum_{i=1}^{T} \varepsilon_t \sum_{\varepsilon}^{-1} \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3-40)$$

يكفي تعظيم العبارة الأخيرة بالنسبة إلى $(\phi_1 ، \phi_2 \ldots \phi_p)$ وكذا بالنسبة لـ Σ_ε، من أجل الحصول على مقدّرات ML لمعلمات النموذج وكذالك مصفوفة التباينات والتباينات المشترك.

2-5-2- تحديد درجة التأخير P في نماذج VAR:

من أجل تحديد درجة التأخير P في نماذج الـ VAR يمكن الاعتماد على معايير إحصائية تسمى بمعايير المعلومات، حيث نقوم بتقدير عدد معين من نماذج VAR من أجل عدد تأخيرات يتراوح بين 0 و h حيث (h هو أكبر تأخير مقبول بالنظر إلى نوع وحجم المعطيات الموجودة وكذا بالنظر إلى ما تنصص عليه النظرية الاقتصادية). حيث نقوم باختيار التأخير P المرافق لأصغر قيمة لأحد المعايير التالية[1]:

$$AIC = \log\left(\det_{\varepsilon}^{\wedge}\right) + \frac{2N^2P}{P} \ldots\ldots\ldots\ldots (3-41)$$

$$SIC = \log\left(\det_{\varepsilon}^{\wedge}\right) + \frac{N^2P \ \ Log\ T}{T} \ldots\ldots\ldots\ldots (3-42)$$

حيث:

N: عدد متغيرات النظام، T عدد المشاهدات، $\hat{\sum}_\varepsilon$ هو مقدر مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة الخاصة

---

* - تجدر الإشارة إلى أن تطبيق طريقة أعظم احتمال ML في هذه الحالة يستدعي توفر فرضية التوزيع الطبيعي المتعدد.

[1] - G. Kirchgässner, J. wolters, 2007, p 127-128.

بالبواقي، P عدد التأخيرات.

2-6 إستخدامات النموذج VAR:

2-6-1 التنبؤ:

إذا كان لدينا النموذج VAR(p) يكتب كما يلي[1]:

$$X_t = \hat{\phi}_0 + \hat{\phi}_1 X_{t-1} + \cdots \hat{\phi}_P X_{T-P} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-43)$$

ولنفرض أنه قد تم اختيار عدد تأخير P وأن $\hat{\phi}_i$ قد تم تقديرها وأن مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة الخاصة بـ ε_t قد تم تقديرها هي الأخرى، كما نفترض أنه تم التحقق من إستقرارية النموذج. وبالتالي فإنه يمكن القول أنه يمكن الإعتماد على هذا النموذج لإنتاج تنبؤات مستقبلية حيث يُعرّف التنبؤ للشعاع X_t في الافق h تقليديًّا على أنه التوقع الشرطي لشعاع المتغيرات X_{t+h} المحسوبة بالإعتماد على المعلومات المتوفرة في الزمن t، ونكتب:

$$E(X_{t+h}) = E(X_{t+h}/\underline{X_1^t}) = +\hat{\phi}_1 X_t + \cdots \hat{\phi}_P X_{T-P} + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-44)$$

حيث:

$\underline{X_1^t}$: تمثل ماضي السيرورة X_t الى غاية الزمن t (المعلومات الخاصة بالفترة t تكون مأخوذة بعين الاعتبار)

فمثلا إذا كان لدينا نموذج VAR من الدرجة الأولى كما يلي:

$$X_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 X_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-45)$$

فإن التنبؤ للفترة h=1 في المستقبل يكتب كما يلي:

$$E(X_{t+1}) = \emptyset_0 + \emptyset_1 X_t \ldots\ldots (3\text{-}46)$$

- من أجل h=2 فإن التنبؤ يكتب كما يلي:

$$E(X_{t+2}) = \emptyset_0 + \emptyset_1 E(X_{t+1}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-46)$$

$$= \emptyset_0 + \emptyset_1(\emptyset_0 + \emptyset_1 X_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-47)$$

$$E(X_{t+2}) = (I_N + \emptyset_1)\emptyset_0 + \emptyset_1 X_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-48)$$

- في الزمن h وبالتعويض التراجعي (الخلفي) يمكن كتابة التنبؤ في الزمن h كما يلي:

$$E(X_{t+h}) = (I_n + \phi_1 \ldots\ldots + \phi_1^{h-1})\phi_0 + \phi_1^h X_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-49)$$

أما إذا أردنا حساب هذا التوقع لما $h \to \infty$، وإذا كان كثير الحدود A(L) قابل للعكس فإن[2]:

$$h \rightsquigarrow \infty \Rightarrow A^h \rightsquigarrow 0$$

$$\lim \mathbb{E}_t(X_{t+h}) = C(1)\emptyset_0 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-50)$$

أي أن التنبؤ يؤول إلى متوسط $\emptyset_0$ للسيرورة X_t لما h يؤول إلى ما لانهاية*.

2-6-2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

تعد عملية تحليل الصدمات وتفسير دوال الاستجابة من بين الاستخدامات الأساسية لنماذج الـ VAR، حيث أن هذه العملية مهمة جدًّا لفهم ديناميكية النظام الاقتصادي الذي يصفه النموذج الإحصائي المقدّر.و

[1] -- Sandrine lardic, valérie Mignon, 2002 , p90-90

*- هذه النتيجة تبقى صالحة مهما كانت درجة كثير الحدود h.

تمثل معاملات دالة الاستجابة، الأثر الذي يحدثه تجديد معين في متغيّرةٍ ما على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الدّاخلية في النظام، إذ أن حدوث صدمة في المتغيرة "i" يمكن أن يؤثر عليها مباشرةً، كما أنه يمكن أن ينتقل إلى باقي متغيرات النظام، وذلك عبر الهيكل الديناميكي لـ" VAR ".

إذا كان لدينا نموذج VAR(P) والذي يمكن كتابته على شكل شعاع متوسطات متحركة VMA(∞) كما يلي:

$$X_t = \varepsilon_t + \Psi_1\varepsilon_{t-1} + \Psi_2\varepsilon_{t-2} + \cdots + \Psi_P\varepsilon_{t-P} \ldots\ldots\ldots\ldots (3-51)$$

$$X_t = \sum_{j=0}^{\infty} \varepsilon_{t-j} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-52)$$

إن هذه الصيغة الأخيرة(52 – 3) تعتبر مفيدةٌ جدًّا في عملية تحليل الصدمات، إذ أن تجديدات هذا النموذج يمكن أن تفسيرها كصدمات يتم تمييز انتشارها بواسطة ديناميكية النموذج الـ " VAR ". أي باستعمال المضاعفات الديناميكية Ψ_j ($j \geq 0$)، حيث أن إنتشار صدمة معينة وانتقالها إلى جميع متغيرات النظام يظهر من خلال هذه المصفوفات.

يعطى المضاعف ($\Psi_{i\,jh}$)الذي يمثل أثر صدمة j على المتغيرة i، h فترة بعد حدوث هذه الصدمة (وذالك مع اعتبار ثبات كل التجديدات الأخرى خلال كل الأزمنة) كما يلي[1]:

$$\Psi_{i\,jh} = \frac{\delta X_{i\,j}}{\delta \varepsilon_{j\,s}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-53)$$

حيث: $h = t - s$ و $s \leq t$، أمّا S: لحظة حدوث الصدمة، و i, j= 1, 2,…, N.

- **عمودية الصدمات وتحليل دوال الاستجابة:**

إذا كانت التجديدات غير مرتبطة فإن عملية تفسير دوال الاستجابة للصدمات تكون بسيطة، لكن في الواقع فإن التجديدات غالبا ما تكون مرتبطة، ما يعني أنها تكون لديها مركبة مشتركة والتي لا يمكن إرفاقها بمتغيرة معينة، مما يجعل من عملية تفسير، وتحليل دوال الاستجابة للصدمات أمر ضعيف ومستحيل، وهو ما يستدعي جعل هذه الصدمات متعامدة، وذلك بالاعتماد على تحويل خطي، حيث يتم الحصول على تجديدات قابلة للتحليل والتفسير لأنها غير مرتبطة. وتعدّ طريقة التفكيك لـ cholesky (Cholesky decomposition) من بين الطرق الأكثر إستعمالاً في هذا المجال، حيث تكون مصفوفة التّباينات والتّباينات المشتركة للتجديدات الناتجة عند تطبيق هذه الطريقة، عبارة عن مصفوفة قطرية.

بالرغم من أن طريقة التفكيك لـ cholesky مستعملة بكثرة[2] إلا أن النتائج المتحصل عليها ترتبط بقوة بالنظام الذي يتم حسبه ترتيب المتغيرات (حيث يتم ترتيب المتغيرات حسب هذه الطريقة من الأكثر خارجيةً إلى الأكثر داخلية)، كما أن العائق الأكبر الذي يواجه هذه الطريقة هو عدم إمكانية إعطاء تفسير إقتصادي للصدمات المتحصل عليها (المستقلة)،لأن عملية ترتيب المتغيرات في هذه الطريقة تتم بالإعتماد على

[1] - James D. Harmilton, ,1994, P 318-319 .

[2]- إن تحديد الصدمات باستناد إلى معيار cholesky هي مستقاة من أعمال Sims (1980) وتسمى بـ المقاربة التكرارية (recursive approach) للمزيد حول هذا انظر :

- Sims. C.A., **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, Vol.48, January 1980, PP.1-48.

معايير إحصائية بحتة. هذا من جهة أما من جهة أخرى وحتى في حالة استقلالية التجديدات القانونية (canonical innovations/ resudials)، والتي تمثل دوافع (impulsions) تترجم تقلبات النظام الديناميكي المدروس فانه لا يمكن تشبيهها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل فقط الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية، مما دفع بعض الباحثين من أمثال Shapiro و Watson (1988)، و أيضا Blanchard و Quah (1989) إلى الاعتماد على مقاربة أخرى يتم من خلالها تعريف و تحديد صدمات هيكلية مفسَّرة اقتصاديا، وهذا بالإضافة إلى قيود الاستقلالية الاعتيادية في طريقة التفكيك لـ cholesky بحيث يجب تصميم نموذج بقيود أخرى تعكس السلوكات الاقتصادية، وتسمى هذه المقاربة بـ مقاربة نماذج المتجهات ذات الإنحدار الذاتي الهيكلية (Structural Vector Auto Regression Models-SVAR)[1] ، بحيث وبموجب هذه المقاربة فانه يتم الحصول على تجديدات (بواقي)، متعامدة وفي نفس الوقت تملك تفسير اقتصادي.(صدمات هيكلية).

2-6-3- تفكيك التباين:

على غرار دوال الإستجابة فإن عملية تفكيك التباين تعتبر من بين أهم إستخدامات النماذج VAR ؛ فإذا كانت دوال الإستجابة تفسر كيف تنتشر صدمة معينة في متغيرة ما من متغيرات النظام على هذه المتغيرة نفسها، وعلى باقي المتغيرات الداخلية. فإن عملية تفكيك التباين تساعد على توضيح الأهمية النسبية لكل متغيرة من متغيرات النظام في تفسير التغيرات التي تحدث في متغيرة ما، وذالك من خلال معرفة نسبة مساهمة كل متغيرة من متغيرات النظام في تباين خطأ التنبؤ في أفق معين (h) الخاص بالمتغيرة المعنية. ولتوضيح فكرة تفكيك التباين سوف يتم الإعتماد على المثال السابق (النموذج VAR(1)) والموضح في العبارة (3 – 43)، يعطى خطأ التنبؤ للمتغيرة $X_{1\,t}$ في الأفق h بالعلاقة التالية :

$$X_{1\,t+h} - E(X_{1\,t+h}) = \emptyset_{1\,1}(0)\varepsilon_{X\,1\,t+h} + \emptyset_{1\,1}(1)\varepsilon_{X\,1\,t+h-1} + \cdots + \emptyset_{1\,1}(h-1)\varepsilon_{X\,1\,t+1}$$
$$+\emptyset_{1\,2}(0)\varepsilon_{X\,2\,t+h} + \emptyset_{1\,2}\varepsilon_{X\,2\,t+h-1} + \cdots + \emptyset_{1\,2}(h-1)\varepsilon_{X\,2\,t+1} \cdots \cdots \cdots (3-54)$$

بإستخدام المعادلة (3-54) يمكن حساب خطأ التنبؤ بالمتغيرة $X_{1\,t}$ في الأفق h وليكن $\delta^2_{X\,1}(h)$:

$$\sigma^2_{X\,1}(h) = \sigma^2_{X\,1}[\emptyset^2_{1\,1}(0) + \emptyset^2_{1\,1}(1) + \cdots + \emptyset^2_{1\,1}(h-1)] + \sigma^2_{X\,2}[\emptyset^2_{2\,2}(0) + \emptyset^2_{2\,2}(1) + \cdots + \emptyset^2_{2\,2}(h-1)] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-55)$$

يمكن تفكيك تباين خطأ التنبؤ بالمتغيرة x_1، وذالك حسب معيار مصدر الصدمة (أي إذا كانت ناتجة عن التجديد $V_{X\,1\,t}$ أو التجديد $V_{X\,2\,t}$)، والعبارتين التاليتين تبينان وزن مساهمة كل من التجديدين ε_{X1t} ، $\varepsilon_{X\,2\,t}$ في تباين خطأ التنبؤ على التوالي:

$$\frac{\sigma^2_{X\,1}[\emptyset^2_{1\,1}(0) + \emptyset^2_{1\,1}(1) + \cdots + \emptyset^2_{1\,1}(h-1)]}{\sigma^2_{X\,1}(h)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-56)$$

$$\frac{\sigma^2_{X\,2}[\emptyset^2_{2\,2}(0) + \emptyset^2_{2\,2}(1) + \cdots + \emptyset^2_{1\,1}(h-1)]}{\sigma^2_{X\,1}(h)} \ldots\ldots\ldots\ldots (3-57)$$

[1]- للمزيد حول هذه المقاربة أنظر : - Shapiro M.D. and Watson M.W. (1988). **Sources of Business Fluctuations**, in S.
-Blanchard. O. and Quah D. (1989). Fisher, ed., NBER Macroeconomics Annual, Cambridge, MIT Press, (111-148)
The Dynamic Effect of Aggregate Demand and Supply Disturbances, American Economic Review,p (655-673).

تجدر الإشارة إلى أن أداة تفكيك التباين تعاني من نفس المشكل الذي تعاني منه دوال الإستجابة، حيث أن مشكل ارتباط الأخطاء وارد، وهذا ما يعيق عملية عزل تأثير كل من التجديدات $\varepsilon_{X\,t}$ كلٌّ على حدا، حيث ولتفادي هذا المشكلسيُعمل تفكيك كولسكي {Choleski Decomposition}، وكما أشرنا سابقا فإن الإعتماد على هذه الأخيرة يحتوي على عيب أساسي يتمثل في عدم إمكانية إعطاء تفسير إقتصادي للصدمات المتحصل عليها (المستقلة)، وذلك لكون نتائج هذه الطريقة تتغير تبعا لتغير ترتيب المتغيرات.

2-6-4- دراسة السببية:

إن تحليل الانحدار وفق مفهوم النمذجة الهيكلية لا يهتم بفكرة السّببية كما، لا تقدم نتائجه أي فكرة حول علاقة السببية أو اتجاهها، وهذا يرجع إلى كون تلك المناهج تفترض إن اتجاه العلاقة هو محدد مسبقًا من طرف النظرية الاقتصادية. ولكن في ظل النمذجة غير الهيكلية حيث لا وجود لنظرية اقتصادية محددة للنموذج فان دراسة السببية يجب أن تولى بالاهتمام لأن تحديد أو معرفة من يسبب من تمكننا من إعطاء صورة واضحة حول العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، وذلك من أجل فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى الدّور الذي يلعبه تحديد اتجاه السّببية في الصياغة الصحيحة للسياسة لاقتصادية. والسببية وفق منظور القياس الاقتصادي (نظرية الانحدار)، التي تتضمن بيانات سلاسل زمنية تعتمد على فكرةٍ جوهرية تتعلق بكون "الزمن لا يمشي للوراء"، حيث إذا كان الحادث A يسبق الحادث B فانه من الممكن أن يكون A سببًا لـ B، ولكن من المستحيل أن يكون B سببًا لـ A، بعبارة أخرى فإن الأحداث الماضية يمك أن تكون سببًا لأحداث اليوم ولأحداث المستقبل، ولكن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون كذلك، وهذه هي الفكرة العامة التي ينطلق منها اختبار السببية لقرانجر[1].

2-6-4-1- مفهوم السببية عند قرانجر (Granger -1969)[2]:

اعتمد الباحث Granger على المبدأ السابق في اختبار السببية حيث أن مفهوم هذه الأخيرة عند هذا الباحث مرتبط بمفهوم التنبؤ حيث أنه، وحسب قرانجر فان متغيرة ما تسبّب متغيرة أخرى إذا كانت الأولى تحسن من القدرة التنبؤية للثانية.

إذا كان لدينا متغيرتين x_t و y_t، نقول أن: x_t تسبب y_t حسب قرنجر (GRANGER)، إذا كان التنبؤ بـ y_t، الذي يقوم على معرفة القيم الماضية لكل من x_t و y_t أفضل من التنبؤ بقيم y_t القائم على معرفة القيم الماضية لـ y_t وحدها، أي بعبارة أخرى فإن اختبار السّببية عند (GRANGER) يقوم على معرفة ما هو المتغير الذي يساهم في تحسين القدرة التنبؤية للمتغير الآخر.

بعبارةٍ أخرى، وإذا كان لدينا المعلومتين التّاليتين المُعرّفتين كما يلي[3]:

$$F_{1\,\bar{t}} = (y_t, y_{t-1}, \ldots\ldots) \ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}58)$$

$$F_{2\,\bar{t}} = (y_t, x_t, y_{t-1}, x_{t-1}, y_{t-2}, x_{t-2} \ldots\ldots) \ldots\ldots\ldots (3\text{-}59)$$

[1] - D.N. Gujarati, , 2003 ,p 693.

[2]- للمزيد حول مفهوم قرانجر للسببية انظر : - C. W. J. Granger, **Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods** , Econometrica , Vol.37, 1969, PP. 424-438.

[3] - Bruce E . Hansen, **Economtrics** ,University of Wisconsin ,2000-2011 ,p 234.

حيث أن المعلومة المتضمنة في F_{1t} هي مُولّدة (مُنتَجة) عن طريق حاضر وماضي y_t فقط، أما المعلومات المتضمنة في F_{2t} فهي مُولّدة عن طريق حاضرو ماضي كل من y_t و x_t معًا (هذه الأخيرة تحتوي على معلومات أكثر). نقول أن x_t لا تسبب y_t حسب(GRANGER) إذا كان:

$$E(Y_t/F_{1,t-1}) = E(Y_t/F_{1,t-1}) \quad \dots\dots\dots (3\text{-}60)$$

وهذا يعني أن تأخيرات x_t لا تساعد على التنبؤ بـ Y_2 (لاتقدّم أية معلومات مفيدة للتنبؤ بـ Y_t).

وبالتالي يمكن إعطاء التّعاريف التّالية، حسب قرانجر:

- X يسببy في الزمنt إذا كان: $E(Y_t/Y_{t-1}.X_{t-1}) \neq E(Y_t/Y_{t-1})$
- X يسبب فوريا y في الزمنt إذا كان: $E(Y_t/Y_{t-1}.X_t) \neq E(Y_t/Y_{t-1}.X_{t-1})$
- X يسبب y في الزمن t إذا كان: $E(Y_t/Y_{t-1}.X_{t-1}) \neq (Y_t/Y_{t-1})$

2-6-4-2- اختبار السّببية عند Granger:

من أجل فهم كيفية إجراء اختبار السببية لقرانجر(GRANGER) نفترض وجود متغيرتين X_tو Y_t، وليكن نموذج VAR(P) الممثل لهتين المتغيرتين كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_t \\ Y_t \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_1 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_2^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{t-1} \\ Y_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_{t-p} \\ Y_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{X_t} \\ \varepsilon_{Y_t} \end{bmatrix} \dots\dots (3-61)$$

من أجل اختبار السببية من X_t نحو Y_t أو العكس نلجأ إلى اختبار المعلمات المُقدَّرة للنموذج السّابق وفق المنوال التالي :

- X_t لا تسبب Y_t إذا كانت الفرضية الصفرية التالية محققة :

$$H_0 = a_1^2 = a_2^2 \dots a_p^2 = 0 \dots\dots\dots\dots (3-62)$$

- Y_t لا تسبب X_t إذا كانت الفرضية الصفرية التالية محققة:

$$H_0 = b_1^1 = b_2^1 \dots b_p^1 = 0 \dots\dots\dots\dots (3-63)$$

ومن أجل إجراء اختبار هذه الفرضيات نتّبع الخطوات التالية:

1. نقدر Y_t على القيم الماضية لها فقط، او بعبارة أخرى نقوم بتقدير النموذج VAR المقيد أي تقدير النظام التالي :

$$\begin{pmatrix} X_t \\ Y_t \end{pmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ 0 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_{t-1} \\ Y_{t-1} \end{bmatrix} + \cdots \begin{bmatrix} a_p^1 & b_{1\,p}^1 \\ 0 & b_p^2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_{t-p} \\ Y_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{X_t} \\ \varepsilon_{Y_t} \end{bmatrix} \dots\dots\dots (3-64)$$

ونحتفظ بمجموع مربعات البواقي المرافق لهذا النموذج: RSS.

2. نقدر إنحدار Y_t على القيم الماضية لها، وكذا القيم الماضية لـ X_t ، أو بعبارة أخرى نقوم بتقدير النموذج VARغير المقيد الممثل في المعادلة $(3-61)$، ونحتفظ بمجموع مربعات البواقي لهذا النموذج RSS_{nc}.

3. نقوم بحساب الإحصائية التالية:[1]

[1] - D.N. Gujaratin, 2003 ,P .698.

$$F = \frac{(RSS_C - RCC_n)/r}{RCC_n/T-k-1} \dots\dots\dots\dots (3-65)$$

r: عدد القيود (عدد التأخيرات للمتغير x_t) أو عدد الفرضيات المختبرة.

k : عدد المعلمات للنموذج باستثناء الحد الثابت في النموذج" VAR " غير مقيد.

4. بمقارنة F_C (المحسوبة) مع $F_t(r-h-k)$ المجدولة عند مستوى معنوية α% المطلوب، إذا كانت F_C المحسوبة أكبر من القيمة $F_{(r-h-k)}$ المجدولة نرفض الفرضية H_0 والتي تعني ان المتغيرة X_t تتسبب في Y_t . أما إذا كانت F_C (المحسوبة) أقل من F_t (المجدولة) فإننا نقبل H_0، والتي تعني أن X_t لا تتسبب في Y_t .

5. نكرر نفس الخطوات السّابقة لمعرفة ما إذا كانت Y_t تتسبب في X_t .

3- التكامل المتزامن و نماذج تصحيح الخطأ:

إن نقطة الانطلاق في نظرية التكامل المتزامن تمكن في وجود عدة سلاسل زمنية اقتصادية كلية و مالية غير مستقرة، و في هذه الحالة فإنه و في حالة تطبيق الطرق الاعتيادية فإنه ستواجهنا مشكلتين أساسيتين:

i. مشكلة الانحدار الزائف التي تم تقديمها من طرف قرانجر و نيوبولد (Newbold-Granger 1974)[1] حيث أنه إذا كانت لدينا سلسلتين X_t و y_t، متكاملتين من الدّرجة الأولى، تتبع كل منهما سيرورة عشوائية كالتالي:

$$X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{و} \quad y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

(حيث ε_t و v_t كل منهما عبارة عن تشويش أبيض وهما مستقلتين عن بعضهما البعض).

فإنه، إذا قمنا بتقدير الانحدار: $Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$. واقعيًّا يجب أن نحصل على مقدر β يساوي الصفر لأن السّلسلتين X_t و y_t ليس لهما أي علاقة فرضًا، و ذلك لأنهما منتجتان وفق محاكاة مونتي كارلو (Monte Carlo) التي قام بها قرانجر و نيوبولد 1974 ،إلاّ أن هذين الباحثين تحصلا على نتيجة مهمة، و هي أن نتائج التقدير أعطت أن مقدر β ($\hat{\beta}$) يختلف عن الصفر بمعنوية [2].

فيلبس (Philips) 1986 تحصل على نفس النتيجة بالاعتماد على طريقة تحليلية[3]. و بعبارة أخرى فان نتائج التقدير المزيف تظهر من خلال التأثير في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق باختبار الفرضيات حول المعلمات، أي أن X_t هنا تظهر، و كأنها متغيرة مفسّرة لـ Y_t ،وهذا ليس له أيِّ معنى فرضًا، لأن X_t و Y_t منتجتان بطريقة المحاكاة السابقة الذكر و ليس لهما أي علاقة (مستقلان)، كما أنه و من نتائج عدم

---

[1] الطريقة التي يعتمد عليها Granger و Newbold في دراستهما تكمن في الزائف وعلاقته بعدم استقرارية السلاسل الزمنية المعبرة عن المتغيرات الاقتصادية تستند على فكرة المحاكاة وذالك لإنتاج سلاسل زمنية غير مستقرة ، وكذا ليس لها أي دلالة اقتصادية مما يعني انه لا يوجد لأيِّ علاقة بين هذه السلاسل ، إلاّ أن نتائج التقدير الذي قام به Newbold وGranger أعطت نتائج مخالفة تماما للواقع بحيث توصلا إلى وجود علاقة قوية بين هذه السلاسل. للمزيد حول هذا انظر:

-C. W. J granger and P. Newbold : **Spurions Regression Economics** , in Journal of Econometrics, Vol. 2, 1974, . PP. 111-120.

[2] - D.N. Gujarati, 2003 ,p 806-807.

[3]- على عكس الطريقة السابقة لـ Newbold وGranger فان Phillips اعتمد على بيانات حقيقية لتوضيح فكرة الانحدار الزائفة، للمزيد حول هذا انظر:

- Phillips. P.C.B., **Understanding spurions Regression in Economics**, Journal of Econometrics, Vol. 33, 1986, PP. 311-340.

استقرارية السلاسل الزمنية فإنه لا يمكن استعمال الاختبارات الاعتيادية كاختبار(F)، واختبار ستودنت(t)؛حيث أن هذه الاختبارات ترتكز على فرضية التشويش الأبيض للبواقي وهذه الفرضية غير محققة.

ii. بعض القوانين التقاربية تصبح غير صالحة فمثلا إحصائية (DF)لا تتبع نفس القوانين الاعتيادية.

إن نظرية التكامل المتزامن التي تم تقديمها من طرف (Engel و Granger) 1981 تسمح بـ:

- دراسة السلاسل الزمنية غير المستقرة، و لكن هذه السّلاسل يمكن أن تشكل تركيبات خطية مستقرة فيما بينها.
- كما أنها تسمح بتحديد العلاقات الطويلة الأجل عن طريقة التحليل المتزامن لديناميكية الأجل القصير للمتغيرات المدروسة.

وقبل التطرق لتفاصيل أكثر حول التكامل المتزامن لابد من التعرض لبعض الخصائص المرتبطة بالتكامل.

3-1- التكامل المتزامن(cointegration):

3-1-1- مفاهيم عامة حول السلاسل المتكاملة[1] :

نقول عن السّلسلة الزّمنيةY_t، أنها متكاملة من الدرجة d $(d \geq 1)$ إذا تطلب الأمر إخضاعها إلى مرشح فروقات من الدرجة الأولى d مرة لجعلها مستقرة و نرمز لها كما يلي:

$$Y \rightarrow I(d)$$

في هذا الإطار يمكن التطرق إلى أربعة خصائص أساسية تميز السلاسل المتكاملة:

1. إذا كانت X_t سلسلة متكاملة من الدرجةd ، أي: $(X_t \rightarrow I(d))$ فإن التّركيبة الخطية لـX_T تكون متكاملة من الدرجة(d)أي :

$a + b \ X_t \rightarrow I(d)$، حيث aوb ثوابت مع $b \neq 0$

2. إذا كانت السلسلتينX_t و Y_t متكاملتين من الدرجة d أي:

$$X_t \rightarrow I(d)$$
$$Y_t \rightarrow I(d)$$

فإن التوليفة الخطية التالية : $(aX_t + bY_t)$ تكون متكاملة من الدرجة (d) أي:

$$aX_t + bY_t \rightarrow I(1)$$

3. إذا كانت السلسلة X_t مستقرة ، و السلسلة Y_tمتكاملة من الدرجة الأولى أي:

$$X_t \rightarrow I(0) .$$
$$Y_t \rightarrow I(1).$$

فإن التركيبة الخطية التالية:$(aX_t + bY_t)$ تكون متكاملة من الدرجة الأولى(غير مستقرة) و تسمى هذه الخاصية بالخاصية المسيطرة.

$$aX_t + bY_t \rightarrow I(1)$$

4. يمكن تعميم النتيجة الأخيرة حيث إذا كان لدينا:

$$X_t \rightarrow I(d_1)$$

[1] - D.N. Gujarati, 2003 ,p 805.

$$Y_t \rightarrow I(d_2)$$

فإنه وعلى العموم : $aX_t + bY_t \rightarrow I\left(MAX(d_2, d_1)\right)$

3-1-2- مفهوم التكامل المتزامن (cointegration)[1]:

إذا كانت لدينا السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين من الدّرجة d فإنه وعلى العموم فإن التركيبة الخطية Z_t حيث:

$$Z_t = X_t - a\,Y_t$$

تكون متكاملة من الدرجة d هي الأخرى أي :

$$Z_t \rightarrow I(d)$$

كما أنه يمكن أن تكون Z_t متكاملة من درجة أقل من d كأن تكون متكاملة من الدرجة $(d-b)$ حيث$(0 < b \leq d)$ أي:

$$Z_t \rightarrow I(d-b)$$

في هذه الحالة الأخيرة يمكن القول عن السلسلتين X_t و Y_t أنهما متكاملتين تزامنيا من الدرجة $(d \cdot b)$ حيث a هو وسيط التكامل المتزامن و الشعاع $[1 \cdot -a]$ هو شعاع التكامل المتزامن ونكتب :

$$Y_t, X_t \rightarrow CI(d \cdot b)$$

الحالة الأكثر شيوعا هي التي يكون فيها: $b = d = 1$

هذه النتيجة يمكن تعميمها على الحالة التي يكون فيها لدينا أكثر من متغيرتين حيث[2] :

إذا كان لدينا شعاع X_t يحتوي على K متغيرة، نقول عن عناصر الشعاع X_t أنها متكاملة تزامنيًّا من الدّرجة $(d-b)$ إذا وفقط إذا تحقق الشرطين التاليين :

1. كل عناصر الشعاع $_t$ متكاملة من الدرجة d ونكتب:

$$X_t \rightarrow CI(d.b)$$

2. يوجد على الأقل تركيبة خطية لهذه المتغيرات Z_t متكاملة من الدرجة $(d-b)$، $(0 < b \leq d)$

حيث: $\hat{C}\ X_t = Z_t \rightarrow (d-b)$

الشعاع c هو شعاع التكامل المتزامن.

تجدر الإشارة أن مقاربة Engel وGranger فيما يخص مفهوم التّكامل المتزامن تهتم فقط بالحالة التي يكون فيها شعاع تكامل متزامن واحد ووحيد، إلا أنه وفي حالة وجود أكثر من متغيرة فإنه يمكن أن نُصادف عدة علاقات تكامل متزامن (عدة أشعة تكامل متزامن مستقلة خطيا).

3-2 نماذج تصحيح الخطأ:

3-2-1 نظرية التمثيل لـ (Granger)[3]:

[1] - Sandrine lardic, valérie Mignon,2002 ,p212.
[2] - G. Kirchgässner, J. wolters , 2007, p.203.
[3] - J. D. Harmilton, 1994, P. 581-582.

هذه النظرية تم شرحها من طرف، Granger (1981)، حيث تهدف إلى توضيح العلاقة بين نموذج تصحيح الخطأ و التكامل المتزامن حيث أنه اهتم بحالة خاصة وهي الحالة التي يكون فيها المتغيرات متكاملة تزامنيا من الدرجة CI(1.1).

ولقد بين (Granger) أنه إذا كانت هنالك مجموعة من السّلاسل تتميز بهذه الخاصية (التكامل المتزامن)، فإنه يمكن التعبير عنها بواسطة نموذج تصحيح الخطأ، و العكس صحيح، أي أنه إذا كان لدينا شعاع X_t، كل مركباته تكون متكاملة من الدرجة (1)، ومُعمّم بواسطة نموذج تصحيح الخطأ فإن X_t تكون متكاملة تزامنيا أي:

$$X_t \rightarrow CI(1 \cdot 1)$$

3-2-2- تقدير نماذج تصحيح الخطأ واختبارات التكامل المتزامن: مقاربة Engel وGranger (1987):

هذه الطريقة أو المقاربة تم اقتراحها من طرف Engel وGranger (1987)[1]، بحيث تسمح في نفس الوقت بإجراء اختبار التّكامل المتزامن، وكذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وتسمى كذلك بطريقة التقدير على مرحلتين، فهي عبارة عن طريقة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ على مرحلتين، حيث يتم في المرحلة الأولى تقدير الانحدار الستاتيكي بين متغيرات الدراسة والاحتفاظ بالبواقي الناتجة عن هذا الانحدار ليتم استعمالها فيما بعد لإجراء اختبار التكامل المتزامن أما في المرحلة الثانية فيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ؛ إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن طريقة المرحلتين لـ Granger و Engel صالحة فقط في حالة وجود شعاع وحيد للتكامل المتزامن. كما أنها لا تصلح إلا في حالة السّلاسل المتكاملة من الدرجة الأولى فقط أي: ((CI(1.1)).

- **طريقة التقدير على مرحلتين[2]:** لغرض تبسيط عملية الطرح سنركز على الحالة التي يكون فيها لدينا سلسلتين X_t و Y_t حيث :

$$X_t \rightarrow I(1)$$
$$Y_t \rightarrow I(1)$$

المرحلة الأولى : نقوم بتقدير الانحدار الستاتيكي التالي :

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + Z_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-66)$$

حيث Z_t تمثل حد الخطأ العشوائي.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يتم تقدير المعادلة (66 – 3)، ويتم الاحتفاظ ببواقي التقدير $\widehat{Z}_t$ هذه الأخيرة يتم استخدامها في اختبار علاقة التكامل المتزامن، وذلك عن طريق اختبار مدى إستقراريتها.

من أجل ذلك قام Engel و Granger (1987)، باقتراح العديد من الاختبارات من أجل ضبط فرضية التكامل المتزامن وفي كل الحالات فإن فرضية العدم هي التي تقوم أنه ليس هناك تكامل متزامن(بواقي غير

[1] - R. F. Engle, and C . W. J.Granger: **Cointegration and Error Correction : Representation, Estimation and Testing** , Econometrica, Vol.55, No.2, 1987, 251-276.
[2] - R. Bourbonais : **économétrie** , 6e édition, Dunod, Paris, 2005, P281-286.

مستقرة)، أما عن الفرضية البديلة فهي الفرضية القائلة أن هناك علاقة تكامل متزامن. ومن أهم هذه الاختبارات نذكر[1]:

❖ **اختبار CRDW:**

يتعلق الأمر باختبار بسيط جدًّا يرتكز على حساب إحصائية (DW) للعلاقة الستاتيكية المُقدَّرة للمعادلة (3-66)، وذلك تحت الفرضية الصفرية H_0 ، والتي تعني أن $\widehat{Z}_t$ غير مستقرة، والتي توافق الحالة التي تكون فيها إحصائية "DW" تؤول تقاربيًّا إلى الصفر.

إذن : نقبل (H_0) لما $DW \to 0$ (وجد الارتباط الذاتي للبواقي).

نرفض (H_0) لما $DW \to 2$ (غياب الارتباط الذاتي للبواقي).

❖ **اختبار ديكي- فولر (D F) واختبار ديكي- فولر المطور (A D F).**

يتعلق الأمر هنا بإجراء اختبارات DF أو ADF العادية على سلسلة البواقي الناتجة عن الانحدار الستاتيكي $\widehat{Z}_t$ المقدرة في المعادلة (3-66).

بعد إجراء هذه الاختبارات، وإذا ما تم التوصل إلى استقرارية سلسلة البواقي $(\widehat{Z}_t)$، والتي يمكن ترجمتها إلى أن السّلسلتين: X_t و Y_t متكاملتين تزامنيًّا، فإنه فقط وفي هذه الحالة يمكن الانتقال للمرحلة الثانية من العملية، والتي يتم من خلالها تقدير نموذج تصحيح الخطأ (نظرية التمثيل لـGranger) وذلك باستخدام OLS .

أما غير ذلك فإنه يمكن القول أنه لا توجد علاقة تكامل متزامن بين X_t و Y_t، والعلاقة الستاتيكية المُقدّرة في المعادلة (3-66) هي عبارة عن انحدار زائف (Spurious Regression).

المرحلة الثانية: باستخدام OLS، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) التالي:

$$\Delta y_t = \gamma \widehat{Z_{t-1}} + \sum_{i=1} a_i \Delta x_{t-i} + \sum_{j=1} b_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (3-67)$$

حيث ε_t لها سلوك تشويش أبيض و $\widehat{Z_{t-1}}$ هي البواقي المُؤخّرة المُقدَّرة في علاقة الانحدار الستاتيكية في المعادلة (3-67).

γ : يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن في الأجل الطويل ولذلك فإنه يجب أن تتحقق الشرطين التاليين :

1) $1 \geq \hat{\gamma} \geq 0$.

2) يجب أن تكون $\hat{\gamma}$ سالبة بمعنوية.

3- 2-3- المقاربة المتعددة المتغيرات لجوهانسن (Johansen):

إن سلبية طريقة (Engel و Granger) ذات المرحلتين تتمثل في كونها لا تسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطاء في حالة وجود عدّة أشعة تكامل متزامن فهذه المقاربة الأخيرة تهتم بالحالة التي يكون فيها شعاع التكامل المتزامن واحد ووحيد (علاقة تكامل تزامن واحدة)، ولأجل تدارك هذا النقص قام (Johansen) سنة 1988 باقتراح مقاربة تسمح باختبار عدد علاقات التكامل المتزامن، وفي نفس الوقت تسمح هذه المقاربة

[1] - D.N. Gujarati, 2003 ,p 823-824.

بتقدير نموذج تصحيح الخطاء (VECM)، وذلك باستخدام طريقة أعظم احتمال (ML) التي طورت فيما بعد من طرف (Jusilius و Johansen 1990) ، ثم من طرف (Johansen 1991).[1]

- **تقدير أشعة التكامل المتزامن (مقدر أعظم احتمال المقيد):**

على عكس الطريقة السّابقة، نجد أن طريقة أعظم احتمال لجوهانسن (Johansen) تسمح بتقدير النّماذج الآنية كما تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات الذاتية لأخطاء الانحدار الستاتيكي.

إذا كان لدينا y_t شعاع يحتوي على K متغيرة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

فإن التمثيل VAR(P) لـ y_t يكون كما يلي:

$$y_t = \emptyset_0 + \emptyset y_{t-1} + \cdots + \emptyset_p y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3-68)$$

حيث: ε_t تملك سلوك تشويش أبيض بمتوسط معدوم ومصفوفة تباينات مشتركة Ω أي:

$$\varepsilon_t \rightarrow BB(0, \Omega)$$

$\emptyset_i$: مصفوفة وسائط من الحجم $(k \cdot)$.

يمكن إعادة كتابة المعادلة (3-79)على الشكل التالي:[2]

$$\Delta y_t = \emptyset_0 + \pi_1 \Delta y_{t-1} + \cdots + \pi_1 \Delta y_{t-p+1} + \pi_p y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3-69)$$

حيث : $\pi_p = \emptyset_0 + \cdots + \emptyset_p - I_k$

$$\pi_i = \sum_{j=i+1}^{k} \emptyset_j \quad , \; k = p-1 \quad , \quad i = (0 \rightarrow p-2)$$

كل حدود المعادلة $(3-69)$ هي I(0) ماعدا x_{t-1} والتي هي I(1)، وعليه فهناك اختلال في التّوازن بين درجات التّكامل الخاصة بالجانب الأيسر للمعادلة وأجزاء الجانب الأيمن، ولكي يكون طرفي المعادلة السّابقة كلاهما I(0)، هنالك شرط أساسي لابد أن يتحقق ألا وهوأن يكون الحد $\pi_p x_{t-1}$ متكامل من الدرجة صفر أي I(0) .

لنفرض الآن أن:

$$\pi_p = -\acute{\alpha}\beta \ldots\ldots\ldots (3-81)$$

حيث أن:

$\acute{\alpha}$: هي مصفوفة ذات البعد $(r \cdot)$ وتدعى مصفوفة التعديل، شعاع قوة لإرجاع نحو التوازن والتي يمكن أن تحتوي على r شعاع تكامل متزامن.

β: هي مصفوفة ذات الأبعاد $(k \cdot)$ والتي تحتوي على الأوزان المرافقة لكل شعاع تكامل متزامن.

– إذن إن عملية تحديد عدد أشعة التكامل المتزامن تتعلق برتبة المصفوفة π_p، ولمعرفة رتبة المصفوفة π_p لابد من إجراء عملية تقدير لهذه المصفوفة .

---

[1]- لتطرق لاعمال جوهانسن انظر:

- s . johansen, **Statistical Analysis of Cointegrating Vectors** , Journal of Economic Dynamics and control, Vol.12, 1988, PP. 231-254.
- S. Johansen and K. Juselius, Maximum **liklihood Estimation and Inference on cointegration-with Applictions to the Demand for Money** , Oxford Bulltin of Economics and Statistics, Vol.52, 1990, PP.169-210.
- S. Johansen, **cointegration in Prtial Systems and the Efficiency of Single-Equation Analysis** , Journal of Econometrics , Vol.52, 1992, PP.389-402.

[2]- J. Johnston, J. Dinardo, 1997, P256

– لأجل إجراء عملية تقدير المصفوفة π_p، (Johansen) يقترح تقدير المعادلة$(3-69)$ وذالك باستخدام طريقة أعظم احتمال (ML) وذالك بالاستعانة بالعلاقة:

$$\Delta y_t = \emptyset_0 + \pi_1 \Delta y_{t-1} + \cdots + \pi_{P-1} \Delta y_{t-p+1} + \beta\alpha y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (3-70)$$

من أجل تقدير مختلف المصفوفات يتم استخدام طريقة أعظم (ML) على المعادلة رقم $(3-69)$ مع افتراض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء (ε_t).

وعليه لوغاريتم دالة الكثافة الاحتمالية يكون كالتالي:

$$log\ k(\cdot \alpha\beta \cdot \pi - \pi_{p-1} \cdot \Omega) = \frac{-k\ t}{2} log(2\pi) - \frac{k}{2} log(det)\Omega - \frac{1}{2}(\varepsilon_t' \Omega\ \varepsilon_t) \ldots\ldots (3-71)$$

حيث t هو عدد المشاهدات، n عدد المتغيرات المحتواة في y_t، (Ω)تمثل عدد مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة ε_t.

- **تحديد عدد أشعة التكامل المتزامن:**

إن تحديد عدد علاقات التكامل المتزامن يكافئ تحديد رتبة المصفوفة π_P حيث إذا كان لدينا r علاقة تكامل متزامن فان:

$$Rag(\pi_P) = r \ldots\ldots\ldots (3-72)$$

بعد تقدير المصفوفة π_P من المعادلة $(3-72)$، ومن أجل تحديد عدد أشعة التّكامل المتزامن r، قام Johansen باقتراح إحصائيتين هما (اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العُظمى).

I. اختبار الأثر[1]:

يتعلق الأمر باختبار أعظم احتمال والذي يرتكز على حساب الإحصائية التالية:

$$TR = -T \sum_{i=q+1}^{k} \log(1-\hat{\lambda}) \ldots\ldots\ldots (3-73)$$

هذه الإحصائية تتبع التوزيع الاحتمالي (يشبه التوزيع χ^2) قيمتها الحرجة تم جدولتها من طرف (Juselius و Johansen) سنة 1990 [2]. أمّا الفرضية المُختبرة فتُكتب من الشّكل:

$$H_0 : (r \leq q)$$

والتي تعني وجود r شعاع متكامل متزامن على الأكثر.

هذا الاختبار يعتمد على اختبار الفرضيات المتناوبة وهو يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

– إن اختبار الفرضيات السابقة يمكننا من الوصول إلى ثلاث حالات ممكنة[3]:

[1]- Isabel leCaderet et al, **econometrie appliquée , méthodes . applications, corégés**, 1er édition, Deboeck & Lacier, S. a. Bruxelles,2004, P318 .

[2] - S. Johansen G.S and K. Juselius, **Makimum liklihood Estimation and Inference on cointegration-with Applictions to the Demand for Money** , Oxford Bulltin of Economics and Statistics, Vol.52, 1990, PP. 169-210.

[3] - J. Johnston, J. Dinardo, 1997, P 295.

1. $Rag(\pi_P) = 0$ مما يعني $(r = 0)$أي لا وجود لعلاقة تكامل متزامن، و في هذه الحالة y_t متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ لكنها ليست متكاملة تزامنيًّا، إذا يمكن تقدير نموذج VAR على Δy_t و يفسر العلاقة في لأجل.

2. $Rag(\pi_P) = r$ حيث $(0 < r < k)$ أي أن y متكاملة تزامنيًّا من الرتبة r، وهذا يعني أنه توجد r علاقة تكامل متزامن، إذا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

3. $Rag(\pi_P) = k$، وهذا يعني أن $(r = k)$، أي أن كل عناصر المصفوفة π_P مستقرة، ولا توجد أي علاقة تكامل متزامن في هذه الحالة يمكن تقدير نموذج VAR مباشرة على متغيرات الشعاع Y_t في شكل مستويات.

II. اختبار القيم الذاتية العظمى[1]:

الإحصائية المستخدمة في الاختبار تعطى بـ :

$$Vp_{MAX} = -T\log(1 - \hat{\lambda}_{q+1}) \dots\dots (3-74)$$

أمّا الفرضية المُختبرة فتُكتب كما يلي: H_0 : $r = 0$ ، ضد الفرضية البديلة H_1 : $r = q + 1$

المبحث الثاني: الدّراسة التّطبيقية لأثر السياسة النقدية والمالية على البطالة.

بعدما قمنا في المبحث السابق بالتطرق إلى الدراسة النظرية لنماذج المتّجهات ذات الإنحدار الذاتي (VAR)، فإننا سنحاول في هذا المبحث القيام بإجراء دراسة تطبيقية، وذلك لأجل معرفة مدى تأثير كل من السياستين المالية و النقدية على ظاهرة البطالة في الجزائر، معتمدين في ذلك على الأدوات الكمية والقياسية، وبالضبط على المقاربتين السابقتين(VECM -VAR)، وذلك إستنادًا إلى سلسلة من البيانات السنوية لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية الخاصة بالإقتصاد الجزائري و الممتدة على طول الفترة (1970-2010)، والمنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، وزارة المالية، وبنك الجزائر.

1- تحديد النموذج المقترح (المناسب لدراسة):

1-1- تحديد متغيرات النموذج:

إن النموذج القياسي المقترح هو بغرض محاولة الإجابة على الإنشغال الأساسي لموضوع البحث و المتمثل في تحديد مدى تأثير كل من السياستين المالية والنقدية على البطالة في الجزائر. وبغض النظر عن مقدرة هذا النموذج على الإجابة عن الإنشغال السّابق من عدمها –والتي ترتبط بمعايير خارجة عن إطار بحثنا هذا[2]– فإن الإجابة التي قد يقدمها هذا النموذج يمكن أن تكون صحيحة كما أنها يمكن أن تكون خاطئة، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة النموذج على إستيعاب مختلف جوانب الإشكالية. إن هذه القدرة تستند هي الأخرى على ما يتضمنه النموذج من معلومات حول إشكالية البحث، وكما هو معروف فإن الجزء الأكبر من نظام المعلومات لجل النماذج القياسية يتمثل في ماهية متغيرات هذه النماذج، وكذا شكل وحجم

[1] - Isabel le Caderet et al ,2004, P 319 .

[2]- في هذا المستوى من الدراسات الباحث غير مطالب بتقييم قدرة النموذج على الإجابة على إشكالية البحث من خلال تقييم صلاحية التقنية القياسية المستعملة والتي هي في حالتنا هذه نماذج أشعة الإنحدار الذاتي(VAR).

العلاقات بين هذه المتغيرات، أي أن التحديد الجيد للمتغيرات المستعملة في النموذج وذلك بما يتلائم وإشكالية البحث يمنح هذا الأخير (النموذج المقترح) مقدرة كبيرة على تقديم الإجابة الصحيحة لهذه الإشكالية، على أن تتكفل التقنية القياسية المستعملة والمتمثلة في نماذج المتجهات ذات الإنحدار الذاتي VAR (Vector Auto regression Models) بتحديد شكل وحجم العلاقات بين هذه المتغيرات.

نظرا لكوننا سنعتمد في عملية بناء النموذج الذي سنحاول من خلاله الإجابة على السؤال السابق على المقاربة (VAR) فإن الإجابة على السؤال السابق تكافئ الإجابة على السؤال التالي: ما مدى تأثير صدمات كل من السياستين المالية والنقدية على البطالة في الجزائر؟. إلا أن معالجة الإشكالية السابقة بواسطة النماذج VAR يشوبها عائق أساسي ويتمثل في:

على عكس وضوح المتغيرة التي يمكن أن تعبّر عن ظاهرة البطالة، والتي تتمثل في متغيرة معدل البطالة (TCH)، فإنا بحاجة إلى التحديد الجيد لمعنى صدمات كل من السياستين (المالية والنقدية)، وذلك في ظل عدم وجود إتفاق واضح حول المتغيرات التي تعبر عن صدمات كل من السياستين، خاصة النقدية منها. ولتفادي هذا الإشكال فإننا سوف نعتمد في تحديد هذه الصّدمات على الدراسات السابقة في هذا المجال[1]، ونجد في هذا الصدد مايلي :

- ❖ فيما يخص صدمات السياسة المالية فإن أغلب الدراسات الحديثة تتفق على أن الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الأبعاد يشمل نوعين من الصدمات الأساسية ، ويتعلق الأمر بالتقلبات التي تحدث في الإيرادات العمومية ، والتقلبات التي تحدث في الإنفاق الحكومي (DEP)، وذلك باعتبارهما المكونتين الرئيسيتين للمتغيرات المالية. هذا من جهة أما من جهة ثانية فإن هذا الإجماع ينبع من كون معظم السياسات المالية (خاصة منها توسعات الميزانية المتوازنة) تكون موصوفة بتوليفة لهذين النوعين من الصدمات الأساسية [2].
- ❖ أما فيما يتعلق بصدمات السياسة النقدية فالأمر يختلف بحيث لا يتم إستعمال أدوات هذه السياسة لتعريف الصدمات الناتجة عنها كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية، وذلك لإختلاف طريقة التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية، وكما أشرنا في الفصل الأول فإن السياسة النقدية لا تستطيع التأثير مباشرة على المتغيرات الإقتصادية من خلال أدواتها بحيث تلجأ إلى تطبيق إستراتيجية معينة تقوم من خلالها بتعريف مجموعة من الأهداف الوسيطية التي يمكن التحكم فيها من خلال أدواتها وفي نفس الوقت تسمح بنقل تأثير هذه الأخيرة إلى ما تسميه الأهداف النهائية (المتغيرات الاقتصادية

---

[1]- يجدر الإشارة إلا أن هذه الدراسات ليست بالضرورة متخصصة في معالجة إشكالية بحثنا بل هي متخصصة في دراسة الأثار الأقتصادية الكلية لسياسات المالية والنقدية، إلا أنه يمكن الإستفادة منها في تحديد معنى صدمات هذه السياسات

[2]- للمزيد حول مفهوم صدمات السياسة المالية وبالضبط حول الأثار الكلية لصدمات السياسة المالية انظر الأعمال التالية :

- Caldara.d and Kamps .c (2008) : **What are The Effects Of Fiscal Policy Shocks? A VAR-Based Comparative Analysis**. ECB Working Paper, Nº. 877.
- Mountford, A., and H. Uhlig (2005). **What Are the Effects of Fiscal Policy Shocks?**, SFB 649 Discussion Paper 2005-039. Humboldt University, Berlin.
-Alesina, A., Ardagna, S., Perotti, R., Schiantarelli, F. (2002), **Fiscal Policy, profits and investment** , American Economic Review, vol. 92, no. 3, (571-589).

الكلية)، ولهذا فإن جل الدراسات تعتمد على استعمال الأهداف الوسيطية[1] لتعريف صدمات السياسة النقدية وبالضبط متغيرة سعر الفائدة (i) بحيث تُعرّف صدمات السياسة النقدية على أنها الارتفاعات المفاجئة التي تحدث في معدلات الفائدة[2]، إلا أنه ولأسباب تقنية تتعلق بالمعطيات الخاصة بمتغيرة معدلات الفائدة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن بيانات هذه الأخيرة تتميز بكونها ثابتة ولمجموعات سنوية متعددة، ونظرا لما تسببه هذه الميزة في البيانات من مشاكل قياسية فإننا سوف نعتمد في تعريف صدمات السياسة النقدية على متغيرة عرض النقد وبالضبط عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2).

وعليه ونظرا لما سبق فإن متغيرات الدراسة هي على التوالي :

❖ معدل البطالة (TCH)، الإيرادات العمومية (REC)، الإنفاق الحكومي(DEP)، عرض النقد(M_2).

ملاحظة رقم (3-1): سوف نأخذ كل متغيرات النموذج باللوغاريتم، وذلك بهدف التخلص من ضغوطات الاتجاه العام على المتغيرات من جهة، ومن جهة ثانية تقليص قدر الإمكان حجم التقلبات؛ وهما يعتبران السمتان المميزتان لأغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية، وخاصة عندما تكون هذه المتغيرات في شكل سلاسل زمنية.[3]

1- 2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

إن نقطة الانطلاق في أغلب الدّراسات "القياس اقتصادية"، التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية تتمثل في مرحلة دراسة استقرارية هذه السّلاسل، بحث أن نتائج هذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في هذا النوع من النمذجة القياسية. نظريا نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، أما عمليا فانه يمكن التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الدراسة البيانية (التمثيل البياني)، ومن ثم ننتقل للدراسة الإحصائية (الاختبارات الإحصائية)، ويتم ذلك كما يلي:

- التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي "Correlogram" بحيث يمكننا هذا الأخير من أخذ فكرة مبدئية حول إستقرارية السلسلة الزمنية، وذلك من خلال ملاحظة معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) بحيث نقول على السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر بمعنوية من أجل كل $K > 0$. هذا نظريًّا، أما عمليًّا فإنه يمكن القول على سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي في التمثيل البياني لها تنعدم بسرعة، أما غير ذلك فإنه يمكن الحكم على أن السلسلة غير مستقرة.

- الاختبارات الإحصائية (اختبارات الجذور الأحادية)، هذه الأخيرة وبالإضافة إلى كون نتائجها أكثر دقة فيما يتعلق بالحكم على استقرارية السلاسل الزمنية، فإنها تمكننا من معرفة سبب عدم الاستقرارية، ومن أكثر الاختبارات شيوعا، إختبار "ديكي–فولر" (DF) و إختبار "ديكي –فولر" المطور (ADF).

---

[1]- للمزيد حول ماهية الأهداف الوسيطية وكذا إستراتيجية السياسة النقدية في التأثير على أهدافها النهائية أنظر الفصل الأول ، ص

[2] - Mountford, A., and H. Uhlig (2005). p2.

[3]- لعلالي علاوة, مرجع سابق، ص125.

بعد تحديد النموذج المناسب (VI, V, IV, III, II, I) يتم إختبار فرضية وجود الجذر الأحادي (عدم استقرارية السلسلة الزمنية)، و تجدر الإشارة إلى أن عملية تحديد النموذج المناسب لإجراء اختبارات الإستقرارية أمر في غاية الأهمية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فان عملية (طريقة) تحديد النموذج المناسب تعد أمرا صعب نوعا ما وذالك لتعدد المعايير المعتمدة للانتقال من نموذج للأخر ونجد في هذا الصدد ما يلي:

- إن الانتقال من اختبار "DF" (أي من النماذج الثلاث الأولى (III, II, I)) إلى اختبار "ADF" (أي النّماذج (VI, V, IV))، يتم بناء على وجود الارتباط الذاتي في النموذج محل الدراسة من عدمه.
- يتم الانتقال بين نماذج اختبار "DF" (أي بين النماذج (III, II, I))، أو بين نماذج "ADF" (أي بين النماذج (VI, V, IV))، بالاعتماد على اختبار معنوية معلمات كل من الثابت والاتجاه العام. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه سواء تعلق الأمر باختبار (DF) أو اختبار (ADF) فانه يتم الانطلاق من النماذج الأكثر عمومية (VI, III) إلى النماذج الأقل عمومية (IV, I).

ملاحظة رقم (3-2): هناك العديد من الاختبارات التي تهتم بالكشف عن مشكل الارتباط الذاتي ومن بين أكثر الاختبارات شيوعا اختبار دربن واتسون (DW)، إلا أن الاعتماد على هذا الاختبار في نماذج (DF، ADF) يمكن أن يؤدي بنا إلا نتائج مغلّطة (غير صحيحة) فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي، وذلك بسبب العيوب التي ترفق بهذا الاختبار في حالة النماذج التي تحتوي متغيرات تابعة مؤخَّرة كمتغيرات مفسرة كما هو الحال في نماذج اختبارات (DF، ADF)، بحيث تكون إحصائية هذا الاختبار متحيزة نحو القيمة (2)، مما يؤدي بنا إلى القبول الخاطئ للفرضية (H_0). بالإضافة إلى هذا العيب فإن هذا الاختبار يعاني من مشكل أخر لا يقل خطورةً عن سابقه ويتمثل في كون هذا الاختبار يكشف فقط على مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ضف إلى ذلك مشكلة مجال عدم الحسم[1]، ولهذا فإننا سوف نعتمد في دراستنا هذه- ولأجل اختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي-على اختبارات أخرى أكثر ملائمة وعمومية كاختبار (Box- Pierce و Ljung- Box)، وذلك من خلال ملاحظة "Correlogram" الخاص بسلسلة البواقي الناتجة عن تقدير نماذج ADF-DF، على أن يتم تدعيم هذا الاختبار بإختبار مضاعف لاقرانج (LM) وذلك بغية التحقق من وجود أو عدم وجود ارتباطات ذاتية من درجات عليا[2].أما فيما يتعلق بالإستراتيجية المتبعة لأجل إجراء إختبارات (ADF-DF) فهي موضحة في الملحق(03)الشكل (01).

---

[1]- للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

-*- M .Nerlov and K .F. Wallis, "Use of DW statistic in Inappropriate situation ", Econometrica , Vol. 34, 1966, PP .235. 238

[2]- للمزيد حول صيغة إختبار مضاعف لاقرونج وكذا أهميته، أنظر:

- G.S Madala ,1992 , PP. 230 . 249

1-2-1- دراسة استقرارية سلسلة النفقات العامة(LDEP):

- **اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:**

الشكل رقم (3-1): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة(LDEP)

Date: 01/04/80 Time: 21:02
Sample: 1970 2010
Included observations: 41

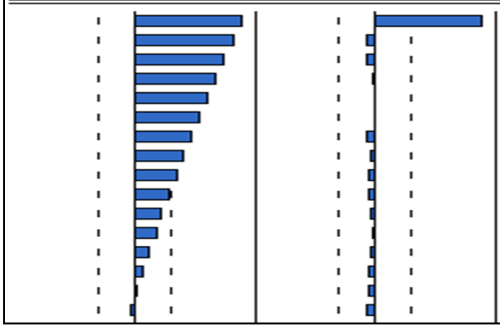

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.925	0.925	37.746	0.000
2	0.848	-0.059	70.245	0.000
3	0.768	-0.060	97.591	0.000
4	0.691	-0.021	120.34	0.000
5	0.620	-0.004	139.18	0.000
6	0.556	0.000	154.75	0.000
7	0.490	-0.060	167.18	0.000
8	0.425	-0.028	176.85	0.000
9	0.361	-0.041	184.05	0.000
10	0.298	-0.044	189.09	0.000
11	0.237	-0.028	192.38	0.000
12	0.181	-0.017	194.37	0.000
13	0.127	-0.033	195.38	0.000
14	0.073	-0.053	195.72	0.000
15	0.019	-0.050	195.75	0.000
16	-0.039	-0.077	195.86	0.000

المصدر:اعتمادا على مخرجات (EViews.4)

من خلال ملاحظة "Correlograme" الخاص بسلسلة LDEP، والممثل في الشكل رقم (3-1)، نجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لا تنعدم بسرعة (لا تنعدم أصلا)، مما يعطينا فكرة حول إمكانية عدم استقرارية السلسلة LDEP، وللتأكد أكثر من صحة هذا الحكم ننتقل لإجراء اختبارات الجذر الأحادي (ADF-DF).

- **إجراء اختبار" ديكي–فولر " (DF) و"ديكي–فولر"المطور(ADF):**

سوف نقوم بإجراء هذين الاختبارين بإتباع الإستراتيجية سابقة الذكر، بحيث ننطلق من النموذج (III)، أي نقدر النموذج التالي: $DLDEP = \delta LDEP_{t-1} + \beta_1 + \beta_2 t + \mu_t \ldots\ldots (3-75)$

نتائج التقدير أعطت ما يلي:

$$DLDEP = -0{,}189LDEP_{t-1} + 1{,}86 + 0{,}029t_t \ldots\ldots (3-76)$$
$$(-1{,}189) \qquad (1{,}830) \quad (2{,}197)$$

نقوم أولا بإجراء اختبار الارتباط الذاتي لهذا النموذج وذلك باستخدام اختبار (Box- Pierce و Ljung- Box) على سلسلة بواقي المعادلة (3-76) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): نتائج إختبار Ljung- Box لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (3-76)

Date: 01/05/80 Time: 02:53
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

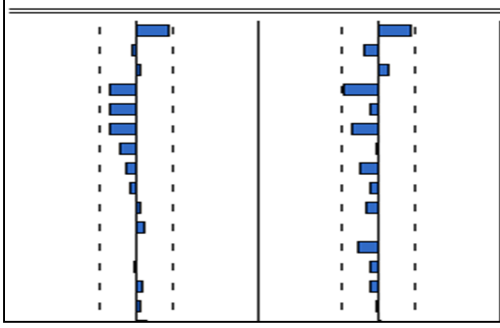

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.274	0.274	3.2245	0.073
2	-0.035	-0.119	3.2785	0.194
3	0.034	0.084	3.3295	0.344
4	-0.226	-0.292	5.7071	0.222
5	-0.235	-0.080	8.3624	0.137
6	-0.228	-0.225	10.938	0.090
7	-0.140	-0.013	11.934	0.103
8	-0.087	-0.159	12.327	0.137
9	-0.054	-0.061	12.484	0.187
10	0.027	-0.106	12.524	0.252
11	0.082	-0.004	12.910	0.299
12	0.000	-0.180	12.910	0.376
13	-0.009	-0.067	12.914	0.454
14	0.051	-0.080	13.079	0.520
15	0.039	-0.012	13.183	0.588

المصدر:اعتمادا على مخرجات (EViews.4)

من خلال الشكل (3-2) نجد أنه يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بحيث أن(Prop) للإحصائية (Q-Stat) أقل من 0.1، حيث إن (Prop= 0,073) ولتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار مضاعف لاقرونج (LM) والشكل رقم (3-3) يبين نتائج هذا الاختبار من أجل الدرجة الأولى للارتباط الذاتي .

الجدول رقم (3-1): نتائج اختبار(LM) على النموذج المقدر في المعادلة (3-76)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	4.563792	Probability	0.039524
Obs*R-squared	4.5003	Probability	0.033888

المصدر : مخرجات (EViews.4)

من خلال الجدول (3-1) نجد أن (Prop =0.039524) للإحصائية (F) هي أقل من (0,05) مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية H_0 .(عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى)، وعليه فإنه يوجد إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى في النموذج (III)، وعليه فإن هذا الأخير غير صالح لاختبار فرضية إستقرارية السّلسلة الزمنية، ولهذا سوف ننتقل إلى تقدير النموذج (VI) أي النموذج التالي:

$$DLDEP = \delta LDEP_{t-1} + \beta_1 + \beta_2 t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i DLDEP_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (3-77)$$

من خلال ملاحظة المعادلة (3-77) نجد أنه يجب تحديد عدد التأخيرات (m)، ويتم هذا بالاعتماد على معايير تسمى بمعايير المعلومات (Schwarz – Akaike)، وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى معايير المعلومات فإننا سوف نعتمد على معيار آخر، وهو زوال الارتباط الذاتي، والجدول التالي يلخص قيم هذه المعايير من أجل مختلف التأخيرات.

الجدول رقم (3-2): النتائج المتحصل عليها من معياريAkaike و Schwarz. بناء على تقدير المعادلة (3-77).

التأخير	M=1	M=2	M=3	M=4
AIC	-1.27	-1.21	-1.24	-1.15
SCH	-1.10	-0.99	-0.98	-0.85

المصدر: اعتمادا على مخرجات (EViews.4)

من خلال الجدول وبالاعتماد على المعيارين السابقين فإن التأخير المقبول هو التأخير M=1، أي أن المعادلة رقم (3-77) وبعد تقديرها أعطت النتائج التالية :

$$\widehat{DLDEP} = -0.269 DLDEP_{t-1} + 0.043t + 2.497 + 0.35 DLDEP_{t-1} \ldots\ldots (3-78)$$

t-statistic : (-2 .72 (2.608) (2.91) (2.25)

بعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي حيث ومن أجل كل تأخير نقوم باختبار وجود الارتباط الذاتي باستعمال الاختبارات السابقة الذكر، نقوم بعد ذلك باختبار معنوية الاتجاه العام (Trend)، ونلاحظ أن t المحسوبة لمعلمة الاتجاه العام أقل من القيمة الجدولة لها ($t_c = 2.608 < t_{tap} = 2.85$) مما يعني أن الاتجاه العام غير معنوي والنموذج غير صالح لاختبار الاستقرارية ولهذا سوف ننتقل للنموذج (II)، أي تقدير المعادلة التالية :

$$DLDEP = \delta LDEP_{t-1} + \beta_1 + \mu_t \ldots\ldots (3-79)$$

وبعد تقدير المعادلة أعطت نتائج التقدير ما يلي:

$$\widehat{DLDEP} = -0.013LDEP_{t-1} + 0.329 \ldots\ldots (3-80)$$

t-statistic : (-1.25) (2.49)

نقوم باختبار الارتباط الذاتي لنموذج المقدر في المعالة رقم(3-80) وذالك باستخدام إختبار Ljung- Box والنتائج مبينة في الشكل رقم (3-3).

الشكل رقم (3-3): نتائج اختبار *Ljung*- Box لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (3-80)

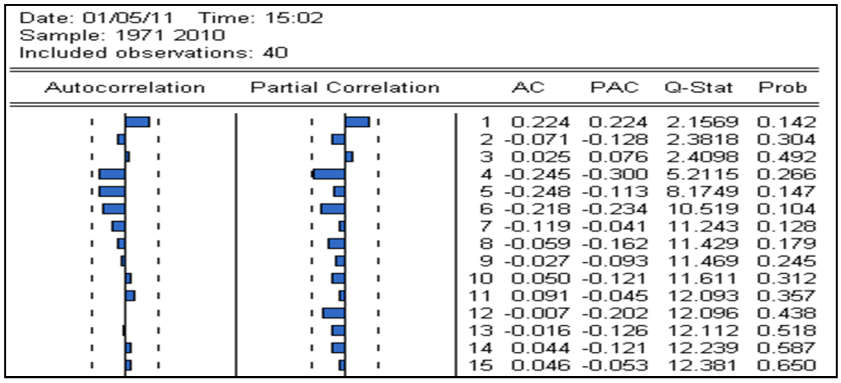

Date: 01/05/11 Time: 15:02
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.224	0.224	2.1569	0.142
2	-0.071	-0.128	2.3818	0.304
3	0.025	0.076	2.4098	0.492
4	-0.245	-0.300	5.2115	0.266
5	-0.248	-0.113	8.1749	0.147
6	-0.218	-0.234	10.519	0.104
7	-0.119	-0.041	11.243	0.128
8	-0.059	-0.162	11.429	0.179
9	-0.027	-0.093	11.469	0.245
10	0.050	-0.121	11.611	0.312
11	0.091	-0.045	12.093	0.357
12	-0.007	-0.202	12.096	0.438
13	-0.016	-0.126	12.112	0.518
14	0.044	-0.121	12.239	0.587
15	0.046	-0.053	12.381	0.650

المصدر :اعتمادا على مخرجات (EViews.4)

من خلال الشكل (3-3) نلاحظ أنه لا وجود لمشكل الارتباط الذاتي حيث أن Prop للإحصائية (Q-Stat)هي أكبر من القيمة (0.05) وذلك من أجل 15 درجة كما أنه تم التأكد من ذلك باستخدام اختبار ML، وعليه يمكن إستخدام النموذج لاختبار معلمة الثابت (Intercept)، ومن المعادلة (3-80) نجد أن القيمة المحسوبة الخاصة بمعلمة الثابت هي أقل من القيمة المجدولة (t_b) ($t_c = 2.49 < t_{tap} = 2.56$) وعليه فالحد الثابت غير معنوي و النموذج غير صالح لإجراء إختبار الاستقرارية للسلسلة محل الدراسة ولهذا وحسب الإستراتيجية السابقة الذكر فإننا سوف ننتقل إلى النموذج (I)، أي تقدير المعادلة التالية:

$$DLDEP = \delta LDEP_{t-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots (3-81)$$

نتائج التقدير أعطت مايلي :

$$\widehat{DLDEP} = 0.012LDEP_{t-1} \ldots \ldots \ldots (82\text{-}3)$$

t-statistic : (7 .21)

نقوم بإجراء اختبار Liung-Box على سلسلة البواقي الناتجة عن تقدير المعادلة (3-90) وذلك من أجل التحقق من وجود من عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل (3-4).

الشكل رقم (3-4): نتائج اختبار Ljung- Box لبواقي النموذج المقدر في المعادلة (3-82)

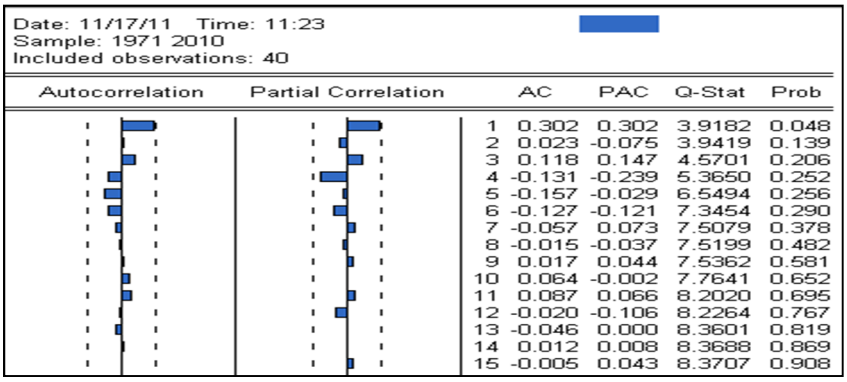

Date: 11/17/11 Time: 11:23
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.302	0.302	3.9182	0.048
2	0.023	-0.075	3.9419	0.139
3	0.118	0.147	4.5701	0.206
4	-0.131	-0.239	5.3650	0.252
5	-0.157	-0.029	6.5494	0.256
6	-0.127	-0.121	7.3454	0.290
7	-0.057	0.073	7.5079	0.378
8	-0.015	-0.037	7.5199	0.482
9	0.017	0.044	7.5362	0.581
10	0.064	-0.002	7.7641	0.652
11	0.087	0.066	8.2020	0.695
12	-0.020	-0.106	8.2264	0.767
13	-0.046	0.000	8.3601	0.819
14	0.012	0.008	8.3688	0.869
15	-0.005	0.043	8.3707	0.908

المصدر :اعتمادا على مخرجات (*EViews*.4)

من خلال الشكل رقم (3-4) نجد أنه يوجد مشكل الارتباط الذاتي في النموذج المُقدَّر في المعادلة (3-91) حيث أن Prop للإحصائية (Q-Stat) هي أقل من 0.05، (prop=0.048) وذلك من أجل الدرجة الأولى، وعليه فإنه يوجد مشكل ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في النموذج (I)، وللتحقق أكثر من ذلك نقوم بإجراء اختبار ML[1]، ولذلك فان النّموذج غير صالح لاختبار فرضية اللإستقرارية للسلسلة الزمنية، ولهذا فإننا سوف ننتقل إلى النموذج (IV)، أي تقدير المعالة التالية:

$$DLDEP = \delta LDEP_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i DLDEP_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots (3-83)$$

إن تقدير المعادلة (3-83) يتطلب وجود عدد محدد للتأخيرات (m)، وليكن العدد الأمثل ولأجل ذلك فإننا وكما أشرنا سابقا سوف نعتمد على عدة معايير منها معايير المعلومات مع الأخذ بعين الاعتبار لمشكل الارتباط الذاتي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): النتائج المتحصل عليها من معياري Akaike و Schwarz. بناء على تقدير المعادلة (3-83).

التأخير	M=1	M=2	M=3	M=4
AIC	-1,09	-1,01	-0,96	-0,97
SCH	-1,009	-0,89	-0,78	-0,75

المصدر: اعتمادا على مخرجات (*EViews*.4)

من خلال الجدول رقم (3-3) وبالاعتماد على معايير المعلومات مع مراعاة مشكل الارتباط الذاتي فإن التأخير الأمثل هو m=1 ومنه فإن تقدير المعادلة (3-92) يعطي النتائج التالية:

$$\widehat{DLDEP} = 0.08 DLDEP_{t-1} + 0.317 DLDEP_{t-1} \ldots\ldots (3-84)$$

t-statistic : (3.142) (1 .98)

بعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي وذلك باستخدام الاختبارات سابقة الذكر[2]، نقوم بعد ذلك باختبار فرضية اللاستقرارية للسلسلة الزمنية وفي هذا الصدد نجد أن القيمة المحسوبة للإحصائية t للمعلمة δ أكبر من القيمة المجدولة للإحصائية $(t_c = 3.142 > t_{tap} = 1.9)$ ، وعليه فن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من النوع DS، (سلسلة مستقرة الفروقات) وللتأكد من درجة تكامل هذه السلسلة نقوم بإجراء إختبارات الجذر الأحادي على فروقات هذه السلسلة، ولنبدأ بإجراء إختبار الإستقرارية للفروقات الأولى لهذه السلسلة أي السلسلة التالية:

$$DLDEP = LDEP_t - DLEP_{t-1} \ldots\ldots (3-85)$$

باتباع الإستراتيجية السابقة فإن نتائج اختبارات فرضية اللإستقرارية للسلسلة DLDEP ملخصة في الجدول رقم (3-4).

[1]- للتأكد من نتائج اختبار ML بالنسبة للنموذج I أنظر الملحق رقم (3)، الشكل(2).
[2]- انظر الملحق(3)، الشكل(03).

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبارات استقرارية السلسلةDLDEP

النموذج المقدر	درجة التأخير	الارتباط الذاتي	قيم معلمات الانحدار		المحسوبة-t	المجدولة-t	القرار
III	P=0	لايوجد	δ	-0,775	-4,75	-3,52	النموذج غير مناسب لاختبار استقرارية السلسلة وذالك بسبب عدم معنوية معلمة الاتجاه العام
			β_1	0,163	2,93	3,14	
			β_2	-0,001	-0,88	2,81	
II	P=1	لايوجد	δ	-0,754	-4,69	-2,93	الثابت معنوي، والسلسلة "DLDEP"مستقرة
			β_1	0,124	3,62	2,56	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الملحق(03)، الشكل (03).

من خلال الجدول نلاحظ أن النموذج هو الأنسب لغرض إختبار فرضية اللإستقرارية، وبالاعتماد على نتائج تقدير النموذج II الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة للإحصائية t للمعلمة δ أقل من القيمة الجدولة $(t_c = -4.69 < t_{tapl} = -2.93)$ ، وعليه فإن السلسلة DLDEP مستقرة مما يعني أن السلسلة LDEP متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

1-2-2- دراسة إستقرارية سلسلة الإيرادات العامة (LREC):

- **اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:**

الشكل رقم (3-5):التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة LREC

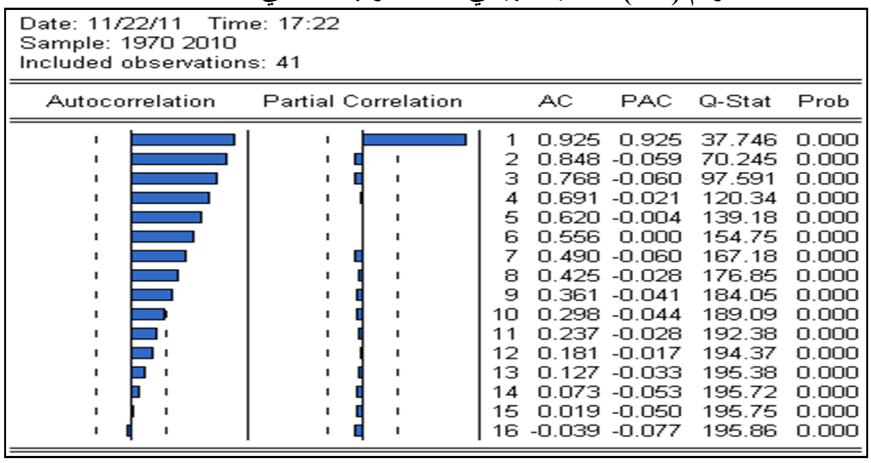

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج (*EViews*.4)

من خلال "Correlograme" الخاص بسلسلة LREC والموضح في الشكل(3-6) أعلاه نلاحظ أن معاملات دالة الارتباط الذاتي لاتنعدم بسرعة(لاتنعدم أصلا)مما يوحي بعدم استقرارية السلسلة الزمنية ولتأكد من ذالك بشكل أكثر نقوم بإخضاع السلسلة محل الدراسة لإختبارات الجذر الأحادي.

- **إجراء إختبار"ديكي-فولر "(DF) وإختبار" ديكي فولر المطور" (ADF)**

نقوم بإجراء هذه الاختبارات بتباع نفس الاستراتيجية السابقة والنتائج موضحة في الجدول رقم(3-5):

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبارات ADF – DF على السلسلة LREC

النّموذج المقدّر	درجة التأخير	الإرتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t -المحسوبة	t − المجدولة (5%)	القرار
III	P = 0	لا يوجد.	δ	-0 .29	-2.53	-3.52	النموذج غير مناسب لإجراء إختبار الاستقرارية بسبب عدم معنوية معلمة الاتجاه العام لذا ننتقل لإستخدام النموذج 2
			β_1	2.85	2 .73	143.	
			β_2	0 .46	2.39	12.8	
II	P = 0	لا يوجد.	δ	-0.11	-1.19	932.-	النموذج غير مناسب بسبب عدم معنوية معلمة الثابت لذا ننتقل لإستخدام النموذج 1
			β_2	0 .40	1.99	56.2	
I	P = 0	لا يوجد.	δ	0 .01	4.82	-1.94	" LREC" غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الملحق(03)،الجدول(04).

من خلال الجدول(3-5) نجد أن نتائج تطبيق الاستراتيجية السابقة أدت إستخدام النموذج I لإختبار إستقرارية السلسلة LREC، وبناء على نتائج تقدير هذا النموذج فإنه يمكن الحكم على السلسلة LREC على أنها غير مستقرة وذالك لكون القيمة المحسوبة للإحصائية t للمعلمة δ أكبر من القيمة المجدولة $(t_c = 4.82 > = -1.94)$ $t_{t\,a\,p\,l}$، كما أنها من النوع DS وذالك لعدم معنوية معلمة الاتجاه العام، ولمعرفة درجة تكامل هذه السلسلة نقوم بإجراء إختبارات الجذر الأحادي(ADF−DF)على سلسلة الفروقات لهذه السلسلة، ولنبدأ بسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى أي إجراء إختبارات الجذر الأحادي على السلسلة التالية :

DLREC= LREC- LREC(-1) … … … …**(86−3)**

والجدول (3-6) أدناه يلخص مختلف نتائج تقدير هذا السلسلة.

الجدول رقم (3−6): نتائج اختبارات" ADF−DF " للسلسلة "DLREC"

النّموذج المقدّر	درجة التأخير	الإرتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		المحسوبةt	t − المجدولة (5%)	القرار
III	P = 0	لا يوجد	δ	-1 ,09	-6,62	-3,52	عدم صلاحيّة النّموذج بسبب عدم معنويّة معلمة الإتجاه العام
			β_1	0,24	3,17	3,14	
			β_2	0,003	-1,06	2,81	
II	P = 0	لا يوجد	δ	-1,06	-6,52	-2,93	الثّابت ، معنوي و السّلسلة "DLREC " مستقر
			β_1	0,176	4,19	2,56	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الشكل (05)

من خلال الجدول(3-6) نجد أن السلسلة LREC مستقرة الفروقات من الدرجة الأولى أو بعبارة مكافئة فإن هذه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

1-2-3- دراسة استقرارية سلسلةعرض النقد (LM2):

- **إختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي:**

الشكل رقم (3-6):التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة LM2

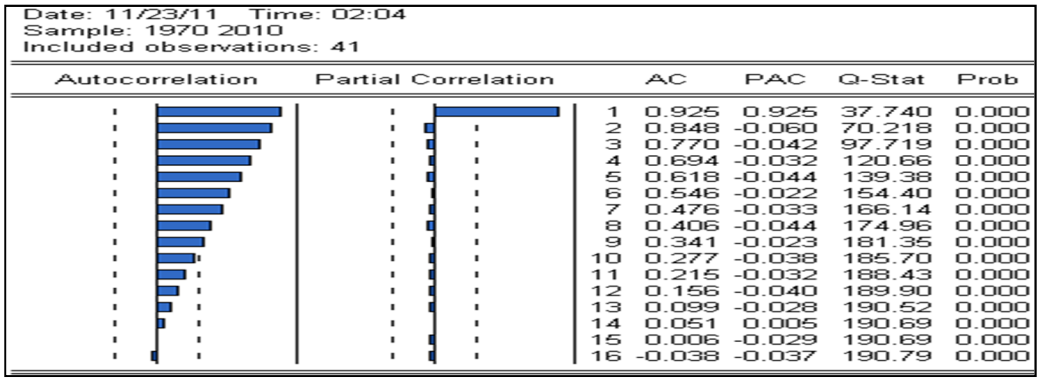

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.925	0.925	37.740	0.000
2	0.848	-0.060	70.218	0.000
3	0.770	-0.042	97.719	0.000
4	0.694	-0.032	120.66	0.000
5	0.618	-0.044	139.38	0.000
6	0.546	-0.022	154.40	0.000
7	0.476	-0.033	166.14	0.000
8	0.406	-0.044	174.96	0.000
9	0.341	-0.023	181.35	0.000
10	0.277	-0.038	185.70	0.000
11	0.215	-0.032	188.43	0.000
12	0.156	-0.040	189.90	0.000
13	0.099	-0.028	190.52	0.000
14	0.051	0.005	190.69	0.000
15	0.006	-0.029	190.69	0.000
16	-0.038	-0.037	190.79	0.000

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج (*EViews*.4)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LM2 لا تنعدم بسرعة مما يعطي فكرة حول عدم إستقرارية السلسلة، ولتأكد أكثر نقوم بإجراء اختبارات الجذر الأحادي على هذه السلسلة. ونتائج هذه الإختبارت ملخصة في الجدول(3-7) أدناه.

الجدول(3-7): نتائج اختبارات" ADF-DF " للسلسلة LM2

النّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الإرتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
(III)	P = 0	لا يوجد.	0,021	β_2	1,65	2,81	عدم صلاحيّة النّموذج بسبب عدم معنويّة معلمة الإتجاه العام.
			1,552	β_1	2,01	3,14	
			-0,142	δ	-1,77	-3,52	
(II)	P = 0	لا يوجد.	0,286	β_1	3,75	2,56	الثّابت معنوي، و السّلسلة "LM2" غير مستقرة.
			-0,009	δ	-1,66	-2,93	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الشكل (06)

من خلال الجدول (3-7) و لأجل إختبار إستقرارية السلسلة "LM2" فإنه تم إستعمال إختبار DF مع إختيار النموذج رقم II، نتائج تقديره ملخصة في المعادلة النتائج التالية :

$$\widehat{DLM_2} = -0.009LM2_{t-1} + 0.28 \ldots\ldots (3-87)$$

t-statistic : (-1,66) (3,75)

كما أنه تم التوصل إلى عدم إستقرارية السلسلة"LM2"، بحيث أنه وتبعا لنتائج تقدير النموذج II و الموضحة في المعادلة(3-87)، نجد أن القيمة المحسوبة للإحصائية t والخاصة بالمعلمة δ أكبر من القيمة المجدولة ($t_c = -1{,}66 > t_{tap} = -2{,}93$) وذلك عند مستوى معنوية($\alpha = 5\%$) مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية H_0 والتي تعني أن السلسلة"LM2" غير مستقرة، كما يجدر الإشارة إلى أن هذه السلسلة هي من نوع DS (سلسلة مستقرة الفروقات).ونظرا لهذا فإنه تبقى علينا تحديد درجة الفروقات التي تجعل من السلسلة مستقرة أي تحديد درجة تكاملها، ولنبدأ بالفروق الأولى لهذه السلسلة.

نتائج إختبارات " ADF – DF " على سلسلة الفروقات الأولى للسلسة "LM2" موضحة في الجدول (3-8) أدناه.

الجدول(3-8): نتائج اختبارات" ADF-DF " للسلسلة LM2

النّموذج المقدّر	درجة التأخيرات	الإرتباط الذّاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		t المحسوبة	t- المجدولة (5%)	القرار
(III)	P = 0	لا يوجد.	-0,001	β_2	-1,88	2,81	عدم صلاحيّة النّموذج بسبب عدم معنويّة معلمة الإتجاه العام.
			0,191	β_1	5,01	3,14	
			-0,928	δ	-5,87	-3,52	
(II)	P = 0	يوجد ارتباط ذاتي من الدّرجة الأولى.	0,140	β_1	5,01	2,56	عدم صلاحيّة النّموذج بسبب الإرتباط الذّاتي للأخطاء.
			-0,859	δ	-5,40	-2,93	
(V)	P = 1	لا يوجد.	0,145	β_1	3,92	2,56	الثّابت معنوي، و السّلسلة "DLM2" مستقرة.
			-0,909	δ	-4,22	-2,93	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الشكل (07)

من خلال الجدول(3-8) أعلاه نجد أن DLM2 مستقرة، وذلك بإستخدام إختبار ADF على النموذج V لهذه السلسلة وذالك بالإضافة إلى معنوية الثابت، أي أن السلسلة LM2 متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

1-2-4- دراسة إستقرارية سلسلة معدل البطالة LTCH :

- **إختبار معنوية معاملات دالة الإرتباط الذاتي :**

الشكل رقم(3-7):التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة LTCH

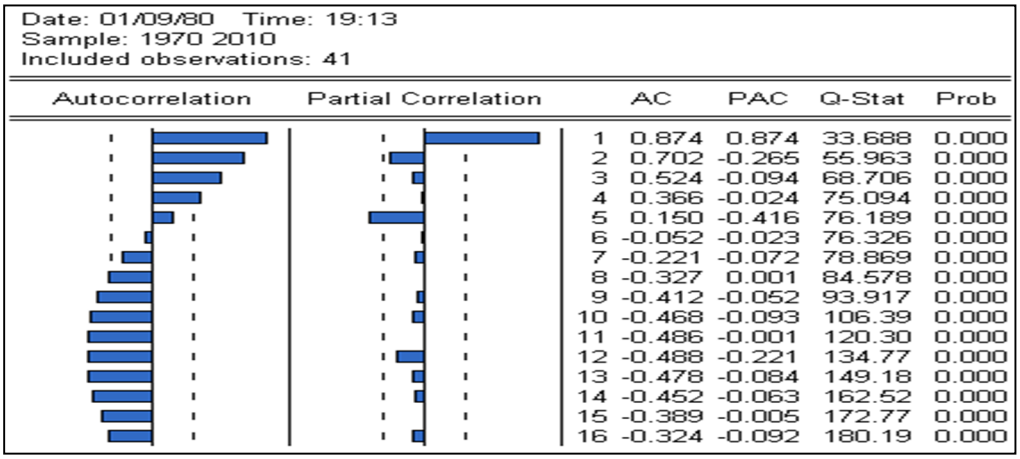

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج (*EViews*.4)

من خلال الشكل نلاحظ أن معاملات دالة الإرتباط الذاتي للسلسلة LTCH لا تنعدم بسرعة (لاتنعدم أصلا) مما يمنح فكرة مبدئية حول عدم إسقرارية السلسلة، وتأكد من هذا بصورة دقيقة نقوم بإجراء إختبارات" DF-

ADF "، ونتائج هذه الإختبارات، وكذا القرار المتخذ فيما يتعلق بإستقرارية السلسلة موضحة في الجدول رقم (3−9) أدناه.

الجدول(3-9): نتائج اختبارات" ADF−DF " للسلسلة LTCH

النموذج المقدر	درجة التأخير	الإرتباط الذاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		T - المحسوبة	T المجدولة (5%)	القرار
III	P = 0	يوجد إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى	δ	-0.018	-0.30	-3,52	عدم صلاحية النموذج بسبب وجود الإرتباط الذاتي للإخطاء
			β_1	0.075	0.39	3,14	
			β_2	-0.001	-1.27	2,81	
VI	P =1	لا يوجد إرتباط ذاتي	δ	-0.068	-1.08	-3,52	عدم صلاحيّة النّموذج بسبب عدم معنويّة معلمة الإتجاه العام
			β_1	0.209	1.09	3,14	
			β_2	-0.001	-0.69	2,81	
II	P = 0	يوجد إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى	δ	-0.010	-0.163	-2,93	عدم صلاحية النموذج بسبب وجود الإرتباط الذاتي للإخطاء
			β_1	0.009	-0.052	2,56	
V	P =1	لا يوجد إرتباط ذاتي	δ	-0.067	-1.08	-2,93	الثابت غير معنوي والنموذج غير مناسب
			β_1	0.185	0.99	2,56	
I	P = 0	يوجد إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى	δ	-0.006	-1.66	-1.94	عدم صلاحية النموذج بسبب وجود الإرتباط الذاتي للإخطاء
IV	P =1	لا يوجد إرتباط ذاتي	δ	-0.005	-1.01	-1.94	السلسلة LTCH غير مستقرة

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الشكل (08)

من خلال الجدول توصلنا إلى كون السلسلة LTCH غير مستقرة وذالك بإستخدام إختبار ADF " على النموذج IV نتائج تقديره موضحة في المعادلة رقم (3−98) أدناه:

$$\widehat{DLTCH} = -0{,}005LTCH_{t-1} \ldots\ldots\ldots (3-88)$$

t-statistic : (-1 ,01)

حيث يمكن ملاحظة أن القيمة المحسوبة للإحصائية t الخاصة بالمعلمةδ أكبر من القيمة المجدولة لهذه الإحصائية($t_c = -1{,}01 > t_{tapl} = -1{,}94$) مما يدفعنا إلى رفض الفرضيةH_0 والإقرار بعدم إستقرارية السلسلة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنه يمكن ملاحظة أنه لا وجود لثابت و الإتجاه العام وذالك لعدم معنوية معلمتيهما ، كما أن السلسلة LTCH هي من النوع DS ولإيجاد درجة تكاملها ننطلق من إجراء إختبارات الإستقرارية على سلسلة الفروقات الأولى والنتائج موضحة في الجدول (3−10)

الجدول(3-10): نتائج اختبارات" ADF-DF " لسلسلة DLTCH

النموذج المقدر	درجة التأخير	الإرتباط الذاتي للأخطاء	قيم معلمات الإنحدار		T - المحسوبة	T المجدولة(5%)	القرار
III	P = 0	لا يوجد إرتباط ذاتي	δ	-0.690	-4.36	-3,52	عدم صلاحيّة النّموذج بسبب عدم معنويّة معلمة الإتجاه العام
			β_1	0.005	0,15	3,14	
			β_2	-0.001	-0.67	2,81	
II	P = 0	لا يوجد إرتباط ذاتي	δ	-0.668	-4.35	-2,93	الثابت غير معنوي والنموذج غير مناسب
			β_1	-0.01	-0.91	2,56	
I	P = 0	لا يوجد إرتباط ذاتي	δ	-0.642	-4.26	-1.94	السلسلة DLTCH مستقرة

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الشكل(09)

من خلال الجدول (3-10) أعلاه يمكن القول أن سلسلة الفروقات الأولى للسلسلة LTCH (DLTCH) مستقرة، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

من خلال دراسة إستقرارية مختلف السلاسل الممثلة لمتغيرات دراسة فإننا خلصنا إلى مجموعة من الخصائص الإحصائية التي تتميز بها هذه المتغيرات نلخصها في الجدول رقم (3-10) .

الجدول رقم (3-11):أهم الخصائص الإحصائية لسلاسل متغيرات الدراسة

السلسلة	LDEP	LREC	LM2	LTCH
الإتجاه العام	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
الحد الثابت	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	غير معنوي
نوعها	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج إختبارات الإستقرارية

من خلال الجدول (3-11) يظهر لنا جليا أن كل السلاسل الممثلة لمتغيرات الدراسة هي غير مستقرة في مستوياتها مما يدفعنا إلى ضرورة البحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بين هذه المتغيرات

1-3- دراسة التكامل المتزامن

إن كون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة "I(1)" يفسح المجال للحديث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بينها إلا أن هذا غير كافي للحكم على وجود هذه العلاقة. إذ لابد من إجراء بعض الإختبارات الإحصائية (إختباراتJohansen)، و لكن قبل إجراء هذه الإختبارات يمكن الإستعانة بما يسمى بالإستنباط البياني وذالك من خلال تحليل التمثيل البياني المشترك للمتغيرات بدلالة الزمن، بحيث يمكن لهاذا الأخير أن يمنحنا فكرة أولية حول وجود هذه العلاقة من عدمها .

1-3-1- الإستنباط البياني:

من خلال الشكل (3-8) نلاحظ أن كل متغيرات الدراسة وباستثناء متغيرة معدل البطالة تبدي سلوكًا متشابًا في الأجل الطويل بحيث أنها لاتبتعد عن بعضها البعض مع مرور الزمن، هذا السلوك المتشابه لهذه

المتغيرات يمكن أن يدل على إمكانية وجود علاقة طويلة المدى فيما بينها إلا أنه، ولتأكيد« أونفي » هذه العلاقة يجب القيام بالإختبارات الإحصائية المناسبة(إختبارات Johansen).

الشكل رقم (3-08):التمثيل البياني للمتغيرات بدلالة الزمن(t)

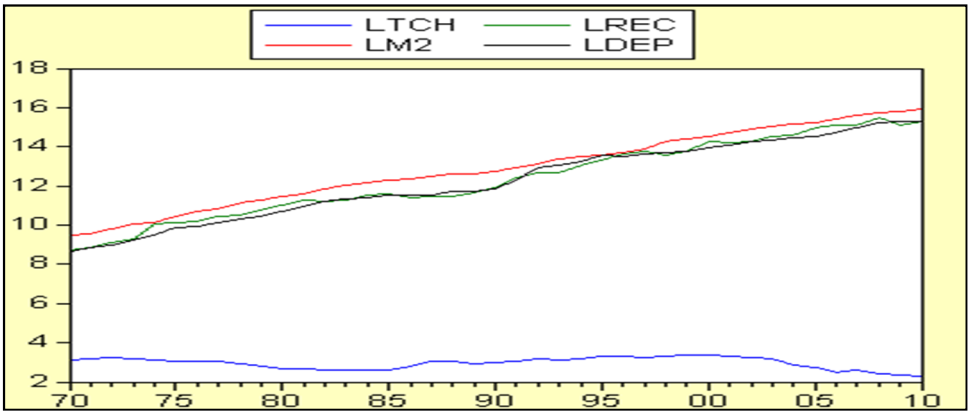

المصدر: إعتمادا على مخرجات (EViews.4)

1-3-2- إختبارات التكامل المتزامن لـ Johansen:

يتعلق الأمر هنا بإجراء كل من إختبار الأثر، وإختبار القيمة الذاتية العظمى إلا أنه وقبل إجراء هذين الإختبارين يجب القيام بتحديد درجة تأخير النموذج VAR للمتغيرات في شكل مستويات وذالك بالإعتماد على معايير المعلومات (Akaike وSchwarz).هذا من جهة أما من جهة أخرى فإنه ونظرا ولكون كل متغيرات الدراسة لاتملك إتجاه عام محدد كما أنها لاتملك متوسطات معدومة[1] فإننا سوف نعتمد في الإختبارات السابقة على الفرضية التالية[2]:

❖ وجود الحد الثابت(مع غياب حد الإتجاه العام) في إنحدارات التكامل المتزامن، وغياب الحد الثابت في النموذج "VAR" المستخدم لإجراء عملية الإختبار.

- **تحديد درجة التأخير المسارVAR :**

الجدول(3-12) أدناه يوضح مختلف قيم المعيارين(Akaike وSchwarz) الموافقة لمختلف تقديرات النظام VAR للمتغيرات في شكل مستويات وذالك من أجل درجات تأخير تتراوح **بين** 1 و 3. [3]

الجدول رقم(3-12): تحديد درجة التأخير الموافقة لإجراء إختبارات Johansen

المعيار / التأخير	M=1	M=2	M=3
AIC	-5,71	-5,41	-5,06
SCH	-4,86	-3,87	-2,82

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات (EViews.4)

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن درجة التأخير المثلى والموافقة لأصغر قيمة لهذين المعيارين هي **M=1** .

[1]- لتأكد من قيم متوسطات السلاسل المكونة للمتغيرات أنظر الملحق رقم (3)، الشكل(10)، والجدول(06).

[2]- للمزيد حول هذه الفرضيات وكذا الشروط اللازمة لوضعها أنظر:

-Evieus.5 user's Guide ,P 725

[3]- نظراً لمحدودية العينة المستخدمة فإننا لن نتجاوز درجة تأخير مقدرة بـ 3 سنوات.

- **إختبار الأثر(trace test):**

نتائج هذا الإختبار الموضحة في الجدول(3-13) أدناه تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية(لا توجد أية علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذالك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5 % ($t_{t\,r}= 81,15 > T^{0,0\ 5}_{T\ a\ b}= 53,12$)، بينما نقبل الفرضية الصفرية (يوجد على الأكثر علاقة تكامل متزامن واحدة)، إذ أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5%($t_{t\,r}= 34,23 < T^{0,0\ 5}_{T\ a\ b}= 34,91$) مما يعني وجود علاقة تكامل متزامن واحدة و وحيدة بين المتغيرات محل الدراسة.

الجدول رقم (3-13): نتائج إختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test				
Hyp.No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value(0,05)	Critical Value(0,01)
None **	0.699757	81.15997	53.12	60.16
At most 1	0.439282	34.23660	34.91	41.07
At most 2	0.183377	11.67362	19.96	24.60
At most 3	0.092213	3.773090	9.24	12.97
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الجدول (07)

نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى هي الأخرى جاءت مدعمة لنتائج إختبار الأثر حيث أن كون القيمة المحسوبة لإحصائية هذا الإختبار أقل من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5% يجبرنا على قبول الفرضية الصفرية (توجد على الأكثر علاقة تكامل متزامن واحدة) [1].

2- تقدير و إختبار النموذج :

إذا كان لنا مجموعة من المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة تزامنيا فإن تقدير نموذج "VAR" للمتغيرات في شكل فروقات من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل إقتصاد قياسية عديدة[2].فوجود مثل هذه العلاقة بين مجموعة من المتغيرات –كما هو الحال بالنسبة لمتغيرات الدراسة– يمنحنا إمكانية نمذجها على شكل نموذج شعاعي لتصحيح الخطأ "VECM" (نظرية التمثيل لـGranger)، أو على شكل نموذج "VAR" للمتغيرات في شكل مستويات[3].

لكن رغم هذا نجد أن Sims, Stock and Watson (1990)[4] يفضلون الاعتماد على المتغيرات في شكل مستويات ويبررون رأيهم هذا بكون الهدف الأساسي من تقدير نماذج "VAR"، هو إبراز وتحديد شبكة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج، وليس تحديد قيمة المعلمات. هذا من جهة،أما من جهة

[1]- نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى موضحة في الملحق (3)، الجدول(07).

[2] - Phillips. P.C.B., **Optimal Inference in cointegrated Systems**, Econometrica, Vol.59, 1991, PP.283-306.

[3]- للمزيد أنظر:

-G.S. Maddala, 1992, p.597 , J. D. Hamilton (1994), pp. 557-549 .

[4] -Sims. C.A., Stock. J.H., and M. W. Watson, **Inference in Linear Time Series Models With Some Unit Roots**, Econometica, Vol. 58, 1990, P.113-144.

أخرى فهؤلاء الباحثون يعتقدون، بأن طريقة الفروقات تفرض على المتغيرات غير المستقرة التخلص من جزء مهم من المعلومات الضرورية؛ والتي قد تساعد الباحث في رصد حركة ومسار المتغيرات المقصودة عبر التطور الزمني[1]، ولهذا ومن أجل هذه الإعتبارات سوف نقوم في دراستنا هذه بالقيام بتقدير نموذج "VAR" للمتغيرات في شكل مستويات بدل النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ "VECM".

2-1- تقدير النموذج:

بعد تحديد درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR والمقدرة بـ سنة واحدة(M=1)، وبتطبيق طريقة OLS وذالك لتقدير كل معادلة من معادلات النموذج على حدا فإننا تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (3-14)أدناه.

الجدول رقم(3-14):نتائج تقدير النموذج VAR(1) بستخدام OLS

	LTCH	LREC	LDEP	LM2
LTCH(-1)	0.930102 (0.06340) [14.6710]	0.204386 (0.11368) [1.79797]	0.071685 (0.07748) [0.92523]	0.037480 (0.03546) [1.05698]
LREC(-1)	-0.196256 (0.08590) [-2.28467]	0.751879 (0.15403) [4.88148]	0.202805 (0.10498) [1.93185]	0.166290 (0.04805) [3.46107]
LDEP(-1)	0.257740 (0.11137) [2.31422]	-0.064087 (0.19970) [-0.32092]	0.713405 (0.13611) [5.24145]	-0.020614 (0.06229) [-0.33092]
LM2(-1)	-0.080360 (0.09911) [-0.81079]	0.309427 (0.17772) [1.74112]	0.078626 (0.12113) [0.64912]	0.841728 (0.05544) [15.1839]
C	0.485678 (0.28928) [1.67892]	-0.586874 (0.51870) [-1.13143]	-0.052042 (0.35353) [-0.14721]	0.289737 (0.16180) [1.79072]
R-squared	0.897422	0.991379	0.996109	0.999112
Adj. R-squared	0.885699	0.990394	0.995664	0.999010
Sum sq. resids	0.384885	1.237447	0.574840	0.120405
S.E. equation	0.104865	0.188031	0.128156	0.058653
F-statistic	76.55076	1006.260	2239.927	9842.606
Log likelihood	36.11626	12.75904	28.09332	59.35791
Akaike AIC	-1.555813	-0.387952	-1.154666	-2.717895
Schwarz SC	-1.344703	-0.176842	-0.943556	-2.506786
Mean dependent	2.952901	12.42136	12.33748	12.97240
S.D. dependent	0.310174	1.918502	1.946259	1.864379
Determinant Residual Covariance		1.43E-08		
Log Likelihood (d.f. adjusted)		134.2796		
Akaike Information Criteria		-5.713981		
Schwarz Criteria		-4.869542		

المصدر : بالإعتماد على مخرجات (EViews.4)

[1]- لعلالي علاوة، مرجع سابق، ص 125.

2-2- إختبار النموذج:

يتعلق الأمر هنا بمجموعة من الإختبارات الإحصائية الهدف منها تحديد مدى إمكانية الإعتماد على هذا النموذج.

2-2-1-إختبار جودة التوفيق: من خلال الجدول (3-9) يتبين لنا أن جل المعادلات هي ذات قيم كبيرة لـ: {F} المحسوبة(9842,60 - 2239,92 - 1006 ,26 - 75 ,55) بحيث أنها أكبر من القيمة المجدولة=$T_{T\,a\,b}^{0,0\,5}$ (2,45) مما يدل على المعنوية الكلية لنموذج.*

كما أنه يمكن ملاحظة القيم المرتفعة لمعاملات التحديد R^2 بالنسبة لكل معادلة مما يدل على القوة التفسيرية للنموذج حيث يظهر الجدول أعلاه أن معاملات التحديد لكل المعادلات تساوي($R^2 = 0.99$) وذالك بإستثناء معادلة المتغيرة LTCHC مما يعني أن المتغيرات المفسرة في كل معادلة تساهم بنسبة 99% في شرح تغيرات المتغيرة التابعة وهذا ما يمنح النموذج دلالة إحصائية كبيرة.

2-2-2-إختبار إستقرارية النموذج:

لتأكد من إستقرارية النموذج نقوم بإستخدام إختبار(L'inverse des racine associées à la partie،AR) نتائج إستعمال هذا الإختبار على النموذج VAR(1) ممثلة في الشكل أدناه (3-9).

الشكل رقم(3-9): نتائج إختبار إستقرارية النموذج VAR(1)

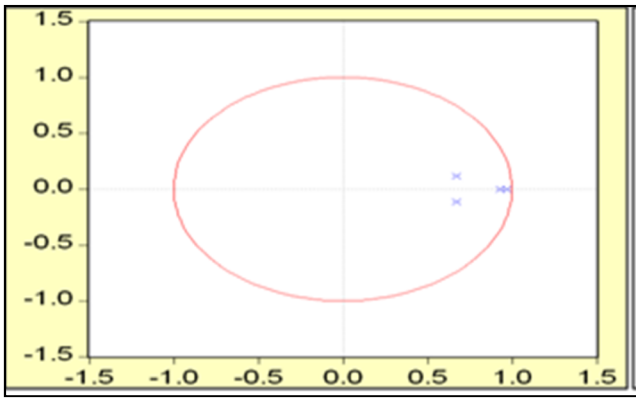

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LREC LM2 LTCH LDEP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 01/05/80 Time: 10:05

Root	Modulus
0.968185	0.968185
0.930489	0.930489
0.669220 - 0.115457i	0.679106
0.669220 + 0.115457i	0.679106

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: بالإعتماد على مخرجات (EViews.4)

من خلال الشكل(3-9) يبدو أن الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الإنحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة وبالتالي فإن النموذج VAR الممثل للمتغيرات الدراسة يستوفي شروط الإستقرار.

2-2-3- إختبار الإرتباط الذاتي للنموذج:

في هذا الصدد يتم إستعمال إختبار مضاف لاقرونج المتعدد[1]، وذالك لإختبار فرضية غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء النموذج والجدول (3-11) يبين نتائج هذا الاختبار وذالك من أجل درجات مختلفة من الإرتباط بين أخطاء النموذج تتراوح بين الدرجة 1 والدرجة 9.

---

*- يمكن ملاحظة أن معظم المعلمات المقدرة في معادلات النظام VAR هي غير معنوية وذالك باستخدام إحصائية t -Student في حين أن الإختبار F يخبرنا على المعنوية الكلية للنموذج ويمكن تفسير هذا التناقض بكون هذا النوع من النماذج يحتوي على مشكل التعدد الخطي وذالك بسبب وجود متغيرات داخلية مؤخرة في الطرف الأيمن من المعادلات، إلا أن أغلب الباحثين في القياس الإقتصلدي يعتمدون على إختبار فيشر (F).

[1]- للمزيد حول هذا الإختبار أنظر :

الجدول(3-15): نتائج إختبار مضاعف لاقرنج المتعدد

VAR Residual Serial Correlation LM Tests									
Probs from chi-square with 16 df.									
H0: no Serial Correlation at lag Order h									
Lags	1	2	3	4	5	6	7	8	9
LM-Stat	10.3	13.5	18.1	11.9	22.2	18.6	21.2	13.4	14.5
Prob	0.78	0.63	0.31	0.74	0.21	0.18	0.16	0.64	0.55

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الجدول (07)

من خلال الجدول نلاحظ أنه ومن أجل درجات مختلفة للإرتباط بين أخطاء النموذج فإنProb للإحصائية (LM-Stat) أكبر من القيمة 0.05 مما يفرض علينا قبول الفرضية H_0 (غياب الإرتباط الذاتي لأخطاء النموذج) وهذا يدل على خلو معادلات النموذج من مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء.

3-إستخدام النموذج:

بعد التأكد من صلاحية النموذج وملائمته للتعبير عن تغيرات المتغيرات المدروسة، وكذا خلوه من المشاكل الإحصائية (الإرتباط الذاتي، عدم الإستقرارية)، فإنه يمكن إستخدامه لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجدوها بين هذه المتغيرات، وكما أشرنا سابقا فإن نماذج "VAR" تنفرد وتتميز بأدوات تحليل خاصة (اختبارات السببية حسب مفهوم Granger، تحليل دوال الإستجابة وتفكيك التباين)، يتم اللجوء إليها خاصة في ظل صعوبة التفسير الفردي لمعلمات النموذج المقدر.

3-1- دراسة السببية*:

إن نتائج اختبار السببية عند {Granger}، تتمثل في كونها تعبر فقط عن علاقات إحصائية، وليس عن علاقات اقتصادية كما فهمت خطأ عند البعض. فالنموذج المقدر، أي نموذج {VAR}، هو من المفترض أن يكون يعبر عن النظام الاقتصادي الذي تمثله المعطيات والوقائع كما هي قائمة. وهنا يجب الابتعاد قدر الإمكان عن تقييد هذا النموذج بقيود مسبقة، أي بدون خلفية اقتصادية وعليه فمن المفروض أن يبرز هذا النموذج من خلال مختلف إستخداماته خريطة لشبكة العلاقات الاقتصادية الديناميكية فيما بين المتغيرات[1]، وتعتبر إختبارات السببية عند{Granger} إحدى أهم هذه الإستخدامات بحيث يتم من خلالها تتبع العلاقة بين مختلف المتغيرات الإقتصادية المكونة لهذه النماذج وذالك من خلال معرفة وتحديد علاقة الأسبقية بين هذه المتغيرات إستنادا على معيار القدرة التنبؤية (نقول عن متغيرة أنها تسبب(تسبق)متغيرة أخرى إذا كانت الأولى تساهم في تحسين القدرة التنبؤية للثانية)، وتجدر الإشارة إلى أن إختبار السببية حسب{Granger} يمكن أن يتم بالاعتماد على الاجصائية (F) لـ (Fisher)، أو باستخدام إحصائية χ^2لـ (Wald) إلا أنه يُفضل

- S. johansen , **liheliood-based Inference in cointegrated vector Autorregressveive Medele** , Oxford Unifersity Press, Oxford,1995. P. 22.

*- لقد تعمدنا البدأ بإجراء إحتبار السببية بين المتغيرات وذالك قبل القيام بدراسة دوال الإستجابة وتفكيك التباين نظرا لكون هذه الأخيرة تعتمد على نتائج الأولى، إذ أن معالجة الإرتباطات الفورية بين بواقي النموذج المقدر (في حالة وجودها) بالاعتماد على تفكيك {Cholesky} يستدعي ترتيبا سببيا مسبقا لمتغيرات النظام المدروس أين يتم ترتيب هذه المتغيرات من الأكثر خارجية إلى الأكثر داخلية.

[1]- لعلالي علاوة، مرجع أسبق، ص: 140.

الإعتماد على إحصائية (Khideux – Wald)، وذالك لكون الإختبار (F) يعد أقل قوة في حالة وجود متغيرات داخلية مؤخرة بحيث يعتبر هذا الإختبار صالح تقاريبا فقط[1].

الجدول (3-12) أدناه يبين العلاقات المعنوية –إحصائيا– للسببية التي تم الكشف عنها من خلال الاختبارات الإحصائية[2].

الجدول رقم (3-16): نتائج إختبار السببية عند{Granger}

الفرضيات الصفرية المختبرة	إحصائية (Khideux – Wald) المحسوبة	حجم العينة	إحتمالها(Prob)
LDEP لاتسبب LTCH	5.355625	40	0.0207
LREC لاتسبب LTCH	5.219725	40	0.0223
LREC لاتسبب LM2	11.97900	40	0.0005
LM2 لاتسبب LREC	3.03	40	0.081
LREC لاتسبب LDEP	3.732034	40	0.0534

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق(03)، الشكل (10).

من خلال نتائج الجدول(3-12) يمكن رصد العديد من علاقات السببية الثنائية –حسب مفهوم {Granger}- بين متغيرات النموذج والتي يمكن توضيحها كالتالي :

❖الإختبار الإحصائي للسببية يظهر وجود علاقات سببية – حسب مفهوم Granger– تتجه من متغيرة الإيرادات العمومية نحو متغيرة الإنفاق العام وذلك عند مستوى معنوية قدره (5%)، ممّا يعني أن الإيرادات العامة تساهم مساهمةً معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة الإنفاق العام وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%). هذه النتيجة لاتبدو مفاجئة نظرا للإرتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية، فتحديد الحكومة لمقدار الإنفاق العام لسنة المقبلة يتأثر بصفة مباشرا بمقدار الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها لهذه السنة .

❖في المقابل أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات إتجاهين بين الإيرادات العامة ومتغيرة عرض النقد(تغذية عكسية) حيث نجد أن كل من المتغيرتين تلعب دورا في تحسين القدرة التنبؤية للمتغيرة الأخرى.

❖لقد بينت النتائج أن كل من متغيرتي: الإنفاق العام ،الإيرادات العامة، تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية لمتغيرة معدل البطالة في المقابل أكدت النتائج غياب علاقات من هذا النوع في الإتجاه المعاكس (أي غياب التغذية العكسية بين معدل البطالة وكل من المتغيرتين الإنفاق العام والإيرادات العامة) .

من خلال نتائج إختبار السببية لـ {Granger} يمكن الخروج بنتيجة مهمة فيما يتعلق بإشكالية هذه الدراسة تتمثل في :

بينت النتائج أن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثير على معدل البطالة وذالك من خلال أدواتها ممثلة في أداة الإنفاق العام وأداة الإيرادات العامة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فلقد أظهرت النتائج أن السياسة المالية ومن خلال أداة الإيرادات العامة تمارس نوعين من التأثير على معدلات البطالة الأول مباشر من

[1] - James D. Harmilton, , 1994, P 305 .

[2] - لتفاصيل أوفر حول نتائج هذه الإختبارات أنظر الملحق(03)،الجدول(10).

خلال العلاقة المباشرة بين معدلات البطالة والإيرادات العامة والثاني غير مباشر من خلال علاقة هذه الأخيرة مع متغيرة الإنفاق العام والذي بدوره يؤثر على معدلات البطالة، إلا أنه وعلى العكس من ذالك فالنتائج بينت عدم وجود أي تأثير مباشر لسياسة النقدية في الجزائر على معدلات البطالة فالنتائج المبينة في الملحق(03) الجدول(10) تبين أنه لاتوجد أي علاقة مباشرة بين متغيرة عرض النقد ومتغيرة معدل البطالة.

3-2- تحليل دوال الإستجابة :

إن دوال الإستجابة تعتمد على فرضية أساسية وهي أنه لا يمكن للباحث أن يجري إلى تغييرا في متغير واحد فقط وهاذا في وقت واحد فقط طبعا وذالك لهدف ضمان عدم الحصول على صورة مشوهة عن التفاعلات الجارية فيما بين المتغيرات، هذه الفرضية ورغم التحفظات التي يمكن تحيط بها إلا انه يمكن قبولها في حالة واحدة فقط وهي التي تكون فيها تجديدات(الأخطاء العشوائية) المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، وذالك لأنه وفي الحالة التي تكون فيها الأخطاء العشوائية غير مستقلة عن بعضها البعض فإن أي تغيير في متغير ما سيكون مترافق مع التغير في متغير أخر في النموذج وهاذ من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بالفرضية الأساسية لإستخدام هذه الأداة[1].

ولهذا وقبل القيام بتحليل دوال الإستجابة يجب علينا القيام بإختبار فرضية إستقلالية الأخطاء العشوائية (التجديدات)، هذه الفرضية يمكن التحقق منها من خلال ملاحظة مصفوفة الإرتباطات لبواقي النموذج المقدر، والجدول (3-17) أدناه يبين قيم هذه المصفوفة :

الجدول رقم(3-17):قيم مصفوفة الإرتباطات بين البواقي

	LTCH	LM2	LDEP	LREC
LTCH	1.00	0.10	0.19	-0.19
LM2	0.10	1.00	0.16	-0.03
LDEP	0.19	0.16	1.00	0.45
LREC	-0.19	-0.03	0.45	1.00

المصدر: بالإعتماد على مخرجات (EViews.4)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول(3-17)، يظهر جليا أنه و بإستثناء كل من التجديدتين LREC ، LDEP (معامل الإرتباط يساوي0.45 وهو مرتفع نسبيا) فإنه لاتوجد إرتباطات قوية فيما بين التجديدات، وبالرغم من ذلك فإنه يكفي وجود إرتباط واحد بين تجديدتين كما في حالتنا هذه حتي نقول أن تجديدات هذا النموذج هي غير مستقلة، لأنه وبالرغم من كون باقي التجديدات غير مترابطة إلا إنه وفي حالة حدوث صدمة في متغيرة الإنفاق العام فإنها ستكون مصحوبة بتغير في متغيرة الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى حجب ردود الفعل الحقيقية التي تبديها باقي المتغيرات، وعليه فإنه وللتخلص من هذا الإشكال لابد من تحويل هذه التجديدات إلى تجديدات متعامدة، وهو ما يمكن بلوغه من خلال القيام بتفكيك {Cholesky} لمصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للتجديدات الأصلية.

[1]- لعلالي علاوة، مرجع أسبق، ص 141.

الجدول(3-18) أدناه يوضح إستجابة متغيرة معدل البطالة لتجديداتها الذاتية وتجديدات المتغيرات الأخرى في النموذج، والمتحصل عليها بالإعتماد على تفكيك {Cholesky}*.

الجدول (3-18): إستجابة معدل البطالة.

RESPONSE OF LTCH				
Period	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.097125	0.020758	-0.033654	0.000000
2	0.090161	0.034662	-0.063530	-0.004614
3	0.081230	0.046732	-0.075655	-0.010499
4	0.071922	0.055496	-0.077569	-0.015913
5	0.063061	0.060759	-0.074043	-0.020134
6	0.055017	0.062932	-0.067985	-0.022999
7	0.047897	0.062651	-0.061080	-0.024619
8	0.041674	0.060570	-0.054241	-0.025220
9	0.036259	0.057270	-0.047914	-0.025047
10	0.031542	0.053220	-0.042267	-0.024327

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الملحق(3)، الجدول (11)، والشكل(11)

من خلال نتائج الجدول(3-18) أعلاه، والنتائج الموضحة في الجدول(11) والمدرجة في الملحق(3)، يبدو أن:

حدوث صدمة إيجابية في الإيرادات العامة – قدرها إنحراف معياري واحد (16.7%)– ستخلف أثرا معنويا سلبيا على معدلات البطالة وذلك على طول فترة الإستجابة المقدرة بـ 10 سنوات. إذ إن هذه المعدلات تبدي إستجابة فوية معنوية سلبية قدرها(3.3% -)، لتواصل بعدها في الإنحفاض بنسب متزايدة إلى غاية الفترة 4 التي تلي الصدمة مسجلتا إستجابة قصوى قدرها (7.7%-)، قبل أن تشرع في التزايد بنسب متناقصة إبتدا من هذه السنة وإلى غاية السنة 10 التي تمثل نهاية فترة الإستجابة، أين ستسجل إستجابة قدرها(4.22%-).

من جهة أخرى فإن صدمة إيجابية في النفقات العامة – قدرها إنحراف معياري واحد (12.8%) – من شأنها أن تخلف أثرا معنويا إيجابيا على معدلات البطالة طوال فترة الإستجابة، حيث ستسجل هذه الأخيرة إستجابة فورية قدرها (2%)، لتستمر بعدها هذه المعدلات في الإرتفاع بنسب متزايدة إلى أن تسجل أعلى نسبة إستجابة(6.2%) مع حلول السنة 6، لتواصل بعدها في التزايد ولكن بمعدلات متناقصة إلى غاية نهاية فترة الإستجابة أين ستسجل إستجابة قدرها (5.3%). من خلال هذا التحليل نستنتج بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

3-3- تحليل تفكيك التباين

بعد دراسة إختبارات السببية، و تحليل الصدمات ودراسة تغيرات دوال الإستجابة الذي سمح لنا بتحديد نوع وحجم الأثار التي يمكن أن تخلفها كل من السياستين المالية (النفقات العامة ،الإيرادات العامة) والنقدية (عرض النقد) على معدلات البطالة في الإقتصاد الجزائري. سنحاول فيما يلي تحديد الأهمية النسبية

*- كما اشرنا سابقا فإن طريقة التفكيك لـ {Cholesky} تتم وفق ترتيب معين للمتغيرات وهو من الأكثر خارجية إلى الأكثر داخلية وهذا ما يمكن ضمانه من خلال نتائج السببية، فمن خلال نتائج الجدول(10) من الملحق(3)،والتي توضح نتائج إختبارات السببية وبالإعتماد على الإحصائية"ALL" (كلما كانت المعنوية الإحصائية للإحصائية الأخيرة أكبر كلما كانت المتغيرة أكثر خارجية)، يمكن إعتماد الترتيب التالي للمتغيرات: LREC, LDEP LM2 , LTCH,.

لصدمات كلا السياستين في تفسير التقلبات الظرفية التي تشهدها متغيرة معدل البطالة وذلك من خلال عملية تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ بهذه المتغيرة خلال مختلف الآفاق الزمنية.

الجدول التالي(3-19) أدناه يوضح تفكيك تباين خطأ التنبؤ لـ معدل البطالة على مدى 10 سنوات، وذالك بالإعتماد على تفكيك{Cholesky} ومع إتباع نفس الترتيب للمتغيرات أعلاه.

الجدول(3-19) : تفكيك تباين معدل البطالة.

Variance Decomposition of LTCH:					
Period	S.E.	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.104865	85.78234	3.918302	10.29935	0.000000
2	0.156156	72.02199	6.694115	21.19658	0.087321
3	0.197486	61.94914	9.784920	27.92869	0.337248
4	0.231351	54.80472	12.88408	31.59236	0.718840
5	0.258997	49.65755	15.78374	33.38082	1.177879
6	0.281456	45.86966	18.36475	34.10049	1.665094
7	0.299622	43.03151	20.57754	34.24648	2.144462
8	0.314257	40.87565	22.42053	34.11037	2.593448
9	0.325998	39.22126	23.92070	33.85771	3.000327
10	0.335381	37.94191	25.11909	33.57806	3.360934

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق(3)، الجدول(12) والشكل(12).

من خلال (3-19) الجدول أعلاه، يبدو جليا أن معظم التقلبات الظرفية التي تحدث معدلات البطالة في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها، إذ أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته (85.78%) من تغيرات معدل البطالة خلال الفترة التي تلي حدوث الصدمة، لتتراجع هذه النسبة مع مرور الوقت لتبلغ أدنى قيمة لها (37.94%) عند السنة العاشرة التي تلي حدوث الصدمة.

من جهة أخرى، نجد أنه بالموازاة مع تناقص نسبة مساهمة صدمات معدل البطالة في تفسير تغيّراتها الذّاتية، تتزايد نسبة مساهمة صدمات باقي متغيّرات النظام في تفسير هذه التغيّرات، ونخص بالذكر صدمات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، ففيما يخص الأولى نلاحظ أن نسبة مساهمتها ترتفع من (10.29%)، تُسجل عند الفترة الأولى التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (34.24%) كحد أقصى مُسجل عند السنة السابعة، قبل أن تشرع هذه النسبة في التراجع بعد ذلك إلى أن تبلغ حد (33.57%) مع حلول السنة العاشرة التي تلي الصدمة. في المقابل نجد أن نسبة مساهمة النفقات العامة تشهد هي الأخرى ارتفاعا مستمرًّا خلال الفترة المعنية بالتحليل، إذ أنها ترتفع من (3.92%) كنسبة مُسجلة خلال الفترة التي تشهد حدوث الصدمة، إلى (25.11%) كحدّ أقصى تبلغه مع حلول السنة العاشرة التي تلي الصدمة.

أما فيما يتعلق بمتغيرة عرض النقد، فيبدو أن نسبة مساهمتها في تفسير تغيرات معدل البطالة تبقى ضئيلة وهامشية في المدى القصير، المتوسط وحتى البعيد، وإن كانت قد عرفت نوعا من الارتفاع خلال السنوات الثلاث الأخيرة لفترة التحليل، حيث بلغت مقدار (3.36%) عند السنة الأخيرة التي تلي الصدمة.

هذه النتائج جاءت مدعمة ومؤكدة لنتائج اختبارات السّببية –حسب مفهوم Geanger– ونتائج تحليل دوال الاستجابة الدّفعية، حيث تتّضح جليًّا من خلال هذا التحليل القدرة النسبية للسياسة المالية في تفسير التّقلبات

الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة، كما يبدو بوضوح أن هذه الصدمات تساهم بقدرٍ لا يُستهان به في تفسير تغيّرات وسلوكات هذه المتغيّرة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنتائج تحليل التباين أظهرت محدودية السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة. هذه النتيجة تتوافق وواقع الإقتصاد الجزائري حيث أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الإهتمام بمستويات التشغيل حيث ان أهداف هذه السياسة والمعلن عنها من طرف السلطات الوصية (السلطات النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات سوق الشغل وأولويات التشغيل، بتركيزها الكلي على مكافحة التضخم و استقراره.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي خصصناه للدراسة التطبيقية، قمنا بدراسة قياسية لتأثير أدوات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970-2010)، واستخدمنا النماذج الديناميكية لدراسة الظاهرة، ولقد توصلنا في ظل الفرضيات الموضوعة (حسب اختبارات DF، ADF و Johansen) إلى إمكانية استخدام نوعين من النّماذج، نموذج الانحدار الذاتي "VAR" ونموذج تصحيح الخطأ "VECM" إلا أننا فضلنا استخدام نموذج الانحدار الذاتي "VAR" وذلك بالاعتماد على العديد من المعايير الإحصائية.و لقد جاءت النتائج مقبولة من الناحية الإحصائية وسمحت أدوات تحليل النموذج "VAR" مثل تحليل السببية وتحليل الصدمات ودوال الاستجابة بتوضيح مدى تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على معدلات البطالة في الجزائر ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- لقد بينت نتائج اختبارات السببية –حسب مفهوم Granger– وجود تأثير كبير تمارسه كل من أداتي الإنفاق العام والإيرادات العامة على معدلات البطالة، حيث أظهرت النتائج أن كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة تساهم بمعنوية في تحسين القدر التنبؤية لمتغيرة معدل البطالة، كما أسفرت نتائج هذه الاختبارات عن وجود تأثيرات قوية من طرف الإيرادات العامة على متغيرة الإنفاق الحكومي، في حين كشفت هذه الاختبارات عن عدم وجود أي علاقة بين متغيرة عرض النقد ومعدلات البطالة.

- كما فسرت نتائج تحليل دوال الاستجابة جانبًا هامًّا لتأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة حيث بينت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين متغيّرة الإنفاق الحكومي و متغيرة معدل البطالة على المدى القصير، المتوسط والبعيد، إذ أن الصّدمات الإيجابية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع مستويات (معدلات) البطالة، في حين أظهرت النتائج عن وجود علاقة عكسية بين متغيرة الإيرادات العامة ومتغيرة معدل البطالة وذلك على المدى البعيد، المتوسط والقريب، حيث أن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العامة تودي إلى إنخفاض في معدلات البطالة.

- إضافةً إلى ذلك نجد أن نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التّنبؤ لمتغيرة معدل البطالة كشفت هي الأخرى عن مساهمةٍ مُعتبرة لكل من صدمات الإنفاق العام والإيرادات العمة في تفسير التغيّرات والتّقلبات الظرفية التي تحدث في معدّلات البطالة على المديين القصير والبعيد.

- أما فيما يتعلق بتأثير السياسة النقدية فلقد بينت النتائج أنه لا توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية والبطالة في الجزائر، ويعود هذا لكون السّياسة النقدية في الجزائر تهدف إلى مواجهة التضخم كهدف وحيد.

الخاتمة العامّة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال هذا البحث إظهار مدى تأثير أدوات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، والتعبير عنها ببناء نموذج اقتصادي قياسي للفترة الممتدة من 1970 إلى 2010، وللوصول إلى الهدف تناولنا هذا البحث في ثلاثة فصول. فصلين نظريين وفصل تطبيقي، الفصل الأول و الذي تناولنا فيه السياسة المالية والنقدية من حيث الإطار النظري لكل منهما وكذا مسار كل من هتي السياستين في ظل تحولات الإقتصاد الجزائري حيث تمكنا من خلاله من توضيح الغموض حول عمل كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية كما توصلنا من خلاله لتوضيح مدى تأثير التحولات الهيكلية للإقتصاد الجزائري في عمل وفعالية كل من السياسة المالية والنقدية، أما الفصل الثاني والذي تطرقنا من خلاله إلى ظاهرة البطالة حيث تناولنا فيه أهم المفاهيم المتعلقة بهذه الأخيرة وكذا أهم المساهمات النظرية في تفسير هذه الظاهرة وإيجاد حلوا لها، هذا بالإضافة إلى عرض لأهم خصائص و أسباب هذه الظاهرة في الجزائر حيث تمكنا من خلال هذا الفصل من الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بظاهرة البطالة وكذا خصوصية هذه الأخيرة في المجتمع الجزائري، أما الفصل الثالث فقد كان مخصصا في جزءه الأول للتعرض إلى البناء النظري لنماذج أشعة الانحدار الذاتي، حيث تناولنا فيه أهم الخطوات والمراحل المتبعة في استخدام هذه النماذج ، والتي تنطلق أساسا من اختبارات الاستقرارية وصولا إلى اختبار السببية ، أما جزئه الثاني فقد كان مخصصا لإسقاط ما هو نظري على أرض الواقع ، وذلك من خلال محاولتنا تطبيق نماذج أشعة الانحدار الذاتي على متغيرات الممثلة للأدوات السياسة المالية والنقدية من جهة والمتغيرة الممثلة للبطالة من جهة أخرى، وهذا النوع من النماذج يسمح بدراسة الصدمات، و يقدم تسهيلات كثيرة للقيام بالتنبؤات، كما قمنا بدراسة تحليل التباين و السببية. و لقد جاءت النتائج مقبولة، وفسرت جانب في تحديد مدى تأثير أدوات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر.

أمّا عن أهم النّتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه الدّراسة فيمكن عرضها على مستويين كما يلي:

- **الجزء النظري :**

- بالرغم من تشابه الأهدف الكبرى لكل من السياسة المالية والنقدية إلا إنه لكل واحدة منهما إستراتيجية معينة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية . فإذا كانت السياسة المالية تمارس تأثيرا مباشرا على متغيرات الحقيقية في الإقتصاد، فالأمر يختلف بالنسبة لسياسة النقدية فلكيل تأثر هذه الأخيرة على متغيرات الإقتصادية الكلية لابد لها من إستراتيجية معينة تستهدف من خلالها متغيرات وسيطية والتي بدورها تقوم بنقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الإقتصادية الكلية هذه الأخيرة تسمى ضمن هذه الإستراتيجية بالأهداف النهائية.

- تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1970-1990 بنمو الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، و ارتبط هذا بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية

و السياسية التي شهدتها الجزائر أثناء هذه الفترة. ومن الملاحظ أيضا أن نسبة نفقات التسيير أكبر من نسبة نفقات التجهيز خلال كل المرحلة.

- خلال سنوات التسعينات ونتيجة تطبيق برامج التعديل الهيكلي وفي إطار إصلاح السياسة المالية وفي شقها الإنفاقي، تميزت السياسة الإنفاقية بتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام وذلك لتخفيض دور الدولة في النشاط الإقتصادي مما إستوجب تخفيض نسبة نفقات التجهيز بسبب إلغاء الكثير من البرامج الإستثمارية والتي كانت تشكل الجزء المهم من النفقات العامة.

- أما خلال سنوات الألفية الثالثة فقد شهدت النفقات العامة تطورات هامة و بلغت الزيادة معدلات مرتفعة وذلك من أجل التخفيف من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وذلك بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، و التي اعتمدت بدرجة كبيرة على الجباية البترولية و التي تجاوزت نسبتها في كل السنوات 50% من إجمالي الإيرادات العامة. و رغم أهمية الجباية البترولية إلا أنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية، ولهذا قامة الدولة بالعديد من الإصلاحات منها الإصلاح الجبائي سنة 1992 ولقد كان الهدف الأساسي من هذا الإصلاح هو تدعيم قدرة النظام الجبائي كتمهيد لعملية إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم إستقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة في سنة 2000 وفي إطار هذه عملية الإحلال قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات مهمته إستغلال الفارق بين السعر الحقيقي لنفط والسعر المرجعي هذا الصندوق أنشئ لغرض مواجهة إنعكاسات تذبذب إيرادات الجباية البترولية وبالرغم من كل هذه الإجراءات فلقد بقيت الإيرادات الجباية البترولية هي المصدر الرئيسي لتمويل الإيرادات العامة، من هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

- أن السياسة النقدية في الجزائر مرت بالمرحلتين هامتين الأولى قبل سنة 1990 حيث لم يكن هنالك إمكانية لتكلم عن سياسة نقدية في الجزائر بالمعنى الحقيقي، أي سياسة نقدية لها أهدافها وأدواتها أما المرحلة الثانية فكانت بعد سنة 1990 وما رافقها من إصلاحات تمثلة في إصدار قانون النقد والقرض وما حمله من إصلاحات جوهرية خلصت السياسة النقدية من التبعية التي كان ملزمة بها تجاه الخزينة العمومية . بعد هذه السنة شهدت السياسة النقدية تطورات هامة حيث أصبح لها دور إيجابي في الإقتصاد الجزائري.

- إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية و منذ صدور قانون النقد والقرض هو التحكم في التضخم دون أن تولى إهتمام للمتغيرات الحقيقية في الإقتصاد مثل معدلات التشغيل والبطالة .

– لايوجد شبه إتفاق مابين المدارس الإقتصادية فيما يتعلق بأسباب وجود حالة من البطالة في إقتصاد فالكلاسيك الجدد يرون أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال وجود حالة من البطالة وإن وجدت فهي بطالة إختيارية تنشئ إما من عدم قبول العمال بمستوى الأجر السائد في سوق العمل أو بسبب إنتقال العمال بين الصناعات والوظائف المختلفة. ويعتقد الكلاسيك الجدد من كون مرونة الأجور و الأسعار كفيلة بتحقيق هذا المستوى من التوظيف وبالتالي فهم يصرون على أن رفع حجم العمالة يتوقف على درجة مرونة السياسة

الأجرية. في حين يرى الكيزيون أن هناك أسبابا تحول دون أن تكون الأجور مرنة كاهتمام الأفراد بتطور الأجور الاسمية عن اهتمامهم بتطور المستوى العام للأسعار و الفرض المؤسساتي للأجر الأدنى و وجود النقابة إلى غير ذلك من العوامل، ولهذا يرى أصحاب المدرسة الكنزية أن هنالك إمكانية في كون الإقتصاد في توازن مع وجود حالة من البطالة، هذه الأخيرة هي بطالة إجبارية تنشئ بسبب وجود قصور في الطلب الكلي الفعال.أما أصحاب المدرسة النقدية فيصرون على وجود معدل معين من البطالة في الإقتصاد لايجب القلق حوله يسمى المعدل الطبيعي للبطالة. هذا الطرح سرعان ماتعرض لنقد من طرف أصحاب الطرح الكينزي الجدد وذالك من خلال مجموعة من الأفكار حاولو من خلالها فهم الأسباب التي تجعل الأجور لا تنخفض (غير مرنة) إذا كان هناك فائض في سوق العمل؟ أي البحث في الأسباب التي تحول دون طلب العمل عند مستوى أجر أقل من الأجر التوازني و الأسباب التي تحول دون عرض البطال العمل بأجر أقل من أجر السوق. وخلصوا إلى وجود مجموعة من الأسباب من بينها العقود الضمنية بين المؤسسات والعمال، وفكرة أجر الفعالية.

-هذا الإختلاف بين مختلف المدارس الفكرية فيما يتعلق بأسباب وجود حالة من البطالة أنتج نوع أخر من الإختلاف بين هذه التوجهات وهو فيما يتعلق بالسياسات الإقتصادية الكفيلة بعلاج مشكلة البطالة.

-فيما يخص البطالة في الجزائر، فإن ارتفاع معدل البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية، بل مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، كما أن أسبابها لا تعود فقط لانعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي و التي أدت إلى تقليص مستوى معيشة السكان، بل لعدة عوامل متداخلة كالعامل الديموغرافي، كذلك عدم الانسجام الفادح بين التعليم و التكوين من جهة و عالم الشغل من جهة أخرى، أما العامل الحاسم في زيادة البطالة هو التراجع عن الاستثمارات الذي شرع فيه منذ بداية الثمانينات.

- وصل معدل البطالة إلى 28,9% سنة 2000 هذه النتائج تبين بأن الأولوية خلال فترة الإصلاحات(إلى غاية 2000) لم تعطى لحل مشكلة البطالة ، و هو ما يفيدنا بأن الأولوية خلال فترة الإصلاحات إلى غاية سنة 2000 لم تعط لحل مشكل البطالة حيث أن السياسات التي شرع فيها بالجزائر خلال المرحلة الانتقالية لم تركز على التشغيل باعتباره هدفا و إنما البحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي و تخفيض التضخم.

- إبتداءا من سنة 2001 أصبحت مسألة التشغيل ضمن الأولويات، ولقد استفادت الجزائر من الظرف المالي المناسب بفضل تطور السوق البترولية، مما سمح بوضع مجموعة برامج نمو بهدف إعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة و توفر الشغل ،هذا ما أدى إلى تراجع معدل البطالة بشكل محسوس خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل من 28.9% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010.

-إن خطر البطالة في الجزائر لا يكمن في حجمها فقط، إنما في بنيتها، فهي بطالة تمس فئة الشباب – ذكورا و إناثا – أكثر من الفئات الأخرى، و تمس سكان الريف أكثر من سكان الحضر، و أغلبية هؤلاء البطالين غير مؤهلين، كذلك طول المدة التي يبقى فيها البطال يبحث عن شغل، بالإضافة إلى بطالة حاملي

الشهادات و بطالة المسرحين. و عليه تتطلب مسألة البطالة نظرة شاملة للقضاء عليها أو التخفيف منها إلى أدنى حد، و ليس تسيير مسألة البطالة في مستواها الحالي.

- **الجزء التطبيقي**

- نتائج اختبارات السّببية – حسب مفهوم Granger– كشفت عن وجود تأثير كبير تمارسة كل من أداتي الإنفاق العام والإيرادات العامة على معدلات البطالة، حيث أظهر النتائج أن كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة تساهم بمعنوية في تحسين القدر التنبؤية لمتغيرة معدل البطالة، كما أظهرت نتائج هذه الإختبارات عن وجود تأثيرات قوية من طرف الإيرادات العامة على متغيرة الإنفاق الحكومي، فير حين كشفت هذه الإختبارات عن عدم وجود أي علاقة بين متغيرة عرض النقد ومعدلات البطالة.

- بينت نتائج إختبارات السببية أن السياسة المالية تمارس تأثير كبير على معدلات البطالة من خلال أداتي الإنفاق العام وكذا أداة الإيرادات العامة، في حين أكدت نتائج هذه الإختبارات أن السياسة النقدية لا تمارس أي نوع من التأثير على معدلات البطالة.

- أكدت نتائج تحليل دوال الإستجابة الدفعية نتائج إختبارات السببية حيث أسفرت عن وجود استجابات معنوية من طرف متغيّرة معدل البطالة تجاه صدمات كل من متغيرتي الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في حين أكدت نتائج هذا التحليل عن عدم وجود أي نوع من الإستجابات من طرف متغيرة معدل البطالة تجاه صدمات متغيرة عرض النقد.

- بالإضافة إل تأكيدها لنتائج إختبارات السببية فإن نتائج تحليل دوال الإستجابة الدفعية أفرزت عن نتائج مهمة فيما يتعلق بـ نوع التأثير الذي تمارسة السياسة المالية على معدلات البطالة من خلال أداتي الإنفاق العام والإيرادات العامة :

- حيث أبانت هذه النتائج عن وجود علاقة طردية بين متغيّرة الإنفاق الحكومي و متغيرة معدل البطالة و ذلك على المدى القصير، المتوسط والبعيد، إذ أن الصّدمات الإيجابية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع مستويات(معدلات) البطالة وهو عكس ما كان متوقع، مما يعني بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية خلال ظهور آثار مزاحمة.

- في حين بينت النتائج عن وجود علاقة عكسية بين متغيرت الإيرادات العامة ومتغيرة معدل البطالة وذالك على المدى البعيد، المتوسط والقريب، حيث أن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العامة تودي إلى إنخفاض في معدلات البطالة، مما يوحي بأن الصدمات الإيجابية في الإيرادات العمومية – خاصة الناتجة منها عن الإرتفاع في إيرادات المحروقات (ارتفاع أسعر النفط مثلا) – تمارس نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الجباية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي في المدى القصير كما رأينا سابقا، وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الجباية العادية خاصة ضرائب الدخل و الضرائب على الاستهلاك ، سامحا بذلك بظهور فائض في الموازنة العامة. هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف

من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) و أيضا تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي. و بذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة و مشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي وبالتبعية على إرتفاع حجم الطلب الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات التشغيل و إنخفاض معدلات البطالة.

- أمّا نتائج تحليل تفكيك التّباين فقد صبّت هي الأخرى في نفس الاتجاه، حيث ظهر من خلال هذه النّتائج أن كل من متغيرة الإنفاق العام والإيرادات العامة تساهم في تفسير التّقلبات الظرفية التي تشهدها معدلات البطالة.

أما النتيجة المهمة التي يمكن الخروج فهي التي تتعلق بالإشكالية الأساسية لهذا البحث:

- من خلال مختلف النتائج المذكورة أعلاه فإنه يظهر لنا جليا القدرة النسبية لكل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر في التأثير على معدلات البطالة، خاصة السياسة النقدية حيث بينت النتائج عدم إمتلاك هذه الاخيرة لأي مقدرة في التأثير على معدلات البطالة . هذه النتيجة تتوافق مع واقع الإقتصاد الجزائري حيث تبين الأرقام أن هدف إستقرار الأسعار و مكافحة التضخم يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر، أما السياسة المالية وبالرغم من تأكيد النتائج عن وجود تأثيرات قوية تمارسها هذه الأخيرة تجاه معدلات البطالة إلا أن ما أفرزت عنه النتائج فيما يتعلق بنوع هذه التأثيرات يبين أن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينزية من خلال ظهور آثار مزاحمة، و هذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في على المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك على غرار معدلات البطالة ، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية و تزايد واردات السلع فقط، و بالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

و الأخير نجد أنه يمكن توسيع نطاق البحث في هذا المجال من خلال الآفاق التالية:

-يمكن تقيم فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد وذلك على غرار متغيرة معدل البطالة.

-كما يمكن دراسة أثر بعض السياسات الإقتصادية– خاصة ذات الطابع الهيكلي– على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من الإقتراحات الغرض منها التخفيف من حدة هذه المشكلة.

تمّت بفضل الله

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

- أحمد أبو الفتوح ناقة، « نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية " مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية" »، مكتبة الإشعاع الفنية، 2001.
- أحمد جامع، «التحليل الإقتصادي الكلي»، القاهرة، دار الثقافة الجامعية، 1990 .
- أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، «مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق»، دار وائل للنشر، عمان، 1997.
- أحمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد، إيمان عطية ناصف، «مبادئ الإقتصاد الكلي»، الدار الجامعية للنشر 2004.
- أحمد زكي بدوي، «معجم المصطلحات الإقتصادية»، دار الكتاب المصري، 1985.
- أحمين شفير، «التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي »، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور القليعة، 1999.
- أسامة بشير الدباغ ،« البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الإقتصادية»، الأهلية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- أسامة بشير الدباغ، «مقدمة في الإقتصاد الكلي»، دار المناهج الأردن، 2003.
- باري سيجل،« النقود والبنوك، وجهة نظر النقديين» ، ترجمة طه عبد الله. منصور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد دار المريخ، الرياض.
- بلعزور علي، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2006.
- بلقاسم حسن بهلول،« تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر»، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، مارس 1999.
- بول سام ويلسون، فوردهاوس، «علم الاقتصاد»، مكتبة لبنان، ناشرون بيروت، 2006.
- حامد عبد المجيد دراز، « السياسات المالية»، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- خليج حسين خلف، « المالية العامة»، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.
- راضي نور الدين، «التشغيل والبطالة في الجزئر»، دار الغرب لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .
- رضا العدل، « التحليل الإقتصادي الكلي والجزئي»، مكتبة عين شمس، 1996 .

- رمزي زكي، «الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة»، عالم المعرفة الكويت، 1997.
- زكريا الدوري، سيري السامرائي، « البنوك المركزية والسياسات النقدية»، دار اليازوري، الأردن 2002.
- زهير أحمد الشامية، « المالية العامة»، دار وائل للنشر، الأردن، 2003 .
- زينب حسين عوض الله، « مبادئ المالية العامة»، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003 .
- سامي خليل، « نظريات الإقتصاد الكلي الحديث»، الكتاب الثاني، الكويت 1994.
- سليمان أحمد اللوزي، « المالية العامة»، دار زهران، 1999.
- سوزي عدلي ناشد، « المالية العامة»، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
- السيد عطية عبد الواحد، « دور السياسة المالية في تحقيق التنمية»، دار النهضة عربية، مصر، 1993.
- صالح الخصاونة، «مبادئ الإقتصاد الكلي»، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 1999.
- صالح الرويلي، « إقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، 1988.
- ضياء مجيد الموسوي، « الإصلاح النقدي»، دار الفكر، الجزائر، 1993.
- عادل فليح العلي،«المالية العامة والتشريع المالي والضريبي»، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- عبد الحق سنجاح، « الأدوات غير مباشرة»، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- عبد العزيز فهمي هيكل، « موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية»، دار النهضة العربية، مصر، 1980 .
- عبد المطلب عبد الحميد، « السياسات الإقتصادية»، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد،« السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي»، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- فتح الله ولعلو، « الإقتصاد السياسي توزيع المداخيل النقود والإئتمان»، دار الحداثة، بيروت 1987.
- قدي عبد المجيد، « المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
- محمد عباس محرزي، « إقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة»، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2003 .
- محمد علي الليثي وآخرون، « مقدمة في الإقتصاد الكلي»، الدار الجامعية ، مصر، 1997.
- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، «مبادئ المالية العامة»، دار المسيرة، عمان، الأردن ،2007 .
.
- محمود حميدات، « النظريات والسياسات النقدية»، دار الملكية للطباعة و الإعلام و النشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1996.

- مدني بن شهرة، «الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة الأولى 2009.
- ناصر دادي عدون، « البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- ناصر مراد، «الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)» ، منشورات البغدادي، الجزائر، 2004.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، « أسس علم الإقتصاد»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- هوشيار معروف، «تحليل الإقتصاد الكلي»، دار الصفاء- الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- وسام الملاك،« النقود والسياسات النقدية الداخلية»، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

الرسائل، المذكرات والأطروحات العلمية:

- بخة سعيدي، « أثر وإنعكاسات برامج صندوق النقد الدولي على النفقات العامة في الجزائر خلال (1990-2005)» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، جامعة الجزائر، 2005.
- بلعباس رابح، « مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري»، رسالة ماجستير غير منشودة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2005.
- بن فايزة نوال، «إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)» ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008-2009.
- دراوسي مسعود، « السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005- 2006.
- شلالي فارس، « دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004 » مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- شمولة حسينة، « أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية»، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- صالح مفتاح، «النقود والسياسة النقدية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- فرحي محمد، « النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة حالة خاصة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

- كمال بوصافي، «حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية»، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العاوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.
- لعلالي علاوة, «سياسات الضبط والاستقرارحسب منظور النمذجة غير الهيكلية»، رسالة دكتورة غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر, 2007.
- لكحل ليلي، «السياسة النقدية ومسارها حالة الجزائر» ، رسالة ماجستير غير منشورة دراسة ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
- ماجدة مادوخ، « فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر» ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002-2003.
- معيزي قويدر، «فعالية السياية النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي (حالة الجزائر)» ، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر،2007-2008.
- مهدي كلوي، «الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة : دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادات دراسات التطبيقية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003.
- نصر الدين بوعمامة، « فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي»، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- يحيات مليكة، « إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)» ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

قوانين ومراسيم:

- المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000، والمؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بإنشاء «صندوق ضبط الموارد »، الجريدة الرسمية رقم 37، المؤرخ في 28 جوان 2000.
- الجريدة الرسمية رقم 28، المؤرخة في: 10-07-1984، المادة رقم 23 من القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 والمتعلق بقانون المالية.
- المادة 44 من قانون 90-10، والمتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 77 من القانون 90-10، والمتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 35، من الأمر 03-11.
- المادة 44، من الأمر 03-11.
- التقارير والمستندات الوثائقية:
- بنك الجزائر، « التقرير السنوي 2006 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر»، أكتوبر 2006.
- بنك الجزائر، « التقرير السنوي 2007 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر»، أكتوبر 2008.

- بنك الجزائر، « التقرير السنوي 2008 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر»، سبتمبر 2009.
- صبحي تادريس قريصة، «العوامل المحددة للتغير في كمية النقود مع الإشارة الخاصة إلى الجمهورية العربية المتحدة»، القاهرة، البنك المركزي المصري, معهد الدراسات المصرفية, 1964.
- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، «مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر»، جويلية 2005.
- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، «مشروع تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 »، الدورة العادية 26 الجزائر، جويلية 2005.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «تقرير حول تقويم أجهزة الشغل»، جوان 2002.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع تقرير حول "الضرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004،السداسي الثاني».
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع تقرير حول عناصر مطروحة لنقاش من أجل عقد النمو»، 2005.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، « مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، « مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، « مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002».
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،« مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1997، السداسي الثاني» .
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،« مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1997».

- محمد لكصاسي، « الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر»، دراسة مقدمة للإجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي الدوحة، سبتمبر، 2003.
- محمد لكصاسي،« التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003»، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، 24 أكتوبر 2004.

المجلات، المنشورات والدّوريات:

- البشير عبد الكريم، « تصنيف البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها خلال التسعينات»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة الأولى عدد 00 السداسي الثاني 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- بطاهر علي، « سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، العدد 00، 2004.
- بلعزوز بن علي، « طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)» ، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث إقتصادية عربية، العدد 51،2008 .
- بن عامر نبيل،«تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية الفترة 2000-2006 » مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 20 ، 2009.
- شيبي. ع ، بن بوزيان. م و شكوري. س،«الآثار الإقتصاديّة الكليّة لصدمات السّياسة الماليّة بالجزائر: دراسة تطبيقيّة»، منتدى البحوث الإقتصاديّة، ورقة عمل رقم 536، أوت 2010.
- صالح تومي ومليكة يحيات، « مشكلة البطالة في الجزائر، دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها» مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006.
- كريم النشاشبي و أخرون، «تحقيق الإستقرار والتحول نحو إقتصاد السوق»، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.
- كمال رزيق، سمير عمور، «تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية»، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية ، جامعة الشلف، العدد 5.
- نزار العيسى، «تأثير التحديد المالي على السياسة النقدية والمضاعف النقدي»، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، جامعة جرش الأهلية، الأردن، المجلد 21 ،2007.

الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

- رحمون هلال، « التطابق المهني والتشغيل في الجزائر كحل لمشكلة البطالة»، ورقة عمل مقدمة لندوة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 26 إلى 28 أفريل 2008 بعنوان "البطالة أسبابها، معالجتها وآثارها على المجتمع الجزائري"، (الجزء الثاني).
- عبد الله بلوناس، «البطالة والتشغيل في الجزائر بين الطرح النظري والواقع العملي للفترة 1985-2004»، ورقة عمل مقدمة لندرة عربية منعقدة بالجزائر خلال الفترة 25 إلى 27 أفريل 2006 بعنوان "البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع"، (الجزء الثاني).
- قدي عبد المجيد، « النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة»، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالقة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.

المراجع باللّغات الأجنبية:

الكتب والمؤلفات:

- Abdelhamid Brahimi , **l'économie Algérienne**, OPU: Alger,1991.
- Alexis Jacquemin et autres, **fondements d'économie politique**, de boeck université, Bruxelles, 2001.
- Bruce E . Hansen, **Economtrics**, University of Wisconsin ,2000-2011.
- D.N. Gujarati, **Basic Econometrics** , 4th edition, Mc Graw-Hill / Irwincompanies Inc New York, 2003.
- Edwin Mansfield, **economics**, norton company, New York, 1989.
- G. DuthilL, **Economie de l'emploi et du chômage**, Ellipses, PARIS,1994.
- G. Kirchgässner, J. wolters , **introduction to modern time series analysis** , Springer-verlag Berlin Heidelberg, New York , 2007.
- G.S. Maddala, **introduction to econometrics**, second edition, MacMillan publishing company, New York, 1992.
- Georges Bresson et Alain Pirotte**, économétrie des séries temporelles** , , 1ère édition ,presses universitaires de France ,Paris ,1995.
- Gérard Duthil, William Marios, **Politiques économiques**, Ellipeses, Paris, 2000.
- Hayashi. F., «Econometrics», Princeton University Press, Prenceton, N.J. 2000.
- Isabel leCaderet et al, **econometrie appliquée , méthodes . applications, corégés**, 1er édition, Deboeck & Lacier, S. a. Bruxelles,2004.
- j . H . Cockrane , **Time Series For Macooeconomic and Finance**, Graduate Sckool of Businss ,University Of Ckicago,1997, 2005.
- J. D. Hamilton , **time series analysis** , princeton university press, United Kingdom, (1994).
- J. Johnston, J. Dinardo, **Econometric Methods** , 4th edition, McGraw – Hill, New York, 1997.
- J. M. Wooldridge, **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data** , The MIT Press, London (England), 2002.

- Monetary Authority of Singapore**, Monetary policy and the economy**, Singapore, 1999.
- R. Bourbonais, **économétrie** , 6e édition, Dunod, Paris, 2005.
- R. Bourbonnais, M. Terraza : **Analyse des séries temporelles en économie** , Presses universitaires de France, Paris , 1998 .
- Sandrine lardic & valérie. Mignon, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières** , ed, economica, paris, 2002.
- Stephren. J. Turnoskey, **Macroeconomic analysis and stabilisation policy**, Combridge University, 1997.

الرسائل، المذكرات والأطروحات العلمية:

- Zakane Ahmed, **Analyse de l'offre d'emploi: réalités et perspectives, cas de l'Algérie,** mémoire de magister, institut des sciences économiques : université d'Alger.

التقارير والمستندات الوثائقية:

- ANDE, **Essai de Positionnement de L'emploi par rapport d'Autre Facteurs**, Alger, 1996.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie 2008**, Rapports Annuels Juillrie 2009.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et Monétaire en Algérie 2001**, Rapport Annuels 2002.
- Banque d'Algérie, **Note de conjoncture**, février 2001.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire En Algérie 2010**, Rapports Annuels Juillrie 2011.
- Conseil national économique et social (CNES), **Avis relatif au projet de plan national de lutte contre le chômage**, Alger ,11éme session , juillet 1998, P. 12.
- D.Plihou, **les grandes explications macro-économique du chômage**, les cahiers français, Documentation Françoise, n°246, mai-juin. 1990.
- Eviews 5 User's Guide, Quantitative Micro Software, USA, 2005.
- ONS, **Activité Emploi et Chômage** , 2006, N° 463, P1-3 .
- ONS, **Emploi et Chômage**, AU 4éme Trimestre, 2009.
- ONS, **Situation de l'emploi (1989-1992)**, Alger, 1992.

المجلات، المنشورات والدّوريات:

- A . brahimi, **les reformes economiques: implication sociales**, revue Algérienne du travail, N0 24/1999.
- A.W. Phillips, **the relation between une uneployment and the of change of money wage rates in the united kingdom 1861- 1957**, Economica. Vol.25, 1958. P 283- 299.
- Abdelmajid Bouzidi, **Emploi et Chômage en Algérie**, les Cahiers de CREAD, 1987.
- Alesina, A., Ardagna, S., Perotti, R., Schiantarelli, F. (2002), **Fiscal Policy, profits and investment** , American Economic Review, vol. 92, no. 3, (571-589).

- C. W. J granger and P. Newbold : **Spurions Regression Economics** , in Journal of Econometrics, Vol. 2, 1974, PP. 111-120. .
- C. W. J. Granger, **Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods**, Econometrica, Vol. 37, 1969, PP. 424-438.
- Caldara.d and Kamps .c (2008), **What are The Effects Of Fiscal Policy Shocks? A VAR-Based Comparative Analysis**. ECB Working Paper, Nº. 877.
- E .phillips, **phillips curves expectations of Inflation and optimal unemloyment over time,** economica. No. 34, Vol. 67, (august 1967).
- James tobin, **Inflation and unemployment**, American Economic review, vol. 62. March 1972.
- M .Nerlov and K .F. Wallis, **Use of DW statistic in Inappropriate situation, Econometrica** , Vol. 34, 1966, PP .235. 238
- Mlallement, **les nouvelles théories de la relation d'emploie**, les cahiers documentation francaise, N° 246 mai-juin 1990 p 28.
- Mountford, A., and H. Uhlig (2005), **What Are the Effects of Fiscal Policy Shocks?**, SFB 649 Discussion Paper 2005-039. Humboldt University, Berlin.
- Phillips. P.C.B., **Understanding spurions Regression in Economics**, Journal of Econometrics, Vol. 33, 1986, PP. 311-340.
- Phillips. P.C.B., **Optimal Inference in cointegrated Systems**, Econometrica, Vol.59, 1991, PP.283-306.
- R. F. Engle, and C . W. J.Granger: **Cointegration and Error Correction : Representation, Estimation and Testing** , Econometrica, Vol.55, No.2, 1987, 251-276.
- R. Libsey, **the relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the U.K 1862- 1957, A further analysis** in Economica, vol. 60. feb 1960. p 1-31.
- R. Solow, **Another possible source of wage stickiness**, journal of macroeconomics, (winter 1979),
- s . johansen, **Statistical Analysis of Cointegrating Vectors** , Journal of Economic Dynamics and control, Vol.12, 1988, PP. 231-254.
- S. Fischer, **long-term contracts, Rational Expectations, and the Optimal Money Supply Rule,** journal of political economy, Vol 85 (February 1977).
- S. Johansen and K. Juselius, Maximum **liklihood Estimation and Inference on cointegration-with Applictions to the Demand for Money** , Oxford Bulltin of Economics and Statistics, Vol.52, 1990, PP.169-210.
- S. Johansen G.S and K. Juselius, **Makimum liklihood Estimation and Inference on cointegration-with Applictions to the Demand for Money** , Oxford Bulltin of Economics and Statistics, Vol.52, 1990, PP. 169-210.
- S. johansen , **liheliood-based Inference in cointegrated vector Autorregressveive Medele**, Oxford Unifersity Press, Oxford,1995. P. 22.
- S. Johansen, **cointegration in Prtial Systems and the Efficiency of Single-Equation Analysis** , Journal of Econometrics , Vol.52, 1992, PP.389-402.
- Samuelson. P. A, et Solow .R. M., **Analytical aspects of anti-inflation policy**, American Economic Review, Mai, vol. 50, n° 2.

- Shapiro M.D. and Watson M.W. (1988), **Sources of Business Fluctuations**, in S. Fisher, ed., NBER Macroeconomics Annual, Cambridge, MIT Press, (111-148) -Blanchard. O. and Quah D. (1989), **The Dynamic Effect of Aggregate Demand and Supply Disturbances**, American Economic Review,p (655-673).
- Sims. C.A., **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, Vol.48, January 1980, PP.1-48.
- Sims. C.A., Stock. J.H., and M. W. Watson, **Inference in Linear Time Series Models With Some Unit Roots**, Econometica, Vol. 58, 1990, P.113-144.

المراجع الإلكترونية:

- www.bank-of-algeria.dz
- www.eurojournals.com
- www.imf.org
- www.jstor.org
- www.memoireonline.com
- www.mf.gov.dz
- www.ons.dz
- www.wikipedia.org
- www.worldbank.org

الملاحق

الملحق رقم (1):تطور المتغيرات المالية والنقدية في الجزائر

الجدول(1): تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2010)

السنة	PIB(10^6*DA)	DEP (10^6*DA)	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
1970	24072.30	576	-	24.41
1971	24922.80	6941	18.12	27.85
1972	30413.20	8197	18.10	26.95
1973	34531.10	9989	21.86	28.93
1974	55560.90	13408	34.23	24.13
1975	61573.90	19068	42.21	30.97
1976	74075.10	20118	5.51	27.16
1977	87240.50	25473	26.62	29.20
1978	104831.60	30106	18.19	28.72
1979	128222.60	33515	11.32	26.14
1980	162507.20	44016	31.33	27.09
1981	191468.50	57655	30.99	30.11
1982	207551.90	72445	25.65	34.90
1983	233752.10	84825	17.09	36.29
1984	263855.90	91598	7.98	34.72
1985	291597.20	99841	9.00	34.24
1986	296551.40	101817	1.98	34.33
1987	312706.10	103977	2.12	33.25
1988	247716.90	119700	15.12	48.32
1989	422043.00	124500	4.01	29.50
1990	554388.10	136500	9.64	24.62
1991	862132.80	212100	55.38	24.60
1992	1074695.80	420131	98.08	39.09
1993	1189724.90	476627	13.45	40.06
1994	1487403.60	566329	18.82	38.08
1995	2004994.70	759617	34.13	37.89
1996	2570029.00	724609	-4.61	28.19
1997	2780168.10	845196	16.64	30.40
1998	2830490.70	875739	3.61	30.94
1999	3238197.50	961682	9.81	29.70
2000	4123513.90	1178122	22.51	28.57
2001	4227113.10	1321028	12.13	31.25
2002	4522773.30	1550646	17.38	34.29
2003	5252321.10	1690200	9.00	32.18
2004	6150453.50	1891800	11.93	30.76
2005	7563609.80	2052000	8.47	27.13
2006	8520557.30	2453000	19.54	28.79
2007	9306243.90	3108500	26.72	33.40
2008	11090000.00	4191000	34.82	37.79
2009	10034300.00	4246300	1.32	42.32
2010	12049500.00	4512800	6.28	37.45

.

Sources: - Office National Des Statistiques,«Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005.
- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2010

الجدول رقم(2) : تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1970-2010 **الوحدة :** مليار د.ج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات (10^6*DA)	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات (10^6*DA)	نسبتها إلى مجموع النفقات %	
1970	4253	72.38	1623	27.62	5876
1971	4687	67.53	2254	32.47	6941
1972	5365	65.45	2832	34.55	8197
1973	6270	62.77	3719	37.23	9989
1974	9406	70.15	4002	29.85	13408
1975	13656	71.62	5412	28.38	19068
1976	13170	65.46	6948	34.54	20118
1977	15282	59.99	10191	40.01	25473
1978	17575	58.38	12531	41.62	30106
1979	20090	59.94	13425	40.06	33515
1980	26789	60.86	17227	39.14	44016
1981	34205	59.33	23450	40.67	57655
1982	37996	52.45	34449	47.55	72445
1983	44391	52.33	40434	47.67	84825
1984	50272	54.88	41326	45.12	91598
1985	54660	54.75	45181	45.25	99841
1986	61154	60.06	40663	39.94	101817
1987	63761	61.32	40216	38.68	103977
1988	76200	63.66	43500	36.34	119700
1989	80200	64.42	44300	35.58	124500
1990	88800	65.05	47700	34.95	136500
1991	153800	72.51	58300	27.49	212100
1992	276131	65.72	144000	34.28	420131
1993	291417	61.14	185210	38.86	476627
1994	330403	58.34	235926	41.66	566329
1995	473694	62.36	285923	37.64	759617
1996	550596	75.99	174013	24.01	724609
1997	643555	76.14	201641	23.86	845196
1998	663855	75.81	211884	24.19	875739
1999	774695	80.56	186987	19.44	961682
2000	856193	72.67	321929	27.33	1178122
2001	963633	72.95	357395	27.05	1321028
2002	1097716	70.79	452930	29.21	1550646
2003	1122800	66.43	567400	33.57	1690200
2004	1251100	66.13	640700	33.87	1891800
2005	1245100	60.68	806900	39.32	2052000
2006	1437900	58.62	1015100	41.38	2453000
2007	1673900	53.85	1434600	46.15	3108500
2008	2217700	52.92	1973300	47.08	4191000
2009	2300000	54.16	1946300	45.84	4246300
2010	2683800	59.47	1829000	40.53	4512800

Sources: - Office National Des Statistiques,«Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005.
- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2010.

الجدول رقم(3): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2010)

السنة	PIB(10^6*DA)	REC (10^6*DA)	معدل نمو الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادت العامة إلى الناتج الداخلي الخام %
1970	24072.30	6306,000	-	26,19
1971	24922.80	6919,000	009,72	27,76
1972	30413.20	9178,000	032,64	30,17
1973	34531.10	11067,00	020,58	32,04
1974	55560.90	23438,00	111,78	42,18
1975	61573.90	25052,00	006,88	40,68
1976	74075.10	26215,00	004,64	35,38
1977	87240.50	33479,00	027,70	38,37
1978	104831.60	36782,00	009,86	35,08
1979	128222.60	46429,00	026,22	36,20
1980	162507.20	59594,00	028,35	36,67
1981	191468.50	79384,00	033,20	41,46
1982	207551.90	74246,00	-006,47	35,77
1983	233752.10	80644,00	008,61	34,49
1984	263855.90	101365,0	025,69	38,41
1985	291597.20	105850,0	004,42	36,30
1986	296551.40	89690,00	-015,26	30,24
1987	312706.10	92984,00	003,67	29,73
1988	247716.90	93500,00	000,55	37,74
1989	422043.00	116400,0	024,49	27,58
1990	554388.10	152500,0	031,01	27,50
1991	862132.80	248900,0	063,21	28,87
1992	1074695.80	311864,0	025,29	29,01
1993	1189724.90	313949,0	000,66	26,38
1994	1487403.60	477181,0	051,99	32,08
1995	2004994.70	611731,0	028,19	30,51
1996	2570029.00	825157,0	034,88	32,10
1997	2780168.10	926668,0	012,30	33,33
1998	2830490.70	774511,0	-016,41	27,36
1999	3238197.50	950496,0	022,72	29,35
2000	4123513.90	1578161	066,03	38,27
2001	4227113.10	1505526	-004,60	35,61
2002	4522773.30	1603188	006,48	35,44
2003	5252321.10	1974400	023,15	37,59
2004	6150453.50	2229700	012,93	36,25
2005	7563609.80	3082600	038,25	40,75
2006	8520557.30	3639800	018,07	42,71
2007	9306243.90	3687800	001,31	39,62
2008	11090000.00	5190500	040,74	46,80
2009	10034300.00	3676000	-029,17	36,63
2010	12049500.00	4379600	019,14	36,34

Sources: - Office National Des Statistiques,«Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005.
- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2010.

الجدول(4): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010).

البيان	نوع الإيرادات			مجموع الإيرادات (10^6 DA)
	الجبائية (10^6 DA)		غير الجبائية (10^6 DA)	
	الجباية العادية	الجباية البترولية*		
1970	4106	1350	850	6306,000
1971	4334	1648	937	6919,000
1972	5156	3278	744	9178,000
1973	5842	4114	1111	11067,00
1974	8000	13399	2039	23438,00
1975	9732	13462	1858	25052,00
1976	10739	14237	1239	26215,00
1977	13260	18019	2200	33479,00
1978	18014	17365	1403	36782,00
1979	18328	26516	1585	46429,00
1980	20362	37658	1574	59594,00
1981	25760	50954	2670	79384,00
1982	27990	41458	4798	74246,00
1983	37454	37711	5479	80644,00
1984	46968	43841	10556	101365,0
1985	46991	46786	12073	105850,0
1986	52656	21439	15595	89690,00
1987	58215	20479	14290	92984,00
1988	58100	24100	11300	93500,00
1989	64500	45500	6400	116400,0
1990	71100	76200	5200	152500,0
1991	82700	161500	4700	248900,0
1992	108864	193800	9200	311864,0
1993	121469	179800	12680	313949,0
1994	176174	222176	78831	477181,0
1995	241992	336148	33591	611731,0
1996	290603	495997	38557	825157,0
1997	314013	564765	47890	926668,0
1998	329828	378556	66127	774511,0
1999	314767	560121	75608	950496,0
2000	349502	1173237	55422	1578161
2001	398238	956389	150899	1505526
2002	482896	1007900	112392	1603188
2003	524900	1350000	99500	1974400
2004	580400	1570700	78600	2229700
2005	640400	2352700	89500	3082600
2006	720800	2799000	120000	3639800
2007	766700	2796800	124300	3687800
2008	965200	4088600	136700	5190500
2009	1146600	2412700	116700	3676000
2010	1287400	2905000	187200	4379600

*- بما فيها صندوق ضبط الإيرادات (RRF).

تابع الجدول(4): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (1970-2010).

البيان	الجباية العادية (% من مجموع الإيرادات)	الجباية البترولية (% من مجموع الإيرادات)	الإيرادات غير الجبائية (% من مجموع الإيرادات)
1970	65,11	21,40	13,47
1971	62,63	23,81	13,54
1972	56,17	35,71	8,10
1973	52,78	37,17	10,03
1974	34,13	57,16	8,69
1975	38,84	53,73	7,41
1976	40,96	54,30	4,72
1977	39,60	53,82	6,57
1978	48,97	47,21	3,81
1979	39,47	57,11	3,41
1980	34,16	63,19	2,64
1981	32,44	64,18	3,36
1982	37,69	55,83	6,46
1983	46,44	46,76	6,79
1984	46,33	43,25	10,41
1985	44,39	44,20	11,40
1986	58,70	23,90	17,38
1987	62,60	22,02	15,36
1988	62,13	25,77	12,08
1989	55,41	39,08	5,49
1990	46,62	49,96	3,40
1991	33,22	64,88	1,88
1992	34,90	62,14	2,95
1993	38,69	57,27	4,03
1994	36,91	46,56	16,52
1995	39,55	54,95	5,49
1996	35,21	60,10	4,67
1997	33,88	60,94	5,16
1998	42,58	48,87	8,53
1999	33,11	58,92	7,95
2000	22,14	74,34	3,51
2001	26,45	63,52	10,02
2002	30,12	62,86	7,01
2003	26,58	68,37	5,03
2004	26,03	70,44	3,52
2005	20,77	76,32	2,90
2006	19,80	76,89	3,29
2007	20,79	75,83	3,37
2008	18,59	78,77	2,63
2009	31,19	65,63	3,17
2010	29,39	66,33	4,27

Sources: - Office National Des Statistiques,«Rétrospective Statistique 1970-2002», Edition 2005.
- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2010.

– قام الباحث بحساب النسب الواردة في الجدول.

الجدول(5): تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (1970-2010).

البيان	نقود إئتمانية (10^6 DA)	ودائع تحت الطلب (10^6 DA)	النقود (M1) (10^6 DA)	أشباه النقود (10^6 DA)	الكتلة النقدية (M2) (10^6 DA)	الكتلة النقدية (M2) (التغير السنوي %)
1970	4707,36	6930,28	11637,64	1438,36	13076,00	-
1971	5709,25	7241	12950,25	974,75	13925,00	06,49
1972	7074,21	9613,67	16687,88	1451,12	18139,00	30,26
1973	8713,4	12611,5	21554,2	1375,8	22930,00	26,41
1974	10824,24	13401,44	24225,68	1546,32	25772,00	12,39
1975	13162,11	18561,95	32061,55	1687,45	33749,00	30,95
1976	17878,05	23110,65	40988,7	2616,3	43605,00	29,20
1977	20780	27533,5	48313,5	3636,5	51950,00	19,13
1978	27657,78	34403,58	62061,36	5396,64	67458,00	29,85
1979	35859,6	36656,48	72516,08	7171,92	79688,00	18,12
1980	43027,48	41156,72	84184,2	9353,8	93538,00	17,38
1981	49119,3	49119,3	98238,6	10915,4	109154,0	16,69
1982	49640,04	71702,28	125479	12410,01	137889,0	26,32
1983	59733,36	92918,56	149333,4	13274,08	165926,0	20,33
1984	68151,3	112936,4	181087,7	13630,26	194718,0	17,35
1985	76112,4	125361,6	201474	22386	223860,0	14,96
1986	88536,63	115778,7	204315,3	22701,7	227017,0	01,41
1987	121211,1	103158,4	224369,5	33526,48	257896,0	13,60
1988	137692,6	114255,6	251948,2	41014,82	292963,0	13,59
1989	147910,1	101688,2	249598,3	58547,74	308146,0	05,18
1990	135898,6	135109,7	271008,3	72888,56	343005,0	11,31
1991	156847,5	168308,9	325156,4	90072,06	415270,0	21,06
1992	184847,7	159052,6	343900,3	146155	515902,0	24,23
1993	212007,6	232712,7	444720,3	182644	627427,0	21,61
1994	222914,7	252868,1	475782,8	175235,1	723514,0	15,31
1995	194373,5	269212,5	463586	280486,3	799562,0	10,51
1996	290896,9	298217,4	589114,3	325852,2	915058,0	14,44
1997	337001	336460,2	673461,3	409895,3	1081518	18,19
1998	396363,5	422798,4	819161,9	765973,7	1592461	47,24
1999	444832,4	449484,7	894317,1	884117,8	1789350	12,36
2000	484396,9	563680,2	1048077	974254,6	2022534	13,03
2001	577071,3	661170,8	1238242	1234779	2473516	22,29
2002	664450,8	751496,8	1415948	1485004	2901532	17,30
2003	781244,9	849004,2	1630249	1723837	3354422	15,60
2004	873953,1	1285885	2159838	1577452	3738037	11,43
2005	918539,7	1495789	2414329	1731333	4146906	10,93
2006	1080974	2085968	3166942	1765771	4933700	18,97
2007	1284500	2949100	4233600	1761000	5994600	21,50
2008	1540000	3424900	4964900	1991000	6955900	16,03
2009	1829400	3114800	4944200	2228900	7173100	3,12
2010	2098600	3539900	5638500	2524300	8162800	13,79

تابع الجدول(5): تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (10970-2010).

البيان	النقود الإئتمانية (% من M2)	الودائع تحت الطلب (% من M2)	النقود (M1) (% من M2)	الودائع لأجل (أشباه النقود) (% من M2)
1970	36,00	53,00	89,00	11,00
1971	41,00	52,00	93,00	07,00
1972	39,00	53,00	92,00	08,00
1973	38,00	55,00	94,00	06,00
1974	42,00	52,00	94,00	06,00
1975	39,00	55,00	95,00	05,00
1976	41,00	53,00	94,00	06,00
1977	40,00	53,00	93,00	07,00
1978	41,00	51,00	92,00	08,00
1979	45,00	46,00	91,00	09,00
1980	46,00	44,00	90,00	10,00
1981	45,00	45,00	90,00	10,00
1982	36,00	52,00	91,00	09,00
1983	36,00	56,00	90,00	08,00
1984	35,00	58,00	93,00	07,00
1985	34,00	56,00	90,00	10,00
1986	39,00	51,00	90,00	10,00
1987	47,00	40,00	87,00	13,00
1988	47,00	39,00	86,00	14,00
1989	48,00	33,00	81,00	19,00
1990	39,62	39,39	79,01	21,25
1991	37,77	40,53	78,3	21,69
1992	35,83	30,83	66,66	28,33
1993	33,79	37,09	70,88	29,11
1994	30,81	34,95	65,76	24,22
1995	24,31	33,67	57,98	35,08
1996	31,79	32,59	64,38	35,61
1997	31,16	31,11	62,27	37,90
1998	24,89	26,55	51,44	48,10
1999	24,86	25,12	49,98	49,41
2000	23,95	27,87	51,82	48,17
2001	23,33	26,73	50,06	49,92
2002	22,9	25,9	48,8	51,18
2003	23,29	25,31	48,6	51,39
2004	23,38	34,4	57,78	42,20
2005	22,15	36,07	58,22	41,75
2006	21,91	42,28	64,19	35,79
2007	21,42	49,19	70,62	29,37
2008	22,13	49,23	71,37	28,62
2009	25,50	43,42	68,92	31,07
2010	25,70	43,36	69,075	30,92

Sources: - Bulletin Statistique de La Banque d'Algérie, «Statistiques Monétaires 1964-2005, Statistiques de La Balance des Paiements 1992-2005», Series Retrospectives, Juin 2006.

- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2010.

– قام الباحث بحساب النسب الواردة في الجدول.

الجدول رقم (6): تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1990- 2010)

إبتداء من	إلى غاية	%المعدل	إبتداء من	إلى غاية	%المعدل
1989/05/22	1990/05/22	7	1998/02/09	1999/09/08	9,5
1990/05/22	1991/09/30	10,5	1999/09/09	2000/01/26	8 ,5
1991/ 01/01	1995/04/09	11,5	2000/01/27	2000/10/21	7,5
/04 /101994	1995/08/01	15	2000/11/22	2002/01/19	6
1995/08/02	1996/08/27	14	2002/01/20	2003/05/31	5 ,5
1996/08/28	1997/04/20	13	2003/06/01	2004/03/06	4
1997/09/21	1997/06/28	12,5	2004/03/07	2010/12/31	4
1997/06/29	1997/11/17	12			
1997/11/18	1998/02/08	11			

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2010، ص: 17.

Banque D'Algérie, Bulletin Statistique Trimestriel, Septembre, 2007, P. 19

الملحق رقم (2): معطيات خاصة بسوق الشغل في الجزائري

الجدول(1): تطور حجم ومعدل البطالة في الجزائر خلال لفترة (1970-2010)

البيان	عدد العاطلين (بالآلاف)	معدّل البطالة (%)	البيان	عدد العاطلين (بالآلاف)	معدّل البطالة (%)
1970	587	22,40000	**1991**	1233,000	21,20000
1971	-	24,20000	**1992**	1344,000	23,80000
1972	-	24,80000	**1993**	1519,000	23,20000
1973	526	20,00000	**1994**	1660,000	24,40000
1974	673	22,70000	**1995**	2125,000	28,10000
1975	-	21,00000	**1996**	2186,000	28,00000
1976	-	21,60000	**1997**	2257,000	26,40000
1977	671	22,30000	**1998**	2333,000	28,00000
1978	359	11,20000	**1999**	2516,000	30,00000
1979	337	11,10000	**2000**	2427,726	28,90000
1980	429	12,00000	**2001**	2339,449	27,30000
1981	500	13,20000	**2002**	-	25,70000
1982	566	16,30000	**2003**	2078,270	23,70000
1983	631	13,10000	**2004**	1671,543	17,70000
1984	380	8,700000	**2005**	1448,288	15,30000
1985	435	9,700000	**2006**	1240,841	12,30000
1986	880	11,40000	**2007**	1374,000	13,80000
1987	1161	21,40000	**2008**	1169,000	11,30000
1988	1130	20,50000	**2009**	1072,000	10,20000
1989	1120	18,10000	**2010**	1076,000	10,00000
1990	1156	19,70000			

المصادر:- مختلف منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (NOS).

- التقارير السنوية لبنك الجزائر: (2002-2010).

الجدول رقم (2): متوسط إنشاء مناصب الشغل سنويا خلال الفترة 1967_1979

المرحلة / عدد المناصب	1967_1969	1973_1970	1977_1974	1979_1978
عدد مناصب الشغل المحدثة	107750	329700	521300	290000
متوسط عدد مناصب الشغل المحدثة كل سنة	35917	82425	130325	145000

المصدر: مدني بن شهرة ،مرجع سابق، ص 174

الجدول رقم (3): تطور نسبة التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1967_1979

القطاعات	الزراعة	الصناعة	البناء و الاشغال العمومية	الخدمات	الادارة
نسبة المتوسط لماحققه كل عام	7.5	28	30	14.5	20

Source: Revue Algérienne du travail , l'emploi en Algérie, INT, n°19, p. 57

الجدول رقم (4): تطور حجم التشغيل للفترة 1984 -1989 **الوحدة بالآلاف**

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم التشغيل	3715	384	3924	3978	4040	4095
عدد المناصب المستحدثة	-	125	74	64	62	55

المصدر : ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سابق، ص338.

الجدول رقم (5): تطور الوظائف الجديدة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 1985–1989 الوحدة: بالآلاف

القطاع / السنة	زراعة	صناعة	البناء والاشغال العمومية	الخدمات	الادارة	المجموع	النسبة (1)
1985	30000	15000	3000	22000	55000	125000	32.89
6198	12000	8000	1000	8000	45000	74000	19.47
1987	1000	9000	2000	16000	36000	64000	16.84
1988	-	6000	11000	13000	32000	62000	16.31
1989	7000	5000	6000	7000	30000	32000	62000
المجموع	50000	43000	23000	66000	198000	880000	100
النسبة ا(2)	13.15	11.31	6.05	17.3	52	100	

المصدر: ناصر دادي عدون ،عبد الرحمن العايب ، مرجع سابق، ص 184

النسبة الأولى : تمثل مساهمة كل القطاعات لسنة واحدة في إجمالي مناصب مستحدثة

النسبة الثانية : كل قطاع عبر كل السنوات في عدد المناصب المستحدثة

الجدول رقم (6): تطور الحجم الاجمالي للتشغيل لفترة 1990_1994 الوحدة: بالآلاف

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
حجم التشغيل	4695	4852	4974	5042	5154

Source: Guide des indicateurs , soc ,op .cit , p 97.

الجدول رقم (7): وضعية العمليات الادماج بواسطة ESIL

	1997	1998	1999	2000	2001
اجمالي عمليات الادماج ESIL	1812	1529	1579	1454	17805
حصة الادماج السنوي %	29.2	34.8	41	39.1	37.8
التمويل بالملايير دج	2.6	2.3	2.4	2	2.4

Source : CNES 2002

الجدول رقم (8) : تطور المسجلين والموضفين في اطار برنامج CPE خلال الفترة 1998-2001

السنة المسجلين	السداسي الثاني 1998	1999	2000	2001	المجموع
عدد المسجلين	45228	25606	32323	40538	143695
النسبة لموظفين %	31.5	17.8	22.5	28.2	%100
عدد الموظفين	14247	4558	7273	14432	37510

Source: ANEM/Février 2002

الجدول رقم (9): الترخيصات المالية لمخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

	ترخيصات البرنامج (مليار دينار)	النسبة %
دعم الاصلاحات	45	8.6
الفلاحة والصيد البحري	64.5	12.4
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.5	38.8
المجموع	525	100

المصدر: بودخدخ كريم،"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001-2009)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009- 2010، ص:194.

الجدول رقم (10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة(مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.5	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الإتصال	203.9	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص: 203

الجدول رقم (11):توزيع البطالين حسب فئات العمر للفترة (2001-2005)

السنة / السن	2001	2003	2004	2005
أقل من 20	393441 %16.82	329136 %16.15	256907 %15.37	205417 %14.18
20 – 24	687958 %29.41	666872 % 32.72	505378 %30.23	481169 %33.22
25-29	578894 %24.75	509289 % 24.99	462633 %27.68	398779 %27.53
30-34	280890 %12.01	245568 %12.05	206447 %12.35	176666 %12.20
35-39	155896 %6.66	133532 %6.55	104297 %6.24	84257 %5.82
40-44	93287 %3.99	75108 %3.69	58291 %3.49	43096 %2.98
45-49	72662 %3.11	62516 %3.07	41588 %2.49	31613 %2.18
50-54	58163 %2.49	40295 %1.98	24577 %1.47	19498 %1.35
55-59	18169 %0.78	15954 %0.78	11422 %0.68	7791 %0.54
المجموع	2339360	2037975.00	1671540	1448286

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائياتONS

شكل رقم 01: هيكل وصفي لتحديد لسكان النشيطين (سنة 2006)

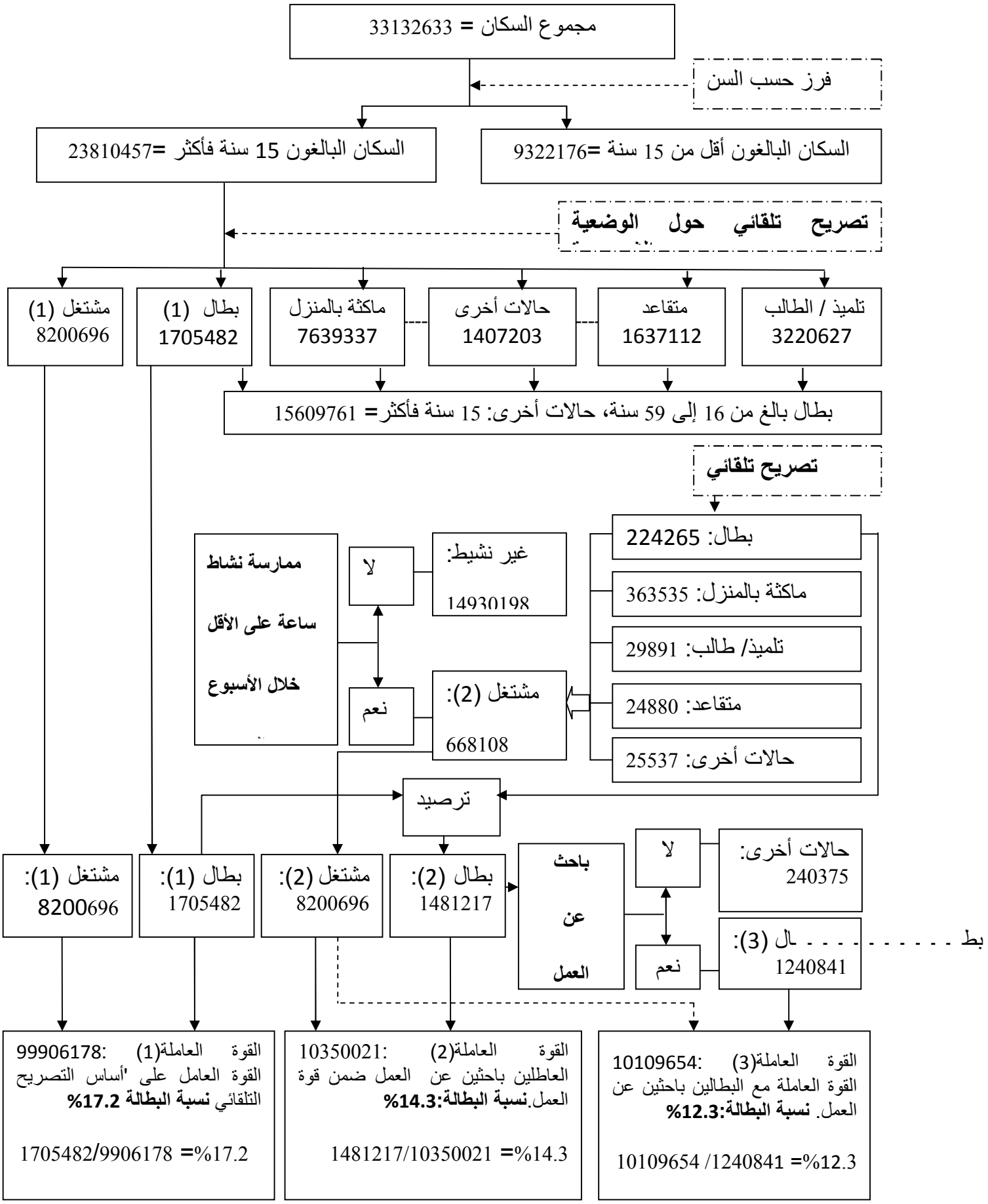

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، "معطيات إحصائية 2006، الوثيقة رقم 463"،ص 05.

الشّكل:(01)[1]: الإستراتيجية التّتابعية لاختيار النّموذج المناسب من بين النّماذج الثّلاث لـ: ديكي- فولر.

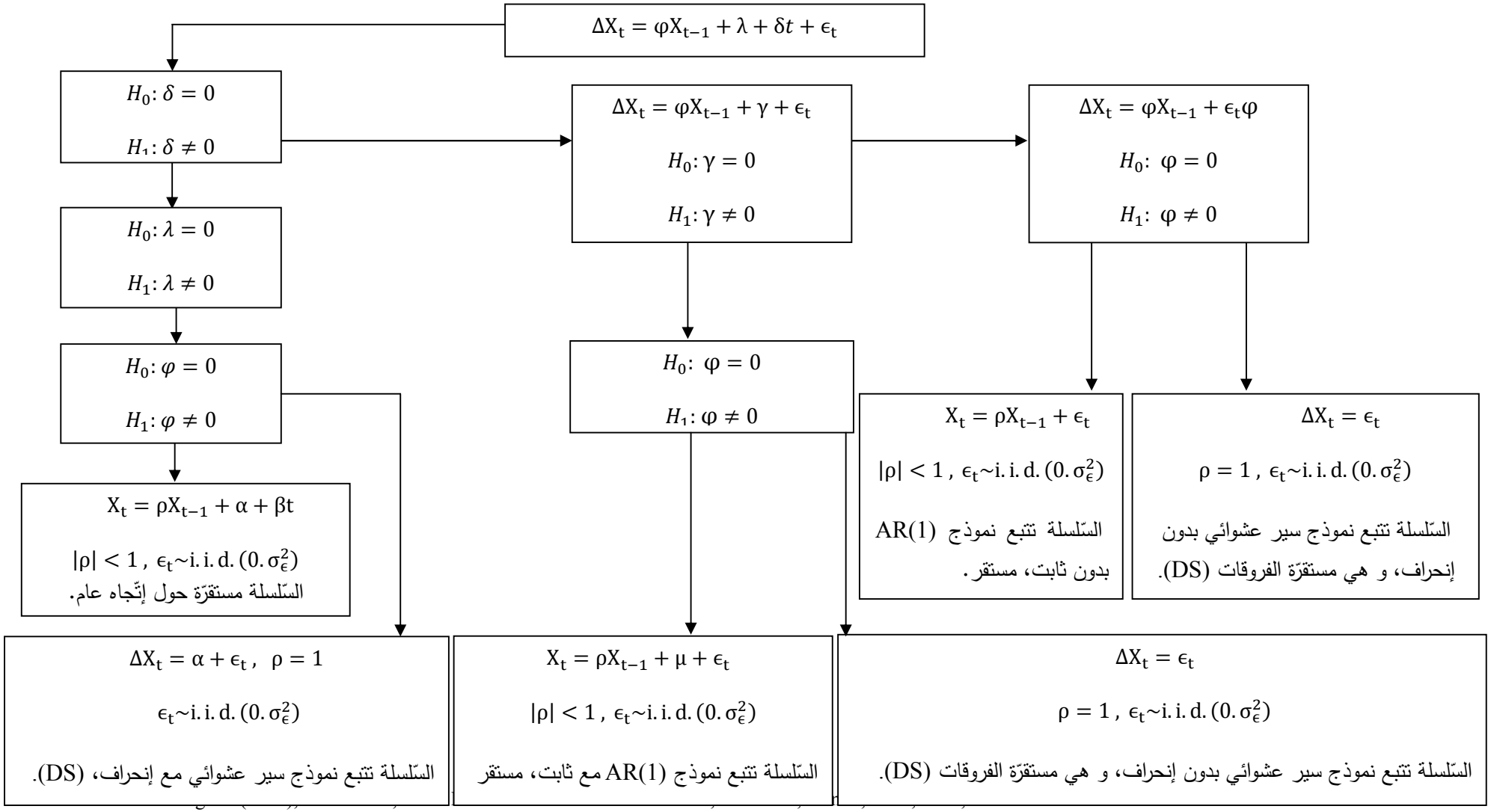

الملحق رقم (3):ملحق الدراسة التطبيقية

الجدول(1): متغيرات الدراسة (في شكل مستويات)

REC (10^6*DA)	DEP (10^6*DA)	M2 (10^6*DA)	TCH (%)	OBS
6306,000	5876,000	13076,00	22,50000	**1970**
6919,000	6941,000	13925,00	24,20000	**1971**
9178,000	8197,000	18139,00	24,90000	**1972**
11067,00	9989,000	22930,00	23,60000	**1973**
23438,00	13408,00	25772,00	22,80000	**1974**
25052,00	19068,00	33749,00	21,00000	**1975**
26215,00	20118,00	43605,00	21,70000	**1976**
33479,00	25473,00	51950,00	20,90000	**1977**
36782,00	30106,00	67458,00	18,90000	**1978**
46429,00	33515,00	79688,00	16,30000	**1979**
59594,00	44016,00	93538,00	14,20000	**1980**
79384,00	57655,00	109154,0	14,00000	**1981**
74246,00	72445,00	137889,0	13,60000	**1982**
80644,00	84825,00	165926,0	13,30000	**1983**
101365,0	91598,00	194718,0	13,30000	**1984**
105850,0	99841,00	223860,0	13,60000	**1985**
89690,00	101817,0	227017,0	16,10000	**1986**
92984,00	103977,0	257896,0	21,40000	**1987**
93500,00	119700,0	292963,0	21,20000	**1988**
116400,0	124500,0	308146,0	18,10000	**1989**
152500,0	136500,0	343005,0	19,70000	**1990**
248900,0	212100,0	415270,0	21,20000	**1991**
311864,0	420131,0	515902,0	23,80000	**1992**
313949,0	476627,0	627427,0	23,20000	**1993**
477181,0	566329,0	723514,0	24,30000	**1994**
611731,0	759617,0	799562,0	28,10000	**1995**
825157,0	724609,0	915058,0	28,00000	**1996**
926668,0	845196,0	1081518,	26,40000	**1997**
774511,0	875739,0	1592461,	28,00000	**1998**
950496,0	961682,0	1789350,	29,20000	**1999**
1578161,	1178122,	2022534,	28,90000	**2000**
1505526,	1321028,	2473516,	27,30000	**2001**
1603188,	1550646,	2901532,	25,70000	**2002**
1974400,	1690200,	3354422,	23,70000	**2003**
2229700,	1891800,	3738037,	17,70000	**2004**
3082600,	2052000,	4146906,	15,30000	**2005**
3639800,	2453000,	4933700,	12,30000	**2006**
3687800,	3108500,	5994600,	13,80000	**2007**
5190500,	4191000,	6955900,	11,30000	**2008**
3676000,	4246300,	7173100,	10,20000	**2009**
4379600,	4512800,	8162800,	10,00000	**2010**

Sources: - Bulletin Statistique de La Banque d'Algérie, «Statistiques Monétaires 1964-2005, Statistiques de La Balance des Paiements 1992-2005», Series Retrospectives, Juin 2006.

- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie: 2002-2010.

الجدول رقم (2): متغيرات الدراسة في شكلها اللوغارتمي

LM2	LREC	LTCH	LDEP	OBS
9,478534	8,749257	3,113515	8,678632	**1970**
9,541441	8,842027	3,186353	8,845201	**1971**
9,805820	9,124565	3,214868	9,011524	**1972**
10,04020	9,311723	3,161247	9,209240	**1973**
10,15704	10,06211	3,126761	9,503607	**1974**
10,42671	10,12871	3,044522	9,855767	**1975**
10,68293	10,17409	3,077312	9,909370	**1976**
10,85804	10,41867	3,039749	10,14537	**1977**
11,11926	10,51276	2,939162	10,31248	**1978**
11,28587	10,74568	2,791165	10,41975	**1979**
11,44612	10,99531	2,653242	10,69231	**1980**
11,60052	11,28205	2,639057	10,96223	**1981**
11,83420	11,21514	2,610070	11,19058	**1982**
12,01930	11,29780	2,587764	11,34835	**1983**
12,17931	11,52648	2,587764	11,42516	**1984**
12,31878	11,56978	2,610070	11,51133	**1985**
12,33278	11,40411	2,778819	11,53093	**1986**
12,46031	11,44018	3,063391	11,55192	**1987**
12,58780	11,44572	3,054001	11,69274	**1988**
12,63833	11,66479	2,895912	11,73206	**1989**
12,74550	11,93492	2,980619	11,82408	**1990**
12,93668	12,42481	3,054001	12,26481	**1991**
13,15367	12,65032	3,169686	12,94832	**1992**
13,34938	12,65699	3,144152	13,07449	**1993**
13,49188	13,07565	3,190476	13,24693	**1994**
13,59182	13,32405	3,335770	13,54057	**1995**
13,72674	13,62333	3,332205	13,49339	**1996**
13,89388	13,73935	3,273364	13,64732	**1997**
14,28079	13,55999	3,332205	13,68282	**1998**
14,39736	13,76474	3,374169	13,77644	**1999**
14,51986	14,27177	3,363842	13,97943	**2000**
14,72115	14,22465	3,306887	14,09392	**2001**
14,88075	14,28750	3,246491	14,25418	**2002**
15,02579	14,49578	3,165475	14,34036	**2003**
15,13407	14,61738	2,873565	14,45304	**2004**
15,23787	14,94128	2,727853	14,53433	**2005**
15,41160	15,10744	2,509599	14,71282	**2006**
15,60637	15,12054	2,624669	14,94965	**2007**
15,75510	15,46234	2,424803	15,24845	**2008**
15,78585	15,11734	2,322388	15,26156	**2009**
15,91510	15,29247	2,302585	15,32243	**2010**

المصدر: تم حساب الأرقام الواردة في الجدول إنطلاقا من أرقام الجدول(1)

الشكل رقم(02):إختبارات ديكي- فولر للسلسلة LDEP

ADF Test Statistic	-1.958435	1% Critical Value*		-4.2023
		5% Critical Value		-3.5247
		10% Critical Value		-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 20:52
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.189919	0.096975	-1.958435	0.0577
C	1.864972	0.848519	2.197915	0.0343
@TREND(1970)	0.029888	0.016328	1.830471	0.0752

R-squared	0.119525	Mean dependent var	0.166095
Adjusted R-squared	0.071932	S.D. dependent var	0.132523
S.E. of regression	0.127668	Akaike info criterion	-1.206728
Sum squared resid	0.603068	Schwarz criterion	-1.080062
Log likelihood	27.13455	F-statistic	2.511397
Durbin-Watson stat	1.425216	Prob(F-statistic)	0.094899

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.563792	Probability	0.039524
Obs*R-squared	4.500360	Probability	0.033888

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:02
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.136348	0.112479	-1.212214	0.2333
C	1.193869	0.984398	1.212791	0.2331
@TREND	0.022665	0.018861	1.201695	0.2373
RESID(-1)	0.411225	0.192494	2.136303	0.0395

R-squared	0.112509	Mean dependent var	-1.67E-17
Adjusted R-squared	0.038551	S.D. dependent var	0.124351
S.E. of regression	0.121931	Akaike info criterion	-1.276085
Sum squared resid	0.535217	Schwarz criterion	-1.107197
Log likelihood	29.52169	F-statistic	1.521264
Durbin-Watson stat	1.983293	Prob(F-statistic)	0.225571

ADF Test Statistic	-2.725660	1% Critical Value*		-4.2092
		5% Critical Value		-3.5279
		10% Critical Value		-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:11
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.269344	0.098818	-2.725660	0.0100
D(LDEP(-1))	0.354672	0.157392	2.253428	0.0306
C	2.497976	0.857999	2.911397	0.0062
@TREND(1970)	0.043365	0.016621	2.608960	0.0133

R-squared	0.240436	Mean dependent var	0.166083
Adjusted R-squared	0.175331	S.D. dependent var	0.134256
S.E. of regression	0.121919	Akaike info criterion	-1.273999
Sum squared resid	0.520252	Schwarz criterion	-1.103377
Log likelihood	28.84297	F-statistic	3.693025
Durbin-Watson stat	2.040991	Prob(F-statistic)	0.020738

Date: 01/04/80 Time: 22:14
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.033	-0.033	0.0467	0.829
		2	-0.099	-0.100	0.4706	0.790
		3	0.203	0.199	2.3064	0.511
		4	-0.139	-0.145	3.1871	0.527
		5	-0.114	-0.082	3.7973	0.579
		6	-0.117	-0.200	4.4644	0.614
		7	-0.079	-0.051	4.7792	0.687
		8	-0.086	-0.116	5.1609	0.740
		9	-0.073	-0.065	5.4456	0.794
		10	-0.006	-0.074	5.4475	0.859
		11	0.072	0.044	5.7415	0.890
		12	-0.024	-0.083	5.7769	0.927
		13	-0.019	-0.066	5.7991	0.953
		14	0.062	-0.047	6.0437	0.965
		15	-0.005	-0.028	6.0454	0.979
		16	0.002	-0.022	6.0457	0.988

ADF Test Statistic	-1.254894	1% Critical Value*		-3.6019
		5% Critical Value		-2.9358
		10% Critical Value		-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:17
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.013430	0.010702	-1.254894	0.2172
C	0.329561	0.131913	2.498320	0.0169

R-squared	0.039792	Mean dependent var	0.166095
Adjusted R-squared	0.014523	S.D. dependent var	0.132523
S.E. of regression	0.131558	Akaike info criterion	-1.170039
Sum squared resid	0.657680	Schwarz criterion	-1.085595
Log likelihood	25.40077	F-statistic	1.574759
Durbin-Watson stat	1.543015	Prob(F-statistic)	0.217180

Date: 01/04/80 Time: 22:27
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.014	0.014	0.0077	0.930
		2	-0.107	-0.108	0.5070	0.776
		3	0.164	0.169	1.7006	0.637
		4	-0.161	-0.188	2.8890	0.577
		5	-0.095	-0.045	3.3093	0.652
		6	-0.084	-0.158	3.6538	0.723
		7	-0.017	0.040	3.6687	0.817
		8	0.004	-0.040	3.6694	0.886
		9	-0.006	0.018	3.6712	0.932
		10	0.040	-0.016	3.7612	0.957
		11	0.084	0.084	4.1645	0.965
		12	-0.035	-0.066	4.2376	0.979
		13	-0.039	-0.016	4.3302	0.987
		14	0.032	-0.006	4.3971	0.993
		15	-0.005	0.039	4.3989	0.996
		16	0.030	0.044	4.4598	0.998

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.014627	Probability	0.052275
Obs*R-squared	3.694763	Probability	0.054584

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.000148	0.001733	-0.085258	0.9325
RESID(-1)	0.313267	0.156348	2.003653	0.0523

R-squared	0.092369	Mean dependent var	0.008195
Adjusted R-squared	0.068484	S.D. dependent var	0.139874
S.E. of regression	0.134999	Akaike info criterion	-1.118391
Sum squared resid	0.692541	Schwarz criterion	-1.033947
Log likelihood	24.36782	Durbin-Watson stat	1.949158

ADF Test Statistic	7.217417	1% Critical Value*	-2.6211
		5% Critical Value	-1.9492
		10% Critical Value	-1.6201

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:19
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	0.012973	0.001797	7.217417	0.0000

R-squared	-0.117925	Mean dependent var	0.166095
Adjusted R-squared	-0.117925	S.D. dependent var	0.132523
S.E. of regression	0.140120	Akaike info criterion	-1.067959
Sum squared resid	0.765706	Schwarz criterion	-1.025737
Log likelihood	22.35919	Durbin-Watson stat	1.361597

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.014627	Probability	0.052275
Obs*R-squared	3.694763	Probability	0.054584

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/05/80 Time: 10:32
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.000148	0.001733	-0.085258	0.9325
RESID(-1)	0.313267	0.156348	2.003653	0.0523

R-squared	0.092369	Mean dependent var	0.008195
Adjusted R-squared	0.068484	S.D. dependent var	0.139874
S.E. of regression	0.134999	Akaike info criterion	-1.118391
Sum squared resid	0.692541	Schwarz criterion	-1.033947
Log likelihood	24.36782	Durbin-Watson stat	1.949158

ADF Test Statistic	3.142022	1% Critical Value*	-2.6227
		5% Critical Value	-1.9495
		10% Critical Value	-1.6202

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:25
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	0.008677	0.002762	3.142022	0.0033
D(LDEP(-1))	0.317642	0.160145	1.983464	0.0548

R-squared	-0.006589	Mean dependent var	0.166083
Adjusted R-squared	-0.033794	S.D. dependent var	0.134256
S.E. of regression	0.136505	Akaike info criterion	-1.094984
Sum squared resid	0.689448	Schwarz criterion	-1.009674
Log likelihood	23.35220	Durbin-Watson stat	1.957780

Date: 01/05/80 Time: 10:36
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.014	0.014	0.0077	0.930
		2	-0.107	-0.108	0.5070	0.776
		3	0.164	0.169	1.7006	0.637
		4	-0.161	-0.188	2.8890	0.577
		5	-0.095	-0.045	3.3093	0.652
		6	-0.084	-0.158	3.6538	0.723
		7	-0.017	0.040	3.6687	0.817
		8	0.004	-0.040	3.6694	0.886
		9	-0.006	0.018	3.6712	0.932
		10	0.040	-0.016	3.7612	0.957
		11	0.084	0.084	4.1645	0.965
		12	-0.035	-0.066	4.2376	0.979
		13	-0.039	-0.016	4.3302	0.987
		14	0.032	-0.006	4.3971	0.993
		15	-0.005	0.039	4.3989	0.996
		16	0.030	0.044	4.4598	0.998

الشكل رقم(03):إختبارات ديكي- فولر للسلسلة DLDEP

ADF Test Statistic	-4.758990	1% Critical Value*		-4.2092
		5% Critical Value		-3.5279
		10% Critical Value		-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:33
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.775081	0.162867	-4.758990	0.0000
C	0.163553	0.055736	2.934447	0.0058
@TREND(1970)	-0.001687	0.001902	-0.887264	0.3808

R-squared	0.386699	Mean dependent var	-0.002710
Adjusted R-squared	0.352626	S.D. dependent var	0.164504
S.E. of regression	0.132359	Akaike info criterion	-1.132791
Sum squared resid	0.630682	Schwarz criterion	-1.004825
Log likelihood	25.08943	F-statistic	11.34935
Durbin-Watson stat	1.943912	Prob(F-statistic)	0.000151

Date: 01/04/80 Time: 22:36
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.026	0.026	0.0287	0.865
2	-0.134	-0.135	0.8089	0.667
3	0.106	0.116	1.3096	0.727
4	-0.212	-0.247	3.3668	0.498
5	-0.181	-0.135	4.9005	0.428
6	-0.148	-0.239	5.9680	0.427
7	-0.069	-0.072	6.2078	0.516
8	-0.036	-0.144	6.2736	0.617
9	-0.022	-0.104	6.2983	0.710
10	0.046	-0.120	6.4132	0.779
11	0.090	-0.036	6.8766	0.809
12	-0.029	-0.176	6.9257	0.862
13	-0.032	-0.152	6.9882	0.903
14	0.036	-0.142	7.0691	0.932
15	0.015	-0.090	7.0835	0.955
16	0.042	-0.071	7.2086	0.969

ADF Test Statistic	-4.694485	1% Critical Value*		-3.6067
		5% Critical Value		-2.9378
		10% Critical Value		-2.6069

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:39
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.754911	0.160808	-4.694485	0.0000
C	0.124713	0.034400	3.625362	0.0009

R-squared	0.373287	Mean dependent var	-0.002710
Adjusted R-squared	0.356349	S.D. dependent var	0.164504
S.E. of regression	0.131978	Akaike info criterion	-1.162441
Sum squared resid	0.644474	Schwarz criterion	-1.077131
Log likelihood	24.66761	F-statistic	22.03819
Durbin-Watson stat	1.937871	Prob(F-statistic)	0.000036

Date: 01/04/80 Time: 22:41
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.028	0.028	0.0320	0.858
2	-0.127	-0.128	0.7342	0.693
3	0.121	0.130	1.3798	0.710
4	-0.199	-0.233	3.1933	0.526
5	-0.153	-0.102	4.2950	0.508
6	-0.130	-0.213	5.1163	0.529
7	-0.054	-0.029	5.2636	0.628
8	-0.024	-0.106	5.2930	0.726
9	-0.018	-0.051	5.3103	0.806
10	0.040	-0.073	5.3984	0.863
11	0.085	0.024	5.8077	0.886
12	-0.034	-0.120	5.8770	0.922
13	-0.039	-0.073	5.9689	0.947
14	0.032	-0.055	6.0353	0.966
15	0.004	0.000	6.0364	0.979
16	0.041	0.021	6.1512	0.986

الشكل رقم(04):إختبارات ديكي- فولر للسلسلة LREC

ADF Test Statistic	-2.534206	1% Critical Value*		-4.2023
		5% Critical Value		-3.5247
		10% Critical Value		-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:44
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.297204	0.117277	-2.534206	0.0156
C	2.850050	1.042458	2.733971	0.0095
@TREND(1970)	0.046663	0.019524	2.390055	0.0221

R-squared	0.164871	Mean dependent var	0.163580
Adjusted R-squared	0.119729	S.D. dependent var	0.198133
S.E. of regression	0.185894	Akaike info criterion	-0.455239
Sum squared resid	1.278597	Schwarz criterion	-0.328573
Log likelihood	12.10478	F-statistic	3.652275
Durbin-Watson stat	1.899508	Prob(F-statistic)	0.035681

Date: 01/04/80 Time: 22:45
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.033	0.033	0.0472	0.828
2	-0.054	-0.055	0.1745	0.916
3	0.040	0.044	0.2473	0.970
4	-0.058	-0.064	0.4040	0.982
5	0.074	0.084	0.6679	0.985
6	-0.035	-0.052	0.7292	0.994
7	-0.177	-0.161	2.3297	0.939
8	-0.132	-0.140	3.2451	0.918
9	-0.172	-0.182	4.8501	0.847
10	-0.041	-0.055	4.9428	0.895
11	0.119	0.100	5.7673	0.888
12	-0.108	-0.102	6.4680	0.891
13	-0.151	-0.164	7.8872	0.851
14	-0.097	-0.167	8.4962	0.862
15	-0.007	-0.087	8.4997	0.902
16	0.121	-0.003	9.5171	0.891
17	0.079	0.024	9.9782	0.905
18	-0.157	-0.201	11.860	0.854
19	-0.060	-0.149	12.147	0.879
20	0.051	-0.074	12.363	0.903

ADF Test Statistic	-1.190179	1% Critical Value*	-3.6019
		5% Critical Value	-2.9358
		10% Critical Value	-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:49
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.019300	0.016216	-1.190179	0.2414
C	0.400151	0.201197	1.988853	0.0540

R-squared	0.035937	Mean dependent var	0.163580
Adjusted R-squared	0.010567	S.D. dependent var	0.198133
S.E. of regression	0.197084	Akaike info criterion	-0.361668
Sum squared resid	1.475997	Schwarz criterion	-0.277224
Log likelihood	9.233368	F-statistic	1.416527
Durbin-Watson stat	2.170162	Prob(F-statistic)	0.241359

Date: 01/04/80 Time: 22:50
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.093	-0.093	0.3733	0.541
		2	-0.104	-0.114	0.8524	0.653
		3	0.034	0.013	0.9049	0.824
		4	-0.072	-0.081	1.1474	0.887
		5	0.107	0.100	1.6993	0.889
		6	-0.001	0.002	1.6993	0.945
		7	-0.143	-0.120	2.7383	0.908
		8	-0.076	-0.116	3.0403	0.932
		9	-0.119	-0.163	3.8057	0.924
		10	0.032	-0.027	3.8630	0.953
		11	0.168	0.136	5.4888	0.905
		12	-0.095	-0.041	6.0248	0.915
		13	-0.120	-0.116	6.9202	0.906
		14	-0.081	-0.147	7.3446	0.921
		15	-0.013	-0.091	7.3562	0.947
		16	0.125	0.022	8.4557	0.934
		17	0.062	0.072	8.7321	0.948
		18	-0.185	-0.140	11.338	0.879
		19	-0.077	-0.122	11.807	0.894
		20	0.018	-0.070	11.834	0.922

ADF Test Statistic	4.822333	1% Critical Value*	-2.6211
		5% Critical Value	-1.9492
		10% Critical Value	-1.6201

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:53
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	0.012562	0.002605	4.822333	0.0000

R-squared	-0.064415	Mean dependent var	0.163580
Adjusted R-squared	-0.064415	S.D. dependent var	0.198133
S.E. of regression	0.204415	Akaike info criterion	-0.312644
Sum squared resid	1.629639	Schwarz criterion	-0.270422
Log likelihood	7.252884	Durbin-Watson stat	2.028622

Date: 01/04/80 Time: 22:53
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.017	-0.017	0.0125	0.911
		2	-0.065	-0.065	0.1981	0.906
		3	0.074	0.072	0.4441	0.931
		4	-0.078	-0.080	0.7246	0.948
		5	0.096	0.105	1.1628	0.948
		6	0.011	-0.004	1.1686	0.978
		7	-0.132	-0.109	2.0544	0.957
		8	-0.063	-0.087	2.2616	0.972
		9	-0.115	-0.124	2.9839	0.965
		10	0.005	0.001	2.9854	0.982
		11	0.141	0.124	4.1383	0.966
		12	-0.087	-0.056	4.5964	0.970
		13	-0.127	-0.123	5.6045	0.959
		14	-0.101	-0.139	6.2574	0.960
		15	-0.022	-0.039	6.2911	0.974
		16	0.135	0.084	7.5647	0.961
		17	0.099	0.118	8.2878	0.960
		18	-0.128	-0.093	9.5441	0.946
		19	-0.026	-0.037	9.5997	0.962
		20	0.075	0.046	10.070	0.967

الشكل رقم(05): نتائج إختبار ديكي–فولر للسلسلة DLREC

Date: 01/04/80 Time: 23:01
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.006	-0.006	0.0017	0.967
		2	-0.115	-0.115	0.5768	0.749
		3	0.063	0.062	0.7512	0.861
		4	-0.074	-0.088	0.9990	0.910
		5	0.083	0.101	1.3268	0.932
		6	-0.006	-0.032	1.3284	0.970
		7	-0.167	-0.137	2.7189	0.910
		8	-0.104	-0.130	3.2752	0.916
		9	-0.124	-0.155	4.0973	0.905
		10	0.043	0.023	4.2003	0.938
		11	0.140	0.109	5.3144	0.915
		12	-0.107	-0.074	5.9861	0.917
		13	-0.138	-0.138	7.1648	0.893
		14	-0.111	-0.183	7.9460	0.892
		15	-0.042	-0.121	8.0643	0.921
		16	0.121	0.019	9.0762	0.910

ADF Test Statistic	-6.620914	1% Critical Value*	-4.2092
		5% Critical Value	-3.5279
		10% Critical Value	-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 22:58
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-1.094296	0.165279	-6.620914	0.0000
C	0.246209	0.077474	3.177968	0.0030
@TREND(1970)	-0.003115	0.002910	-1.070633	0.2915

R-squared	0.549118	Mean dependent var	0.002112
Adjusted R-squared	0.524069	S.D. dependent var	0.293105
S.E. of regression	0.202207	Akaike info criterion	-0.285248
Sum squared resid	1.471953	Schwarz criterion	-0.157282
Log likelihood	8.562343	F-statistic	21.92173
Durbin-Watson stat	2.010690	Prob(F-statistic)	0.000001

ADF Test Statistic	-6.521433	1% Critical Value*		-3.6067
		5% Critical Value		-2.9378
		10% Critical Value		-2.6069

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:02
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREC(-1))	-1.067885	0.163750	-6.521433	0.0000
C	0.176481	0.042041	4.197811	0.0002

R-squared	0.534761	Mean dependent var	0.002112
Adjusted R-squared	0.522187	S.D. dependent var	0.293105
S.E. of regression	0.202606	Akaike info criterion	-0.305186
Sum squared resid	1.518821	Schwarz criterion	-0.219876
Log likelihood	7.951135	F-statistic	42.52909
Durbin-Watson stat	1.995003	Prob(F-statistic)	0.000000

Date: 01/04/80 Time: 23:04
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.002	-0.002	0.0001	0.990
		2	-0.103	-0.103	0.4544	0.797
		3	0.058	0.058	0.6023	0.896
		4	-0.088	-0.100	0.9524	0.917
		5	0.077	0.092	1.2297	0.942
		6	-0.006	-0.033	1.2317	0.975
		7	-0.160	-0.134	2.5174	0.926
		8	-0.095	-0.120	2.9848	0.935
		9	-0.129	-0.152	3.8717	0.920
		10	0.017	-0.001	3.8879	0.952
		11	0.135	0.099	4.9323	0.934
		12	-0.100	-0.083	5.5255	0.938
		13	-0.142	-0.148	6.7633	0.914
		14	-0.114	-0.181	7.5893	0.910
		15	-0.033	-0.098	7.6628	0.937
		16	0.135	0.037	8.9217	0.917

الشكل رقم(06): نتائج إختبار ديكي–فولر لسلسلة LM2

ADF Test Statistic	-1.771651	1% Critical Value*		-4.2023
		5% Critical Value		-3.5247
		10% Critical Value		-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:12
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.142987	0.080708	-1.771651	0.0847
C	1.552239	0.768693	2.019322	0.0507
@TREND(1970)	0.021490	0.012990	1.654385	0.1065

R-squared	0.131949	Mean dependent var	0.160914
Adjusted R-squared	0.085027	S.D. dependent var	0.070893
S.E. of regression	0.067813	Akaike info criterion	-2.472101
Sum squared resid	0.170146	Schwarz criterion	-2.345435
Log likelihood	52.44203	F-statistic	2.812100
Durbin-Watson stat	1.662210	Prob(F-statistic)	0.072961

Date: 01/04/80 Time: 23:15
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.068	0.068	0.2001	0.655
		2	-0.143	-0.148	1.1019	0.576
		3	0.093	0.117	1.4938	0.684
		4	-0.047	-0.090	1.5986	0.809
		5	0.063	0.113	1.7888	0.878
		6	0.065	0.014	1.9975	0.920
		7	-0.135	-0.106	2.9238	0.892
		8	-0.151	-0.144	4.1163	0.846
		9	0.047	0.042	4.2376	0.895
		10	0.053	0.027	4.3923	0.928
		11	-0.355	-0.373	11.701	0.387
		12	-0.310	-0.298	17.476	0.133
		13	-0.134	-0.242	18.600	0.136
		14	-0.032	-0.078	18.665	0.178
		15	0.180	0.094	20.833	0.142
		16	0.102	0.139	21.568	0.158
		17	-0.129	-0.013	22.784	0.156
		18	-0.006	-0.040	22.786	0.199
		19	0.076	-0.130	23.248	0.227
		20	0.116	0.026	24.376	0.226

ADF Test Statistic	-1.661627	1% Critical Value*		-3.6019
		5% Critical Value		-2.9358
		10% Critical Value		-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:17
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.009806	0.005901	-1.661627	0.1048
C	0.286545	0.076398	3.750690	0.0006

R-squared	0.067736	Mean dependent var	0.160914
Adjusted R-squared	0.043203	S.D. dependent var	0.070893
S.E. of regression	0.069345	Akaike info criterion	-2.450737
Sum squared resid	0.182732	Schwarz criterion	-2.366293
Log likelihood	51.01474	F-statistic	2.761003
Durbin-Watson stat	1.770202	Prob(F-statistic)	0.104817

Date: 01/04/80 Time: 23:19
Sample: 1971 2010
Included observations: 40

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.068	0.068	0.2001	0.655
		2	-0.143	-0.148	1.1019	0.576
		3	0.093	0.117	1.4938	0.684
		4	-0.047	-0.090	1.5986	0.809
		5	0.063	0.113	1.7888	0.878
		6	0.065	0.014	1.9975	0.920
		7	-0.135	-0.106	2.9238	0.892
		8	-0.151	-0.144	4.1163	0.846
		9	0.047	0.042	4.2376	0.895
		10	0.053	0.027	4.3923	0.928
		11	-0.355	-0.373	11.701	0.387
		12	-0.310	-0.298	17.476	0.133
		13	-0.134	-0.242	18.600	0.136
		14	-0.032	-0.078	18.665	0.178
		15	0.180	0.094	20.833	0.142
		16	0.102	0.139	21.568	0.158
		17	-0.129	-0.013	22.784	0.156
		18	-0.006	-0.040	22.786	0.199
		19	0.076	-0.130	23.248	0.227
		20	0.116	0.026	24.376	0.226

الشكل رقم(07): نتائج إختبار ديكي–فولر لسلسلة DLM2

ADF Test Statistic	-5.874774	1% Critical Value*		-4.2092
		5% Critical Value		-3.5279
		10% Critical Value		-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:23
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.928305	0.158015	-5.874774	0.0000
C	0.191158	0.038106	5.016485	0.0000
@TREND(1970)	-0.001873	0.000993	-1.886387	0.0673

R-squared	0.491586	Mean dependent var	0.001701
Adjusted R-squared	0.463341	S.D. dependent var	0.092668
S.E. of regression	0.067886	Akaike info criterion	-2.468177
Sum squared resid	0.165905	Schwarz criterion	-2.340211
Log likelihood	51.12946	F-statistic	17.40420
Durbin-Watson stat	1.822657	Prob(F-statistic)	0.000005

Date: 01/04/80 Time: 23:24
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

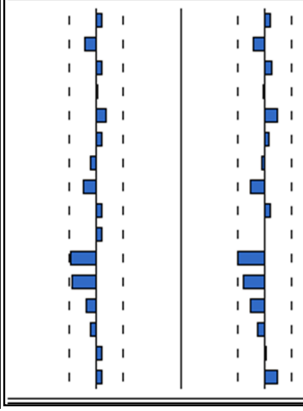

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.072	0.072	0.2212	0.638
2	-0.135	-0.141	1.0115	0.603
3	0.062	0.086	1.1826	0.757
4	0.009	-0.024	1.1862	0.880
5	0.128	0.155	1.9529	0.856
6	0.076	0.043	2.2309	0.897
7	-0.067	-0.037	2.4548	0.930
8	-0.164	-0.168	3.8364	0.872
9	0.059	0.070	4.0207	0.910
10	0.075	0.008	4.3301	0.931
11	-0.317	-0.320	10.054	0.526
12	-0.287	-0.268	14.935	0.245
13	-0.128	-0.175	15.948	0.252
14	-0.061	-0.098	16.187	0.302
15	0.067	0.018	16.490	0.350
16	0.080	0.160	16.934	0.390

ADF Test Statistic	-5.406371	1% Critical Value*		-3.6067
		5% Critical Value		-2.9378
		10% Critical Value		-2.6069

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:27
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.859424	0.158965	-5.406371	0.0000
C	0.140692	0.028058	5.014252	0.0000

R-squared	0.441331	Mean dependent var	0.001701
Adjusted R-squared	0.426232	S.D. dependent var	0.092668
S.E. of regression	0.070194	Akaike info criterion	-2.425199
Sum squared resid	0.182304	Schwarz criterion	-2.339888
Log likelihood	49.29137	F-statistic	29.22885
Durbin-Watson stat	1.766645	Prob(F-statistic)	0.000004

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.670805	Probability	0.063341
Obs*R-squared	3.608734	Probability	0.057477

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLM2(-1)	-1.080803	0.584630	-1.848697	0.0727
C	0.174325	0.094936	1.836232	0.0746
RESID(-1)	1.159212	0.605037	1.915934	0.0633

R-squared	0.092532	Mean dependent var	7.74E-18
Adjusted R-squared	0.042117	S.D. dependent var	0.069264
S.E. of regression	0.067790	Akaike info criterion	-2.471013
Sum squared resid	0.165435	Schwarz criterion	-2.343047
Log likelihood	51.18476	F-statistic	1.835402
Durbin-Watson stat	1.993127	Prob(F-statistic)	0.174167

ADF Test Statistic	-4.225807	1% Critical Value*		-3.6117
		5% Critical Value		-2.9399
		10% Critical Value		-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM2,2)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:31
Sample(adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.909142	0.215141	-4.225807	0.0002
D(LM2(-1),2)	0.128547	0.164412	0.781858	0.4396
C	0.145949	0.037157	3.927905	0.0004

R-squared	0.421257	Mean dependent var	-0.003556
Adjusted R-squared	0.388186	S.D. dependent var	0.087821
S.E. of regression	0.068692	Akaike info criterion	-2.442713
Sum squared resid	0.165150	Schwarz criterion	-2.313430
Log likelihood	49.41155	F-statistic	12.73797
Durbin-Watson stat	2.001996	Prob(F-statistic)	0.000070

Date: 01/04/80 Time: 23:33
Sample: 1973 2010
Included observations: 38

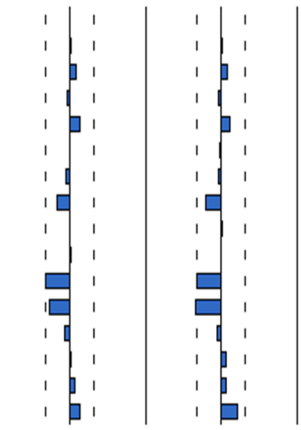

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.006	-0.006	0.0013	0.972
2	0.013	0.013	0.0082	0.996
3	0.085	0.085	0.3188	0.956
4	-0.033	-0.033	0.3684	0.985
5	0.131	0.130	1.1646	0.948
6	-0.003	-0.009	1.1650	0.979
7	-0.041	-0.039	1.2479	0.990
8	-0.173	-0.201	2.7602	0.948
9	0.007	0.017	2.7625	0.973
10	0.011	0.003	2.7694	0.986
11	-0.335	-0.322	9.1022	0.612
12	-0.277	-0.338	13.590	0.328
13	-0.066	-0.056	13.854	0.384
14	0.012	0.076	13.864	0.460
15	0.062	0.080	14.121	0.516
16	0.140	0.237	15.471	0.490

الشكل رقم(08): نتائج إختبار ديكي–فولر لسلسلة LTCH

ADF Test Statistic	-0.301913	1% Critical Value*		-4.2023
		5% Critical Value		-3.5247
		10% Critical Value		-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:39
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.018536	0.061396	-0.301913	0.7644
C	0.075091	0.189376	0.396521	0.6940
@TREND(1970)	-0.001964	0.001537	-1.277905	0.2092

R-squared	0.042946	Mean dependent var	-0.020273
Adjusted R-squared	-0.008786	S.D. dependent var	0.111040
S.E. of regression	0.111527	Akaike info criterion	-1.477062
Sum squared resid	0.460216	Schwarz criterion	-1.350396
Log likelihood	32.54124	F-statistic	0.830160
Durbin-Watson stat	1.351661	Prob(F-statistic)	0.443937

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.933080	Probability	0.032726
Obs*R-squared	4.820629	Probability	0.028121

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:43
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.054432	0.063307	-0.859805	0.3956
C	0.164304	0.194653	0.844087	0.4042
@TREND	-0.000108	0.001462	-0.073962	0.9414
RESID(-1)	0.376832	0.169664	2.221054	0.0327

R-squared	0.120516	Mean dependent var	1.18E-17
Adjusted R-squared	0.047225	S.D. dependent var	0.108630
S.E. of regression	0.106034	Akaike info criterion	-1.555481
Sum squared resid	0.404753	Schwarz criterion	-1.386593
Log likelihood	35.10963	F-statistic	1.644360
Durbin-Watson stat	2.055835	Prob(F-statistic)	0.196296

ADF Test Statistic	-1.085226	1% Critical Value*	-4.2092
		5% Critical Value	-3.5279
		10% Critical Value	-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:45
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.068148	0.062797	-1.085226	0.2852
D(LTCH(-1))	0.372297	0.168015	2.215862	0.0333
C	0.209900	0.191725	1.094797	0.2811
@TREND(1970)	-0.001078	0.001557	-0.692517	0.4932

R-squared	0.151676	Mean dependent var	-0.022661
Adjusted R-squared	0.078962	S.D. dependent var	0.111447
S.E. of regression	0.106956	Akaike info criterion	-1.535877
Sum squared resid	0.400388	Schwarz criterion	-1.365255
Log likelihood	33.94959	F-statistic	2.085934
Durbin-Watson stat	2.070662	Prob(F-statistic)	0.119796

Date: 01/04/80 Time: 23:45
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

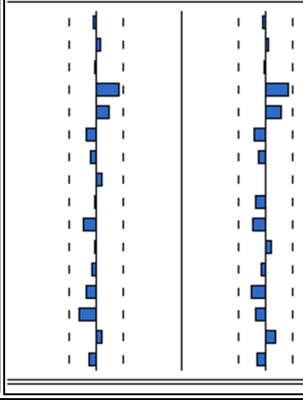

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.036	-0.036	0.0533	0.817
2	0.042	0.041	0.1303	0.937
3	-0.018	-0.015	0.1447	0.986
4	0.279	0.277	3.7001	0.448
5	0.156	0.190	4.8414	0.436
6	-0.119	-0.136	5.5294	0.478
7	-0.061	-0.095	5.7177	0.573
8	0.069	-0.001	5.9627	0.651
9	-0.023	-0.123	5.9919	0.741
10	-0.160	-0.155	7.4113	0.686
11	-0.017	0.069	7.4280	0.763
12	-0.054	-0.046	7.5983	0.816
13	-0.130	-0.164	8.6347	0.800
14	-0.204	-0.123	11.296	0.663
15	0.062	0.119	11.549	0.713
16	-0.084	-0.101	12.036	0.742

ADF Test Statistic	-0.163805	1% Critical Value*	-3.6019
		5% Critical Value	-2.9358
		10% Critical Value	-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:49
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.010081	0.061544	-0.163805	0.8708
C	0.009700	0.183844	0.052763	0.9582

R-squared	0.000706	Mean dependent var	-0.020273
Adjusted R-squared	-0.025592	S.D. dependent var	0.111040
S.E. of regression	0.112452	Akaike info criterion	-1.483872
Sum squared resid	0.480528	Schwarz criterion	-1.399428
Log likelihood	31.67744	F-statistic	0.026832
Durbin-Watson stat	1.306081	Prob(F-statistic)	0.870753

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.665543	Probability	0.022566
Obs*R-squared	5.311587	Probability	0.021184

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:50
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.056129	0.062686	-0.895387	0.3764
C	0.166820	0.187122	0.891505	0.3784
RESID(-1)	0.393307	0.165238	2.380240	0.0226

R-squared	0.132790	Mean dependent var	7.39E-18
Adjusted R-squared	0.085913	S.D. dependent var	0.111001
S.E. of regression	0.106126	Akaike info criterion	-1.576346
Sum squared resid	0.416719	Schwarz criterion	-1.449680
Log likelihood	34.52691	F-statistic	2.832772
Durbin-Watson stat	2.051399	Prob(F-statistic)	0.071664

ADF Test Statistic	-1.081007	1% Critical Value*		-3.6067
		5% Critical Value		-2.9378
		10% Critical Value		-2.6069

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:52
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.067381	0.062331	-1.081007	0.2869
D(LTCH(-1))	0.394467	0.163740	2.409104	0.0212
C	0.185433	0.187074	0.991226	0.3282

R-squared	0.140052	Mean dependent var	-0.022661
Adjusted R-squared	0.092277	S.D. dependent var	0.111447
S.E. of regression	0.106180	Akaike info criterion	-1.573549
Sum squared resid	0.405875	Schwarz criterion	-1.445583
Log likelihood	33.68421	F-statistic	2.931489
Durbin-Watson stat	2.092746	Prob(F-statistic)	0.066146

Date: 01/04/80 Time: 23:53
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.047	-0.047	0.0949	0.758
		2	0.044	0.042	0.1796	0.914
		3	-0.029	-0.025	0.2165	0.975
		4	0.284	0.281	3.8899	0.421
		5	0.151	0.192	4.9556	0.421
		6	-0.122	-0.137	5.6720	0.461
		7	-0.068	-0.101	5.9054	0.551
		8	0.067	-0.005	6.1381	0.632
		9	-0.021	-0.123	6.1621	0.724
		10	-0.160	-0.154	7.5789	0.670
		11	-0.012	0.079	7.5868	0.750
		12	-0.044	-0.030	7.7028	0.808
		13	-0.113	-0.150	8.4944	0.810
		14	-0.191	-0.109	10.832	0.699
		15	0.069	0.121	11.146	0.742
		16	-0.081	-0.110	11.599	0.771

ADF Test Statistic	-1.165710	1% Critical Value*	-2.6211
		5% Critical Value	-1.9492
		10% Critical Value	-1.6201

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:55
Sample(adjusted): 1971 2010
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.006849	0.005876	-1.165710	0.2508

R-squared	0.000632	Mean dependent var	-0.020273
Adjusted R-squared	0.000632	S.D. dependent var	0.111040
S.E. of regression	0.111005	Akaike info criterion	-1.533799
Sum squared resid	0.480563	Schwarz criterion	-1.491577
Log likelihood	31.67597	Durbin-Watson stat	1.310226

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.832324	Probability	0.034094
Obs*R-squared	4.512758	Probability	0.033643

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:57
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.000461	0.005611	-0.082168	0.9349
RESID(-1)	0.336126	0.152906	2.198255	0.0341

R-squared	0.112819	Mean dependent var	9.07E-05
Adjusted R-squared	0.089472	S.D. dependent var	0.111005
S.E. of regression	0.105923	Akaike info criterion	-1.603505
Sum squared resid	0.426346	Schwarz criterion	-1.519062
Log likelihood	34.07011	Durbin-Watson stat	2.001093

ADF Test Statistic	-1.017892	1% Critical Value*	-2.6227
		5% Critical Value	-1.9495
		10% Critical Value	-1.6202

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 23:58
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.005860	0.005757	-1.017892	0.3153
D(LTCH(-1))	0.334693	0.152195	2.199102	0.0342

R-squared	0.116582	Mean dependent var	-0.022661
Adjusted R-squared	0.092705	S.D. dependent var	0.111447
S.E. of regression	0.106155	Akaike info criterion	-1.597905
Sum squared resid	0.416952	Schwarz criterion	-1.512594
Log likelihood	33.15914	Durbin-Watson stat	2.032617

Date: 01/05/80 Time: 00:01
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.018	-0.018	0.0135	0.907
		2	0.021	0.021	0.0329	0.984
		3	-0.023	-0.023	0.0572	0.996
		4	0.266	0.265	3.2803	0.512
		5	0.148	0.168	4.3088	0.506
		6	-0.130	-0.144	5.1288	0.527
		7	-0.063	-0.078	5.3290	0.620
		8	0.074	0.017	5.6107	0.691
		9	-0.012	-0.102	5.6183	0.777
		10	-0.145	-0.124	6.7831	0.746
		11	-0.004	0.085	6.7839	0.816
		12	-0.038	-0.049	6.8711	0.866
		13	-0.120	-0.165	7.7516	0.859
		14	-0.182	-0.108	9.8796	0.771
		15	0.080	0.129	10.310	0.800
		16	-0.075	-0.113	10.698	0.828

الشكل رقم(09): نتائج إختبار ديكي–فولر لسلسلة DLTCH

ADF Test Statistic	-4.366697	1% Critical Value*		-4.2092
		5% Critical Value		-3.5279
		10% Critical Value		-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/05/80 Time: 00:03
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.690492	0.158127	-4.366697	0.0001
C	0.005628	0.036530	0.154055	0.8784
@TREND(1970)	-0.001048	0.001560	-0.671803	0.5060

R-squared	0.346995	Mean dependent var	-0.002375
Adjusted R-squared	0.310717	S.D. dependent var	0.129145
S.E. of regression	0.107220	Akaike info criterion	-1.554063
Sum squared resid	0.413861	Schwarz criterion	-1.426097
Log likelihood	33.30424	F-statistic	9.564863
Durbin-Watson stat	2.007954	Prob(F-statistic)	0.000466

Date: 01/05/80 Time: 00:07
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

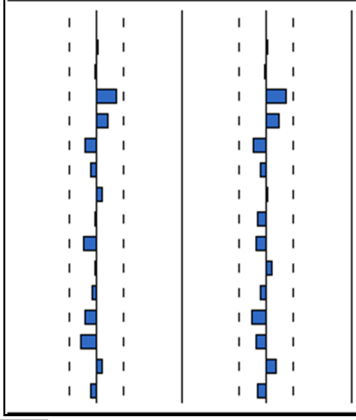

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.007	-0.007	0.0019	0.965
2	0.012	0.012	0.0085	0.996
3	-0.020	-0.020	0.0266	0.999
4	0.250	0.250	2.8834	0.578
5	0.142	0.154	3.8340	0.574
6	-0.139	-0.151	4.7662	0.574
7	-0.066	-0.075	4.9817	0.662
8	0.067	0.018	5.2157	0.734
9	-0.021	-0.102	5.2389	0.813
10	-0.150	-0.123	6.4801	0.773
11	-0.012	0.076	6.4879	0.839
12	-0.049	-0.064	6.6277	0.881
13	-0.135	-0.177	7.7499	0.860
14	-0.190	-0.116	10.061	0.758
15	0.081	0.130	10.499	0.787
16	-0.068	-0.106	10.825	0.820

ADF Test Statistic	-4.354258	1% Critical Value*		-3.6067
		5% Critical Value		-2.9378
		10% Critical Value		-2.6069

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/05/80 Time: 00:11
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.668241	0.153468	-4.354258	0.0001
C	-0.015931	0.017323	-0.919626	0.3637

R-squared	0.338808	Mean dependent var	-0.002375
Adjusted R-squared	0.320938	S.D. dependent var	0.129145
S.E. of regression	0.106422	Akaike info criterion	-1.592887
Sum squared resid	0.419050	Schwarz criterion	-1.507576
Log likelihood	33.06129	F-statistic	18.95956
Durbin-Watson stat	2.028139	Prob(F-statistic)	0.000101

Date: 01/05/80 Time: 00:13
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

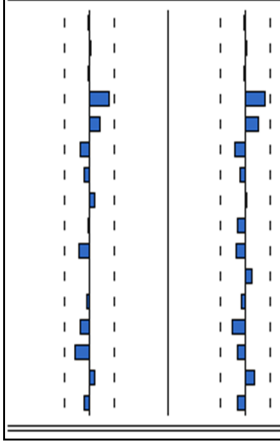

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.016	-0.016	0.0103	0.919
2	0.020	0.020	0.0273	0.986
3	-0.023	-0.022	0.0501	0.997
4	0.264	0.263	3.2270	0.521
5	0.147	0.166	4.2462	0.515
6	-0.131	-0.145	5.0795	0.534
7	-0.063	-0.077	5.2785	0.626
8	0.074	0.018	5.5607	0.696
9	-0.012	-0.100	5.5681	0.782
10	-0.145	-0.123	6.7217	0.751
11	-0.003	0.085	6.7224	0.821
12	-0.038	-0.050	6.8100	0.870
13	-0.121	-0.166	7.7049	0.862
14	-0.182	-0.108	9.8261	0.775
15	0.081	0.129	10.265	0.803
16	-0.074	-0.113	10.647	0.831

ADF Test Statistic	-4.266990	1% Critical Value*		-2.6227
		5% Critical Value		-1.9495
		10% Critical Value		-1.6202

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/05/80 Time: 00:14
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-0.642878	0.150663	-4.266990	0.0001

R-squared	0.323695	Mean dependent var	-0.002375
Adjusted R-squared	0.323695	S.D. dependent var	0.129145
S.E. of regression	0.106206	Akaike info criterion	-1.621569
Sum squared resid	0.428628	Schwarz criterion	-1.578914
Log likelihood	32.62059	Durbin-Watson stat	2.034928

Date: 01/05/80 Time: 00:15
Sample: 1972 2010
Included observations: 39

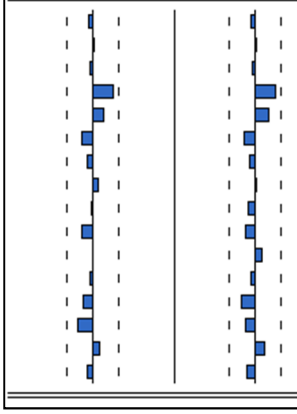

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.042	-0.042	0.0727	0.787
2	0.010	0.008	0.0771	0.962
3	-0.033	-0.032	0.1255	0.989
4	0.260	0.258	3.2254	0.521
5	0.145	0.176	4.2077	0.520
6	-0.135	-0.136	5.0943	0.532
7	-0.062	-0.077	5.2888	0.625
8	0.078	0.020	5.6026	0.692
9	-0.009	-0.098	5.6071	0.779
10	-0.144	-0.127	6.7456	0.749
11	0.003	0.083	6.7460	0.819
12	-0.033	-0.045	6.8102	0.870
13	-0.115	-0.165	7.6302	0.867
14	-0.181	-0.115	9.7191	0.782
15	0.089	0.128	10.253	0.804
16	-0.068	-0.106	10.575	0.835

الشكل رقم(10):الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

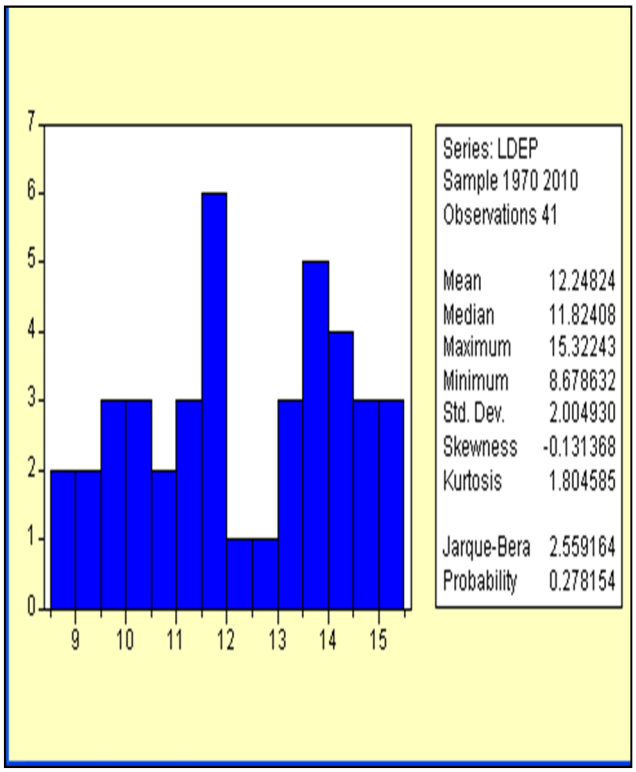

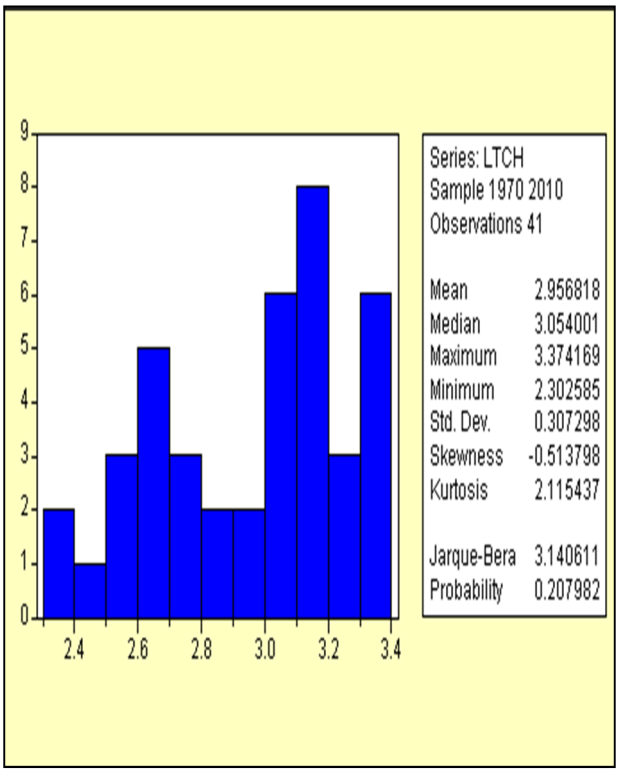

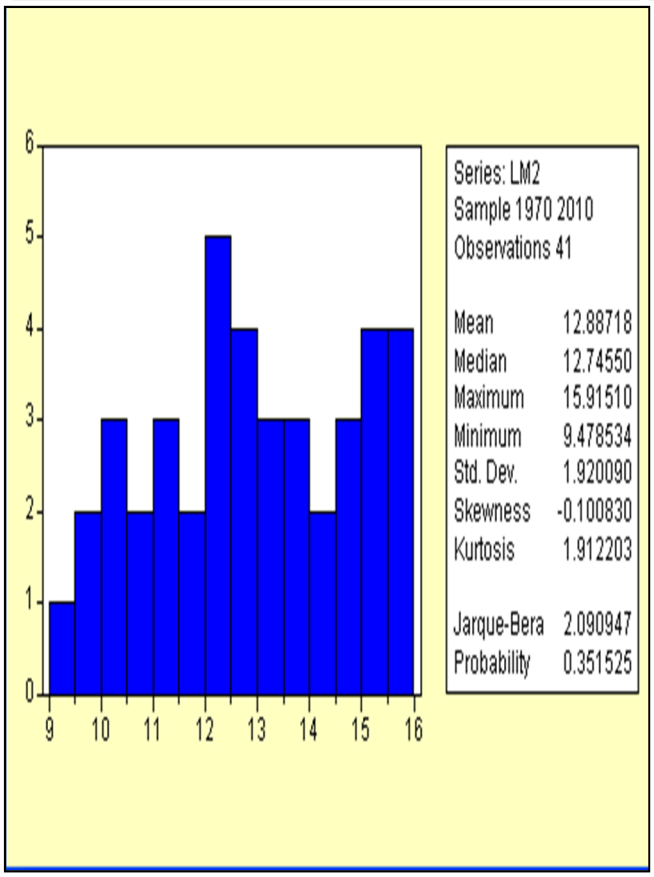

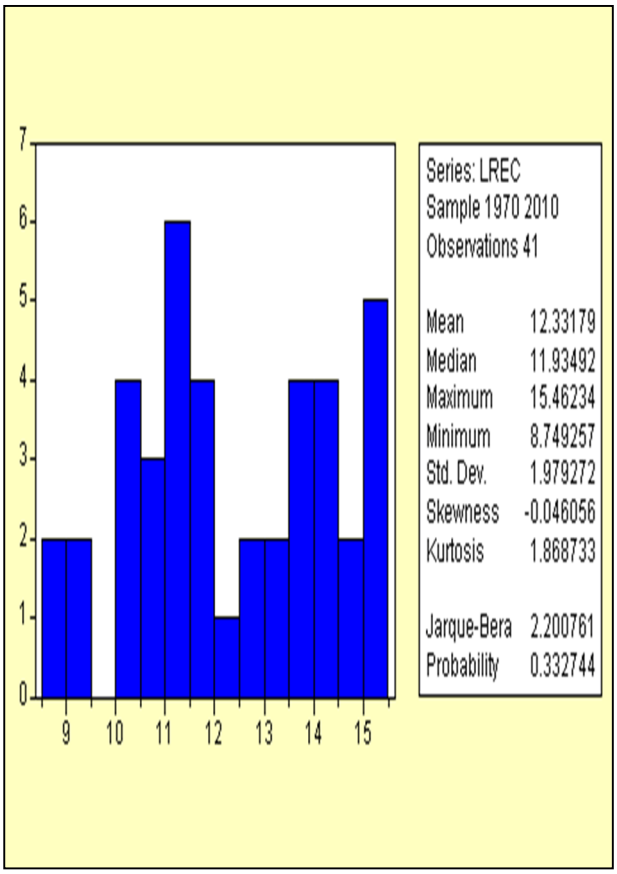

الجدول رقم(06): المتوسطات الحسابية لسلاسل الممثلة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	LTCH	LM2	LDEP	LREC
متوسطاتها الحسابية (Mean)	2 .95	12.88	12.24	12 .33

الجدول رقم(07): نتائج اختبار الأثر والقيمة الذّاتية العُظمى للتّكامل المتزامن

Date: 01/05/80 Time: 00:39
Sample(adjusted): 1972 2010
Included observations: 39 after adjusting endpoints
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LTCH LM2 LDEP LREC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.699757	81.15997	53.12	60.16
At most 1	0.439282	34.23660	34.91	41.07
At most 2	0.183377	11.67362	19.96	24.60
At most 3	0.092213	3.773090	9.24	12.97

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Trace test indicates 1 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None **	0.699757	46.92338	28.14	33.24
At most 1 *	0.439282	22.56297	22.00	26.81
At most 2	0.183377	7.900531	15.67	20.20
At most 3	0.092213	3.773090	9.24	12.97

*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 5% level
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating equation(s) at the 1% level

الجدول رقم (08) : نتائج إختبار مضاعف لاقرونج للنموذج VAR(1)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
H0: no serial correlation at lag order h		
Date: 01/21/80 Time: 14:04		
Sample: 1970 2010		
Included observations: 40		
Lags	LM-Stat	Prob
1	29.13285	0.0231
2	30.72269	0.0146
3	18.15551	0.3149
4	11.97080	0.7460
5	27.30390	0.0382
6	25.26578	0.0653
7	24.81438	0.0732
8	13.43260	0.6409
9	26.65763	0.0454
10	21.57911	0.1573
11	21.29600	0.1674
12	14.52356	0.5598
		Probs from chi-square with 16 df.

الجدول رقم(09): نتائج إختبار السببية لنموذج VAR(1) الممثل لمتغيرات الدراسة

VAR Pairwise Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 01/04/80 Time: 17:54 Sample: 1970 2010 Included observations: 40			
Dependent variable: LTCH			
Exclude	Chi-sq	df	Prob.
LDEP	5.355625	1	0.0207
LREC	5.219725	1	0.0223
LM2	0.657377	1	0.4175
All	8.697418	3	0.0336
Dependent variable: LDEP			
Exclude	Chi-sq	df	Prob.
LTCH	0.856056	1	0.3548
LREC	3.732034	1	0.0534
LM2	0.421362	1	0.5163
All	5.043863	3	0.1686
Dependent variable: LREC			
Exclude	Chi-sq	df	Prob.
LTCH	1.792712	1	0.1822
LDEP	0.102989	1	0.7483
LM2	3.031504	1	0.0817
All	6.747161	3	0.0804
Dependent variable: LM2			
Exclude	Chi-sq	df	Prob.
LTCH	1.117216	1	0.2905
LDEP	0.109510	1	0.7407
LREC	11.97900	1	0.0005
All	18.11751	3	0.0004

الجدول رقم (10): نتائج محاكاة وتقدير دوال الاستجابة الدّفعية

Response of LTCH:

Period	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.097125	0.020758	-0.033654	0.000000
2	0.090161	0.034662	-0.063530	-0.004614
3	0.081230	0.046732	-0.075655	-0.010499
4	0.071922	0.055496	-0.077569	-0.015913
5	0.063061	0.060759	-0.074043	-0.020134
6	0.055017	0.062932	-0.067985	-0.022999
7	0.047897	0.062651	-0.061080	-0.024619
8	0.041674	0.060570	-0.054241	-0.025220
9	0.036259	0.057270	-0.047914	-0.025047
10	0.031542	0.053220	-0.042267	-0.024327

Response of LREC:

Period	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.000000	0.086213	0.167102	0.000000
2	0.020524	0.063763	0.116583	0.017768
3	0.035095	0.054214	0.079063	0.027083
4	0.045436	0.052427	0.051672	0.030978
5	0.052813	0.054995	0.031889	0.031549
6	0.058131	0.059736	0.017662	0.030199
7	0.062019	0.065306	0.007403	0.027837
8	0.064907	0.070919	-7.05E-05	0.025031
9	0.067084	0.076149	-0.005611	0.022121
10	0.068740	0.080793	-0.009818	0.019297

Response of LDEP:

Period	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.000000	0.128156	0.000000	0.000000
2	0.007133	0.111140	0.030923	0.004515
3	0.016145	0.096307	0.042770	0.010294
4	0.025343	0.085156	0.043773	0.015494
5	0.033867	0.077824	0.039119	0.019372
6	0.041350	0.073813	0.031945	0.021782
7	0.047701	0.072400	0.024056	0.022868
8	0.052975	0.072855	0.016416	0.022888
9	0.057287	0.074541	0.009481	0.022118
10	0.060773	0.076947	0.003411	0.020808

Response of LM2:

Period	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.002176	0.009410	-0.007042	0.057422
2	0.005471	0.020393	0.020598	0.048334
3	0.011251	0.026777	0.033706	0.043372
4	0.018018	0.031320	0.037802	0.040406
5	0.024895	0.035405	0.036602	0.038246
6	0.031402	0.039620	0.032530	0.036285
7	0.037308	0.044120	0.027112	0.034253
8	0.042528	0.048852	0.021267	0.032066
9	0.047061	0.053682	0.015518	0.029737
10	0.050946	0.058458	0.010137	0.027314

الشكل رقم(11):نتائج محاكاة وتقدير دوال الاستجابة الدّفعية.

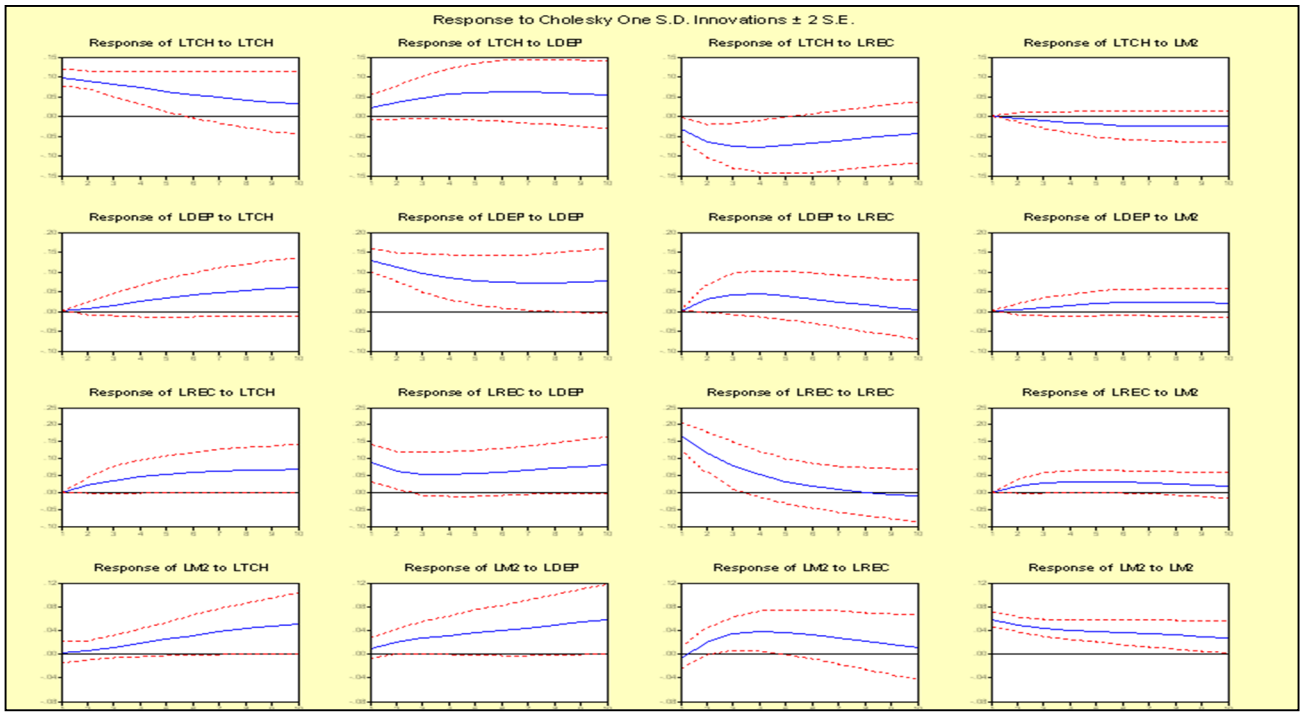

الجدول رقم(11): نتائج تفكيك التباين

Variance Decomposition of LTCH:

Period	S.E.	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.104865	85.78234	3.918302	10.29935	0.000000
2	0.156156	72.02199	6.694115	21.19658	0.087321
3	0.197486	61.94914	9.784920	27.92869	0.337248
4	0.231351	54.80472	12.88408	31.59236	0.718840
5	0.258997	49.65755	15.78374	33.38082	1.177879
6	0.281456	45.86966	18.36475	34.10049	1.665094
7	0.299622	43.03151	20.57754	34.24648	2.144462
8	0.314257	40.87565	22.42053	34.11037	2.593448
9	0.325998	39.22126	23.92070	33.85771	3.000327
10	0.335381	37.94191	25.11909	33.57806	3.360934

Variance Decomposition of LREC:

Period	S.E.	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.188031	0.000000	21.02243	78.97757	0.000000
2	0.231840	0.783709	21.39222	77.23673	0.587348
3	0.254765	2.546673	22.24386	73.59301	1.616460
4	0.270828	5.068150	23.43081	68.76232	2.738720
5	0.284910	8.015680	24.89776	63.38571	3.700852
6	0.298906	11.06474	26.61454	57.93762	4.383093
7	0.313506	13.97160	28.53269	52.72294	4.772775
8	0.328869	16.59200	30.57937	47.91205	4.916586
9	0.344927	18.86565	32.67229	43.58129	4.880766
10	0.361519	20.78912	34.73652	39.74642	4.727944

Variance Decomposition of LDEP:

Period	S.E.	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.128156	0.000000	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.172637	0.170740	96.55242	3.208441	0.068395
3	0.203161	0.754812	92.19042	6.748649	0.306116
4	0.226549	1.858391	88.26721	9.160503	0.713898
5	0.245832	3.476170	84.98460	10.31196	1.227262
6	0.262843	5.515625	82.22655	10.49751	1.760316
7	0.278757	7.832095	79.85195	10.07789	2.238072
8	0.294301	10.26671	77.76796	9.352591	2.612740
9	0.309887	12.67741	75.92760	8.529025	2.865966
10	0.325713	14.95682	74.30952	7.731307	3.002357

Variance Decomposition of LM2:

Period	S.E.	LTCH	LDEP	LREC	LM2
1	0.058653	0.137591	2.573919	1.441538	95.84695
2	0.081525	0.521645	7.589423	7.129989	84.75894
3	0.102505	1.534631	11.62444	15.32279	71.51814
4	0.121961	3.266566	14.80630	20.43092	61.49621
5	0.139822	5.655346	17.67710	22.39710	54.27045
6	0.156463	8.544377	20.52889	22.20870	48.71803
7	0.172417	11.71857	23.45361	20.76158	44.06624
8	0.188158	14.94864	26.43461	18.71063	39.90612
9	0.204021	18.03497	29.40661	16.49252	36.06590
10	0.220196	20.83570	32.29313	14.37051	32.50066
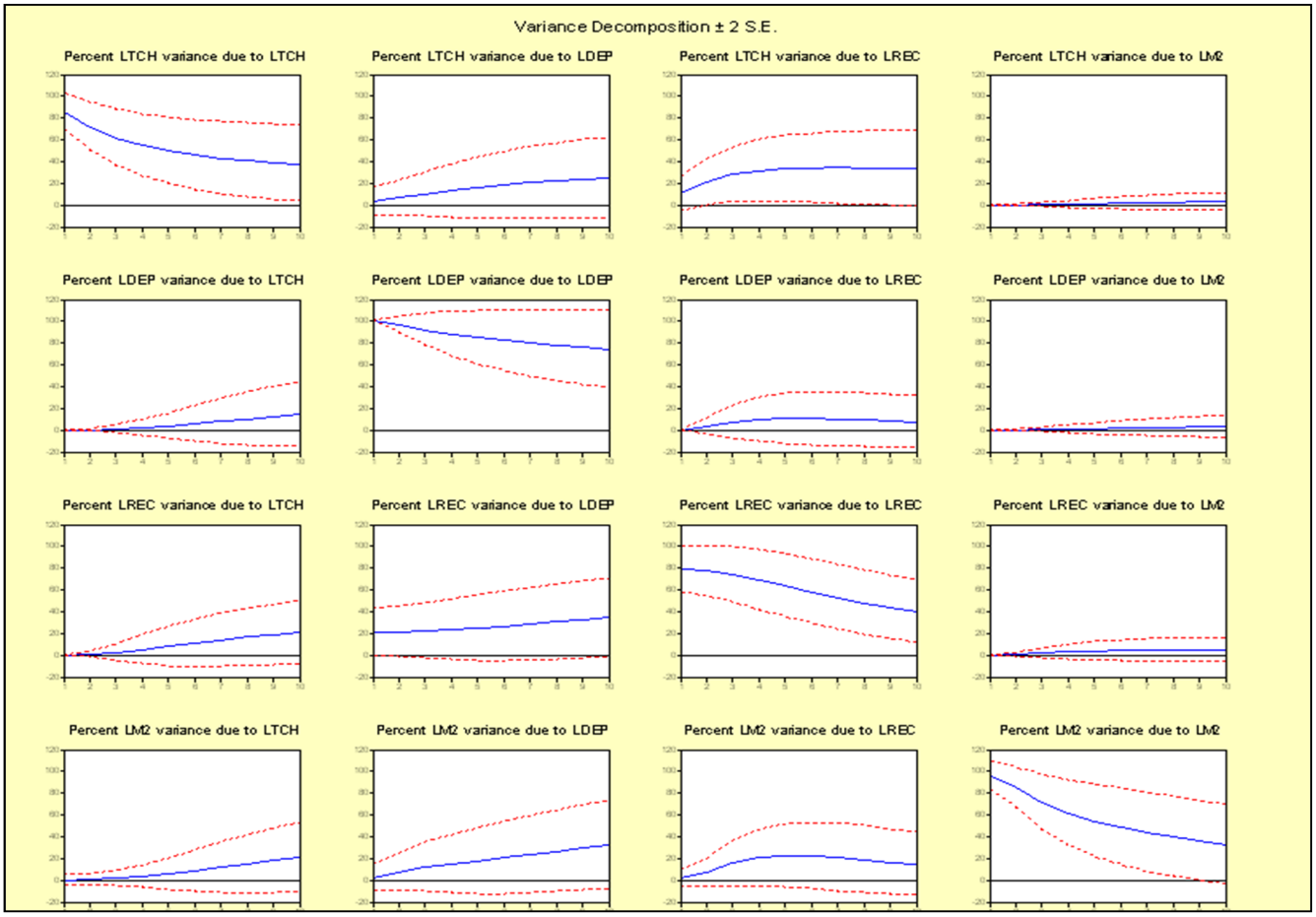
الشكل رقم(12): نتائج تفكيك التباين.